الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

"الأحزاب السياسية وعملية التنمية السياسية"

دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب الفترة ما بين ١٩٨٩-٢٠١٢

مذكرة مقدمة لنيل: شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع: السياسات المقارنة

إعداد الطالب:

شبلي محمد

إشراف:

الدكتور: نقادي حفيظ

أعضاء اللجنة المناقشة:

د.هامل الهواري	أستاذ محاضر (أ)	جامعة الدكور مولاي الطاهر سعيدة	.....رئيسا
د.نقادي حفيظ.	أستاذ محاضر (أ)	جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة	.....مشرفا و مقررا
د.رابح كمال لعروسي	أستاذ محاضر (ب)	جامعة مولود معمري تيزي وزو	.....مناقشا
د.عبد القادر عبد العالي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة	.....مناقشا

السنـــــــة الجامعية ٢٠١٢ - ٢٠١٣

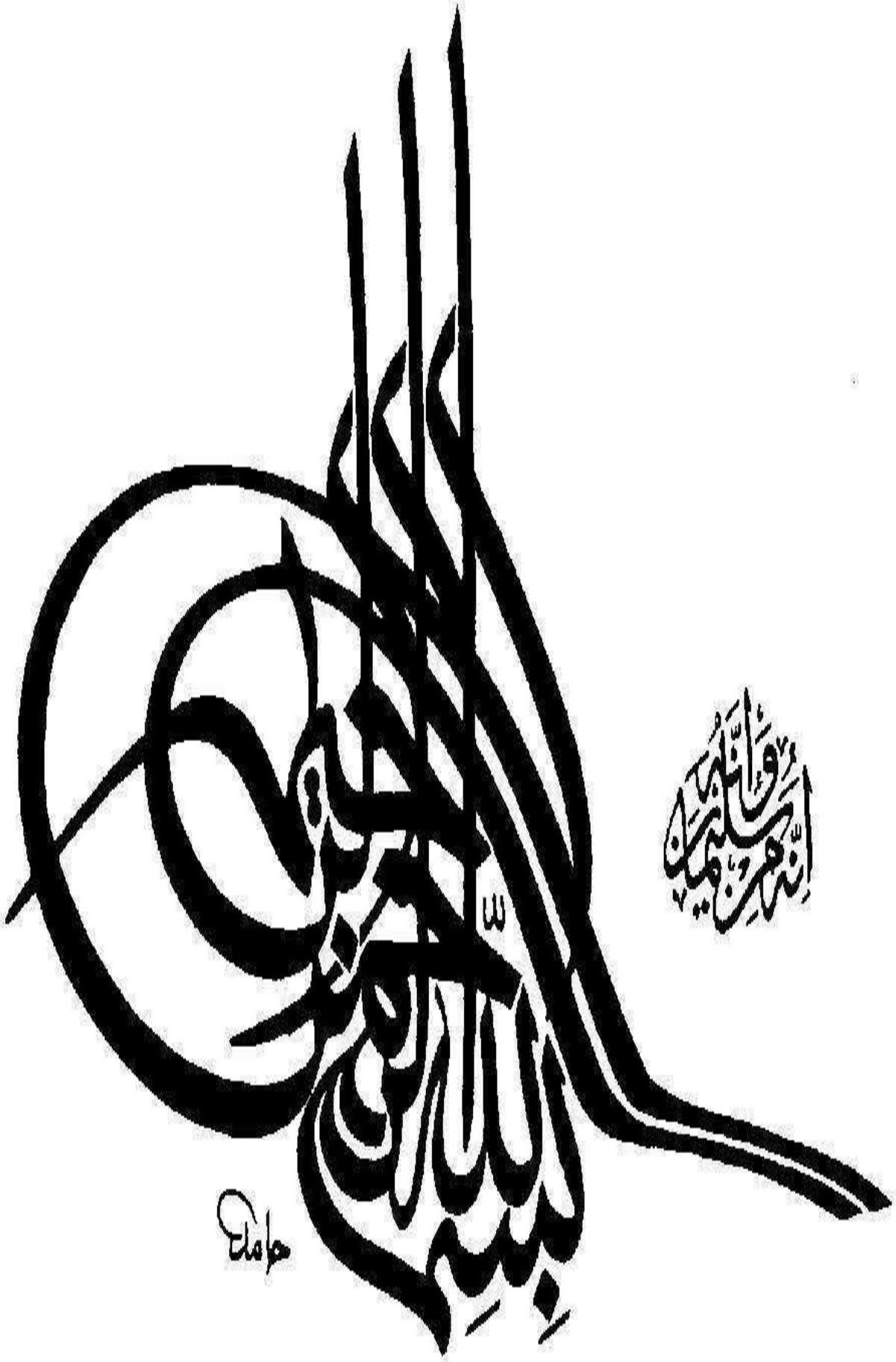
بسم الله الرحمن الرحيم
إنه من سليمان وإنه
حامد

إهـــــداء

إلى نشوة الحب في أعماقي

إلى بذرة الأمل في أشلائي

إلى من زرعت في نفسي حب المعرفة

إلى من فرشت لي الطريق ورودا

و أوصلتني لهذا الدرب

إلـــى " **أمي الكريمة**"

إلـــى" **أبـــي** " أطال الله في عمره

إلى إخواني : **سعيد، حسين، عبد الوهاب**

و الكتكوت خليل .

إلى أعمامي: **سعيد ، محمد**

وإلى **جدتي** الغالية " أطال الله في عمرها"

إلى كل **أصدقائي خاصة**

أحمد شيخاوي و موكيل عبد السلام

شبلي محمد

شكر و تقدير

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله
سيدنا محمد ابن عبد الله وعلى آله وصحبه
ومن والاه ، أما بعد:
من خلال هذه الدراسة المتواضعة
نتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من
ساهم في هذا العمل ونخص بالذكر:

إلى الأستاذ " **نقادي حفيظ**" الذي
كان عوناً لي في إعداد هذا العمل ،
وساهم إلى درجة كبيرة في إتمامه.

كما أتوجه بالشكر للأستاذ المحترم
" عبد القادر عبد العالي"
الذي ساعدني في تجميع المعلومات
وكذلك النصائح التي أمدني بها.

وفي هذا المقام وجب شكر كل أساتذة
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،
وجميع الأساتذة الذين درسوني.

شبلي محمد

مقدمة

استحوذت التنمية السياسية والأحزاب السياسية في السنوات الأخيرة على اهتمام الباحثين والمختصين وعامة الناس على حد سواء، مما جعل الكثير من الدارسين في أدبيات التنمية السياسية مثل: جوزيف لابالومبارا " LAPALOMBARA JOSEPH " ، وميرون وينر " MYRON WEINER" يشيرون إلى أهمية الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية السياسية.

إن التنمية السياسية مفهوم جديد في علوم السياسة والاجتماع وتمثل في الوقت نفسه بعدا نوعيا هاما ومتميزا من أبعاد التنمية الشاملة، ويريد الاهتمام بهذه القضية من الوجهة التاريخية إلى فترة الستينات وإن بدأت إرهاصاته الأولى غداة انتهاء الحرب العالمية الثانية وأوائل الخمسينات، ومرجع ذلك فيما تؤكد معظم الدراسات هو اتساع دوائر البحث العلمي وامتداد نشاط الدارسين إلى بلدان العالم غير غربي والعالم الثالث على وجه التحديد، بالإضافة إلى تغيير نظرة الباحثين إلى ظواهر ومعطيات الحياة السياسية وتطور منهجيات وتقنيات البحث والدراسة بفضل الثورة السلوكية.

كما سبق القول لقد نشأت دراسة التنمية السياسية كحقل سياسي متميز في إطار علم السياسة تحت تأثير الاهتمام المتزايد بدول العالم الثالث وقد ذهب بعض الدارسين إلى الاهتمام بالكشف عن العلاقة بين النظام الدولي وشروط التنمية في بلدان العالم الثالث،وفي غمار ذلك تغلبت نظرة تحليلية جعلت النظم السياسة الغربية هي الشكل الطبيعي والأمثل للتطور السياسي، أما كونها هي الشكل الطبيعي، فالمقصود به هو أن الحصول على الاستقلال والشروع في بناء الدولة في العالم الثالث سينتهي حتما إلى أن تأتي على شاكلة النظم السياسية الغربية، وأما كونها هي الشكل الأصل فمعناه أن الحضارة الغربية قد أفرزت قيما معينة تحث على المشاركة والعدالة والشرعية والتكامل بأبعاده المختلفة في حين انشغل صانعي السياسة والعلماء الاجتماعيين بالشروط أو المتطلبات السياسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي هذا الشأن اجتهد الدارسون في بيان مراحل النمو، وأشكال النظم السياسية الملائمة لهذه المراحل، والعوامل المحركة لعملية التنمية وعلاقة الديمقراطية بمستوى التنمية.

وقد ذهب بعض الدارسين إلى معالجة التنمية السياسية من خلال التركيز على جزئيات أو عناصر معينة كالبيروقراطية والمؤسسة العسكرية، والجماعات الضاغطة والثقافة السياسية والأحزاب السياسية.

إن الأحزاب كتنظيمات سياسية هي الضامن الأول ضد الاستبداد ووجود معارضة منظمة من قبل أحزاب المعارضة يعد الأساس الديمقراطي في الرقابة على السلطة وضمان عدم تعسفها، يضاف إلى هذه أن الأحزاب كتنظيمات سياسية طوعية هي المسؤولة عن عملية التنشئة السياسة لأبناء المجتمع وتتسم الأحزاب كتنظيم سياسي بدرجة عالية من التنظيم الداخلي وبوضع دستوري يخول لها حق تعبئة الرأي العام والنضال للوصول إلى السلطة من أجل تنفيذ برنامج معين ينبثق عن تصورها لطبيعة النظام السياسي في المجتمع وشكل الحكم وعلاقة السلطة بالجماهير وأسلوب ممارسة الحقوق السياسية وطبيعة النظام الاقتصادي المنشود للمجتمع.

وتجمع أغلب الدراسات السياسية الحديثة مثل دراسات ميشلز "Michels" عن الأحزاب السياسة ودراسة برايس "Brice" عن الديمقراطيات الحديثة، ودراسة آلموند "almond" عن تطور مداخل دراسة الأنساق السياسية وغيرها من الدراسات على الدور الهام الذي تلعبه الأحزاب السياسة في عملية التنمية السياسة وذلك من خلال ترشيد عملية التنشئة السياسية لأبناء المجتمع، الأمر الذي يسهم في ترشيد وتوجيه تكوين رأي عام خاصة فيما يتعلق بقضايا المجتمع الأساسية، يضاف إلى هذا أن الأحزاب السياسية هي الإطار المشروع القادر على اجتذاب الجماهير للمشاركة السياسية في صنع أو في تشكيل القرارات السياسية العليا، مع ترشيد هذه المشاركة وجعلها أكثر فعالية وتتضح أهمية الأمور بشكل خاص داخل الدول النامية التي ظلت الجماهير فيها بعيدة عن السلطة السياسية وعملية صنع القرار، التي كانت قاصرة على مجموعة من الصفوات التقليدية: قبلية، دينية، داخلية أو خارجية...الخ.

يضاف إلى هذا كله أن الأحزاب السياسية تسهم إسهاما واضحا في ترشيد القوانين والقرارات السياسية العليا، وإذا كانت الأحزاب السياسية تقوم بعدة وظائف هامة ومتعددة، تعليمية واقتصادية وثقافية...الخ، فإن أهم الوظائف التي تؤديها الحزب هي في المحل الأول الوظيفة السياسية، فالحزب يسهم كما سبق الإشارة في تنمية الوعي السياسي لدى الجماهير ويسهم في ربطهم بعمليات صنع القرار كحلقة وصل بين الرأي العام وخطاب الناس وبين سلطات اتخاذ القرارات، أو كحلقة ربط بين الناخبين والجهاز السياسي الرسمي، وذلك بإفساح المجال أمامهم لإبداء الرأي ومناقشة مشروعات القوانين وتعديلها وتقديم المقترحات وحين تقوم الحزب بدور المعارضة، فإنه يقوم بدور هام وأساسي في الرقابة ومحاسبة الحكومة.

أما فيما يخص التنمية السياسية لقد حظي هذا المفهوم بانتشار واسع في العلوم السياسية، وخاصة فيما يتعلق بأهداف التنمية السياسية، وعملية البناء المجتمعي، ورسم السياسات التنموية، ونظرا للمعلومات الكثيرة التي ينطوي عليها فيما يتمثل بتحديد المفاهيم والأطر الفكرية التي تناولت الموضوع والمداخل النظرية المفسرة له، إلا أنه اكتسب أهمية العلمية والعملية ليرتبط بغايات وأهداف سياسية متنوعة تعكس عند حدوثها أثار على المجتمع ككل نحو تحقيق وتجسيد مبدأ التحول أو التغيير.

وللوصول إلى حلول ملائمة للمشكلات الاجتماعية والسياسية، والتي تتضمن آراء الوظائف السياسية وفقا للمعايير والمستويات المطلوبة، حيث أن التنمية السياسية تتجسد في تلك العملية التي بمقتضاها يحدث تغيير في القيم والاتجاهات السياسية وتدعم ثقافة سياسية جديدة بحيث يؤدي ذلك كله إلى مزيد من التكامل للنسق السياسي، وزيادة كفاءة النظام وفقا لنية حتى يمكن ذلك من مباشرة وظائفه وأدواره بدرجة عالية من الكفاءة، وإنجاز وتنفيذ السياسات العامة والتأثير في جوانب ومجالات الحياة السياسية والاجتماعية.

يعالج هذا الموضوع المتواضع ظاهرتين متقابلتين وهما ظاهرة الأحزاب السياسية وعملية التنمية السياسية ومن تم سوف أقوم بدراسة مقارنة لكل من الجزائر والمغرب حيث سوف أتناول طبيعة النظامين السياسيين في كل بلد باختصار، وما أركز عليه في الدراسة ليس طبيعة النظام السياسي فالمعروف أن النظام الجزائري

والنظام السياسي المغربي مختلف ولكن سأتطرق إلى دراسة طبيعة الأحزاب السياسية في كل بلد ودور هذه الأحزاب في عملية التنمية السياسية.

يذهب الكثير من الباحثين إلى اعتبار أحداث أكتوبر نقطة تحول في مسار تطور الدولة الجزائرية، ذلك إنها شكلت حجر الأساس الذي أقيمت عليه التعديدية الديمقراطية في الجزائر، وبعبارة أخرى شكلت هذه الأحداث منبر للتعبير عن مختلف الأطراف السياسية عن رغبتها في تفعيل مسار الديمقراطية، فالمعارضة التي هيمنت لفترة طويلة، إما باحتوائها داخل الحزب الواحد، وإما بنشاطها الخفي، وجدت في هذه الأحداث فرصة لطرح نفسها كقوة فاعلة في الوضع الجديد.

وإضافة إلى ذلك شهد النظام السياسي الجزائري منذ ١٩٨٩م عدة أحداث داخلية وخارجية، كانت دافعا رئيسيا لإجبار النظام السياسي على إجراء سلسلة من التحولات الديمقراطية التي صاحبتها العديد من الإصلاحات السياسية الاجتماعية، الاقتصادية..الخ، التي جعلت الدولة تعيش أزمة حادة فرضت عليها إجراء عدة تجارب تنموية بغية تجاوز هذه الأزمات مع اشتراك الأحزاب السياسية في إرساء عملية التنمية السياسية عن طريق فتح المجال للتعدد الحزبي، والقبول بوجود معارضة، أي اشتراك الأحزاب السياسية في العملية مما يقرر بوجود علاقة بين التنمية السياسية والأحزاب السياسية وانطلاقا مما سبق تعتبر مسألة الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر من أهم المسائل التي لابد من التطرق إليها.

أما عند الحديث عن الأحزاب السياسية في المغرب يقتضي الحديث عن العلاقة بين الأحزاب السياسية والمؤسسة الملكية، إذ أن العلاقة بينهما لم تكن دائما على ما يرام فرغم ما يقال عن حياد الملكية اتجاه الأحزاب المغربية إلا أنها تتدخل في عمل الأحزاب المغربية وتتحيز لحزب ضد الآخر، حيث أن الملكية في المغرب ليس كالملكية البرلمانية الموجودة في الغرب بل هي ملكية تنفيذية لها جملة من الصلاحيات الكبيرة سواء على المستوى التشريعي التنفيذي أو القضائي، والملك في المغرب يتميز بمجموعة من المشروعيات كالمشروعية الدينية المتمثلة في النسب الشريف وتاريخ الدولة العلوية والمشروعية الدستورية حيث أن التاريخ السياسي المغربي يوحي بوجود صراع بين الملك والأحزاب السياسية حيث لا يمكن للأحزاب أن تلعب دورها الأساسي في ظل ملكية تحكم وتسود، وبالتالي على الأحزاب السياسية في المغرب العمل من أجل إرساء مكانة لها في الساحة السياسية المغربية ولتشارك في عملية التنمية السياسية.

سبب اختيار الموضوع:

لقد تعددت أسباب اختيار هذا الموضوع بين الأسباب والاعتبارات "الشخصية" الذاتية، والاعتبارات الأكاديمية "العملية"و هي كالتالي:

I/. الاعتبارات الشخصية:

الاهتمام الشخصي بهذا الموضوع نتيجة عدة عوامل منها الرغبة في دخول مجال البحث حول موضوع الأحزاب السياسية وعملية التنمية السياسية نظرا لأهمية الموضوع، أما فيما يخص سبب اختيار الأحزاب السياسية في الجزائر والمغرب وذلك كوني مواطن جزائري أنتمي إلى المجال الجغرافي للمغرب العربي كذلك، وأتطلع لمعرفة الدور الذي تلعبه الأحزاب الجزائرية في عملية التنمية السياسية ومقارنتها مع نظيرتها في المغرب.

II/. الاعتبارات الأكاديمية والعلمية:

يأتي هذا الاعتبار من الجانب الأكاديمي لاستكمال نيل شهادة الماجيستر بدرجة أولى، ثم كان اهتمامي بمحاولة متواضعة لإثراء مكتبة الكلية تخصص العلوم السياسية بأحد المواضيع المهمة في حقل السياسات المقارنة.

أما من الناحية العلمية فقد حاولت خوض تجربة تدريبية على البحث والتدريب على التعلم في منهجية البحث الأكاديمي كخطوة ابتدائية ويعد السبب الأهم بالنسبة لي هو الاطلاع على المادة العلمية في هذا المجال، محاولة لإثراء مكتسباتي المعرفية، وبناء تصور علمي منهجي وإن كانت محاولتي هذه متواضعة بغية اكتساب خبرة بحثية أولية تساعدني لاحقا في مجال البحث.

أهداف الدراسة:

إن هذه الدراسة في حقيقتها تهدف إلى رصد وتحليل واقع الأحزاب السياسية في الجزائر والمغرب خلال السنوات الأخيرة الماضية، وتقيم دورها في عملية التنمية السياسية وذلك في إطار دراسة مقارنة كما سوف نقوم بدراسة طبيعة النظام السياسي الجزائري والمغربي، وطرق تعامل كل نظام مع الأحزاب السياسية، خاصة في إطار التطورات السياسية في ظل التحول الديمقراطي، بالإضافة إلى إبراز مستوى التطور والتحول الذي عرفته الأحزاب السياسية وتحديد مكانتها القانونية التي تحتلها في القوانين والتشريعات الخاصة بكل بلد وعلاقتها بالسلطة.

كما تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الإطار المنهجي للتنمية السياسية ومحاولة إعطاء مجموعة من التعريفات وشرح أهم النظريات وكل ما يتعلق بمسألة التنمية السياسية، مع إخضاع الأحزاب السياسية للبحث العلمي لما لها من أهمية ودور في عملية التنمية السياسية والقرار السياسي.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الموضوع من الأهمية البالغة التي تعني بها كل من موضوع الأحزاب السياسية وموضوع التنمية السياسية، ومع تزايد الاهتمام بدراسة موضوع الأحزاب السياسية في السياسات المقارنة، ومن خلال الأدوار التي تؤديها في المجال السياسي في ظل التحول الديمقراطي الذي عرفته الجزائر وما رافق ذلك عن تغيرات بعد إقرار التعديدية السياسية والتوجه نحو المزيد من الممارسة الديمقراطية.

البحث في الخلفيات والأسباب التي حالت دون أداء الأحزاب السياسية في كل من الجزائر والمغرب لأدوارها والالتزام بمهامها وفقا لما ينص عليه القانون مع محاولة تقديم تفسير علمي أكاديمي لظاهرة الأحزاب السياسية وعملية التنمية السياسية خلال مرحلة معينة من تاريخ الجزائر والمغرب بشكل قد يساعد على بناء تصور لطبيعة التنمية السياسية في الجزائر والمغرب حيث أن هذه العملية لا تزال مجالا خصبا للدراسة والبحث بهدف الوصول إلى تأييد الأطروحات السابقة أو نقدها وإثرائها، ولما لا تقديم تصور جديد.

وكذلك بالنسبة للمغرب مع رحيل الملك حسن الثاني وتولي ابنه محمد السادس الحكم حيث تعتبر سياسته أكثر ليونة مقارنة بوالده، بحيث ان الملك محمد السادس كان سباقا لتقديم المثل وفق ما يعرف الملكية مواطنة، التي في رأيه تعتبر أكثر انفتاحا من الملكية الدستورية والديمقراطية،ولقد حرص الملك على وضع تصوره لمكانة الحزب في النظام السياسي المغربي ودوره المحتمل في التوازنات التي تعتزم الملكية تجسيدها على مستوى الساحة السياسية، ويتمثل التوجه الجديد في ضرورة انخراط الأحزاب فيما يوصف بالمشروع المجتمعي القائم على بناء مغرب ديمقراطي موحد.

أدبيات الدراسة:

لقد انصب اهتمامي في هذا السياق بالاضطلاع على أمهات الكتب، التي تطرقت إلى هذا الموضوع، كمقالة: "جوزيف لابالومبارا وميرون وينر" حول الأحزاب السياسية وعملية التنمية السياسية الممارسة السياسية الصادرة سنة ١٩٦٦ حيث تناول الباحثان بالدراسة و التحليل كل من الأحزاب و التنمية السياسية و العلاقة الموجودة بينهما ليخرج الباحثان في الأخير باستنتاج مفاده الأحزاب السياسية أداة لإدارة التنمية السياسية مع أدوات أخرى مثل البيروقراطية أو الجيش أو القيادة و ينظر للأحزاب السياسية باعتبارها من أهم أدوات التنمية السياسية على الإطلاق في المجال السياسي فالأحزاب رمز للتحديث السياسي مثلما تمثل السدود و المصانع رموزا للتحديث الاقتصادي.

دراسات "صامويل هنتجتون، ولوسان باي" في ظاهرة التخلف السياسي، وكتابها "الموجة الثالثة، الديمقراطية في العالم الثالث".

حيث رأى هنتجيون أن ثلاث مقومات للحداثة السياسية وهي ترشيد السلطة، التمايز، المشاركة السياسية.

كتاب جابريال « G.Almond » وجيمس كولمان « J. Coleman » الصادرة سنة ١٩٦٠ عن السياسة في المناطق النامية وهو في أوائل الكتب التي تطرقت إلى دراسة التخلف السياسي في دول العالم الثالث.

وما نلاحظ هو أن معظم الكتابات وأغلبها هي كتابات غربية، أما الكتابات العربية في موضوع التنمية فهي قليلة، ونجد من أهمها:

- كتاب عبد الحليم الزيات "التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي" في ثلاث أجزاء:

١). الجزء الأول: الأبعاد المعرفية والمنهجية

٢). الجزء الثاني/ البنية والأهداف.

٣). الجزء الثالث: الأدوات والآليات

كتاب نصر محمد عارف "نظريات التنمية السياسية المعاصرة" الصادر بالقاهرة سنة ١٩٩٣ عن دار القارئ العربي، حيث تناول في كتابه دراسة نقدية مهمة لمفهوم التنمية السياسية من منظور الإسلام الحضاري مع التركيز على الواقع العربي،وهي دراسة نقدية أثبتت فشل التنمية السياسية في تحقيق أهدافها في المجتمعات غير الأوروبية ، ومدى ملائمتها لها في ضوء ما يقدمه الإسلام من بدائل في هذا المجال.

كذلك كتاب "التنمية السياسية مدخل للتغيير" من تأليف الدكتور رعد عبد الجليل علي، وهي دراسة مهمة جدا فيما ينعت بإبراز أهم المراحل البحثية المستعملة لدراسة مفهوم التنمية السياسية بالإضافة إلى تطرقه بالتحليل لأهم أزمات التنمية السياسية التي تعاني منها أغلب الدول النامية.

كتاب أحمد وهبان: "التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية" رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث تطرق الباحث في كتابه إلى قسمين القسم الأول تناول فيه إلى تعريف مفهوم التنمية السياسية مفهومها وغاياتها، بالإضافة إلى مقالة مهمة جدا صادرة بمجلة جامعة الملك عبد العزيز بقلم الدكتور محمد قاسم القريوتي تحت عنوان "واقع نظريات التنمية الغربية وإمكانية تطبيقها في الدول النامية".

ومن أهم الدراسات بالنسبة للجزائر: "مسألة التنمية السياسية والتجربة الديمقراطية في الجزائر" للأستاذ بومدين طاشمة، والتي تناولت فيها بالتفصيل محددات التنمية السياسية في الجزائر من ١٩٨٩ - ١٩٩٢".

وكتاب آخر للأستاذ طاشمة بومدين تحت عنوان "دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب "قضايا وإشكاليات" (إشكالية التنمية السياسية) بالإضافة إلى مداخلة للدكتور عبد القادر عبد العالي في ملتقى بجامعة شلف تحت عنوان "دور الأحزاب في عملية التنمية السياسية حالة الجزائر".

و من أهم الدراسات بالنسبة للمغرب: دراسة الكاتب الأمريكي"واتروبي جون"تحت عنوان:"أمير المؤمنين الملكية و النخبة السياسية المغربية"، ترجمة أبو الغني أبو العزم عبد الأحد الصادر عن مؤسسة الفن المحمدية سنة ٢٠٠٤، تناول فيها بالتفصيل الحياة السياسية في المغرب و طبيعة الحكم و علاقة الملك بالمجتمع و الأحزاب السياسية.

دراسة معتصم بالله، الحياة السياسية المغربية، الصادر سنة ١٩٩٢، تناول من خلال دراسته جميع جوانب الحياة السياسية في المغرب من خلال أربعة فصول.

دراسة برادة يوسف، وظيفة الحزب في النظام السياسي المغربي، عبارة عن أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في القانون العام تعد من أهم الدراسات المختصة في دراسة الأحزاب بالمغرب، و اهم الوظائف التي تميزها عن الحزاب العربية و الغربية.

أما فيما يخص موضوع الأحزاب السياسية فلقد انصب اهتمامي كذلك بالاطلاع على أمهات الكتب التي تطرقت إلى هذا الموضوع:

يعد كتاب موريس ديفرجيه من أمهات الكتب في دراسة الظاهرة الحزبية ولا غنى لأي مهتم بالموضوع عن الكتاب .

كتاب"جيوفاني سارتوري"، الصادر سنة ١٩٧٦ تحت عنوان: " الأحزاب و النظم الحزبية" صدر المؤلف في فترة دخول الدراسات الحزبية ضمن عديد من المجالات السياسية و ظهور الأحزاب في بلدان العالم الثالث ليطلق مصطلح الظاهرة الحزبية عوض الأحزاب السياسية في هذه البلدان.

كما يعد كتاب موريس ديفرجيه من أمهات الكتب في دراسة الظاهرة الحزبية ولا غنى لأي مهتم بالموضوع عن الكتاب التالي:

موريس ديفرحيه، الأحزاب السياسية، ترجمة، "علي مقلد وعبد الحسن سعد" ط٣، بيروت دار النهار، ١٩٨٠.أستخدم الكاتب المدخل البنائي لدراسة الحزب كتنظيم ولكنه لم يتطرق للحزب كوسيلة للتنمية السياسية.

أما الكتابات العربية بدورها كانت كثيرة في هذا الموضوع نذكر على سبيل المثال:

- كتاب الأحزاب السياسية في العالم الثالث من تأليف الدكتور أسامة الغزالي حرب، الصادر بتاريخ سبتمبر ١٩٨٧،تناول الكاتب من خلال أربعة فصول الظاهرة الحزبية في بلدان العالم الثالث .

- كتاب عبد الحليم كامل نبيلة الأحزاب السياسية في العالم المعاصر الصادر عن دار الفكر العربي، سنة ١٩٨٢بالقاهرة الذي تطرقت فيه إلى النظرية العامة للأحزاب متناولة أصلها التاريخي و نشأتها مع ذكر أنواعها ودورها في بعض النظم السياسية في العالم أما الفصل الثاني من الكتاب فتم تخصيصه للظاهرة الحزبية في مصر ،عملت الباحثة من خلال دراستها في تقديم تصورا معاصرا للأحزاب.

- كذلك دراسة ياسين ربوح بعنوان"الأحزاب ودورها في التنمية السياسية بالجزائر (١٩٩٦-٢٠٠٨) وهي عبارة عن رسالة ماجستير تمت مناقشتها في جوان٢٠٠٩ بكلية العلوم السياسية و الإعلام قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية بجامعة الجزائر، وهي عبارة عن دراسة تحليلية للأحزاب السياسية في الجزائر و مدى مساهمتها في تحقيق التنمية السياسية.

مشكلة الدراسة: الإشكالية وتساؤلات الدراسة

للبحث في ظاهرة الأحزاب السياسية وعملية التنمية السياسية في كل من الجزائر والمغرب لابد أولا من الحديث عن طبيعة هذه الأحزاب السياسية وخصائصها داخل كل دولة وكذا عن دورها في عملية التنمية السياسية وأهم إنجازاتها.

توجد علاقة وطيدة بين الأحزاب السياسية وعملية التنمية السياسية ومن هذا المنطلق نطرح تساؤل في إشكال الدراسة الذي يتعلق بسؤال رئيسي فحواه:

ما هو الدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية في عملية التنمية السياسية في كل من الجزائر والمغرب؟

أو بصيغة أخرى:

إلى أي مدى ساهمت الأحزاب في تحقيق التنمية السياسية بالمغرب و الجزائر في الفترة (١٩٨٩-٢٠١٢) ؟

وتمخض عن هذا السؤال أسئلة أخرى مفادها:

- ما هي أهم المداخل المنهجية لنظريات التنمية السياسية؟
- ما هي أهم أبعاد التنمية السياسية وأهم الأطراف الفاعلة في عملية التنمية السياسية؟
- ماذا عن مسألة التنمية السياسية في كل من الجزائر والمغرب؟
- ما هي الأسس التاريخية والسياسية للأحزاب السياسية المغربية والجزائرية؟
- ما أوجه التشابه والاختلاف بين الأحزاب السياسية في كل من الجزائر والمغرب؟
- ما هي العلاقة الموجودة بين النظام السياسي والحزب السياسي في الجزائر والمغرب؟
- ما هي أهم إنجازات الأحزاب السياسية في كل من الجزائر والمغرب في سبيل إرساء عملية التنمية السياسية؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية العامة:

ربما ساهمت الأحزاب السياسية في كل من الجزائر و المغرب بتنظيماتها والوظائف التي تؤديها تساهم في تحقيق التنمية السياسية وذلك عن طريق إرساء عملية الديمقراطية وتحقيق أهداف التنمية السياسية.

الفرضيات الجزئية:

- هناك العديد من المداخل أثبتت قدرتها على تحليل وتفسير قضية التنمية السياسية وتوجيه دراستها كالمدخل القانوني المؤسساتي والبنائي الوظيفي وغيرها من المداخل المنهجية.
- إن عملية التنمية السياسية في كل من الجزائر والمغرب مرتبطة بالتنمية الاقتصادية وخاضعة للنظام السياسي.

- إن ضعف الأحزاب السياسية في كل من الجزائر والمغرب وغياب حد أدنى من الإجماع السياسي دعا لرسم سياسات التنمية السياسية وفق ما يريده النظام وأجهزة أخرى لها مدى ودور كبير مثل: النخب، العسكر والبيروقراطية.

- قد تستلزم التحديات الداخلية والخارجية على المؤسسة الملكية في المغرب والعسكرية في الجزائر تدريجيا نحو الحياد النسبي في المسار الانتخابي وعدم التدخل والتضييق على نشاط الأحزاب السياسية.

- تواجه الأحزاب السياسية العديد من المعوقات السياسية و القانونية والاجتماعية التي تحد من فعاليتها في المساهمة في تحقيق التنمية السياسية.

حدود ومجال الدراسة:

موضوع الدراسة في إطاره النظري يتمحور حول: الأحزاب السياسية وعملية التنمية السياسية أما إطاره المكاني فهو يرتبط بالوطن العربي وبالتحديد دوليتي الجزائر والمغرب الأقصى، أما فيما يخص الإطار الزمني بالنسبة للجزائر انطلاقا من سنة ١٩٨٩ إلى أواخر سنة ٢٠١٢.

نظرا لخوصصة هذه المرحلة ومميزاتها، أما فيما يخص المغرب فقد تم التركيز على الفترة الزمنية ابتداءا من تولي الملك محمد السادس الحكم أي أواخر سنة ١٩٩٩م لأنها تمثل مرحلة جديدة تبلورة خلالها معطيات جديدة خاصة فيما يتعلق بالأحزاب السياسية، ولكن لا يعني إهمال الفترات السابقة لأنها الأساس لفهم الحاضر.

منهجية الدراسة:

إن الموضوع المتطرق إليه في هذه المذكرة ينقسم إلى شقين أساسين شق فكري نظري وآخر تطبيقي عملي، وعملية الفصل بين هاذين الشقين تعد عملية صعبة إلى حد بعيد، وهو الأمر الذي استجوب ضرورة إتباع أكثر من منهج بحث وبذلك فبحثي هذا يعتمد على المقارنة والتحليل إلى جانب المنهج التاريخي الوصفي.

المنهج التاريخي:

تم الاعتماد على المنهج التاريخي الوصفي الذي يقوم على البحث والكشف عن الحقائق التاريخية من خلال تحليل وتركيب الأحداث والوقائع الماضية وإعطاء تفسيرات ولقد تم توظيف هذا المنهج لمعرفة تطور مفهوم التنمية السياسية والأحزاب السياسية ومعرفة أهميتها وكذا في تحليل واقع الأحزاب السياسية في كل من الجزائر والمغرب، كما أن المنهج التاريخي يساعد على دراسة ظاهرة حاضرة تمتد جذورها إلى الماضي، والتطورات التي كفتها العوامل التي يمكن افتراضها، والمنهج التاريخي لا يكتفي بسرد الوقائع وتكديسها ولكن يقدم تصوره للظروف والمحيط التي تحكم في ميلاد الظواهر وانتشارها ويحاول إيجاد القوانين التي تحكم كل ذلك.[1]

---

[1] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي (المفاهيم،المناهج، الاقترابات، الأدوات)** ، (د ، م ، ط) ، الجزائر: ١٩٩٧، ص ٥٦.

المنهج المقارن:

هو عبارة عن الخطوات التي يتبعها الباحث في مقارنته للظواهر محل الدراسة لمعرفة العناصر التي تتحكم في أوجه الشبه والاختلاف بهدف الوصول إلى تعميمات وإيجاد التفسير العلمي لها.

وفي هذه الدراسة تم توظيف المنهج المقارن على مستويين:

المستوى الأول: في مقارنة أداء الأحزاب السياسية في الجزائر ودورها في عملية التنمية السياسية مقارنة بنظيرتها في المغرب.

المستوى الثاني: مقارنة وظيفة الأحزاب السياسية في النظام نفسه ولكن عبر مراحل مختلفة وهو ما يستهدف في الأخير الكشف عن دلالتها ومن تم القدرة على تقسيم مستوى تأثيرها في مؤشرات التنمية السياسية.[1]

منهج تحليل المضمون:

يعد هذا المنهج من أهم الأساليب التي تستخدم في البحوث لغرض جمع البيانات فهو يندرج في هذه الدراسة على دراسة وتحليل مضامين المواثيق الرسمية والتشريعات والمواد القانونية المنظمة للأحزاب السياسية والعمليات الانتخابية بالإضافة إلى القوانين الخاصة بالأحزاب،ولمقاربة الموضوع واستيعاب عناصره، تم الاعتماد على بعض المداخل النظرية مثل:

المدخل النظامي: الذي طوره الأستاذ "دافيد إيستون" وهو مدخل قائم على استعمال مفهوم النظام كأداة تحليلية، لتحديد الأنماط والعلاقات السياسية المترابطة والمتداخلة الموجودة في المجتمع.

المنهج الوصفي: الذي يهتم بدراسة الأوضاع الراهنة من حيث خصائصها أشكالها وعلاقتها، والعوامل المؤثرة فيها كما أنه يشتمل في الكثير من الأحيان، على عمليات التنبؤ بمستقبل الظواهر والأحداث ولقد ساعدني هذا المنهج في الوقوف على الظاهرة الحزبية والتعددية في الجزائر والمغرب على حد سواء. [2]

---

[1]- محمد شلبي ،مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٩ .

[2]- عبد الغفار رشاد القصبي ، **مناهج البحث في علم السياسة** ، الطبعة الأولى ، مكتبة الآداب ، القاهرة : ٢٠٠٤ .

تقـــــــــسيم الـــــــدراسة:

بناءا على الإشكالية المطروحة والفرضيات المقترحة وبهدف للوصول إلى النتيجة والهدف المطلوب تم وضع خطة تتضمن فصلين، إضافة إلى مقدمة وخاتمة.

الفصل الأول، تم التطرق فيه إلى الإطار النظري لدراسة التنمية السياسية و الأحزاب السياسية وذلك من خلال خمسة مباحث سيتم التطرق إلى مفهوم التنمية السياسية من خلال تخصيص مبحثين لدراسة المفهوم في سياق تطوره التاريخي وبروزه كمفهوم علمي وإعطاء تعريف إجرائي للتنمية السياسية مع التطرق إلى أهم النظريات والمقارنات التي درست ظاهرة التنمية السياسية، مع الإشارة إلى أهم المفاهيم سواء تلك التي تعضده أو تلك التي تتقاطع معه، أو تلك التي تتوازى معه ، وذلك من خلال مناقشة تحليلية لأهم النظريات المتداولة وكذا أهم أزمات التنمية السياسية.

كما سيتم دراسة موضوع الأحزاب السياسية في هذا الفصل كذلك من خلال تخصيص مبحثين لدراسة مفهوم الأحزاب السياسية ، هذه المحاولة الأكاديمية المتواضعة حيث سوف يتم من خلالها تحليل ظاهرة الأحزاب السياسية، كما سيتم محاولة تحديد الإطار النظري لمفهوم الحزب السياسي من خلال تتبع نشأته وتطوره كمفهوم له امتداداته السابقة في الفكر السياسي والفلسفي الغربي ومحاولة إعطاء تعريف إجرائي للحزب السياسي ، ثم المبحث الرابع لدراسة أهم تصنيفات الأحزاب السياسية المتعارف عليها في حقل العلوم السياسية مع ذكر أهم خصائص الحزب السياسي ومهامه،وفي نهاية الفصل الأول المبحث الخامس من خلاله يستنتج العلاقة الموجودة بين الظاهرة الحزبية وعملية التنمية السياسية وذلك بتوضيح علاقة التأثير والتأثر فيما بينهما.

الفصل الثاني، في هذا الفصل وبناءا على أن الأحزاب السياسية لها دور فاعل في عملية التنمية السياسية من خلال مختلف الأدوار التي تؤديها، سيتم تقسيم دور ومساهمة الأحزاب السياسية في كل من الجزائر والمغرب في تحقيق التنمية السياسية خلال الفترة الممتدة من (١٩٨٩-٢٠١٢) من خلال دراسة مقارنة من خلال أربعة مباحث تناول المبحث الأول الظاهرة الحزبية في كل من الجزائر و المغرب مع المقارنة بينهما، في حين المبحث الثاني مخصص لدراسة واقع التنمية السياسية في الجزائر و المغرب و المقارنة بينهما ، أما البحث الثالث مخصص لدراسة مساهمة الأحزاب الجزائرية و نظيرتها المغربية في تحقيق التنمية السياسية والمقارنة بينهما، و أخيرا المبحث الرابع سيهتم بدراسة أبرز معوقات الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية السياسية و آفاقها بالبلدين.

استحوذت دراسات التنمية السياسية والأحزاب السياسية في السنوات الأخيرة على اهتمام الباحثين والمختصين وعامة الناس على حد سواء، لاسيما أن اقتصار التنمية على البعد الاقتصادي قد جر إلى إهمال البعد الاجتماعي والسياسي، فحقل التنمية السياسية نشأ في علم السياسية الأمريكي خلال سنوات الحرب الباردة، حيث أن الهدف من الترويج لاستخدام هذا المفهوم هو مواجهة الخطر الشيوعي في بلدان العالم الثالث.

وفي إطار هذا الفصل سيتم التطرق إلى مفهوم التنمية السياسية من خلال تخصيص مبحثين لدراسة المفهوم في سياق تطوره التاريخي وبروزه كمفهوم علمي وإعطاء تعريف إجرائي للتنمية السياسية مع التطرق إلى أهم النظريات والمقارنات التي درست ظاهرة التنمية السياسية، والإشارة إلى أهم المفاهيم سواء تلك التي تعضده أو تلك التي تتقاطع معه، أو تلك التي تتوازى معه ، وذلك من خلال مناقشة تحليلية لأهم النظريات المتداولة وكذا أهم أزمات التنمية السياسية

كما يندرج في هذا الفصل كذلك مبحثين مخصصين لدراسة مفهوم الأحزاب السياسية من خلال هذه المحاولة الأكاديمية المتواضعة حيث سوف يتم تحليل ظاهرة الأحزاب السياسية، بحيث أنه تحتل الأحزاب السياسية مكانة هامة في أي نظام سياسي، إذ أنها تلعب دورا رئيسيا فيما يتعلق بربط الشعب بالحكومة، وإنها تشكل الأداة السياسية السلمية لتجسيد الديمقراطية وتكريس مبدأ التداول السلمي على السلطة وتمثيل الشعب، وبالتالي من خلال هذا الفصل سيتم محاولة تحديد الإطار النظري لمفهوم الحزب السياسي من خلال تتبع نشأته وتطوره كمفهوم له امتداداته السابقة في الفكر السياسي والفلسفي الغربي ومحاولة إعطاء تعريف إجرائي للحزب السياسي تم الإشارة إلى أهم تصنيفات الأحزاب السياسية المتعارف عليها في حقل العلوم السياسية مع ذكر أهم خصائص الحزب السياسي ومهامه،وفي الأخير المبحث الخامس من خلاله يستنتج العلاقة الموجودة بين الظاهرة الحزبية وعملية التنمية السياسية وذلك بتوضيح علاقة التأثير والتأثر فيما بينهما.

الفصل الأول

التنمية السياسية والأحزاب السياسية

"تحديد وتأصيل"

استحوذت دراسات التنمية السياسية والأحزاب السياسية في السنوات الأخيرة على اهتمام الباحثين والمختصين وعامة الناس على حد سواء، لاسيما أن اقتصار التنمية على البعد الاقتصادي قد جر إلى إهمال البعد الاجتماعي والسياسي، فحقل التنمية السياسية نشأ في علم السياسية الأمريكي خلال سنوات الحرب الباردة، حيث أن الهدف من الترويج لاستخدام هذا المفهوم هو مواجهة الخطر الشيوعي في بلدان العالم الثالث.

وفي إطار هذا الفصل سيتم التطرق إلى مفهوم التنمية السياسية من خلال تخصيص مبحثين لدراسة المفهوم في سياق تطوره التاريخي وبروزه كمفهوم علمي وإعطاء تعريف إجرائي للتنمية السياسية مع التطرق إلى أهم النظريات والمقارنات التي درست ظاهرة التنمية السياسية، والإشارة إلى أهم المفاهيم سواء تلك التي تعضده أو تلك التي تتقاطع معه، أو تلك التي تتوازى معه ، وذلك من خلال مناقشة تحليلية لأهم النظريات المتداولة وكذا أهم أزمات التنمية السياسية

كما يندرج في هذا الفصل كذلك مبحثين مخصصين لدراسة مفهوم الأحزاب السياسية من خلال هذه المحاولة الأكاديمية المتواضعة حيث سوف يتم تحليل ظاهرة الأحزاب السياسية، بحيث أنه تحتل الأحزاب السياسية مكانة هامة في أي نظام سياسي، إذ أنها تلعب دورا رئيسيا فيما يتعلق بربط الشعب بالحكومة، وإنها تشكل الأداة السياسية السلمية لتجسيد الديمقراطية وتكريس مبدأ التداول السلمي على السلطة وتمثيل الشعب، وبالتالي من خلال هذا الفصل سيتم محاولة تحديد الإطار النظري لمفهوم الحزب السياسي من خلال تتبع نشأته وتطوره كمفهوم له امتداداته السابقة في الفكر السياسي والفلسفي الغربي ومحاولة إعطاء تعريف إجرائي للحزب السياسي تم الإشارة إلى أهم تصنيفا ت الأحزاب السياسية المتعارف عليها في حقل العلوم السياسية مع ذكر أهم خصائص الحزب السياسي ومهامه،وفي الأخير المبحث الخامس من خلاله يستنتج العلاقة الموجودة بين الظاهرة الحزبية وعملية التنمية السياسية وذلك بتوضيح علاقة التأثير والتأثر فيما بينهما.

المبحث الأول:

التفسير النظري لمفهوم التنمية السياسية

تسعى الدراسة في هذا المبحث إلى التطرق للسياق التاريخي والمعرفي لمفهوم «التنمية السياسية" مع محاولة تقديم تعريف إجرائي للتنمية السياسية وذلك من خلال تمييزها وتوضيح علاقتها ببعض المفاهيم القريبة منها حيث إن مفهوم التنمية السياسية مفهوم حديث المهد نسبيا على مستوى العالم وهو لا يختلف بالمعنى العام عن أنواع التنميات الأخرى المتعارف عليها كالتنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والبشرية إلا أن التنمية السياسية تتقدم الجميع بخطوة منفردة في صدارة المتغيرات السياسية لكون نجاحها يهيئ الأفق لنجاح بقية التنميات على الرغم من أهميتها جميعا كحزمة واحدة لتقدم البلدان على اختلاف إيديولوجياتها.

المطلب الأول: جذور الاهتمام بقضية التنمية السياسية

لقد نشأ حقل التنمية السياسية من خلال علم السياسة الأمريكية خلال سنوات الحرب الباردة، وحُمِلَ المفهوم بدلالة قيمية وإيديولوجية، لقد ارتبط أساسا بالمدرسة الأنجلوسكسوني ة، وكان الهدف من هذا الحقل هو مواجهة الخطر الشيوعي في مناطق العالم الثالث، وكان ينظر إلى حقل التنمية السياسية حسب "روبرت بركنهام" « *Robert Bergkinham* »باعتبارها مشروعا مناهضا للشيوعية وموالية لأمريكا ويهدف لتحقيق الاستقرار السياسي. [1]

وكانت بداية ظهور مصطلح التنمية السياسية مع قيام السوسيولوجيا السياسية الأنجلوسكسوني ة بعد انهيار الامبراطويات الاستعمارية، من أجل فهم الواقع السياسي والاجتماعي للمجتمعات الحديثة العهد بالاستقلال، وذلك من أجل توضيح أو بالأحرى معرفة الطريق الذي سوف تسلكه الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها اتجاه الدول المستقلة، وقامت بابتكار وحدات مفاهيم جديدة تبلورت في إطار تطوير وتجاوز المنظورين اللذين هيمنا على الدراسات السياسية سابقا، المنظور القانوني والمنظور الماركسي وهكذا برز إلى الوجود مصطلحات ومفاهيم كالتطور السياسي، التحديث، التغيير الاجتماعي والتنمية السياسية. [2]

وبالتالي حدث تطور كبير في دراسات التنمية السياسية منذ منتصف الأربعينات من القرن العشرين تحديدا، والحقيقة أن هذا التطور الهام قد ارتبط بتطور دراسات السياسة المقارنة في إطار تطور أوسع حدث بالنسبة للعلوم الاجتماعية بشكل عام، ويجب التنبيه أن بدايات الاهتمام بقضية التنمية السياسية كانت متوازية مع البدايات الأولى لدراسات قضايا التنمية بصفة عامة، وذلك من خلال المحاولات التي تمت بهدف معالجة مشاكل التخلف السياسي، فقد قدمت نظريات التنمية السياسية مفاهيم عدة للتعبير عن حقيقة ظاهرة التنمية التي تمثل محور هذه النظريات وظهور عدة مفاهيم تنصب في نفس الهدف، أو الظاهرة مثل "التنمية، التحديث، التطور، التقدم، التغير ....الخ [3]

---

[1]- ريتشارد هيجوت، **نظرية التنمية السياسية**، ترجمة حمدي عبد الرحمان، محمد عبد الحميد، ط1، عمان: المركز العلمي للدراسات الإستراتيجية، 2001، ص07.

[2]- الكردي محمود، **التخطيط للتنمية السياسية**، مصر: دار المعارف، 1977، ص70.

[3]- نصر محمد عارف، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة**، القاهرة: دار القارئ العربي، 1993، ص230.

ولقد جاءت معظم الدراسات في البداية بهدف التخطيط لإعادة بناء الاقتصاديات والنظم في أوربا لما بعد الحرب العالمية الثانية، ثم جاءت بعد ذلك من أجل البحث في تحديث دول العالم في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

هكذا جاءت مساهمات رائدة في دراسات تنمية دول العالم الثالث لجيل كامل من علماء السياسة والاقتصاد والاجتماع والانتروبولوجيا وغيرها، وكانت موجة البحث الأولى قد استهلت التركيز حول الدول حديثة الاستقلال فتناول كتاب أمثال: ديفيد آبتر، ليونارد باندر، جيمس كولمان، لوسيان باي، دونكورت روستو، روبرت وارد، مايرون ويز، وكثيرون غيرهم في بحوثهم دراسات عن الشرق الأوسط وغانا وأوغندا والكنغو وتنزانيا، وساحل العاج ونيجيريا والهند واليابان وبورما وغيرها.[1]

ويرى "عبد الحليم الزيات" أن اهتمام رجال العلم وصانعي السياسة وعنايتهم بحقل التنمية السياسية باعتبارها قضية عالمية تعود لسببين:

1- اتساع دائرة البحث العلمي وامتداد أنشطته إلى العالم الثالث.

2- ثم إلى الضرورات العلمية التي فرضتها التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي انتابت مجتمعاتهم خلال سنوات بعد الحرب العالمية الثانية، كنتيجة مباشرة لها.[2]

ولقد صدرت كذلك خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية عدة دراسات تحمل عنوان التنمية القومية، والتنمية السياسية والتحديث السياسي، وقد صاحب الاهتمام بهذا الموضوع بروز قضية التنمية الاجتماعية والاقتصادية على سطح التفكير الاجتماعي كاستجابة لمتغيرات ما بعد الحرب العالمية الثانية.

ولعل أهم هذه المتغيرات تعاظم حركات التحرر الوطني أو السياسي، وإدراك هذه الدول أن هذا الاستقلال سوف يكون فاقد المضمون ما لم تبني مجموعة من البرامج التنموية في شتى المجالات وبالأخص الاقتصادية والسياسية ومن هنا برز مفهوم التنمية السياسية، كتنمية نوعية في إطار التنمية الشاملة [3]، ويتضح من تصفح العديد من الدراسات التي صدرت عن التنمية السياسية، انحياز العديد منها، حسب الاتجاه الإيديولوجي للكاتب فالكثير من كتاب الغرب يقرنون عملية التنمية والتحديث السياسي بالتجربة الليبرالية الغربية القائمة على تعدد الأحزاب والحريات الدستورية وحرية التملك والعمل والتفكير والتجمع والاختلاف والتجربة البرلمانية ونظام الاقتصاد الحر وسيادة جماعات الضغط والمصالح والتأثير والفصل بين السلطات ...الخ، وفي مقابل هذا فإن كل مفكرين الدول الشيوعية يحاولون مناقشة قضية التنمية السياسية في ضوء عمليات التحرر الاقتصادي، وتحقيق الملكية الجماعية بالتملك العام والصالح العام، وتحقيق جماعية الحياة بإلغاء الانتقادات الفردية والدينية والأسرية والعاطفية.[4]

---

[1]- عبد الغفار رشاد القصبي، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي**، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاجتهاد والعلوم السياسية، الطبعة الثانية، 2002، ص54. 60.

[2]- السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية، **دراسة في الاجتماع السياسي**، ج1، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2002، ص51.

[3]- مولود زايد الطيب، **علم الاجتماع السياسي**، ليبيا: دار الكتب الوطنية، بنغازي، الطبعة الأولى، 2007، ص94.

[4]- نبيل السمالوطي، **بناء القوة والتنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي**، الإسكندرية: الهيئة العامة للكتاب ، 1978، ص.ص65. 66.

كما يرى الدكتور: "غانم السيد عبد المطلب" أن مفهوم التنمية السياسية انبثق من نظرية التحديث، هذه النظرية بدورها انبثقت من نظرية التطور، التي تهتم بتفسير كيفية تحول المجتمعات الغير صناعية إلى مجتمعات صناعية.[1]

ولقد ساد في كتابات التنمية السياسية استخدام المدخل الثنائي الذي تأسس بناءا على أعمال منظري نظرية التطور في القرن التاسع عشر، حيث يتم مقارنة المتغيرات الخاصة بالنمط المثالي المرتبط بالتقليدية/الحداثة[2]، إلا أن طبيعة اهتمامات المتخصصين في مجال علم الاجتماع والسياسة، بدأت تأخذ طابعا أكاديميا متخصصا في مجال الاجتماع السياسي خلال النصف الثاني من القرن العشرين، لاسيما بعد أن سنحت الظروف السياسية المحلية التي أعطت حرية سياسية للبحث العلمي الأكاديمي ولدراسة مشكلات العالم العربي مع الاستعمار وحركات التحرر والاستقلال وغير ذلك مع دراسات اجتماعية وسياسية تعكس مشكلات الواقع المتغير خلال عقود الخمسينات والستينات من القرن العشرين.[3]

أما فيما يخص الدراسات الغربية فإن بداية الاهتمام بموضوع التنمية السياسية حتى مطلع الثمانينات من خلال ما عرفته مجالات علم الاجتماع السياسي من نمو وتطور ملحوظ، فبعدما كانت مجالاته كما حددها كل من "بندكس" و"ليبست" تحصره في: السلوك الانتخابي، دراسة القوة الاقتصادية، دراسة إيديولوجيات الحركات السياسية، دراسة الأحزاب السياسية، دراسة الحكومة، وأخيرا الدراسات المقارنة، فقد أضيف إلى هذه الميادين مجالات حديثة أهمها دراسة النظريات السياسية، ودراسة الوعي والاتفاق السياسي، دراسة الصفوة، وأخيرا دراسة التنمية السياسية.[4]

ولمعرفة التطور التاريخي لبدايات الاهتمام بموضوع التنمية السياسية في حقل العلوم السياسية بصفة عامة بعيدا عن التحيزات الإيديولوجية والعقائدية، لابد من تتبع الظاهرة وفق تطور علم السياسة بصفة عامة، حيث يصنف "روبرت باكنهام" تطور علم السياسة إلى ثلاث مراحل، حسب جوانب التركيز والتحليل وهي علم السياسة القانوني، وعلم السياسة السلوكي، وعلم السياسة في مرحلة ما بعد السلوكية واستنادا لهذا التقسيم لعلم السياسة، يعتبر "ريتشارد هيجوت" أن التراث [5] السياسي المهتم بالتنمية السياسية، والذي ظهر خاصة في أمريكا الشمالية فقسمته ثلاث مراحل من خلال الفروع الآتية:

---

[1]- غانم السيد عبد المطلب، **دراسة في التنمية السياسية**، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1981، ص16.

[2]- هيجوت ريتشارد ، مصدر سبق ذكره، ص45.

[3]- عبد الله محمد عبد الرحمان: **علم الاجتماع السياسي، النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة** ، بيروت: دار النهضة العربية، 2001، ص98.

[4]- المرجع نفسه، ص62.

[5]- هيجوت ريتشارد ، مصدر سبق ذكره، ص42.

الفرع الأول: المرحلة الأولى

امتدت من عام 1954 إلى عام 1964 حيث هيمنة على أعماله لجنة السياسة المقارنة التابعة للمجلس الأمريكي للعلوم الاجتماعية، والتي عكست نظرة متفائلة بالنجاحات التي حققتها الديمقراطية الليبرالية الغربية وخاصة تأثير إيديولوجيا الليبرالية الأمريكية، وركزت دراسات التنمية السياسية في تلك المرحلة على المتغيرات القانونية والمؤسسية، حيث أن تطور نظرية التحديث في المرحلة الأولى اعتبرت وسيلة من وسائل تسهيل إرساء الديمقراطية الليبرالية داخل الدول الجديدة.[1]

ولقد ركزت مرحلة النزعة القانونية على أهمية دور الدولة والمؤسسات، حيث اقتصر على الجانب الرسمي والمؤسسات الرسمية الموجودة في أوربا، وتحليل البناء القانوني للدول، والمحددات القانونية لمؤسساتها.[2]

وتشترك هذه النماذج في تصورها واعتمادها على فكرة أن هناك مقياسا واحد للتنمية، ففي كتابات بارسونز « *Parsons* »وهاجين « *Hagen* » وإزنستادت « *Eisenstasit* » يمكن قياس التنمية السياسية من خلال مدى اكتساب هذا المجتمع لمجموعة من الخصائص: "المأسسة، الاندماج، الشرعية" [3] خاصة بلدان العالم الثالث التي اصطلح على وصفها بـــ: "البلدان النامية « *DevlopingCountries* »، أو البلدان أقل نمو « *LessDevlopedCourties* » أو البلدان المتخلفة «« *UnderdevlopedConires*[4].

الفرع الثاني: المرحلة الثانية

من عام 1965 إلى عام 1971، وهي المرحلة التي سادت فيها المدرسة السلوكية، والتي ركزت على النظام ومدخلا ته والبيئة المحيطة به والعوامل المؤثرة على نشاطه وقدراته ، حيث تراجع التفاؤل الذي ساد في المرحلة الأولى حول عملية التنمية، وفشلت الدول الحديثة الاستقلال في تحقيق التحديث والتنمية الموعودة ويثبت صحة القول القائل بأن الانتقال من التقليدية إلى التحديث هي مسألة تقنية، فتم نقد التصور الخطي الصاعد لعملية التحديث، ونظر هنتجتون « *Huntington* » إلى التنمية السياسية بوصفها عملية نمو في كفاءة المؤسسات بحيث تصبح قادرة على التجاوب مع مسائل المشاركة السياسية والتعبئة الاجتماعية، حيث يردف هنتجتون *Huntington* بين التنمية السياسية والتحديث، ويربط بين التنمية السياسية وقدرات النظام المؤسسي لتتماشى مع عملية التنمية، واعتبر أن عملية التنمية السياسية تمر بعدة مراحل هي مرحلة ترشيد السلطة، مرحلة التمايز والتخصص الوظيفي ومرحلة المشاركة السياسية، ومثلت هذه النقطة حسب "هيجوت"، بداية التحول من التركيز على الديمقراطية إلى التركيز على النظام السياسي في دراسة التنمية السياسية، وانعكاسا لأزمة التنمية بصفة عامة في الدول حديثة الاستقلال وعدم قدرتها على تحقيق التنمية

---

[1]- المرجع نفسه، ص.ص 43. 47.

[2]- عارف نصر محمد، **إيسمولوجيا السياسة المقارنة، النموذج المعرفي، النظرية، المنهج** ، الطبعة الأولى، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 2002، ص.ص204. 206.

[3]- محمد الزاهي بشير المغربي، **التنمية السياسية والسياسة المقارنة**، الطبعة الأولى، بنغازي: منشورات قاربوس، ص13.

[4]- عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية، دراسة في علم الاجتماع السياسي، الأبعاد المعرفية والمنهجية** ، الجزء الأول، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2003، ص.ص 63. 68.

المتوقعة، فقد اعتبرت التنمية في هذه المرحلة أن عملية التحديث والانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث ينتج عنها مشكلات متعددة.[1]

وتم النظر إلى التنمية السياسية بوصفها تجسد قدرة النظام السياسي على التعامل و التكيف مع مشكلات التنمية السياسية مثلا: الشرعية ومشكلة الهوية، مشكلة المشاركة، مشكلات التغلغل، مشكلة التوزيع، ويرى هيجوت أن الاهتمام بقدرات النظام السياسي يشكل نوعا من الدفاع عن النظام والنخب الحاكمة وأهميتها في الحفاظ على النظام واستمراريته، حيث أصبح النظام واستقراره غاية وليس وسيلة للوصول إلى مجتمع حديث.[2]

ويمكن القول أنه في هذه المرحلة بدأ عدد من علماء السياسة في تغيير اتجاه وطبيعة دراسات التنمية من خلال إعادة تعريف مفهوم التنمية السياسية، وأصبح مركز هذه القضايا وبؤرتها في الخمسينات والستينات من القرن العشرين يلخصه سؤال واحد: كيف السبيل أمام هذه الدول التي تحررت حديثا من الاستعمار، وتكافح ضد التقوقع والانغلاق، وكيف لها أن تجد طريقا إلى العالم الحديث.[3]

ومن أبرز مفكري هذه المرحلة في مجال التنمية السياسية نجد صمويل هنتغتون " *1965*"، هرشتمان *Hershman* "*1965*" روبرت باكنهام *RobertPachenham 1982*.

ولقد أشارت كتاباتهم بشكل أولي، إلى أن العلم والتكنولوجيا والصناعة والديمقراطية تأتي مع بعضها البعض، فهي بمثابة منظومة متكاملة إلى هذه الدول الحديثة الاستقلال لكن لم تلبث توقعات مبكرة تتنبأ بعدم التوازن، والتدهور والانهيار الذي يأخذ طريقه إلى هذه الدول[4].

الفرع الثالث: المرحلة الثالثة

بدأت بعد عام 1971 وتسمى كذلك بمرحلة ما بعد السلوكية، والتي جاءت كنوع من الاستجابة للنقد الموجه إلى نظرية التحديث بشكل عام، ونظرية التنمية السياسية بشكل خاص، بسبب الطابع الإيديولوجي المنطلق من الرؤية الغربية الرأسمالية، ومداخلها القائمة على التصنيف الوظيفي وعدم قدرتها على معالجة مشكلات التنمية في دول العالم الثالث إضافة إلى فشل علم السياسة في بلورة نظرية قادرة على التعامل بصورة فعالة مع هذه المشكلات.[5]

وجرى استخدام نماذج للدراسة تعتبر خليط من التحليل السياسي ذات الطابع الرشيد والسياسة العامة، نتيجة الاستخدام المتزايد للمفاهيم الاقتصادية من جانب علماء السياسة، حيث أدركوا حاجتهم إلى التركيز على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، كمحاولة لتجنب أوجه القصور في النظرية الليبرالية والنظرية السلوكية.[6]

---

[1]- شراب ناجي صادق، **التنمية السياسية، دراسة في النظريات والقضايا**، غزة: مكتبة دار المنارة، الطبعة الثانية، 2001، ص101.
[2]- هيجوت ريتشارد، مرجع سبق ذكره، ص48.
[3]- عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سبق ذكره، ص61.
[4]- نفس المرجع، ص61.
[5]- هيجوت ريتشارد، مرجع سبق ذكره، ص.ص51. 53.
[6]- المرجع نفسه، ص.ص 56. 57.

ويرى "هيجوت" أن مدخل تحليل السياسات شكل تحولا من التركيز على مدخلات النظام خلال فترة الستينات إلى التركيز على مخرجات النظام، وتم النظر إلى السياسة العامة في سياق حل المشكلات والاختيار العام ، كما يرى أن المداخل المختلفة المستخدمة من طرف علماء السياسة هي استجابة لنظريات التحديث، حيث ينظر للمشكلات التي واجهها الباحثين في الخمسينات والستينات والسبعينات متشابهة لذا ينظر إلى مداخل السياسة العامة وتحليل السياسات على أنها عمليا طريقة أخرى من طرق التركيز على العلاقة بين الدولة والمجتمع والسياسة.[1]

ويعتبر "هيجوت" أن هناك نوعا من الاستمرارية بين منهجية تحليل السياسات ونظرية التحديث، حيث أن هذا التحليل لازال يسعى للبرهنة على النماذج النظرية بناءا على العوامل الثقافية والتاريخية بدلا من استخدام البيانات المتاحة لبناء النظريات والنماذج، لذا لم يستطيع علم السياسة المعني بالتنمية السياسية الخروج من نظرية التحديث وتبني الاتجاهات المنهجية الأساسية التي سادت المرحلة السلوكية.[2]

وانطلاقا من ذلك أصبحت الدراسات السياسية تهتم بقدرة السياسة العامة في التعامل مع المشكلات، فهي وكما يقول آلموند "*Almond*": "تمثل أداة تحليلية ملائمة لتناول ديناميكات التغيير الاجتماعي التي تتطلب صياغة وترتيب الأولويات، وتطوير وتطبيق بدائل السياسة العامة".[3]

وتتميز المرحلة الثالثة لتطور دراسة التنمية السياسية بوجود محاولات لأنصار المدخل التحديثي للرد على انتقادات نظرية التبعية، وقد تبلورت بوضوح كتابات لمنظري التنمية السياسية تؤكد على جانب لهما أهميتهما في التأصيل الفكري لعملية التنمية هما: [4]

أ- الجانب السيكولوجي وما يثيره من اهتمام وتركيز على الاتجاهات والقيم وسمات الشخصية وتفرعت عن ذلك اهتمامات بدراسة الثقافة السياسية والتنمية السياسية.

ب- الجانب البنائي والتركيز بوجه خاص على أهمية المؤسسات السياسية وتفرع عن ذلك اهتمام متزايد بالمؤسسة ومعاييرها وعمليات بنائها.

ومع مرور الوقت أصبحت دراسة التنمية السياسية وبشكل متزايد تنفصل عن دراسات التحديث، وأصبحت ترمي إلى دراسات عمليات التغير السياسي "*PoliticalChange*" ولقد نتج عن ذلك توجه العديد من الكتاب والباحثون في حقل التنمية السياسية إلى البحث أطر ومداخل واقترابات ملائمة لدراسة عملية التنمية السياسية.

مثال على ذلك كانت مساهمات "براسونز" التي أثارت أهمية لدراسة القيم والتوجيهات نحو النظام ودراسة تفاعل الشخصية والثقافة، لدى منظرين التنمية فتم التركيز على العوامل السيكولوجية في عملية التنمية السياسية خصوصا الاتجاهات والقيم الشخصية.[1]

---

[1] هيجوت ريتشارد، مرجع سبق ذكره ، ص.ص61. 64.

[2] - المرجع نفسه، ص.ص 84. 85.

[3] - المرجع نفسه.

[4] - محمد علي محمد، **أصول الاجتماعي السياسي، السياسة والمجتمع في العالم الثالث، التغير والتنمية السياسية**، الجزء الثالث، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1960، ص48.

ومن هؤلاء: "لوسيان باي" و"سيدني فيربا" و"هاجت ليرنر" .

ومن الملاحظ كذلك من خلال دراسة "هيجوت" « *R.A.Higgott* » لمختلف التيارات الفكرية ومراحل تطور دراسة التنمية السياسية، إنه كان يسعى للوصول إلى جملة من المفاهيم الأساسية والتصورات التي يمكن أن تحقق مزيدا من التقدم في نظرية التنمية السياسية من خلال دمجه لمختلف التيارات الفكرية.[2]

ورغم أن معظم الكتاب أكدوا على أهمية جانب الميكرو « *MICRO* » أو جانب الماكرو « *MACRO* »، وفي دراساتهم، إلا أن معظمهم لم ينكر أهمية كلا المستويين وهكذا بعدما كانت التنمية السياسية مفهوم علمي ومبحث دراسي في علم الاجتماع والسياسة، تحولت إلى حقل معرفي مستقل عنهما في ستينات القرن العشرين، ونتيجة لتكامل الجهود لقد أفرزت تجميعا ضخما لجهد فكري مماثل في دراسات التنمية، وازدهارا لإشعاع فكري إلى أماكن مختلفة من العالم.[3]

وهكذا بدأ الاهتمام عبر هذه المراحل بقضية التنمية السياسية، كقضية علمية، وبالتالي تطور استخدامها من خلال اجتهادات الباحثين والمفكرين.

ومن جهة أخرى هنالك من رأى أنه بداية الاهتمام بالتنمية السياسية بدأ يأخذ بعدا عالميا باعتبارها جزء من التنمية الشاملة منذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي صدر عن الأمم المتحدة في 1948/12/10 وما تلاه بعد ذلك من صدور العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[4]، وما تلاه بما يعرف "بالحق بالتنمية" "*RightToDevlopment*" بينما ذهب فريق آخر من العلماء إلى أن مفهوم التنمية السياسية يعد مفهوما حديث نسبيا على مستوى العالم لم يظهر له وضوحا إلا في تسعينات القرن الماضي، حيث وضع لوسيان باي عام 1996 عشرة مفاهيم للتنمية السياسية.[5]

المطلب الثاني: ماهية التنمية السياسية

بعد دراسة الخلفية التاريخية لتطور دراسة التنمية السياسية ومصادر الاهتمام بها، لابد من إعطاء تعريف لتوضيح مفهوم التنمية السياسية وضبط جملة من المفاهيم والتعاريف حتى يتم توضيح بعض المصطلحات التي كثيرا ما تتداخل فيما بينها وقد تستعمل في بعض الأحيان كمترادفات، وكما هو مفهوم فلا يمكن للباحثين أن يصل إلى أهدافه دون تحديد لمفاهيمه، لذلك يجب الوصول إلى مدلول المفهوم الذي يخدم هذا البحث المتواضع وأهدافه الرئيسية، كما يعد مفهوم التنمية السياسية من المواضيع الحديثة نسبيا، كما سبق وتم التطرق إليه بحيث برز استخدامه في عقد الخمسينات والستينات، واقترن بدول العالم الثالث وبتطوير نظمها السياسية حيث ضمن موضوع التنمية السياسية كفرع حديث من علم السياسة يهتم بدراسة العلاقة بين المجتمع والنظام السياسي، ولقد رافق تطور مفهوم التنمية السياسية العديد من المصطلحات السياسية في العالم، تلتقي في الكثير

---

[1]- عبد الغفار رشاد القصي، مرجع سبق ذكره، ص61.
[2]- محمد علي محمد، مرجع سبق ذكره، ص.ص 48. 49.
[3]- عبد الغفار رشاد القصي، مرجع سبق ذكره، ص63.
[4]- أحمد عبيدات، **سيادة القانون والتنمية السياسية**، المتحصل عليه: . http://Hassad-Politic/Ras
[5]- زاهر الزبيدي، **آفاق التنمية السياسية في العراق**، المتحصل عليه: .http://ww.free-pens.org.

من جوانبها بالتنمية السياسية مثل: الإصلاح والتحديث السياسي، والتحول الديمقراطي، والتعددية...وغير ذلك من المصطلحات المتداخلة.

كما أن مفهوم التنمية هو من بين المفاهيم المستخدمة اللتي كثر الجدل حولها وتعددت الآراء والتوجهات الفكرية والسياسية الإيديولوجية بشأنها، وأصبحت تستعمل بعض المصطلحات كمرادف لمفهوم التنمية السياسية، وظهرة عدة نظريات متخصصة حيث تم تقديم العديد من التعريفات المتباينة ولكن في كل الحلات تم اعتبار أن حقل التنمية السياسية يدرس الظاهرة السياسية في جوهرها، أي أنه تمثل جوهر الوظيفة السياسة للدولة المعاصرة.

الفرع الأول: مفهوم التنمية السياسية

مثل غيره من المفاهيم في علم السياسة، فإن مفهوم التنمية السياسية يعاني من عدم الوضوح، إذ ليس هنالك اتفاق في حقل علم السياسة حول تعريف دقيق للمفهوم، فعلى سبيل المثال، أورد "لوسيان باي"، عام 1996 عشرة معان وتعريفات لمفهوم التنمية السياسية، وحاول تقديم تعريف خاصا به " *LUCIAN. W.PYC* " كما يقول صامويل هنتغتون « *Samuel Huntington* »"ماذا تعني التنمية السياسية إذا كانت تعني كل شيء وأي شيء.

لابد من الإشارة في بادئ الأمر، أنه لا يوجد تعريف متفق عليه بين علماء السياسة والاجتماع [1] حول تعريف التنمية السياسية، كما أن معظم التعريفات التي قدمت اتسمت بالتحيز الإيديولوجي، أو تحيز حضاري، وبالتالي فإن هذه التعريفات افتقرت إلى الموضوعية، ومن بين الملاحظات كذلك أن أغلب التعريفات التي قدمت لتعريف التنمية السياسية صدرت عن علماء وباحثين ينتمون إلى بلدان العالم المتقدم، وبالتالي من غير المنطقي أنه بإمكانها الإلمام بكافة جوانب وظواهر الواقع السياسي لبلدان العالم الثالث بحيث أنها أغفلت الظواهر التي يتميز بها بلدان العالم الثالث [2]، لتعريف التنمية السياسية لابد في بادئ الأمر أن يتم تعريف المفهوم أولا كل لفظ على حدى حتى يتم التعرف على مفرداته التي يتركب منها.

أولا: مفهوم التنمية

يتميز تعريف مفهوم التنمية كذلك بكثرة التعاريف وعدم اتفاقها بحث أن كل تعريف جاء حسب توجه أو إيديولوجية جماعة ما، وحسب الطرق والأساليب التي يروج لها كل جماعة لتحقيق عملية التنمية وهذا ما أبرزه "أوروين، ساندرو" إلى قول: "إنني سوف أحاول إعطاء تعريف محدد دقيق للتنمية لكني أفضل أن أترك هذا المصطلح ليعني ما يعنيه حسب كل ما يريد دارس سواء في أفغانستان أو الهند أو الصين أو غيرها". [3]

---

[1]- عبد الحليم زيات، مرجع سبق ذكره، ص84.

[2]- أحمد رهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**، (رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث)، الإسكندرية: كلية التجارة، قسم العلوم السياسية، ص146.

[3]- عبد الحليم تمام كريشة، **دراساتفي علم اجتماع التنمية**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2003، ص37.

ثانيا: التنمية لغة

لفظ التنمية مشتق من ينمي بمعنى الزيادة، يقال ينمي نميا ونما ونماء، زاد وكثر، كما أنها تعني الانتشار ولقد جاء في لسان العرب لابن منظور [1]: "التنمية من قولك نميت الحديث أنميته تنمية بأن تبلغ هذا عن هذا على وجه الإفساد والنميمة وهذه صفة مذمومة أما قولك نميت الحديث أنميه تنمية دون تسديد النون والميم" أي رفعته عليه، وكل شيء رفعته فقد نميته". [2]

الاختلاف بين مصطلح التنمية في اللغة العربية عنه في اللغة الانجليزية

يتضح الاختلاف في مصطلح التنمية في اللغة العربية عنه في اللغة الانجليزية حيث ي شق لفظ التنمية من "نمى" ينمو، نماء، فإنه يعني الزيادة ومنه ينمو نموا، وإذا كان لفظ النمو أقرب إلى الاشتقاق العربي الصحيح فإن إطلاق هذا اللفظ على المفهوم الأوروبي يشوه اللفظ العربي فالنماء تعني الشيء يزيد حالا بعد حال من نفسه، بالإضافة إليه وطبقا لهذه الدلالات لمفهوم التنمية فإنه لا يعد مطابقا للمفهوم الانجليزي « *Devlopment* » الذي يعني التغيير الجذري للنظام القائم واستبداله بنظام آخر أكثر كفاءة وقدرة على تحقيق الأهداف وذلك وفق رؤية مخطط ما وليس وفق رؤية جماهير وثقافتها ومصالحها الوطنية بالضرورة.

ويلاحظ أن شبكة المفاهيم المحيطة بالمفهوم الانجليزي مختلفة عن نظريتها المحيطة بالمفهوم العربي. [3]

فالتنمية في حقل اللغة العربية وثقافتها عملية توالد ذاتي وحركة جوانبه تنبع من الذات وبصورة مستقلة دائما لا تكن كذلك إذا كانت تتم بمؤثر خارجي، وكما يقول هلال العسكري "فإن النما يعني أن الشيء يزيد حالا بعد حال من نفسه لا بإضافة شيء إليه، فالنبات ينمو ويزيد ولا يقال لمن ورث ميراثا أو أعطى عطية إنه قد نما ماله، وإنما يقال نما ماله إذ زاد في نفسه، والنما في الماشية حقيقة، لأنها تزيد بتوالدها". [4]

ثالثا: مفهوم التنمية اصطلاحا: فلقد أثار كثير من الجدل على جميع المستويات "النظرية والعملية والتطبيقية" وتحمل المؤلفات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العديد من التعاريف لهذا المصطلح وكل منها يتناوله من زاوية معينة حسب اختلاف المبادئ والمناهج العملية الخاصة بها، ومنه يصح مصطلح التنمية لا يؤدي نفس المعنى عند استخدامه في مختلف الدراسات ولعل أول من استعمل هذا المصطلح هو "بوجين ستيلي" حين اقترح خطة تنمية العالم سنة 1889 ومن بين أهم التعاريف هذا المصطلح نذكر ما يلي:

هنالك تعريف خرجت به هيئة الأمم المتحدة تقول فيه: "إن التنمية عبارة عن مجموعة الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات القومية والمحلية، وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك بشكل إيجابي في الحياة القومية وتسهم في التقدم العام للبلاد". [5]

نلاحظ من خلال هذا التعريف أن عملية التنمية يجب أن تعتمد كل عنصرين أساسيين هما:

---

[1] أبو البقاء الكفوي، **الكليات**، القاهرة: دار المعرفة، ط1، ص353.

[2] - ابن منظور، **لسان العرب المحيط** ، بيروت: دار لسان العرب، "د.ت.ط" ص83.

[3] - أبي بكر الرازي، **مختار الصحاح**، بيروت: مكتبة لبنان، 1986، ص283.

[4] - نفس المرجع، ص280.

[5] - غربي علي وآخرون، **تنمية المجتمع فن التحديث إلى العولمة**، الطبعة الأولى، القاعدة دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003، ص32.

أ-مساهمة الأهالي بأنشطتهم الجماعية والفردية في الجهود التي تبذل لتحسين مستوى معيشتهم بصورة إيجابية.

ب-تقسيم الخدمات الفنية والمادية من طرف الحكومة والهيئات الدولية لدفع جهود التنمية وإنجاحها.

ثم في 04 كانون الأول سنة 1986 أصدرت هيئة الأمم المتحدة ما يعرف بالحق في التنمية الذي اعتمد ونشر ابتداءا من هذا التاريخ وجاء تعريف آخر لهيئة الأمم المتحدة فحواه: "التنمية هي عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهة السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها":[1]

وعرفها "رفعت رشيد": "هي عبارة عن برامج متعددة الأغراض، وذلك بمعنى أنها لا تقتصر على النواحي المادية والاقتصادية وحدها وإنما تتعداها إلى الاهتمام بالنواحي الثقافية والتعليمية والسياسية والصحية والاجتماعية لأن هذه البرامج ليست غاية في ذاتها، وإنما هي وسيلة لتحقيق هدف أساسي وهو التنمية متعددة الجوانب".

ويعرفها كذلك "أمين محمد علي دبور": التنمية عملية تصاعدية مستمرة من أسفل إلى أعلى تحتاج وتنتشر في المجتمع كله رأسيا وأفقيا قد تبدأ عملية التنمية بالنخبة أو فئة أو شريحة مجتمعة معينة، ولكنها بعد ذلك تنتقل بوسائل عدة للمجتمع كله وتصبح شاملة، وسائل نقلها ونشرها إعلامية، ثقافية، اقتصادية، سياسية، سلوكية نفسية"[2]

كما عرفها "والتراستون"« *W.Rastone* » بأنها عملية مجتمعية واعية وموجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة وإطلاق طاقة إنتاجية ذاتية يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية يؤكد ارتباطا بين المكافئة والجهد ويعمق متطلبات المشاركة مستهدفا توفير الاحتياطات الأساسية وموفر لضمانات الأمن الفردي والاجتماعي والقومي"[3]

ويرى " أشرف حسونة" أن التنمية هي: "عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفة في المجتمع، وتحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع، وذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية من أفراد المجتمع، عن طريق زيادة فعالية أفراده في استغلال طاقات المجتمع إلى حد أقصى"[4].

رغم الجذور التاريخية للتنمية وارتباطها بفلسفة التاريخ إلا أنها تعتبر كمنهجية علمية فعالة لتحسين ظروف المجتمعات ويمكن اعتبار فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية فترة ظهور ما يعرف بعصر التنمية في العالم إذ أنه في هذه الفترة بالذات شهدت تدفق مساعدات مالية وفنية كبيرة من قبل الولايات المتحدة إلى دول

---

[1]- حسن بنكادي، **التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها"دراسة تحليلية نقدية في شروطها الموضوعية ومعوقاتها الأساسية"** ، مذكرة لنيل شهادة ماجستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تنظيم السياسي والإداري، جامعة الحاج لخضر-باتنة- كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007- 2008، ص34.

[2]- أمين محمد نور، **دراسات في التنمية السياسية**، غزة: الجامعة الإسلامية،2011، ص18.

[3] - Hassouna W.A-, **Sociology of** Devlopment- Mémo, N° :939, LNP,cairo, P03

[4]- Hassouna W.A, Ibid, P04.

غرب أوروبا واليابان عبر عدة مخططات انطلاقا من برنامج النقطة الرابعة « *pointFour* »و1949 ومشروع كولومبو « *ColomboPlan* » في الخمسينات، والتحالف من أجل التقدم « *AllianceForProgress* » كلها من نماذج الفلسفة التنموية خاصة بعد نجاح مشروع مارشال الأمريكي « *MarshallPlan* »1948-1952.[1]

وهذا ما حمس فيها بعد بقية دول العالم ولاسيما دول العالم الثالث لتقليد النمط التنموي الغربي بهدف تحسين الظروف المعيشية لسكانها.

ومن التعريفات السابقة لمفهوم التنمية نستنبط العناصر المشتركة التالية:

أ- التنمية مفهوم معنوي لعملية ديناميكية تستهدف المجتمع ممثلا في أفراده وهيئاته.

ب- مكونات تلك العملية عبارة عن سلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التي يعتمد إحدائها في المجتمع بهدف الوصول إلى تغيير شامل للمجتمع.

ج- تستلزم مشاركة المواطنين كطرف فاعل في عملية التنمية إلى جانب الحكومة.

د- تسعى التنمية إلى تحقيق رفاهية الغالبية من أفراد المجتمع.

هـ- يتطلب تحقيق أهداف التنمية وقت كاف بحيث أن عملية التنمية طويلة تاريخيا، إذ لا يركز تحقيق تبدلات جوهرية في المعطيات والمؤسسات الاقتصادية والسكانية والتكنولوجية والاجتماعية والسياسية بين لحظة وأخرى.

و- ليس لعملية التنمية طريقة واحدة أو منهج واحد متفق عليه، بحيث تعددت طرقها ومناهجها باختلاف الكيانات السياسية والاجتماعية.

ر- التنمية ظاهرة جدلية، أي تتدخل عناصرها مؤثرة ومتأثرة، فجانبها السياسي مؤثر في جانبها الاقتصادي وكذلك بغية الجوانب الأخرى.

بعد ملاحظة هذه الخصائص المشتركة التي قدمت لتعريف التنمية يمكن أن نعرف التنمية كالتالي:

"هي عملية مطردة تهدف في نهاية المطاف إلى تبديل الأبنية الاجتماعية وتعديل الأدوار والمراكز وتحرير الإمكانيات المتعددة الجوانب بعد رصدها بدقة وتوجيهها نحو تحقيق هدف التغيير في المعطيات الفكرية والقيمية، وبناء دعائم الدولة العصرية، عن طريق انتهاج أسلوب العمل التخطيطي النابع من صلب إيديولوجية واضحة المعالم تحدد شكل النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للدولة وتهدف لتحسين مستوى معيشة السكان".

[1]- محمد قاسم القيروتي، **واقع نظريات التنمية العربية وإمكانية تطبيقها في الدول النامية**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، الأردن: عمان، 2003، ص80.

الفرع الثاني: تعريف التنمية السياسية

ويبدو أن الدافع الذي حفز العديد من المفكرين والباحثين الأوروبيين والأمريكيين لدراسة هذه القضية، تتمثل في حرص حكومات الدول المتقدمة على الاستقرار السياسي في دول العالم الثالث، وذلك لضمان تحقيق مصالحهم الاقتصادية والإستراتيجية في هذه البلدان وفي المناطق والأقاليم التي تحيط بها.[1]

كما أن مفهوم التنمية السياسية لا يزال محل خلاف بين الباحثين، رغم تعدد الاجتهادات بهدف الوقوف على مدلول لعبارة التنمية السياسية[2]، فهذا المفهوم شديد الغموض لأكثر من سبب نذكر منها:

1- غالبا ما يتم الخلط بين مفهوم التنمية السياسية وبين مفاهيم أخرى قريبة منه ويتم اعتمادها كمرادفة للتنمية السياسية مثل: التحديث السياسي، الانفتاح السياسي، الإصلاح السياسي، التحول الديمقراطي..الخ.

2- يضم مفهوم التنمية السياسية مفاهيم سياسية وإيديولوجية وأخلاقية وفلسفية غير قابلة للقياس الدقيق والملاحظة العلمية مثل: العدل، المساواة، القدرة ..الخ.

3- تميز تعاريف التنمية لجهة دون الأخرى واختلافها، وجزئيتها أحيانا وعموميتها وتجريدها في أحيان أخرى.

إن مفهوم التنمية السياسية كمبحث جديد في العلوم السياسية والاجتماعية وذلك من خلال امتداد نشاط الدارسين إلى بلدان العالم الغير غربي.

والعالم الثالث على وجه التحديد وبالتالي ظهور عدة تعاريف للتنمية السياسية من أبرز مفكري التنمية السياسية "لوسيان باي" « *ByeLucien* » حيث أنه حدد عشرة تعاريف في كتابه "جوانب ومظاهر التنمية السياسية" نذكر منها:

1- التنمية السياسية هي الشرط الضروري لقيام تنمية اقتصادية.

2- التنمية السياسية هي تجسيد التغير الحكومي.

3- التنمية السياسية هي بناء الدولة القومية.

4- التنمية السياسية هي تحقيق المشاركة.

5- التنمية السياسية هي بناء الديمقراطية.[3]

كما أن « *ByeLucien* » تحدث في كتابه "أعراض التنمية" عن ثلاثة أعراض للتنمية السياسية هي:

1- زيادة قدرات النظام السياسي

2- المزيد من التمايز البنيوي والتخصص الوظيفي.

---

[1]- مولود زايد الطيب، **علم الاجتماع السياسي**، ليبيا: جامعة السابع من أبريل، الطبعة الأولى، 2007، ص.ص 92. 94.

[2]- احمد وهبان، مرجع سبق ذكره، ص16.

[3]- طاشمة بومدين، **إستراتيجية التنمية السياسية دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر**، "أطروحة ودكتوراه" كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007، ص17.

3- تحقيق أكبر درجة من المساواة بين الجميع في الخضوع للقواعد القانونية، وفي اعتماد الكفاءة وحدها معيارا للتوظيف السياسي والإداري.[1]

ولقد صنف "**محمد الرضوان**" تعريفات لوسيان باي للتنمية السياسية إلى ثلاثة أصناف[2]

أ- الصنف الأول: يعتبر أن النمو الاقتصادي هو أساس لتحقيق التنمية السياسية.

ب- الصنف الثاني: يعتبر أن الممارسات السياسية الديمقراطية للبلدان مثل العدل والمساواة والحرية ومجموعة أخرى في الخصائص هي التي تحقق التنمية السياسية بحيث بمجرد وجود هذه الخصائص في النظام السياسي سوف يتم تحقيق تنمية سياسية.

ج- الصنف الثالث: يعتبر أن التغيير يمتاز بخصائص معينة وهو أساس وجانب من جوانب التنمية السياسية.

كما يعرفها "محمد الرضواني": عملية تغيير اجتماعي متعددة الجوانب غايتها الوصول إلى مصاف الدول المتقدمة وتسير بثلاث مظاهر: التمايز البنيوي، قدرة وكفاءة النظام، ثم الاتجاه نحو المبادرة"[3]

ولقد لاحظ كل من هنتجون ودومنجاز « *Huntington, & Domingaz* » أن تعريفات التنمية السياسية قد تكاثرت بشكل مزعج، حيث استعمل هذا المفهوم بأربع طرق مختلفة: جغرافيا، لغويا، غائيا، وظيفيا[4]

أ- التعريف الجغرافي للتنمية السياسية:

حيث أن هذا التعريف يتجاهل بقية خصائص التنمية السياسية في التعريف ويعتبر أهم خاصية للتنمية السياسية ارتباطها بما يعرف بدول العالم الثالث أي الدول الفقيرة والأقل تصنيعا، في حين يعني الدول المتقدمة الأخرى فيهي لا تحتاج إلى تنمية سياسية.

ب- التعريف اللغوي:

هذا التعريف يعتبر التنمية السياسية مرادفة لعملية التحديث السياسي وهو يربط عملية التنمية السياسية بعملية التحديث السياسي.

ج- التعريف الغائي:

أي مجموعة الأهداف التي يسعى النظام السياسي إلى تحقيقها مثل: "الاستقرار، الديمقراطية، الشرعية، الأمن....الخ".

---

[1] -. Lucian W. Pye. Aspects of Political Development, (Boston: Little Brown, 1966), p79.

[2]- محمد الرضواني، **التنمية السياسية بين غموض وعمليات الإيديولوجية المحلية**، المغاربية للكتاب، العدد 36، المغرب: مطبعة النجاح الجديدة، 2006، ص33. 34.

[3]- محمد الرضوان، مرجع سبق ذكره، ص34.

[4]- طاشمة بومدين، **مسألة التنمية السياسية والتجربة الديمقراطية في الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم الإنسانية، 2001، ص12.

د- التعريف الوظيفي:

يقصد به اكتساب النظام السياسي لنفس مميزات وخصائص العملية السياسية للأنظمة السياسية الغربية، مثل: تخصيص الأدوار، فصل بين السلطات، العلمانية ....الخ" أي أن عملية التنمية السياسية تتحقق بتحقيق اكتساب الخصائص السياسية للمجتمعات الصناعية الحديثة وقيمتها.

كما نجد أن "روبرت بركنهام " *RobertBergkinham* قد قسم في دراسته اقتراب لعملية التنمية السياسية في مقالته "اقترابات لدراسة التنمية السياسية" ورأى أنه لعملية التنمية السياسية عدة اقترابات وذلك بحسب الزاوية وميول كل باحث في دراسته لهذه القضية ونذكر من بين هذه المدلولات:[1]

أ- مدلول قانوني: يهتم بالشكل القانون وللدولة وكذلك الديمقراطية بكل أبعادها.

ب- مدلول اقتصادي: أي أن من بين أهم ركائز التنمية السياسية تحقيق رفاهية اقتصادية تجسد تطلعات وطموحات الشعب وتشبع حاجاتهم الاقتصادية.

ج- مدلول إداري: حيث أن التنمية السياسية هي بمثابة دالة في قدرات النظام الايداري في احترام المبادئ المشروعية الايدارية والقانونية من جهة وفعالية أداء الوظائف المختلفة من جهة أخرى.

د- مدلول اجتماعي: يعالج التنمية السياسية كجانب من جوانب النظام الاجتماعي فيقوم بتسهيل عملية المشاركة وتجاوز الاختلافات الدينية والطائفية والعرقية وتوحيد، المجتمع باسم مجتمع واحد.

و- مدلول الثقافة السياسية: حيث تعتبر التنمية السياسية هي دالة في الثقافة السياسية الحديثة التي تسعى إلى ترسيخ الديمقراطية والعمل على تكريسها.

وباختصار يرى "بركنهام *Berghinham*" أن التنمية السياسية تعني الديمقراطية والتحديث السياسي.[2]

ومن خلال اجتهادات "جابرئيل ألموند" واسهاماته في دراسة التنمية السياسية فقد عرفها كالتالي: "التمايز والتخصص المتزايد للأبنية السياسية، والعملية المتزايدة للثقافة السياسية".[3] بحيث أخذ "آلموند وكولمان"، المبادرة بإدراج التنمية السياسية في صلب النظرية الوظيفية، حيث أن المجتمع أو النظام السياسي مجموعة عناصر متبادلة أو مترابطة، كل عنصر له علاقة تأثير وتأثر مع بقية العناصر الأخرى، إن تحليل آلموند الوظيفي يعطي للتنمية السياسية اجمالا صورة متناسقة ومطمئنة مشبها إياها بالتحول البطيء المؤثر في كل الاجتماعات.

كما أن ألموند اعتبر التنمية السياسية بمثابة مجرد استجابة للنظام السياسي للتغيرات سواء كانت استجابة للبيئة الداخلية أي المجتمع أو البيئة الخارجية أي الدولية، ويعتبر آلموند فهم التنمية السياسية في إطار التحديث السياسي.[4]

---

[1]- غانم، السيد عبد المطلب، **دراسة في التنمية السياسية**، القاهرة: مكتبة هضبة الشرق، 1987، ص70. ص73

[2]- نصر محمد عارف، مرجع سبق ذكره، ص233.

[3]- جابرئيل آلموند، **السياسة المقارنة، دراسات في النظم السياسية العالمية**، ترجمة أحمد عناني، القاهرة: دار الطباعة القومية، 1980، ص107.

[4]- محمد الزاهي بشير المغيربي، مرجع سبق ذكره، ص171.

ولقد حدد أورجانسكي « *Organski* » التنمية السياسية: "باعتبارها تعني الكفاءة أو الفعالية الحكومية المتزايدة في تعبئة الموارد المادية والبشرية تجاه الغايات القومية".[1]

وهو يفترض في فكرته حول التنمية السياسية أن العالم الثالث سوف ينمو خلال مرحلة التخلف إلى مرحلة الديمقراطية الرأس مالية.

إيزنشتادت« *Eisenstadt* » في تعريفه لعملية التنمية السياسية يرى أنها تقوم على ثلاثة ركائز:[2]

أولا: أبنية سياسية عالية التخصص والتنوع.

ثانيا: التوسع المستمر في أنشطة الحكومة.

ثالثا: إضعاف الصفوات التقليدية.

أيضا صاموئيل هنتغتون « *SamuelHuntington* » رأى أنه هناك ثلاثة متغيرات أساسية متضمنة لعملية التنمية السياسية أوجزها فيما يلي:

أ- ترشيد السلطة: « *Rationalisationofauthority* »

ويقصد به تحقيق سيادة القانون على جميع الفئات والطبقات بغض النظر عن الاختلافات العرقية أو المذهبية أو الإيديولوجية أو الطبقة أو الطائفية كما وجب أن تنفصل السلطة عن شخصية الحكام، ويعني ذلك أن الحكم يتم من خلال مؤسسات دستورية وهذا هو معنى دولة المؤسسات.

ب- تباين الوظائف السياسية: « *DiffentiationofPolicalFunctions* »

ويقصد بها عدم احتكار السلطة وتركزها بكافة أبعاده في يد هيئة واحدة "حزب واحد" بحيث أن يكون هناك تباين واضح من خلاله يكون فصل بين السلطات، وتعدد الأحزاب ضمانا لوجود معارضة منظمة لتعدد جماعات المصالح والنقابات، هذا يعني تعدد المؤسسات الدستورية والقانونية التي يتم من خلالها اتخاذ وتشكيل وتقسيم القرارات السياسية.

ج- المشاركة السياسية:

ويقصد بها أن تصدر القرارات العليا تعبيرا عن الإجماع المعني متمثلا في المناقشة واجتماع الجماهير لتدبير أمورهم ومع ظهور الدول الحديثة واتساع الحجم السكاني والتخصص السياسي وتعقد المتغيرات الدولية فظهر ما يعرف التمثيل السياسي والاستفتاء والانتخابات...الخ.

ولقد أشار صاموئيل هنتغتون « *SamuelHuntington* » أن هدف التنمية السياسية هو تحقيق الاستقرار، وهذا لا يتحقق إلا مع زيادة النشاط السياسي والإجراءات السياسية ولقياس ذلك وضع أربعة معايير من خلالها نستطيع التمييز بين التقدم والتخلف/التنمية السياسية: [3]

---

[1]- عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سبق ذكره، ص43.

[2]- غانم سيد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص. ص76. 77.

[3]- أمين محمد علي دبور، مرجع سبق ذكره، ص23.

- المرونة //الجمود
- السلطة//التعقيد
- الاستقلال//التبعية
- الائتلاف//التفرقة.

أما محمد نصر العارف في كتابه "نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية من منظور إسلامي حضاري" فيرى: "أن مفهوم التنمية السياسية يتركز حول تزايد معدلات التباين والتخصص في الأبنية السياسية، وتزايد علمانية الثقافة السياسية، وذلك من خلال إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوروبية، تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة والمنافسة الانتخابية اليابسة مع ترسيخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة والقومية".[1]

ويرى "أسامة غزالي حرب" أنه استنادا لمجمل دراسات التنمية السياسية فإنه من أبرز السمات الأساسية التي يجب أن تتوفر في مفهوم التنمية السياسية: المساواة، التمايز والقدرة.[2]

في حين يعرفها "أحمد وهبان" في كتابه "التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية" كالتالي: "هي عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة وتحقيق التكامل والاستقرار داخل ربوع المجتمع، وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على إملاء قوانينها وسياستها على سائر إقليم الدولة، ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة، فضلا على إخفاء الشرعية على السلطة بحيث تستند إلى أساس قانوني حق فيما يتصل بإعلائها وممارستها وتداولها مع مراعاة الفصل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية بحيث تقوم على كل منها هيئة مستقلة عن الأخرى فضلا عن إتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين".[3]

كما حاول الأستاذ "عبدالحليمالزيات"، في دراسته حول التنمية السياسية إيجاد تعريف إجرائي للمفهوم، حيث عرفها كالتالي:

"التنمية السياسية عملية سوسيوتاريخية متعددة الأبعاد والزوايا، تستهدف تطوير واستخدام نظام سياسي معاصر يستمد أصوله الفكرية ومرجعيته العقيدية من نسق إيديولوجي تقدمي ملائم، تتسق مقولاته مع مقتضيات البنية الاجتماعية والمحددات الثقافية للمجتمع، وتشكل في الوقت نفسه منطلقا رئيسيا لفعاليا ت التعبئة الاجتماعية، ويتألف هيكل هذا النظام وقوامه البنائي من منظومة عريضة متنوعة من المؤسسات السياسية الرسمية ومنظمات المجتمع المدني غير الحكومية وما إلى ذلك من كيانات نوعية تتمايز بعضها بنائيا، وتتبادل التأثير فيما بينها جدليا، وتتكامل مع بعضها وظيفيا، وتمثل بشكل أساسي على الغالبية العظمى من جموع المواطنين وتعكس مصالحها ومن تم تهيئ المناخ الملائم لشركائها الايجابية الفاعلة في جدليات العملية

[1]- نصر محمد عارف، مرجع سبق ذكره، ص35.
[2]- أسامة غزالي، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1997، ص10.
[3]- أحمد رهبان، مرجع سبق ذكره، ص204.

السياسية، وشروط العمل العام، مما يساعد في النهاية على توفير أسباب التكامل الاجتماعي السياسي، وتوفير أوضاع مناسبة لتحقيق الاستقرار داخل المجتمع بوجه عام".[1]

وبعد هذا العرض جد مختصر لأهم التعريفات والتصورات النظرية التي قيلت بشأن مفهوم التنمية السياسية، نلاحظ أنه لا يوجد هنالك تعاريف واختلاف التعريف من مفكر إلى آخر وهذا راجع لكون أن الجهود التي بذلت في هذا المجال قد تمت في اغلب الأحوال من خلال منظورات عديدة متنوعة، أو استنادا إلى رؤى وجهات نظر متباينة.[2]

وحسب رأي الشخصي المتواضع وبعد القراءات التي قمت بها أرى أن التنمية السياسية تعني: "عملية انتقال تدريجي من التقليد إلى الحديث، ضمن محورين أساسيين متداخلين، مؤسسات النظام السياسي والقيم السياسية وهياكل المؤسسات الحكومية والمحور الآخر هو المجتمع بكل أبعاده الهيكلية والسلوكية، وهناك علاقة تبادلية بين المحورين بحيث يؤثر ويتأثر كل منها بالآخر وأي تغير في محور يؤدي بالضرورة إلى التغيير في المحور الآخر".

المطلب الثالث: علاقة التنمية السياسية ببعض المصطلحات:

للإحاطة أكثر بمفهوم التنمية السياسية في هذا المطلب من خلال إبراز علاقتها بمجموعة من المفاهيم سواء منها تلك التي تعضدها أو تلك التي تتقاطع معها أو تلك التي تتوازى معها وذلك من خلال تحديد كل مفهوم ثم بعد ذلك محاولة رصد العلاقة بين مفهوم التنمية السياسية وهذا المفهوم.

الفرع الأول: التنمية السياسية والتحديث السياسي: « *PoliticalModernisation* »

يفضل بعض الكتاب استخدام مفهوم "تحديث سياسي بدلا من مفهوم التنمية السياسية"، وذلك لاعتقاد البعض أن مفهوم التحديث أيسر فهما مقارنة بمفهوم التنمية، فالقول أن دولة يجري تحديثها، أشمل في الفهم من القول بأنه يتم تنميتها.

والتحديث هو تأثير الجديد على القديم، وليس استئصال القديم لإحلال الجديد محله[3]، فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تزايد عدد الدول حديثة الاستقلال، حيث أن هذه الدول كانت تعيش حالة من التخلف، واعتبر علماء السياسية والاجتماع الغربيين أن المجتمع الصناعي في الدول الغربية المتقدمة هو النموذج المثالي الذي يجب أن تسير على خطاه الدول النامية عن طريق عملية التحديث"، وبالتالي تم اعتبار عملية التحديث على أنها عملية انتقال نحو الأنماط والنظم الاجتماعية والسياسية التي حققت تطور في جميع المجالات كدول أوربا وأمريكا الشمالية، ثم انتقلت إلى بقية القارات [4] وعملية التحديث تشمل جميع جوانب المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتؤثر فيها.

---

[1]- عبد الحليم زيات، مرجع سبق ذكره، ص.ص14. 144.
[2]- عبد الحليم الزيات، الجزء الثالث، مرجع سبق ذكره، ص86.
[3]- عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سبق ذكره، ص39.
[4]- هيجوت ريتشارد، مرجع سبق ذكره، ص44.

والتحديث في علم اجتماع التنمية يقصد به معظم منظري الاجتماع أنه: "نقل للنموذج الغربي وذلك من خلال تصور وجود التنافسية: "التقليدي، الحديث" واعتبار الديمقراطية بمفهومها الواسع، خاصية رئيسية للمجتمع الحديث في المجال السياسي".[1]

أما في علم السياسة ينظر إلى عملية التحديث السياسي إلى كونها تلك التحولات والتغيرات السياسية التي حدثت في أوربا وبقية أنحاء العالم منذ النهضة الأوروبية، ويتم ربط هذه التغيرات بمجموعة من الخصائص يشار لها كخصائص لعملية التحديث السياسي ومن بينها.[2]

1- اتجاه عام نحو المساواة التي من شأنها تحقيق تكافؤ الفرص في المشاركة.

2- قدرة النظام السياسي على صياغة سياسات، والقيام بإنجازها.

3- التمايز والتخصص في أبنية ووظائف النظام السياسي بما لا يكون على حساب تكاملها الكلي.

4- علمانية العملية السياسية بمعنى فصل السياسة عن الأهداف والتأثيرات الدينية.[3]

هنالك عدة تعريفات لعملية التحديث السياسي من أهم هذه التعريفات نذكر تعريف "كلومان" حيث يعرف التحديث السياسي: "هو تلك العمليات التي تتعلق بتمايز المؤسسات السياسية، وطبع الثقافة السياسية بالطابع العقلاني والتي من شأنها تدعيم قدرة النظام السياسي وتحسينه في أربعة مظاهر كبرى:

أ- ترشيد السلطة، ب- تمايز البنى والوظائف السياسية، ج- تدعيم القدرات النظامية والسياسة للنظام، د- إشاعة روح المساواة في الحقوق والواجبات داخل المجتمع".[4]

أما ماريون ليفي « *M.Levu* » إذ يرى أن المجتمع يعد حديثا بمقدار قدرة أفراده على استعمال مصادر غير عضلية لاكتساب القوة وزيادة حجم جهدهم.

في حين روستو « *Roustour* » يرى "أن التحديث يتضمن زيادة القدرة في السيطرة على الطبيعة من خلال التعاون الوثيق بين الأفراد [5]، ونجد المعنى واضحا في تعريف هنتجتون« *SamuelHuntington* »للتحديث بقوله: "هو عملية متعددة الأوجه تهدف إلى إدخال تغيرات في كل نواحي تفكير الإنسان وسلوكه"[6].

ويمكن القول أنه من الصعوبة إيجاد تعريف نظري محيط بكل أبعاد عملية التحديث، ضاما مختلف جوانبها، ومن المسائل الخلافية المتصلة بالمفهوم تلك النقطة الخاصة بطبيعة التغيير المطلوب تحقيقه قبل الشروع في عملية التحديث، هو تغيير ينصب على الأبنية والمؤسسات.[7]

---

[1]- غربي علي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص. ص73. 77.

[2]- دود، **التنمية السياسية**، ترجمة، عبد الهادي الجوهري، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1981، ص16.

[3]- عبد الغفار رشاد، مرجع سبق ذكره، ص39.

[4]- عبد الحليم الزيات، مرجع سبق ذكره، ص95.

[5]- Samuel P.Hunitington, **The change to change:modernization, Devlopment, and politics,** comparative politics, vol 03, N°3 Mar 1971. p322.

[6] - Ibid, pp.132.

[7] - Weiner, Myron, **Modernization the Runis of Groueth**, New York: Basic Book, 1966. p125.

إن التحديث لاسيما بمفهومه الإجرائي هو عملية موازية للتنمية السياسية بل هو مدخل أساسي لتحقيق أهدافها، حيث أن محاولة "آبتر" « *Apter* » للتميز بين عملية التحديث والتنمية السياسية بقوله: "إن التنمية السياسية هي حلقات متواصلة لامتداد عالمي يمس كل التغيرات التي تنتج عنها تحولات على المستوى الاجتماعي وكذلك توزيع جديد للأدوار الاجتماعية، في حين أن التحديث ظاهرة خاصة ظهرت في حضن المجتمعات التقليدية باستيراد المبادئ الاجتماعية التي تتمتع بها المجتمعات الصناعية.[1]

إن التحديث عمل موازي يعقد من الإجراءات المتخذة في مجال التنمية السياسية بل أنه يتطابق معها.

الفرع الثاني: التنمية السياسية والتخلف السياسي

لا يمكن فهم قضية التنمية السياسية بدون فهم معنى التخلف السياسي على اعتبار أن التنمية السياسية في جوهرها هي مجموعة من العمليات والإجراءات التي تستهدف القضاء على التخلف.

التخلف في جوهره ظاهرة اقتصادية يعبر عنها اختلال التوازن بين الوظائف التصنيعية من ناحية والوظائف الأولية من ناحية أخرى، وهي سمة الاقتصاد الريعي[2].

أما في حقل علم السياسة يشار إلى التخلف باعتباره مرادف لمجموعة خصائص كما أشار إليها كل من الدكتور "فؤاد مرسي "،ورياض الشيخ، على أن التخلف ظاهرة تلازم المجتمعات الغير أوروبية حيث تميزها جملة من المظاهر منها:

- محدودية النخبة الحاكمة.
- مركزية القرار السياسي.
- سيطرة ثقافة غير ديمقراطية لا تشجع المشاركة.
- التمسك بوجود الحزب الواحد.
- عدم الاستقرار مع عدم التكامل.
- الاعتماد على سلطة واحدة أو إنتاج واحد.
- التبعية للخارج اقتصاديا بالاعتماد على القروض.
- تفشي الأمية وشيوع البطالة
- ارتفاع معدلات النمو السكاني
- الهوة العميقة بين الريف والحظر.[3]

---

[1] - Betrand Badie, **le développement politique Economic** : 3eme édition, 1984, p95.

[2]- نبيل السمالوطي، **بناء القوة والتنمية السياسية، دراسة في عمل الاجتماع السياسي**، الإسكندريةM الهيئة المصرية القائمة للكتاب، الطبعة الأولى، 1978، ص125.

[3]- إبراهيم حسن، **دراسة في التنمية والتخطيط الاقتصاديدراسة في الأصول والنظريات**، القاهرة: درا المعرفة الجامعية، 1983، ص. ص66. 67.

هذه جهة لمجموعة المؤشرات التي تدل على وجود تخلف اقتصادي بالدرجة الأولى أما فيما يتعلق بالتخلف السياسي، فالأمر أكثر تعقيدا من التخلف الاقتصادي لذلك نلاحظ أن معظم المحاولات اتفقت في تحديد خصائص التخلف السياسي على النحو التالي:

1- تقليدية السلطة السياسية.

2- غياب المشاركة السياسية.

3- غياب المؤسسات الفعالة.

4- عدم الاستقرار السياسي.

5- عدم المساواة السياسية.

6- ضعف التكامل القومي.

7- غياب العقلانية في عمليات اتخاذ القرار.

8- تكاثر مختلف صور الفساد السياسي وذلك عن طريق الاستفادة من عدم نضج الرأي العام وعدم تبلوره كعنصر مؤثر على العملية السياسية.[1]

وكنتيجة لهذا يأتي عدم الاستقرار السياسي ليكون محصلة طبيعية لفشل النخب الحاكمة في التواصل مع المواطنين وتحقيق مطالبهم.[2]

لكن عملية التنمية السياسية لا تقف عند حدود تجاوز ظاهرة التخلف السياسي، بل هي عملية مستمرة في الزمن تسعى دائما نحو الحسن والأمثل فيما يخص الأداء الوظيفي للأفراد والمؤسسات.

الفرع الثالث: التنمية السياسية والاستقرار السياسي

اختلف فقهاء السياسة على تعريف الاستقرار السياسي، فالبعض منهم ربط الاستقرار السياسي بالمتغيرات النوعية مثل مستويات العنف سواء اجتماعيا أو سياسيا أو جنائي ا، أو بشكل عام في الدولة، كما ذهب البعض الآخر العلماء لربط الاستقرار السياسي بدرجة استقرار السلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية من حيث تباينها في دورها الزمنية دون تغيرات متتالية أو مفاجئة.[3]

كما أن بعض الباحثين عملوا على تحليل مفهوم الاستقرار السياسي من خلال الربط بينه وبين المجال البحثي المراد التعرف على الظاهرة في إطاره فعلى سبيل المثال عند دراسة مفهوم الاستقرار السياسي من المنظور الاقتصادي نجد في هذه الحالة مطابقة أو مرادفة بين المفهوم وغياب الصراع الطبقي أو العدالة في توزيع الثروات.[4]

---

[1]- نبيل السمالوطي، مرجع سبق ذكره، ص15.

[2] - Jean Geoffrey, **Rich World/ poor World**, London: George Allen Unwrin, 1978. p95.

[3]- د. عبد الله يوسف سهر، **المؤسسة والاستقرار السياسي**،متحصل عليه: http ://www.alwatan.Kuvait.com/Article détails-aspsc

[4]- رائف نايف حاج سليمان، **الاستقرار السياسي ومؤشراته**، متحصل عليه:
http://www.akewar.org/debat/show.artisp ?aid=166391 .

الاستقرار السياسي في جوهره ومضمونه، ليس وليد القوة العسكرية والأمنية، وإنما هو وليد تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية لتجعل من كل قوى المجتمع كتلة واحدة وحاجزا أمام روافد الاستقرار، فالاستقرار الحقيقي يتطلب خطوات سياسية حقيقة تعمق من خيار الثقة المتبادلة بين السلطة والمجتمع، وتشرك جميع الشرائح والفئات في عملية البناء والتسيير.[1]

لذلك نجد أن الدول المتخلفة أمنيا وعسكريا وثقافيا، هي التي تمتز فيها الاستقرار السياسي لأبسط الأسباب والعوامل، أما الدول التي تعيش حياة سياسة فعالة هي الدول المتقدمة وذلك لعدة أسباب:

1- الاستقرار السياسي لا يقاس بحجم الأسلحة وقوة الترسانة العسكرية أو عدة الأجهزة الأمنية، وإنما تقاس بمستوى الرضا الشعبي وبمستوى الثقة والحياة السياسية الداخلية.

2- عوامل إجتماعية/اقتصادية: حيث أنه في الدول الصناعية المتقدمة نجد أن النمو الاقتصادي يقترن بالتصنيع وارتفاع التحضر وقوة البنية التحتية مثل التعليم والمواصلات ونشاط فعال لجمعيات المجتمع المدني، في حين الدول المتخلفة يوجد هنالك ثلاث حالات:

أ. دول لم تحقق بعد التنمية الاقتصادية.

ب. دول تتمتع بالاستقرار السياسي.

ج. ودول أخرى قطعت شوط لابئس به من التنمية وتمخض عن ذلك سلبيات سرعة التحديث بعدم الاستقرار.

3- عوامل سياسية: البعض يعلق الاستقرار السياسي على وجود المؤسسات التي تستجيب لمطالب الجماهير وتصرفها باللجوء للعنف، ويقدم صموئيلهنتغتون « *SamuelHuntington* » معادلة يوضح فيها العلاقة بين المؤسسات وعملية التحديث الاقتصادي حيث أنه إذا واكبت المؤسسات السياسية عملية التحديث الاقتصادي أو سبقتها فإن ذلك يؤثر سلبا على استقرار الأوضاع، والعكس يحدث عندما يتقدم التحديث على المؤسسة فيزيد من التدخل من قبل الجيش.[2]

الفرع الرابع: العلاقة بين مفهوم التنمية السياسية والاستقرار السياسي

يوجد تداخل كبير بين هذين المفهومين حيث أن الاستقرار السياسي يشكل في آن واحد وسيلة وهدف للتنمية السياسية يعتبر في الوقت نفسه شرطا لازما لحصول الاستقرار السياسي، وتدفع التنمية عملية الاستقرار.

إن الاستقرار السياسي لا يعني الجمود، وبالتالي فارتباطه بمفهوم التنمية السياسية بحيث لا يمكن تحديد أسبقية أي منهما، وعموما فهنالك عوامل أخرى قد تكون حاسمة في تحديد أولوية الاستقرار السياسي على التنمية السياسية أو العكس، منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو اجتماعي، ثقافي "يرتبط أساسا بالثقافة السياسية السائدة"[3]

---

[1]- محمد محفوظ، في معنى الاستقرار السياسي،متحصل عيه: . http://www.alriyadh.com/2006/04/25/article149109.HTML

[2] - Lipset Seymour Martin, **Political Man: The social Bases of Politics**, New York: Double Rey, 1963. p56.

[3]- عبد الله نقرش، **إشكالية التنمية السياسية في العالم العربي: مقاربة نظرية**، الجامعة الأردنية: مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 32، العدد3، 2002، ص516.

المبحث الثاني:

نظريات التنمية السياسية وأزماتها

بعد دراسة الخلفية التاريخية وجذور الاهتمام بعملية التنمية السياسية وضبط المفاهيم والتعاريف الأكثر تداولا لتعريف التنمية السياسية والتطرق إلى جملة المصطلحات التي تتداخل فيما بينها وبالتالي نستعمل كمترادفات لعملية التنمية السياسية وبهذا فإن المبحث الأول هو بداية تحديد مفهوم التنمية السياسية حيث أنه لا قيمة للبحث العلمي دون تحديد وضبط المفاهيم وتقديم وتعريف إجرائي يخدم البحث.

في هذا المبحثسيتم التطرق إلى أهم النظريات المؤطرة للتنمية السياسية وكذا أهم المداخل التي استعملت لدراسة التنمية السياسية ففي حقل التنمية السياسية ظهرت عدة نظريات ولكن الذي يجب الوقوف عنده هو أن جل النظريات لم تثبت صحتها بصورة قاطعة ومقنعة، وبالتالي تعرض معظم النظريات للنقد من جهة أو التعديل في وقت لاحق من قبل أصحاب النظريات أنفسهم.[1]

المطلب الأول: المداخل النظرية لدراسة التنمية السياسية

توجد مجموعة من المداخل النظرية التي استحدثت لدراسة مفهوم التنمية السياسية وذلك يهدف إيجاد تفسيرات علمية لظاهرة التنمية السياسية ويقصد بالمداخل جملة من الأساليب التي يتم من خلالها فهم وتفسير وتقسيم العمليات السياسية داخل المجتمع، والحكم عليها أنها نامية أو متخلفة، بالإضافة إلى مجموعة الأساليب الاقترابية التي تحقق دراسة أفضل لظاهرة التنمية السياسية داخل المجتمع، ويتطلب البحث في قضية التنمية السياسية عرضا شاملا لأبرز المداخل الشائعة الاستعمال، ولكن نظرا لاتساع البحث في هذا المجال، وصعوبة الإلمام بأطرافه، وبالتالي من المفيد أن يقتصر هذا المطلب على المداخل التالية:

الفرع الأول: المدخل القانوني

توجد هناك علاقة وطيدة وفي نفس الوقت قديمة بين القانون والسياسة، وتبرز هذه العلاقة في سيطرة المقولات القانونية والدستورية في دراسة الحياة السياسية، ومن هنا كل محور اهتمام فقهاء القانون بقضايا علم السياسية يدور أساسا حول دراسة الدولة وقضايا السلطة والسياسة والمؤسسات السياسية، وما إلى ذلك من موضوعات مماثلة.[2]

وبما أن علم السياسة خضع لمقولات وتصورات علم القانون وتحليلات فقهائه، فإن عملية التنمية السياسية خضعت لدراسة وتحليلا على أيدي فقهاء القانون منذ ظهورها حتى مرحلة متأخرة تحررت على أيدي باحثين في السياسة المقارنة نتيجة ما يعرف بالثورة السلوكية في العلوم السياسية.[3]

---

[1]- شراب ناجي صادق، **التنمية السياسية، دراسة في النظريات والقضايا**، الطبعة الثانية، غزة: مكتبة دار المنارة، 2001، ص. ص64. 85.

[2]- السيد عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية، دراسة في الاجتماع السياسي، الجزء الأول، الأبعاد المعرفية والمنهجية** ، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، جامعة الإسكندرية. 2002. ص151.

[3]- المرجع نفسه. ص153.

ونتيجة ذلك يعتبر المدخل القانوني في دراسات التنمية السياسية من المداخل الكلاسيكية التقليدية، تنطلق تحليلات المدخل القانوني للتنمية السياسية من قاعدة أساسية هي: "أن النظام السياسي العصري المتطور هو عبارة عن نسق من القواعد والقيم والمعايير القانونية العامة والمجردة، تقوم على كفالتها وتطبيقها وتعميقها وحمايتها منظومة من المؤسسات والهيئات السياسية الرسمية، التي تتمتع بسلطة القهر والإكراه لكل من جهاز الدولة والأفراد على حد سواء، ومعنى هذا أن جوهر التنمية السياسية في رأى فقهاء القانون إنما يتمثل بشكل سياسي في قيام الدولة القانونية « *LegalState* » تلك التي تخضع الهيئات الحاكمة فيها للقانون ويخضع الحاكم والمحكوم لقواعد قانونية معروفة سلفا، وبذلك تتحدد مراكزهم القانونية على نحو واضح وتكون السيادة والكلمة العليا في الجماعة للقانون وليس لإدارة الحاكم.[1]

ويتطلب قيام هذه الدولة وجود دستور أو وثقة قانونية يحدد السلطات العامة ومؤسساتها، ويقرر دور وحدود وصلاحيات كل منها وعلاقتها ببعضها البعض، ويعين في الوقت نفسه حقوق وواجبات الأفراد والجماعات، وما يرتبط بكل ذلك من ضوابط نظامية تكلف تحقيق العدالة والمساواة بين الجميع وبذلك تصبح ثمة إمكانية بالحكم على النظام السياسي بأنه نظام صالح ومتطور [2] والدستور باعتباره أبو القوانين جميعا فهو يأتي في مرتبة أعلى من القواعد التي تصدرها السلطة التشريعية، وهذه بدورها أعلى مرتبة من القواعد واللوائح التي تصدرها السلطات الايدارية العليا، وينبع عن هذا التدرج القانوني وجوب خضوع القاعدة القانونية الأدنى للقاعدة الأعلى[3].

إن تحليلات المدخل القانوني التي تقرر صراحة أن التنمية السياسية إنما تتحقق بقيام الدولة القانونية، والدولة القانونية في نظر فقهاء الاقتراب القانوني الذي غلب عليه طابع الوصف يصف الظواهر من خلال معيار المشروعية القانونية، التطابق، الخرق، الانتهاك، الحقوق، الواجبات، الصلاحيات... الخ

ومن أهم المفاهيم التحليلية التي لا تزال تحظى بالاهتمام في التحليل القانوني هو مبدأ الفصل بين السلطات فهو من بين أهم مبادئ الاقتراب القانوني بالإضافة إلى مبدأ المشروعية لأنها تعكس الإيديولوجية السياسية والقانون يلعب الدور الأساسي لتنظيم وتنفيذ السلطات.

الفرع الثاني: المدخل الوظيفي أو مدخل التوازن: *TheSystemFuntionApproach*

يحاول أغلب أنصار هذا المدخل الذي ينتمي أغلبهم إلى علماء الانتروبولوجيا والاجتماع السياسي دراسة النظام السياسي، فالبنائية الوظيفية من أهم المداخل والأكثر تداولا في دراسات علم الاجتماع والسياسة المعاصرين، لكنها على الرغم بذلك ترتبط ارتباطا وثيقا بعلم الاجتماع منذ نشأته.[4]

---

[1]- أحمد زكي بدوي، **معجم المصطلحات للعلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان: بيروت 1978، ص408.
[2]- عبد الحليم الزيات، مرجع سبق ذكره، ص193.
[3]- ثروت بدوي، **النظم السياسية**، القاهرة: دار النهضة العربية، 1985، ص185.
[4]- السيد عبد الحليم الزيات، مرجع سبق ذكره، ص189.

ويعد تالكوت بارسوتر، « *T.Parsons* » وروبرت ميرتون « *R.Merton* » وجابريال ألموند « *J.Almand* » ودافيد إدستون « *D.Eston* » وماريون ليفي، وليونارد بندر، من أنصار الاتجاه الوظيفي الذي يحاولون الربط بين التنمية السياسية بما هو سائد في العالم الغربي من نظم "فتالكوت بارسوتز" رأى أنه لصياغة نظرته عامة تشمل كل الظواهر الاجتماعية لابد من الانطلاق من وحدة أساسية في المجتمع هو الفصل الاجتماعي ورأى أنه لتحقيق الاستقرار والتفاعل لابد من تحقيق بعدين هما بعد المعايير والقيم، وحدد وظائف نسق الفعل بنموذج .[1]« *AGIL* »

في حين يرى غابريال آلموند، أن النظام السياسي يحقق الاستقرار والتنمية السياسية في حالة تعامله الجيد والموفق بين المدخلات والمخرجات، ويمكن تحقق النظام السياسي على أساس بيئة الداخلية والخارجية وهي خمسة قدرات:

– القدرة التنظيمية – القدرة على الاستجابة – القدرة الرمزية – القدرة الاستخراجية – القدرة التوزيعية. [2]

كما تحدث في كتاباته الجديدة عن 03 وظائف، عوض 06 وظائف يقوم بها النظام السياسي وهي ثلاث فئات:

1- وظائف التحويل.

2- وظائف الاستخراج

3- وظائف الحفاظ على النمط والتكيف.[3]

في حين "دفيد استون": "يرى أن من حدود النظام السياسي تتعين أساسا عن طريق تلك الأنشطة التي ترتبط مباشرة بعملية صنع القرارات المتعلقة بالمجتمع، وعلى هذا الأساس فإن كل نشاط اجتماعي لا يشترك في هذه السمة لابد أن يعامل فورا على أنه متغير خارجي، يرتبط بالبيئة ويتعين استبعاده من إطار النظام السياسي".[4]

دافيد أستون يرى أن النسق السياسي هو علبة سوداء لها مدخلات ولها مخرجات أي إنه نظام يتفاعل مع بيئتة الداخلية والخارجية، ويتكامل معها في خلال الأدوار لا الوظائف التي يؤديها وبذلك يساهم في تشكيل وتدعيم البناء الكلي للنسق الاجتماعي الذي يشمله.[5]

وحسب أنصار هذا المدخل فإن التنمية السياسية ترتبط بعدة مؤشرات ارتباطا وظيفيا، أهمها ظاهرة الفصل بين السلطات وتعدد الأحزاب ووجود جماعات ضغط والمصلحة السياسة، وظهور المعدلات العالية

---

[1]-عبد العالي عبد القادر،**محاضرات النظم السياسية المقارنة**، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2007، ص 54.

[2] -Gabriel A. Almond, comparative Politics: **A developmental Approach**, World politics, vol 17, N° 2 Jan 1965 pp 189. 193.

[3] - Gabriel A. Almond, ibid, p 193.

[4] - D Easton, **an Approach to the Analysis of political systems**. World politics, vol 9, N°03, Apr, 1957", p395.

[5] - D. Easton, ibid, P383

للتحضر وانتشار التنظيمات المختلفة وذلك على المستوى الاجتماعي، والحرية الاقتصادية ونظام الاقتصاد الحر على المستوى الاقتصادي.

الفرع الثالث: المدخل المادي إلى مدخل الصراع : "المدخل الماركسي"

يرى أنصار الاتجاه الماركس ي أن المدخل الوظيفي غير موضوعي في الأساس لأنه في جوهره محاولة للدفاع عن الأوضاع السائدة في المجتمعات الغربية، وهو يؤيد ويعبر عن إيديولوجية الوضع القائم، فهو اتجاه يساند التيار الليبرالي في السياسة ونظام الاقتصاد الحر.

يؤكد أنصار هذا المدخل وأغلبهم من الماركسيين، أن النظام ليس إلا انعكاسا للنظام الاقتصادي، فالتخلف أو التنمية السياسية لا يمكن فهمها كظواهر فوقية أو تتعلق بالبناء العلوي إلا إذا تم فهم البناء السفلي، وهو ذلك البناء الاقتصادي الذي يرتكز على علاقات وقوى الانتاج فإذا كان النمو السياسي يعني تحقيق المساواة وقدرة النظام السياسي على تلبية حاجات الجماهير الاقتصادية والاجتماعية ويحول دون حدوث الاستغلال فإن هذا لن يتحقق في ظل أي مجتمع طبقي، ولا يمكن أن يتم إلا في ظل المجتمع الاشتراكي بالشكل الماركسي.[1]

وعلى هذا الأساس يعتبر تحليل المدخل الماركسي لقضية التنمية السياسية من اعتبار أن ديكتاتورية "البروليتاريا" دولة ديمقراطية حقيقية تعكس نمطا ديمقراطيا على درجة عالية من الجودة والامتياز هو ديمقراطية الغالبية الساحقة من الجماهير.[2]

فحسب المدخل الماركسي يملك العمال كافة وسائل الانتاج، فمن جهة يديرون شؤون الحكم، بشكل مباشر أو عن طريق مماثليهم وهذا في حد ذاته جوهر التنمية السياسية والمعيار الحقيقي للتطور السياسي في سياق الفكر الماركسي.[3]

ويمكن الملاحظة أن أنصار هذا المدخل منحازون إيديولوجيا بشكل واضح ويرتكزون على عدة مسلمات كشفت فيما بعد عن عدم صحتها فوجود الطبقات والتباين الاجتماعي ضرورة لقيام المجتمع السياسي واختلاف الأدوار والمراكز والطبقات حتمية اجتماعية يتضمنها قيام المجتمع وتزداد تعقدا مع نمو المجتمع.

كما أن ربط التنمية السياسية بالبناء الاقتصادي للمجتمع يجب أن يتم داخل الإطار الكلي للبناء الاجتماعي الشامل الذي يضم إلى جانب النظامين السياسي الاقتصادي نظاما أخرى لا تقل عنها أهمية كالنظام العائلي والديني.

---

[1]- نبيل السمالوطي، مرجع سبق ذكره، ص152.
[2]- عبد الحليم الزيات، مرجع سبق ذكره، ص180.
[3]- نفس المرجع، ص181.

الفرع الرابع: المدخل الإداري

يرى أيضا هذا المدخل أن عمليات التنمية ترتبط بتزايد الصياغة البيروقراطية للمجتمع[1]، إذن البيروقراطية تلعب دورا هام في الحياة السياسية والاجتماعية للدول، ولها علاقة وطيدة بعملية التنمية السياسية على مستويين مستوى قيمي ثقافي ومستوى مؤسسي، وفي نفس الوقت تعد البيروقراطية عائقا حيث أنها تشكل جوهر مشكلات التنمية، سواء ضمن مجال الممارسات الايدارية البيروقراطية أو في مجال تنمية الهياكل والأنظمة المؤسسية.[2]

إن إتباع نشاط التنظيمات البيروقراطية في كافة المجالات السياسية "كالأحزاب والمؤسسات التشريعية والتنفيذية والقطاعية" وكذلك الاقتصادية والاجتماعية "المؤسسات التربية والتعليم والصحة"، يعد مؤشرا حقيقيا للتنمية والتقدم، ويعد عالم الاجتماع الألماني (ماكس فيبر) من رواد هذا الاتجاه.

إن العمليات الإدارية تلعب دورا هاما في عملية التنمية الشاملة وعملية التنمية ويتجلى ذلك في خلق تنظيمات سياسية، اقتصادية، وتربوية، قادرة على تلبية حاجات وتطلعات الجماهير ورفع مستواهم الاجتماعي وتحقيق العدالة والأمن للمجتمع، وتحفيزهم على المشاركة الفعالة في إدارة شؤونهم.

الفرع الخامس: مدخل العملية الاجتماعية

يتفق رواد هذا المدخل على أنه العمليات الاجتماعية كالتصنيع ومحاربة الأمية، ومختلف النشاطات "التجارية والصناعية والزراعية والحرفية" والحراك المهني...الخ فكل هذه العمليات وما تحمله من مفاهيم للتغيير السياسي تشكل جزءا لا يتجزأ من عمليات التحديث.

– إن التركيز من هذا المدخل على العملية « *Peocess* » وليس النسق أو النظام « *System* » لأنه يتطرف إلى عمليات مثل التصنيع « *Industrial* » الحركة الاجتماعية والمهنية « *SocialMobility* » التمدن *Urbanisation* ...الخ.[3]

وهذا مدخل العملية الاجتماعية، انطلاقته ليست من مفاهيم النظام الاجتماعي، والنظام السياسي، ولكنه يتخذ نقطة البداية في التحليل من مفهوم العملية أو العمليات الاجتماعية.[4]

ومن أبرز الباحثين الذين ارتبطوا بشكل رئيسي بهذا المقترب وما يثيره من تساؤلات في دراسة التنمية السياسية في الخمسينات والستينات دانيال ليرنر: « *danielLerner* » ، كارل دويتش « *KarlDeutsch* »*، ريموند تانتير « *RaymondTanter* » ميكال هدسون « *MichaelHudson* »، وحاول باحثو مدخل العملية الاجتماعية ربط نمط وفعل عملية معينة بنمط وفعل عملية أخرى، ومع ذلك

---

[1] - Joseph lapalombara, and others ,**bureaucracy and political Devlopment**, NewJersyPrincetonUniversity press, 1967, pp 187. 188.

[2]- بومدين طاشمة، **التوسع البيروقراطي، الحلقة المنسية في عملية التنمية في الوطن العربي**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد السابع، جوان 2012 .، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، ص 04.

[3]- عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سبق ذكره، ص82.

[4]- محمد زاهي بشير المغيربي، مرجع سبق ذكره، ص182.

*- تعد دراسة كارل دويتس، أهم الدراسات الأولى والمبكرة في دراسات التنمية السياسية، والتي استندت إليها الكثير من الدراسات اللاحقة،أنظر:.***KarlDeutsch,** Social Mobilisation and Political Devlopment ABSR Sept 1961, pp 493- 514.

يعاني منهج العملية الاجتماعية من ثلاث قيود أو حدود في معالجة لعملية التنمية السياسية، ومن أهم هذه الصعوبات:

أولا: أن المتغيرات المستخدمة تتعلق أساسا بمستويات التغيير وليس بمعدلات التغيير.

ثانيا: مقترب العملية الاجتماعية يهتم بالعلاقات بين متغيرات مستقلة عادة هي المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسكانية والسياسية.

ثالثا: العملية الاجتماعية في دراستها للتغيير السياسي تحتاج إلى إيجاد وسائل لتحديد الأدوار المستقلة للعوامل الثقافية، والعوامل الثقافية والمؤسسة وعوامل القيادة.[1]

في حين مدخل العملية الاجتماعية يواجهون هذه الصعوبات عند استعمال هذا المدخل لعدم توفر البيانات وصعوبة الربط بين المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والديمقراطية المستقلة وبين المتغيرات السياسية التابعة والتي هي عادة نتاج لفعل وإرادة الإنسان، كذلك استعمال هذا المدخل للمتغيرات السياسية كمتغيرات تابعة للقوى الاجتماعية والاقتصادية المستقلة إلى حد كبير.[2]

الفرع السادس: مدخل التاريخ المقارن:

ينطلق أصحاب مدخل التاريخ المقارن من مبدأ أساسي هو أن المدخل المقارن ليس بنموذج نظري ولا يركز على العلاقات بين متغيرين اثنين أو أكثر، وإنما يركز على مفهوم المجتمع ويقوم بعملية المقارنة بين مجتمعين أو أكثر، وبينما المدخل البنائي الوظيفي يؤصل نظريا، ومدخل العملية الاجتماعية يوحد علاقات إرتباطية فإن المدخل التاريخي المقارن يقارن.[3]

ومن أهم رواد هذا المدخل علماء اجتماعيين اهتموا بالتنمية السياسية، سيرل بلاك « *CyrilBlck* »، إيرنستادت « *Eisenstadt* »،دنكورت روستو « *DankuortRustouo* »،"لبست"« *Lipset* »، لوسيان باي « *LucianBye* »، بالإضافة إلى أعضاء لجنة الأزمات للسياسة المقارنة « *SSRC* »

السيطرة B. Moore	آلموند، التحديات Challenges	روستو- المتطلبات Requirements	لجنة الأزمات Crises
1- سيطرة بورجوازية روم، بريطانيا	1- بناء الأمة	1- الهوية	1- الهوية
2- سيطرة ارستقراطيّ "ألمانيا، اليابان"	2- بناء الدولة	2- السلطة	2- الشرعية
3- سيطرة العمال "الصين، روسيا"	3- المشاركة	3- المساواة	3- التغليل
	4- التوزيع		4- المشاركة
			5- التوزيع

جدول رقم: 01، يوضحتحليل أهم رواد المدخل التاريخ المقارن لعملية التنمية السياسية[4].

[1]- عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سبق ذكره، ص.ص 83. 84.
[2]- محمد زاهي بشير المغيربي، مرجع سبق ذكره، ص183. 184.
[3]- عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سبق ذكره، ص85.
[4]- المعطيات مأخوذة عن:

ويمكن القول أن هذه المداخل ليست متناقضة ولكنها متكاملة ومتداخلة إذا ما تجاوزنا الخلفيات والأهداف الإيديولوجية، فالتنمية السياسية تتطلب خلق جهاز إداري على درجة عالية من الكفاءة وهو الجهاز المنوط بعمليات التخطيط والتنظيم والتنفيذ والمتابعة والرقابة والتوجيه..الخ، هذا دون إهمال دور تحليل الوظيفة الاقتصادية للنظام السياسي، ومن لاشك فيه أن كفاءة التنظيمات السياسية لن تتحقق إلا بالمشاركة الشعبية النشطة والايجابية، فلا توجد تنمية سياسية في ظل مجتمع ديكتاتوري أو في ظل مجتمع تكون عملية اتخاذ القرارات حكرا على فئة وبعيدة عن الجماهير.

المطلب الثاني: النظريات المؤطرة للتنمية السياسية

بعد الإشارة إلى أهم المداخل النظرية التي نادت بدراسات تحليلية لعملية التنمية السياسية، فالمطلب الثاني مخصص للنظريات المؤطرة للتنمية السياسية ولكن قبل ذلك لابد من الإشارة على مصادر هذه النظريات ثم عرض تصنيف "برت راند بادي" للتنمية السياسية وذلك لدقته وفائدته في الإلمام أكثر بهذه النظريات.

الفرع الأول: مصادر نظريات التنمية السياسية

إن أهمية البحث في مصادر التنمية السياسية، تساعدنا على فهم واستيعاب هذه النظريات بالنظر إلـــى استحضار جذورها التاريخية ولقد تعددت الأصول الفكرية لنظريات التنمية السياسية، وعموما يمكن إجمالها فـــي:

أولا: الخلفية الفكرية لنظريات التنمية السياسية: "الاستشراق"

ارتبطت البدايات الأولى للاستشراق بالكنيسة الأوروبية، وذلك في سمات حفاظها على العقيدة المسيحية التي أصبحت مهددة أمام الغزو الإسلامي ولقد اتخذ الإستشراق طابعا تبشيريا في الداخل هدفه الحفاظ على العقيدة السائدة بتشويه العقيدة الغازية، وانطلاقا من نظرة عرقية تبسيطية تختزل الإنسان في عرقين "نحن" و"هم" حيث قسمت شعوب الأرض إلى أجناس راقية وأخرى متخلفة.

فأفكار العديد من الكتاب مثل "كارل بترز "« *KarlPitres* » تعتمد على ثنائية المتقدم/المتخلف في استشراف القسم الآخر من القرن 19، وهي الأفكار عينها التي ترتكز عليها نظريات التنمية السياسية.

ثانيا: الانتروبولوجيا والأصول المنهجية لنظريات التنمية السياسية:

إن الانتروبولوجيا اتخذت من العالم الأوروبي حقلا لتجاربها وميدانيا لدراسة الانثرولوجية من افتراض المطابقة بين مبدأ التطور الحيوي للجنس البشري، والذي طرحه داروين وبين تطور المجتمعات الإنسانية و لم تكتف الانتروبولوجيا بإطلاق صفتي التخلف والبدائية على المجتمعات غير الأوروبية، بل افترضت أن تلك المجتمعات قد ظلت منذ وقف طويل جامدة لم تتغير و لم تخرج الدراسات الانتروبولوجيا عن التقسيم العرقي

- عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي: الكتاب الأول التنمية السياسية وبناء الأمة، القاهرة: ط 2 ، 2002، ص 76

للبشرية القائم على دمج الكل ما عدا العنصر الأوروبي في سياق تاريخي حضاري واحد بربري، غير مسيحي، بدائي متخلف[1].

الفرع ثاني: نظريات التنمية السياسية

أولا: نظرية التحديث: *Theoryofmodernization*

يعد مفهوم التحديث السياسي محوريا وفي نفس الوقت مؤطرا لعملية التنمية السياسية ومحدد لأبعادها الأساسية بحيث يرى "إيزنشادت" « *S.N. Eisenstadt* » التحديث هو عملية التحول نحو تلك الأنماط من الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تطورت في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر.

"وليرنر" « *Lerner* » وباول « *Pauel* » يرون أن التحديث هو نقل الأفكار والقيم من الغرب، عن طريق التصنيع الذي سيزيح العقبات الثقافية التقليدية، وبذلك سوف تجعل العالم الثالث حديثا".[2]

فالتحديث يعرف بأنه النمو في القدرات المعرفية المطبقة في المجتمع في جميع نواحي الحياة المجتمعية[3]، يقدم دافيد آبتر « *DavidAbter* » تصنيفا للحكومات وبعض النظريات حول التغيير ولقد ميز بين التنمية والتحديث فالتنمية ترتبط بتزايد في الأدوار الوظيفية في المجتمعات، أما التحديث فهو حالة خاصة للتنمية ويتضمن التحديث ثلاث شروط حسب آبتر:

أ- نظام اجتماعي يبتكر باستمرار دون توقف.

ب- أبنية اجتماعية مرنة ومستمرة

ج- إطار اجتماعي يفرز المهارات والمعرفة الضرورية لخدمة المجتمع.

وفي نفس السياق حدد لوسيان باي « *LucienBye* » عناصر التحديث[4] السياسي في الشكل التالي:

1- المنافسة والمساواة في العملية السياسية لتولي المناصب.

2- قدرة النظام السياسي على اتخاذ القرارات وتنفيذها.

3- التمايز والتخصص في العمليات السياسية.

4- العلمانية، فصل الدين عن السياسة من حيث الأهداف والتأثير.[5]

ثانيا: نظريات التخلف:

إذا كان النمو هو مرحلة ينتقل بها المجتمع إلى طور التقدم والحداثة فإن التخلف، حسب هذه النظريات يعتبر تأخر عن النمو والنهضة ويعود ذلك إلى جملة من العوامل والأسباب تخص تلك المجتمعات المتخلفة[6]،

---

[1]- محمد ناصر عارف، مرجع سبق ذكره، ص107.
[2]- رعد عبد الجليل علي، مرجع سبق ذكره، ص. ص88. 89.
[3]- أمين علي محمد دبور، مرجع سبق ذكره، ص12.
[4]- عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سبق ذكره، ص46.
[5]- دود. س، هـ، **التنمية السياسية**، ترجمة عبد الهادي الجوهري، القاهرة: مكتبة نهضة الشروق، 1987، ص18.
[6]- مصطفى جفال، مرجع سبق ذكره، ص25.

فالتخلف مفهوم مضاد للتقدم ويعني الجمود وعدم الظهور، المعنى العملي الواقعي السياسي هو عدم قدرة المجتمعات على السير بنفس وتيرة المجتمعات المتقدمة، كما أنه من الصعوبة التمييز والفصل بين التخلف السياسي والتخلف الاقتصادي.

يعرف الدكتور، فؤاد مرسي، ورياض الشيخ التخلف على أنه ظاهرة تعيش في المجتمعات غير أوروبية وتعاني من عدة مظاهر سلبية في جميع المجالات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.[1]

وبعد قطع دول العالم الثالث عدة أشواط من عمليات التنمية، أظهرت فشل ما تم الترويج له من طرف المفكرين الغرب، وهي التنمية الحقيقية لابد أن تنشأ وفق المنظور الغربي الأوروبي، ولقد نتج عن ذلك ما يعرف بنظرية التبعية التي تتجاوز هذا القصور وتتخطى هذه النظريات وتعالج التخلف كأثر وسبب مباشر نتيجة للبعد الخارجي المتمثل في الاستعمار الخارجي، وتقوم نظرية التبعية على بعدين أساسيين:

البعد الأول: مقولة لينين: "الامبريالية أعلى مراحل الرأس مالية"

البعد الثاني: إهمال نظرية التبعية للأبعاد الداخلية التي تعد ذات أهمية بالغة في تفسير وفهم التخلف"[2]

يوجد هنالك عدة تصنيفات تنموية للمجتمعات فمثلا تصنيف روبرت داهل « *R.Dahl* » أقام نموذجا انطلاقا من العلاقات التي يمكن القيام بها بين مستوى التنمية الاقتصادية وبين الأشكال السياسية ويدخل « *R.Dahl* » في تصنيفه عنصرا آخر هو الثقافة الفرعية « *LaSousCulture* » التي تظهر في المجال الديني ، اللغوي...الخ"[3]

كما أن غابريال آلموند « *G.Almond* » وضع تصنيفا آخر للأنظمة السياسية انطلاقا من مجموعة من المتغيرات المتمثلة في درجات عقلنة العمل السياسي والتمييز الهيكلي في الأدوار، الذي يعتبر المتغير الرئيسي للتمييز بين الأنظمة السياسية[4] وبناءا على ذلك قدم تصنيفا للنظم السياسية بتطورها عبر ثلاثة مراحل:

1- المرحلة البدائية: يكون فيها التمييز الهيكلي مصغر والثقافة السياسية مغلقة.

2- المرحلة الوسطية "التقليدية": تتميز بنوع الهياكل السياسية وتتميز بثقافة الخضوع.

3- المرحلة المتقدمة "المعاصرة": يكون هنالك تمايزا لهياكل الحكومة وأيضا البنايات التحتية السياسية، وثقافة المشاركة تكون مرتفعة يمكن القول أن هذه النظريات انطلقت من قناعة بأن هنالك صورة وحيدة للتقدم تلك التي تتمثل في الحضارة الأوروبية الحديثة، وأن الشعوب الأخرى لابد لها أن تسلك المسار نفسه.

ثالثا: النظريات الكمية للتنمية السياسية: « *Lesthéoriesquantitative* »

تعد النظريات السلوكيين للديمقراطية، وكذلك النظرية الحركية « ***La****théoriedemobilisation* » عند كل من "كارل دويتش" و"لينرنر" « *K.Deutsh* »، « *Lerner* » كما تركز بعد الأبحاث والدراسات

---

[1]- أمين علي محمد دبور، مرجع سبق ذكره، ص 06.

[2]- نصر محمد عارف، مرجع سبق ذكره، ص218.

[3] -Robert Dahl,**L'analyse politique contemporaine**, paris: R Laffont، 1963, p118.

[4] - Almond G. and Powell B, **comparative politicsaDevelopmentalapproach**, Boston, little Brown, 1966. p220.

المتأثرة بالموجة السلوكية في اعتمادها [1] على الطرق الكمية مع محاولة هذا الاتجاه ربط التغيير السياسي والنزعة إلى الاستقرار والتطور في الأداء السياسي إلى النمو الاقتصادي وما ينتج عنه من تغيرات اجتماعية وسياسية فالدراسات الكمية عالجت التنمية السياسية باعتبارها نتاج تطورات اقتصادية واجتماعية. [2]

"روبرت داهل"« *R.Dahl* » عالج موضوع التنمية السياسية على اعتبار أنة تحول في بنية الحكم من بنية بسيطة إلى بنية تعددية ومجتمع معقد ورأى أن عملية التنمية السياسية لا تتم إلا في وجود خمسة شروط:

أ. تطور الثقافة السياسية عن طريق التأطير الاجتماعي.

ب. الوصول إلى صفة حد أدنى من الإجماع حول العملية التنافسية للسياسة.

ج. وجود التعددية الاجتماعية التي تسمح بدورها بتعدد المشاركة السياسية.

د. دوران في النخبة والتداول السلمي على السلطة.

هـــ. وجود تفاوت وعدالة في تقسيم الثروة.

أما ليرنر « *Lerner* » يرى أنه هنالك ثلاث أنواع من المراحل الانتقالية للمجتمعات تختلف عن بعضها البعض اختلافا تدريجيا حسب قوة أو ضعف ثلاث مؤشرات هي:

أ. درجة العمران

ب. درجة التعليم.

ج. درجة المشاركة السياسية

أما "كارل دويتش"« *K.Deuitsh* » يرى أنه عملية التنمية السياسية تتحقق عندما يكون هنالك تبعية سياسية من أجل هدف التكامل والاندماج في المجتمعات القومية، ولتحقيق هذا الهدف لابد من تنمية اقتصادية واستعمال التكنولوجيا، بهدف تحقيق اكبر قدر ممكن من الاتصال والتقارب بين الشرائح المختلفة، فالتنمية السياسية تتحقق من خلال بناء شبكة اتصال اجتماعي، تكون من نتائجه زوال القومية والولاءات التقليدية ليحل محملها الولاءات الوطنية، حيث أن "كارل دويتش " ركز على التبعية الاجتماعية التي تضمن التحديث الفعلي للمجتمعات. [3]

رابعا: النظريات الكيفية للتنمية السياسية:

من أهم رواد هذا المدخل جابريال آلموند « *G.Almond* »، حيث أنه في دراسة للتنمية السياسية من خلال مؤلفة "الأنظمة السياسية المقارنة: المقترب التنموي انطلق من ذكره فصل السلط الدستورية، وكما جاءت في كتابات– مونتيسكيو وكتابات جون لوك– إلا أنه أعطاها أبعادا إضافية لتشمل نطاقا أوسع من المفاهيم القانونية،بحيث أصبحت الوظائف الأساسية في الدولة تنحصر حول مقولات "المقدرة" و"التحويل" "المحافظة".

---

[1] -, Karl W.deutsch,**Social mobilisation and polical development**, American political sciences review, 1961. p49.

[2] - Bertrand Badie, **op .cit**. p07.

[3] - Karl W.deutsch, **op,cit**,pp493. 510.

يقصد غابريال آلموند بالمقدرة خمسة أصناف:

1- القدرة الاستخراجية: أي قدرة النظام مثلا على جمع الضرائب واستغلا ل الموارد الإنسانية والطبيعية.

2- القدرة التنظيمية: أي قدرة النظام على تنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع عبر مختلف المرافق العامة.

3- القدرة الاستجابية: أي مدى قدرة النظام على الاستجابة لمطالب المجتمع أما فيما يخص عملية تحويل فإنها تتم عبر عدة مراحل:

- مرحلة التعبير عن المطالب من المجتمع بكل هيئاته.
- مرحلة جمع هذه المطالب في برامج الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني.
- مرحلة وضع القوانين ومراقبة التطبيق من طرف السلطة القضائية.

وبناءا على ذلك قدم تصنفا للمجتمعات والنظم السياسية بتطورها عبر ثلاث مراحل:

1- المرحلة البدائية أو النظم السياسية البدائية : وهي مجتمعات لا تلعب الدولة فيها أي دور.

2- المرحلة الوسطية: وفيها نوعين فرعيين نموذج دمقراطي أو جماعات دينية تسيطر على الحكم، ونوع آخر يعتبر متقدم تتلقى فيه أفراد المجتمع تعلما يسمى "الدين التاريخي".

3- المرحلة المتقدمة: وهي مجتمعات المعاصرة كالمجتمعات الصناعية المتقدمة في شتى المجالات. [1]

خامسا: نظرية المقترب المؤسساتي لصاموئيل هينتغتون: « *S.Huntington* »

لقد انتقد "صموئيل هنتغتون" النظريات الكلاسيكية كونها أهملت في تحليلاتها الحضارات القديمة وأهملت أساب انهيارها، وكونها خصت تحليلاتها حول المجتمعات المعاصرة على الرغم من أن التنمية تخص جميع المجتمعات الإنسانية، وكذلك ميز "هنتغتون" بين التنمية والتحديث الاقتصادي والاجتماعي، والثقافي واقترح مقتربا مستقلا وكونيا قابل للتطبيق في المجتمعات المتخلفة كما في المجتمعات الحديثة، يميل "صامويل هنتغتون" إلى الطابع المؤسسي "المؤسسة" باعتبارها جوهرية لكل النظم السياسية، أي دراسة وتحليل المجتمعات انطلاقا من معيار مؤسساتي وحسب "هنتغتون" المؤسسة لابد أن تتوافر فيها العناصر التالية:

1- القدرة: أي أن تكون قادرة على التكيف وقادرة على استيعاب جميع المتغيرات.

2- التعقيد: حيث يرى أنه كلما زاد التعقيد المؤسسي ارتفع مستواه المؤسسي.

3- الاستقلالية: أي استقلال التنظيمات والإجراءات السياسية عن تجمعات وسلوك الاجتماعات الأخرى.

4- التماسك: أي درجة رضي وقبول أعضاء المؤسسة "المجتمع، الطبقة السياسية". [2]

وفي كتاباته التي اشترك فيها مع "نلسون" عام1986، قدم "هنتغتون" خمسة نماذج للتنمية:

---

[1] - Almond G. **op.cit**., p226.

[2]- صمويل هنتغتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة سمة فلو عبود، بيروت : دار اليبافي، 1993، ص25.

- النموذج الليبرالي
- النموذج الأوتوقراطي
- النموذج التكنوقراطي
- النموذج الشعبي

المطلب الثالث: أزمات التنمية السياسية

تعود جذور مفهوم الأزمة « *Crise* » إلى الفكر اليوناني وكان يقصد بها مرحلة تحول المرض من خطير إلى قاتل، وجاء مصطلح الأزمة في اللغة الصينية في شكل كلمتين « *WetJi* » أو لهما تعبير عن الخطر والثانية عن الفرصة التي يمكن استغلالها للقضاء على هذا الخطر من خلال تحويل الأزمة وما تنطوي عليه من مخاطر إلى فرص لإطلاق القدرات الإبداعية لاستثمار الأزمة واعتبارها فرصة لإعادة صياغة الظروف وإيجاد الحلول.[1]

كما يعرف علماء الاجتماع: الأزمات على أنها اختلاف نظام القيم والتقاليد إلى درجة تقتضي التدخل السريع لمواجهته، والعمل على إعادة التوازن على هذا النظام، وذلك من خلال تطوير هذه القيم والتقاليد حتى تتلاءم مع التغيير الناجم عن تطور المجتمع".[2]

يعرف جون سباينر « *JohnSpanier* »: "الأزمة هي إنتاج سرعة في تنفيذ الفصل مما ينتج دائما ما يسمى بالشدة"[3]

من خلال هذه التعريفات يلاحظ أن مفهوم الأزمة يتسم بالشمولية واتساع نطاق استعماله وللتنمية السياسية مجموعة من الأزمات فحسب تصنيف "لوسيان باي" فأزمات التنمية السياسية تتمثل أساسيا في: أزمة الشرعية، الهوية، التغلغل، المشاركة، وأزمة التوزيع.[4]

الفرع الأول: أزمة الشرعية: « *LegitimiacyCrisis* »

تكون هناك أزمة عندما يحدث تغيير في طبقة السلطة العليا للنظام السياسي، وتكون مرتبطة بشكل خاص بأداء البنية الحكومية لوظائفها، وبالتالي هي العنصر الجوهري في تحديد قدرة النظام السياسي.[5]

وتعتبر أزمة الشرعية عدم وجود بناء دستوري وأداء حكومي فعال، ينجم عن هذا عدم تقبل المواطنين للقرارات والبرامج الحكومية وينظرون إلى الحكومة وللنظام السياسي والنخبة الحاكمة أنها غير شرعية وفقا للعادات والمعتقدات السائدة.[1]

---

[1]- عبد الغفار دو الرشاد قصي، مرجع سبق ذكره، ص. ص45. 46.

[2]- إدريس الكريني، إدارة الأزمات الدولية في عالم متحول، مقاربة للنموذج الأمريكي في المنطقة العربية، "المستقبل العربي"، عدد 248، جانفي 2003، ص23.

[3] - John Spanier camos, **Nation play congress Quarterly press**, Seventh editing, 1990. p277.

[4]- مسعود شوية، **دور الاتحاد الأوروبي في إدارة الأزمات** "رسالة ماجستر في العلوم السياسية" الجزائر : جامعة منتوري، قسنطينة، 2004،2005، ص12.

[5] -Lucian W. Pye ,**« the Legitimacy Crises »** in L. Binder and others, (Eds) crises and sequences in political DevelopmentPrincetonUniversity 1971. pp 136. 146.

على صعيد آخر فإن أزمة الشرعية قد تلحق بالمؤسسات السياسية عندما تكون هذه المؤسسات "أي النظام السياسي ذاته" غير مقبولة من جانب المحكومين، كما تلحق هذه الأزمة بالأشخاص القائمين على أمر هذه المؤسسات، وقد تتصل الأزمة ببعض السياسيات التي ينتهجها القائمون على السلطة.[2]

يشير "ماكس فير" إلى أن الشرعية هي درجة القبول ومصداقية يمكن التمييز بين ثلاث أنواع للشرعية السياسية:

أ- الشرعية التقليدية: وتستند إلى العادات والتقاليد الموروثة.

ب- الشرعية الكارزمية: وتستند على السمات والصفات الشخصية للقائد.

ج- الشرعية الدستورية: تستند إلى النصوص القانونية والدستورية، أي استناد السلطة وتداولها وفق القواعد الدستورية المتعارف عليها.

وحسب "عبد الحليم الزيات " هنالك أربعة عناصر يمكن اتخاذها كأساس في تحليل أسباب حدوث الأزمات التي تشكل في مجملها مظاهر أزمة الشرعية وجوهرها وهنالك أربع حالات، قد تصدر حولها الخلاف حول قواعد السلطة، وقد تصدر كذلك عن الصراع من أجل القوة، كما قد تصدر نتيجة لفقدان الثقة وقصور عمليات التنشئة السياسية.[3]

كما أن أزمة الشرعية وفقا لتحليل "لوسيان باي " « *L.W.Pye* » هي أنه البناء الدستوري والأداء الحكومي، ينجم عن اختلاف حول الطبيعة الملائمة لسلطة النظام، وذلك عن طريق تغيير الطابع الأساسي لنظام الحكم، وتغيير المصدر الذي يستمد منه النظام سلطة، كما تتمثل في تغيير المثل العليا، التي يدعى النظام تمثيلها، والأسلوب الذي يمارس به سلطته أو يعبر عنها.[4]

الفرع الثاني: أزمة الهوية: « *IdentityCrises* »

تمثل أزمة الهوية واحدة من أبرز سمات التخلف السياسي، ونجم عنها غياب فكرة الترابط الوثيق بين أفراد المجتمع الواحد، وتسود الفرقة في صفوفهم على نحو يحول دون نجاح سائر الجهود التنموية المبذولة داخل ذلك المجتمع.[5]

إن أزمة الهوية تعتبر أولى وأخطر الأزمات التي واجهها النظام السياسي، حيث تظهر عند محاولة صهر الولاءات التقليدية سواء كانت إقليمية أو قبلية أو عرقية في بوتقة الولاء القومي، بحيث يجب أن يكون ولاء الفرد للدولة فقط وليس للانتماءات الفرعية مثلما هو الحال في العديد من الدول الإفريقية. [6]

---

[1]- عطا، عبد الخبير محمود، **عملية التنمية السياسية الأبعاد والأزمات**، القاهرة : 1984، 237.

[2]- أحمد وه بلن، مرجع سبق ذكره، ص98.

[1]- أحمد وه بلن، مرجع سبق ذكره ، ص ص63. 46.

[4]- عبد الحليم الزيات، مرجع سبق ذكره، ص179.

[5]- أحمد وهبان، مرجع سبق ذكره، ص25.

[6]- محمد نصر مهنا، **العلوم السياسية بين الحداثة والمعاصرة**، الإسكندرية : دار المعارف، 2002، ص320.

على صعيد آخر فقد عرف العالم المعاصر ولاسيما في ظل العولمة، صورة أخرى لأزمة الهوية تتمثل في اتجاه مجتمعات العالم الثالث إلى التملص من مقومات هوياتهم "اللغة، الدين..الخ" والتمسك بهويات أخرى لأمم أخرى تفوق أمتهم تقدما ورفاهية وقوة.[1]

وفي هذا السياق تعرف الهوية بأنها الشعور بالانتماء المشترك بين أعضاء المجتمع السياسي الواحد إلى الدولة أو الإقليم الذي يعيشون فيه، والعمل معا من أجل تحقيق الأهداف العليا المشتركة للوطن".

ولكن في النموذج الغربي للتنمية جاءت عملية التحول من مفهوم المجتمع السياسي إلى الدولة الحديثة بعد اكتمال بناء الأمة والاتفاق على الهوية القومية في حين دول العالم الثالث تعد أزمة الهوية كمشكلة أساسية وهذا ناتج عن ترسيم حدودها بما يتفق ومصالح الدول الأجنبية حيث لم تأخذ بعين الاعتبار تقسيم الأقليات والعرقيات.[2]

هذا بالإضافة إلى أسباب وعوامل أخرى مسببة لأزمة الهوية أهمها التعدد اللغوي والتباين العرقي والتعدد الدين والتفاوت الطبقي كما أن التخلف الاقتصادي والحضاري وسوء توزيع الثروة يعد كمسبب لأزمة الهوية.[3]

الفرع الثالث: أزمة التغلغل: « *PenetrtionCrises* »

تتمثل أزمة التغلغل في مدى مقدرة تغلغل الأجهزة الحكومية المركزية في المجتمع ومدى انتشارها في مختلف أنحاء الدولة من جهة أخرى[4].

ويقصد بالتغلغل بصفة عامة التواجد الفعال للحكومة المركزية على سائر أرجاء الإقليم الذي يناط بها ممارسة سلطة داخله كما يعني قدرة السلطة على الوصول إلى كافة ما تريده من المواطنين الخاضعين لحكمها، وبالتالي ممارسة سلطتها في مواجهتهم. [5]، وتتوقف أزمة التغلغل داخل إقليم دولتها وبين سائر رعاياها، أما البعد الثاني فيتمثل في مقدرة الحكومة على التحكم في توجهات وميول المحكومين بحيث تسري قوانينها وسياستها عليهم استندا إلى رضاهم ودون لجوئها لاستخدام القوة المادية.

كما يشير "جوزيف لابالومبارا"« *J-Lapalonbara* » إن التغلغل بمعناه الواسع يعني امتثال أفراد المجتمع للسياسية العامة للدولة المعلنة من قبل السلطة الحكومية المركزية، وهو كعملية غائية تتوقف على قدرة هذه السلطة على النفاذ في كامل الإقليم و بين الجماهير، وكيفية توزيعها للمنافع والخدمات بين أفراد المجتمع ولا يقتصر مطلب التوزيع العادل على المنافع المادية أو الاجتماعية وحسب، بل يشتمل عديدا من الرغبات والتطلعات السياسية كذلك، التي تضع النظام السياسي أمام اختيار صعب قد يتجاوز قدراته وفعالياته، فحق المساواة مثلا يستلزم أن يمنح المواطنين جميعا مستويات متكافئة في كل الميادين والخدمات، وفي حقوق

---

[1]- أحمد وهبان، نفس المرجع، ص26.
[2]- محمد علي دبور، مرجع سبق ذكره، ص14.
[3]- محمود عطا، مرجع سبق ذكره، ص146.
[4]- السيد عبد المطلب غانم، **دراسة في التنمية السياسية**، القاهرة : مكتب نهضة الشرق.ص86
[5]- أحمد وهبان، مرجع سبق ذكره، ص.ص58. 60.

المشاركة السياسة وتقرير أسس توزيع المنافع المادية والاجتماعية من ناحية أخرى [1]، أي حتى داخل البنى التي كانت من قبل معزولة أو كانت تعد أجزاء مستقلة عن المجتمع، كما يتوقف أيضا على قدرة استعداد أعضاء هذه البنى والمناطق على تقبل المعلومات المتعلقة بسياسية الحكومة ورغبتهم في الامتثال طواعية لها، وبقدر تكامل هذان البعدان يكون هنالك تغلغل وأي اختلال أو تدهور في العلاقة بينهما يترتب عنه ظهور أزمة التغلغل.[2]

ويمكن القول بوجه عام أن أزمة التغلغل وإن كانت ذات أبعاد سيكولوجية وسياسية ونظامية تتعلق بنمط الأداء الحكومي، ومواقف الناس اتجاه النظام السياسي، ومستوى التكوين النظامي للمؤسسات والإجراءات السياسية، ومدى قدرة هذا التكوين على التفاعل مع البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع السياسي، ومدى فعالية هذه القدرة على التعامل مع معطيات هذه البيئة أو الاستجابة لها.[3]

الفرع الرابع: أزمة المشاركة: « *ParticipationCrisis* »

سوف يتم التطرق لهذا العنصر بشكل تفصيلي لاحقا، فالمشاركة السياسية تشير إلى المطالبة المتزايدة بالإسهام في صنع القرار السياسي من قبل شرائح والجماعات المختلفة داخل المجتمع، تعتبر المشاركة السياسية إحدى المقومات الأساسية للتنمية السياسية، فالمجتمعات الحديثة تتميز بوجود مشاركة سياسية داخل مجتمعاتها بنطاق واسع من الجماهير في حين تظهر أزمة المشاركة في الدول المتخلفة كنتيجة لسلوك النخب الحاكمة أو نظم الحزب الواحد أو نتيجة عوامل أخرى مثل ارتفاع نسبة الأمية، ارتفاع مستوى الفقر، سوء توزيع الثروة[4]، ووضع الصفوة الحاكمة العراقيل أمام الراغبين في المشاركة السياسية، وتضييق الخناق عليهم، على نحو يؤدي إلى تضائل أعداد المشاركين في الحياة السياسية[5].

"يرى لوسيان باي "« L.Bye » أنه تحدث أزمة المشاركة عندما يتوقف المشاركين الجدد تقبله على المؤسسات القائمة، وبقدر ما تنجذب قطاعات جديدة من السكان إلى العملية السياسية، بقدر ما تظهر اهتمامات وقضايا جديدة، تعرض استمرارية الحكم القديم للتفكك أو تجعل ثمة حاجة ماسة إلى إعادة تشكيل البناء الكلي للعلاقات السياسية في المجتمع.[6]

في حين نجد بلدان العالم الثالث تعاني من أزمة مشاركة حادة وهذا راجع للسمات البارزة التي تتسم بها الحياة السياسية داخل أنظمة هذه البلدان، حسب تمثيل القيادات السياسية أي تركيز السلطة في قبضتها وإقامة أنظمة ديكتاتورية تسلطية، وفرض قيود صارمة على مشاركة الجماهير في الحياة السياسية.[7]

---

[1]- نداء مطشر صادق، **التخلف والتحديث والتنمية السياسية**، دراسة نظرية. بنغازي : منشورات الجامعة، ص142.
[2]- عبد الحليم الزيات، مرجع سبق ذكره، ص. ص67. 68.
[3]- المرجع نفسه، ص69.
[4]- أحمد وهبان، مرجع سبق ذكره، ص. ص42. 38.
[5]- نفس المرجع، ص43.
[6]- الزيات، مرجع سبق ذكره، ص119.
[7]- أحمد وهبان، مرجع سبق ذكره، ص43.

الفرع الخامس: أزمة التوزيع: « *DistributionCrisis* »

يقصد بها دور النظام في توزيع الثروات والامتيازات، كما أنها تعبر عن درجة التفاوت في الدخل بين النخب السياسية والجماهير[1]

كما يشير جوزيف لابالومبارا « *J. Lapalombare* » إلى أن مشكلات الحكم بوجه عام هي مشكلات التوزيع[2]، التي تنشأ عن حدوث اختلاف في نسب أو أساليب توزيع المواد المتاحة على وحدات المجتمع وأفراده، وتشير إلى الزيادة الكبيرة في مطالب المواطنين واعتقادهم بأن الحكومة مسئولة عن تلبية هذه المطالب والاحتياجات لرفع مستوى المعيشة في المجتمع.

وعليه فأزمة التوزيع ترتبط بالقدرة التوزيعية للنظم السياسية أي بدور الحكومات فيما يتصل بتوزيع الموارد والمنافع بين سائر الفئات والطبقات والجماعات المشكلة لمجتمعاتها، سواء تمثلت هذه المنافع وتلك الموارد في الثروة، أو الدخل، أو الأمن، العليم أو الخدمات الصحية.[3]

إن العلاقة بين هذه الأزمات علاقة ترابطية فهي متداخلة وعلاقة تأثير وتأثر وفيما بينها.[4]

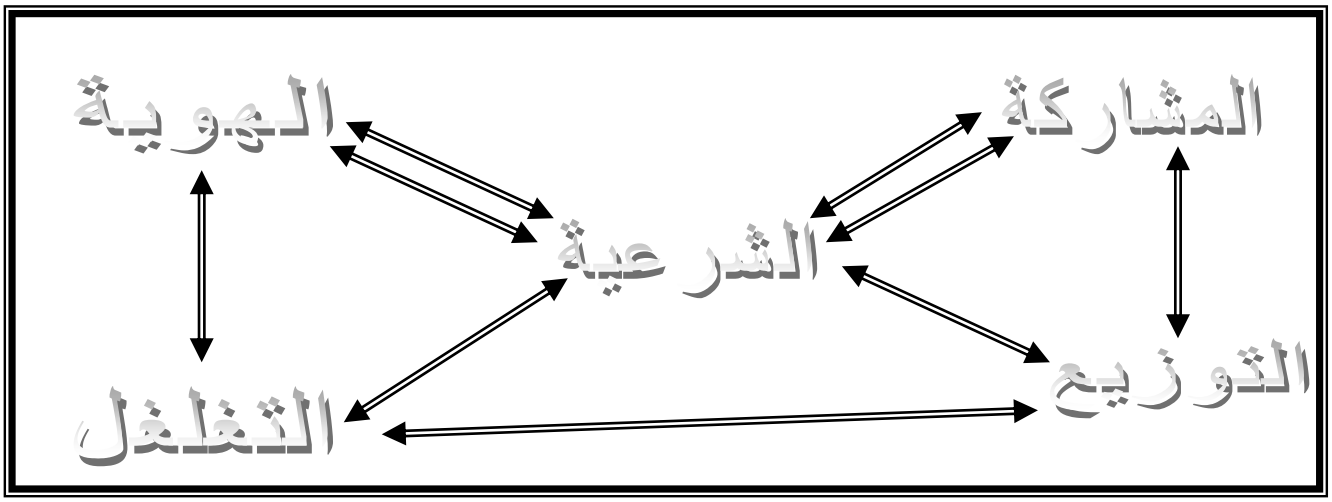

شكل رقم: "01" أزمات التنمية السياسية وعلاقتها بعضها البعض[5]

[1]- محمد نصر مهنا، مرجع سبق ذكره، ص. ص320. 321.
[2]- عبد الحليم الزيات، مرجع سبق ذكره، ص119.
[3]- أحمد وهبان، مرجع سبق ذكره، ص87.
[4]- عبد الحليم الزيات، مرجع سبق ذكره، ص74
[5]- نداء مطشر صادق: التخلف والتحديث والتنمية السياسية، دراسة نظرية، بنغازي منشورات جامعة قاريونس، ص 143.

المبحث الثالث:

التأصيل النظري لمفهوم الأحزاب السياسية

تعتبر الأحزاب السياسية مكونا أساسيا من مكونات الحياة السياسية الراهنة إلا أن هذا لم يحل دون وجود اختلافات بين المدارس الفكرية حول تحديد تاريخ نشأة الأحزاب السياسية، فلقد مر تطور الأحزاب السياسية بالعديد من المراحل كانت خلالها موضع خوف وشك من أن يسفر وجودها عن تمزيق وحدة المجتمع الواحد[1]، فالأحزاب السياسية هي قديمة فقد تحدث "آرسطو" عن الجمعيات السياسية في دولة المدينة، ولكن لم يعط معلومات عن نشاطاتها وفعالياتها والتي لم تكن بالتأكيد لتعطي نفس المعنى اليوم ولكن إذا كان مصطلح الحزب قديما، فإن مفهوم الحزب السياسي لم يبدأ بالظهور بشكل حقيقي إلا مع ظهور البرلمانية « *Parlementarisme* » أي حتى نصف القرن 19م[2] بدأت الأحزاب تأخذ صورتها الحديثة، إذ يرتبط ظهورها بظهور الاقتراع العام والهيئات التشريعية، وعليه ستتركز دراسة المبحث الثالث في نشأت الأحزاب السياسية ومحاولة تقديم أهم التعريفات للحزب السياسي وتناول أهم النظريات التي تستعمل في دراسة تطور دراسة الأحزاب السياسية وأهم التصنيفات.

المطلب الأول: نشأة الأحزاب السياسية

توجد هنالك ثلاث نماذج عن النظريات التي تناولت أصول الأحزاب

1- النظريات التي تناولت العلاقة بين البرلمان وظهور الأحزاب.

2- النظريات التي تناولت الأزمات التاريخية والأحداث التي واجهت الإنسان وقت ظهور الأحزاب

3- نظريات التنمية التي تناولت الأحزاب السياسية وصلتها بعملية التحديث.[3]

الفرع الأول: نشأة الأحزاب السياسية في الدول المتقدمة

بصفة عامة يمكن القول أن ظهور الأحزاب السياسية في الدول المتقدمة مرتبط بالديمقراطية، وباتساع هيئة الناخبين وبتبني نظام الاقتراع العام وترقية مركز البرلمانا ت، وبهذا ارتباط نشأة الأحزاب السياسية بالمعنى المعاصر بتطور النظام الديمقراطي وبأن العامل الرئيسي في هذا الصدد هو التوسع التدريجي الذي حدث في حق الاقتراع، إذ يربط كثير من الفقه الفرنسي بين مولد الأحزاب السياسية ونموها من جهة، وبين مولد الديمقراطية والاقتراع العام من جهة أخرى، تبعا لتعبير "ماكس فيبر" « *M.Weiber* » الأحزاب السياسية أبناء الديمقراطية والاقتراع العام.[4]

---

[1]- كمال المنوفي، **أصول النظم السياسية والدستورية المقارنة**، الكويت : شركة الربعان للنشر والتوزيع، 1987، ص256.

[2]- أسامة الغزالي حرب، مرجع سبق ذكره، ص88.

[3]- أمين عبد الحميد رشوان، **التعسر الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية، "دراسة في علم الاجتماع السياسي"** ، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الثالثة، 2002، ص. ص21. 22.

[4]- صباح مصطفى حسن المصري، **النظام الحزبي في مصر**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2003، ص46.

ولكن بالرغم من ارتباط نشأة الأحزاب السياسية في الدول المتقدمة بالانتخابات والعمل البرلماني، لكن هذا لم يمنع من نشوء أحزاب سياسية خارج هذا الإطار الانتخابي والبرلماني، فالفقيه الفرنسي "موريس ديفرجيه"« *MauriceDuverger*» قسم الأحزاب السياسية من حيث النشأة إلى قسمين: أحزاب ذات النشأة الداخلية أي أحزاب ذات الأصل البرلماني أو الانتخابي، وأحزاب ذات النشأة الخارجية.[1]

أولا: الأحزاب ذات الأصل البرلماني: "الانتخابي" *« LesGroupesparlementaire, LesComitésélectoraux »*

جرت العادة أنه تم ربط بين الأحزاب وظهور البرلمانا ت، وكلما زادت مهام البرلمانا ت وشعرت باستقلالها كلما استشعر المواطنون ضرورة تنظيم صفوفهم فهناك أحزاب نشأت عن تنظيم أعضاء البرلمان والناخبين لأنفسهم وقد أطلق الفقهاء عليها بأنها ذات أصل داخلي فالتوسع في إدلاء المواطنين بأصواتهم في الانتخابات في العالم الغربي حسب "موريس ديفرجيه" « *M. Duverger* » أدى إلى ظهور الأحزاب التي ارتبطت بالبرلمانات القومية، ونمو حجم الانتخابات والأحزاب، فالزيادة في حجم الجماعات السياسية يرجع إلى الشعور بين أعضائها وإحساسهم بضرورة التعاون، وقد رأى أن البرلمانات من خلال تطورها عبر ثلاث مراحل أساسية هي: أولا ظهور الجماعات البرلمانية، ثم تنظيم الجماعات الانتخابية، وأخيرا العمل بين هذين العنصرين.[2]

ويضيف "ديفرجيه"«*M. Duverger* » أن الحزب السياسي الذي يظهر نتيجة عوامل داخلية هو حزب نشأ تدريجيا نتيجة أنشطة رجال التشريع ولتزايد الحاجة إلى إنشاء الهيئات التشريعية وإعادة انتخاب أعضائها على المستوى المحلي أو مستوى الدوائر الانتخابية كما لاحظ ديفرجيه « *M.Duverger* » عامل آخر وهو العامل الجغرافي بحيث أن التنظيم المحلي هو نتيجة للأقسام الجغرافية للدولة [3] كما حدث للجماعات التشريعية التي ظهرت في القرن الثامن عشر فرنسا وظهور الأحزاب السياسية في اليابان في " 1870. 1880." أما إيطاليا فقد تحققت وحدتها وقامت التنظيمات الحزبية الأولى على أساس الجذر الجغرافي، وفي انجلترا ارتبطت المراحل الرسمية لظهور التنظيم الحزبي بحركات الإصلاح الانتخابية خلال أعوام " 1832. 1867. 1880" وتعتبر نشأة الأحزاب داخل المجلس التشريعي الفرنسي عام 1789م أفضل مثال على ذلك[4]، كما أنه في بعض البلدان كسويسرا والسويد ارتبط تكوين الجماعات البرلمانية فيها بظهور نظام التمثيل النسبي، وقد تتمثل المصلحة التي تدعو إلى التجمع في الحصول على منصب وزاري.[5]

وفي الولايات المتحدة نظرا لأن العديد من المناصب يتم اختيار شاغليها بالانتخاب فقد لعبت لجان الناخبين دورا هاما في الانتخابات وفي تكوين الحزبين الكبيرين لضمان عدم تبديد أصوات الناخبين ولضمان تنظيمها وحسن استغلالها في الانتخابات التشريعية وانتخابات الرئاسية وقد أدى هذا إلى تشجيع لجان الناخبين

---

[1]Duverger Maurice, **les parties politiques**, paris : librairie armond colin, 1981. p. p 15. 20.

[2]- حسن عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سبق ذكره، ص. ص20. 20.

[3]- Duverger Maurice,op. cit. pp.32,26.

[4]- نعمان الخطيب، **الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة**، عمان : الثقافة للنشر والتوزيع، 1983. ص65.

[5]- نبيلة عبد الحليم كامل، **الأحزاب السياسية في العالم المعاصر**، القاهرة، دار الفكر العربي، 1982، ص18.

على الاستمرار وزيادة نشاطها منذ عهد الرئيس جاكسون حوالي 1830 ومقتضى هذا النظام أن الحزب الفائز يعين أنصاره في الوظائف الرئيسية.[1]

بصفة عامة يمكن القول أن مولد ونمو الأحزاب السياسية مرتبط بالديمقراطية وباتساع هيئة الناخبين وبتبني نظام الاقتراع العام وتعددية مركز البرلمانات.

فكلما ازدادت مهام البرلمانات وشعرت باستقلالها، كلما استشعر أعضائها ضرورة تنظيم صفوفهم، وكلما ازداد عدد الناخبين كلما بدا من الضروري تكوين لجان قادرة على تنظيم الناخبين لكي تكون أصواتهم مؤثرة.[2]

وهكذا فإن نشأة الكثير من الأحزاب في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية مرتبطة بنشاط الناخبين وأعضاء البرلمان، ويطلق الفقهاء على الأحزاب التي نشأت من تنظيم أعضاء البرلمان والناخبين لأنفسهم بأنها ذات أصل داخلي أي نشأت داخل هيئة الناخبين والبرلمانات

ثانيا: النشأة الخارجية للأحزاب السياسية:

« *Origine interieure electrocale et parlementaire des partis origine esctérieure des partis* »

ويقصد بها تلك الأحزاب التي تنشأ خارج الهيئة التشريعية وانطوت بعض التحدي وعلى المطالبة بالتمثيل في البرلمان[3] أي أن بعض الأحزاب السياسية ظهرت نتيجة عوامل خارجية فهي بذلك نشأت خارج الجهاز التشريعي وهي ظاهرة حديثة تتضمن مراعاة مع الجماعات الحاكمة وتسعى للمطالبة بالتمثيل، والانتخابات الواسعة وتعبر عن إيديولوجيات دينية أو علمانية وتستمد تنظيماتها من مصادر مختلفة تتمثل في الاتحادات التجارية والجهات التعاونية وطلاب الجامعات والمثقفين[4].

ولقد كان سبب ظهور الأحزاب الاشتراكية في العالم الغربي خلال القرن التاسع عشر العوامل الخارجية، وفي بداية القرن العشرين ظهرت الأحزاب الديمقراطية لمواجهة حركات البروليتاريا السياسية، وكان للاتحادات التجارية دور كبير في نشأت حزب العمال البريطاني " *TradesUmions* " سنة 1899، كما أن للنقابات العمالية دور كبير في إنشاء حزب العمال الذي يعد أقدم الأحزاب في بريطانيا ونشأ بفضل جمعية ثقافية هي الجمعية النقابية، التي تثبت أفكارا اشتراكية إصلاحية، إذ تأسس بموجب قرار أصدره مؤتمر النقابات العالمية عام 1899[5]

ولعبت التعاونيات الزراعية دورا بارزا في ظهور الأحزاب التي تعبر عن مصلحة أصحاب الأراضي في الدول الاسكندينافية وفي أوروبا الوسطى وأستراليا، وكندا.[6]

---

[1]- عادل الجندي، **الأحزاب السياسية في أوروبا والغرب**، متحصل عليه، http://www.Middleesttrasparent. Com /old/arabic/adel guindy. Htuil

[2]- سعاد الشرقاوي، **الأحزاب السياسية "أهميتها، نشأتها، نشاطها"**، القاهرة : جامعة القاهرة، كلية الحقوق، 2005، ص35.

[3]- أسامة الغزالي حرب، مرجع سبق ذكره، ص75.

[4]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سبق ذكره، ص23.

[5] - Duverger Maurice, op,cit, pp 23. 24.

[6]- صباح مصطفى حسن المصري، **النظام الحزبي في مصر**، الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر، 2003. ص75.

أما الكنائس والجماعات الدينية فأثرها هام في نشأة الأحزاب السياسية في أوروبا، فقد تدخلت الكنيسة الكاثوليكية في نشأة الأحزاب السياسية قبل سنة 1914 وفي نشأة الأحزاب الديمقراطية المسيحية المعاصرة من بين التهم التي وجهت للكنيسة أثناء الثورة الفرنسية أنها كانت معادية للديمقراطية، ليس فقط بالمعنى السياسي ولكن أيضا بالمعنى الاجتماعي لكونها كانت تنحاز للأثرياء وللملكيات على حساب الطبقات المتوسطة والدنيا وبذلك سعى رجال الكنيسة لتقديم برامج تهتم بتحسين الأوضاع الاجتماعية للعامة عن طريق زيادة الأعمال الخيرية ومساعدة حقوق العاملين، ولعبت الجمعيات الدينية دورا في نشأة الأحزاب السياسية كمثال على ذلك ساهمت الجمعية الكاثوليكية للشباب الفرنسي في نشأة حزب العمل الكاثوليكي، وقدمت له أعضاء وكوادر سواء على المستوى المحلي أو الوطني من خلال الفروع الأساسية لهذه الجمعية الشباب العامل المسيحي، الشباب الطلابي المسيحي، الشباب المزارع المسيحي. [1] في بلجيكا كانت الكنيسة وراء الحزب المحافظ الكاثوليكي، وكذلك الحال بالنسبة للحزب الديمقراطي المسيحي الايطالي، والحزب الديمقراطي المسيحي الألماني.

الفرع الثاني: نشأة الأحزاب السياسية في دول العالم الثالث

هنالك الكثير من الاختلاف بين علماء السياسية حول نشأت الأحزاب السياسية في دول العالم بصفة عامة وفي دول العالم الثالث أو الدول النامية بشكل خاص، فهنالك من يفضلون الاستعمال الواسع لنشأت الحزب السياسي ويربطون بينه وبين ممارسة السلطة والصراع عليها ويجعلها لصيقة بالظاهرة السياسية منذ نشأتها حتى اليوم، أي منذ وجود أفراد يحكمون وأفراد يحكمون وهنالك من يربطونه بظهور الهيئات التشريعية والنظم الانتخابية ولكن في هذه الحالة يقتصر تاريخ نشأة الأحزاب السياسية على القارة الأوروبية وشمال أمريكا حسب ما ساد في الكتابات السياسية الكلاسيكية في الغرب. [2]

أما ظهور الأحزاب السياسية في دول العالم الثالث أو في عالم الجنوب يختلف عنه في أوروبا وأمريكا الشمالية بحيث أنه إذا كانت الأحزاب في الغرب نشأت كاستجابة لواقع اجتماعي سياسي خاص بتلك المجتمعات وارتبطت بنمو وازدهار ممارستها الديمقراطي، فإن ظهور الأحزاب السياسية في العالم النامي قد اختلفت في ظروف نشأتها عن الحالة الغربية، حيث يمكن بصفة عامة أن نميز بين نوعين من الأحزاب من حيث أصل النشأة في الدول الحديثة العهد بالاستقلال:

1- أحزاب نشأة لمقاومة الاستعمار وتحرير البلاد، ومن الأمثلة عليها حزب الوفد المصري الذي يعد حزب شعبي علماني تشكل في مصر سنة 1918 وبفضله أنهت عهد الملكية، وحولت البلاد إلى الجمهورية وكان ذلك برعاية سعد زغلول، وحزب الاستقلال المغربي الذي ارتبط وجوده بمقاومة الاستعمار الفرنسي 11 جانفي 1944 وحزب جبهة التحرير الوطني الذي ارتبط تاريخ ميلاده بإجماع جماعة 22 في جوان

[1]- عادل المبدي، **الأحزاب الدينية في أوروبا والغرب**، متحصل عليه: .HTTp//www.Middeélsttrasparent.com/ald/arabic/adel-htnl

[2]- أسامة الغزالي حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، مرجع سبق ذكره، ص. ص95. 75.

1954.[1] في قارة آسيا نجد حزب المؤتمر الهندي الذي تأسس عام 1885 على يد المهاتما غاندي، الذي كان سببا في تحرير البلاد من الاحتلال الأجنبي. [2]، والحزب الوطني الإيديولوجي بزعامة أحمد سوكارنو الذي كان هذا التواجد الهولندي في اندونيسيا[3]

2-أحزاب أنشأتها السلطات القائمة بعد الاستقلال لتقدم بدور السند ومن بين الأمثلة الحزب الشيوعي المصري بقيادة جمال الدين عبد الناصر الذي يبسط نفوذه على الدولة المصرية وتحجيم حركته من النظام السياسي وذلك بالاستفادة من علاقته الوطيدة بالاتحاد السوفيتي وميولاته الاشتراكية المستقا ة من الفكر الماركسي في ذلك الوقت، ونفس الشيء بالنسبة للحزب الشيوعي السوري برئاسة "خالد بكداش".[4]

أما في دول أمريكا اللاتينية من أهم يميزها هو استقلالها المبكر أي قبل نحو مائة وخمسين عاما تقريبا عن تحقيق استقلالها عن إسبانيا ولقد نتج عن ذلك قيام أحزاب ثورية بزعامة الاشتراكيون وتحقيق رضى شعبي في كل من الشيلي حيث ضمنت هذه الأحزاب تأييد العمالي إلى أن وصلت إلى الحكم على يد الرئيس سلفادور أليندي 1970، قيام النظام الشيوعي في كوبا بزعامة "فيدالكاسترو".[5]

كما أن التبعية لعبت دورا كبيرا في قيام الأحزاب السياسية في دول أمريكا اللاتينية حيث منذ استقلال بلدان القارة لجئت جماعات سياسية تعكس مصالح كبار ملاك الأراضي، والعسكريين والكنيسة واضعة البذور الأولى هنا أطلق عليه الأحزاب السياسية[6].

المطلب الثاني: تعريف الأحزاب السياسية

إن البحث في تعريف جامع وشامل للأحزاب السياسية هي مهمة صعبة ومعقدة، ويرجع ذلك إلى اختلاف الآراء والخلفية الإيديولوجية للكتاب والباحثين واختلاف الزاوية التي ينظر أو يتبناها كل مفكر فالأحزاب السياسية كأي مفهوم من المفاهيم في العلوم السياسية تتعد التعريفات المختلفة بشأنها ولكن يمكن القيام بمقارنة من خلالها تقسيم تعريفات الحزب السياسي إلى اتجاهين الفكر الغربي الذي ينقسم بدوره إلى الاتجاه الاشتراكي والاتجاه الليبرالي والفكر العربي وعموما في تعريف الحزب السياسي هنالك من ينظر للأحزاب من الزاوية الإيديولوجية وهنالك من يتبنى الزاوية التنظيمية.[7]

الفرع الأول: التعريف اللغوي للأحزاب السياسية

يقصد بالحزب لغتا « *PARTI* »: قسم أو جزء، وهو يحتوي على مجموعة من الناس كما أن للحزب في اللغة أكبر من مدلول وقد بينت كتب اللغة هذه المدلولات وأشارت إلى معاني الحزب فجاء في لسان العرب، "الحزب: "جماعة الناس والجمع أحزاب، وحِزْبُ الرجل يعني أصحابه وجنده الذين على رأيه،

---

[1]- بن يوب رشيد، **دليل الجزائر السياسي**، الطبعة الأولى، الجزائر : المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1999، ص26.
[2]- نقل عن: شبكة النبأ المعلوماتي، متحصل عليه: http//www.annabaa.crg/nbaneuy/2009/06/HTM
[3]- نقلا عن: موسوعة المعرفة: http//www.Moreba.crg/index.DHD/06.
[4]- **الثورة البلشفية والأفكار الماركسية** متحصل عليه: http//www.SATITA.cc/VB/Showthread.DHP.
[5]-. الثورة البلشفية والأفكار الماركسي، مرجع سبق ذكره
[6]- أسامة الغزالي حرب، مرجع سبق ذكره، ص42.
[7]- نور الدين حاروش، **الأحزاب السياسية**، دار الأمة للنشر، 2009، ص13.

والحزب يقصد به النصيب كذلك، يقال: "أعطني حزبي من المال أي حظي ونصيبي، والحزب: الصنف من الناس والطائفة، وتحزب والقوم أي تجمعوا وصاروا أحزابا.[1]

كما ورد في القرآن الكريم كلمة الحزب، إشارة للجماعة التي لها رأي واحد وموقف موحد حقا أو باطلا كان، ولكن أكثر موارد استعمال الحزب السياسي في القرآن الكريم جاء في مقام الذم والقدح.[2]

ولقد وردت كلمة الحزب في القرآن الكريم **20** مرة في **13** سورة وردة **8** مرات بصيغة المفرد*، ومرة واحدة بصيغة المثنى** و**11** مرة بصيغة الجمع*** وهنالك صورة كاملة بصورة الأحزاب.

أما اصطلاحا فقد وردت عدة تعريفات للحزب وتأثرت هذه التعريفات بالخلفية الفكرية والثقافية للشخص الذي قام بالتعريف وإيديولوجيته السياسية والدينية وبيئته التي نشأ فيها وبالتالي يمكن التمييز بين مختلف التعريفات للحزب السياسي عند كل الفقه الغربي وكذلك العربي.

الفرع الثاني: تعريف الفقه الغربي للأحزاب السياسية

هنالك اختلاف بين المفكرين الغرب في تعريف الأحزاب السياسية، فقد أكد الفكر الليبرالي على الجانب العملي للعملية السياسية، ومن هنا كان التركيز على التنظيم والإيديولوجية ووظائف الأحزاب، في حين أبرز الفكر الاشتراكي مفهوم الحزب الطبقي، ومن تم التركيز على التكوين والأبعاد الاقتصادية وأسلوب الوصول إلى الحكم عن طريق الثورة في مقابل أسلوب الانتخاب لدى المفهوم الليبرالي.[3]

أولا: تعريف الأحزاب السياسية حسب الفكر الليبرالي:

إن تعريف الحزب السياسي في الفكر الليبرالي ليس محددا ومتفقا عليه بحيث أن أبرز الفقهاء والمفكرين المهتمين بالظاهرة الحزبية لم يضعوا تعريفا متفقا عليه، وكل مجموعة من الفقهاء ركزت على جانب دون الآخر ومن أبرز الفقهاء المهمين بالظاهرة الحزبية نجد "موريس ديفرجيه" « *M.Duverger* » الذي يعتبر بحق صاحب الصدارة وأبرز المنظرين في الأحزاب السياسية من خلال كتابه الشهير حول الأحزاب السياسية حيث عرف فيه الحزب السياسي كالتالي "الحزب ليس جماعة واحدة ولكنه عبارة عن تجمع لعدد من الجماعات المتناثرة عبر إقليم الدولة كاللجان الحزبية والمندوبيات وأقسام الحزب، والتجمعات المحلية، كل هذه الجماعات يربط فيما بينها الرباط التنظيمي الذي يقوم على أساس تدريجي هرمي".[4]

أما "هارولد لاسويل" « *Harold. Laswel* » فيرى أن الحزب: "تنظيم يقدم مرشحين باسمه في الانتخابات"[5]، وما يميز هذا التعريف هو أنه يربط بين الحزب السياسي والوصول إلى السلطة وهو نفس

---

[1]- ابن منظور، **لسان العرب**، مرجع سبق ذكره، ص. ص308. 309.

[2]- عبد الغني بسيوني عبد الله، **النظم السياسية**، الإسكندرية : الدار الجامعية للنشر والطباعة، ص253.

* سورة المائدة 56، المؤمنون 53، الروم 32، فاطر الآية 06.

** سورة الكهف الآية 12.

*** سورة هود الآية 17، الرعد 36، مريم20.

[3]- ياسين ربوح، **الأحزاب السياسية في الجزائر**، "التطور والتنظيم الجزائر: دار بلقيس للنشر، ص17

[4] -Duverger Maurice, **op,cit**, 1981. p178.

[5]- عمل جماعي، **موسوعة العلوم السياسية**، الكويت : جامعة الكويت، مطبعة الوطن، 1994، ص523.

الشيء، الذي ركز عليه جيمس كولمان « *J.Kolman* » حيث أنه بالإضافة إلى تركيزه على هدف الوصول للسلطة يشير إلى خاصية التنظيم حيث يعرف الحزب السياسي: "له صفة التنظيم الرسمي هدفه الصريح والمعلن هو الوصول للحكم إما منفردا أو مؤتلفا مع أحزاب أخرى[1]

كما أن "ماكس فيبر" بدوره شدد على حضور التنظيم في تعريفه للحزب السياسي، "الحزب يدل على علاقات اجتماعية تنظيمية تقوم على أساس الانتخاب الحر والهدف هو إعطاء رؤساء الأحزاب سلطة داخل الجماعة التنظيمية من أجل تحقيق هدف معين أو الحصول على مزايا عادية للأعضاء". [2]

من خلال هذه التعاريف نلاحظ أنها تقتصر على الجانب التنظيمي ولكن عنصر التنظيم مهم وضروري للسير الحسن للأحزاب ولكنه غير كافي في عالم يتم اقترانه بعناصر أخرى كالإيديولوجية لأن الأحزاب دون إيديولوجية تؤدي إلى تجمع أفراد لهم إيديولوجيات مختلفة قد تكون متعارضة مما يؤدي إلى تضارب بالمصالح في حاله وصولهم للسلطة.[3]

فهنالك من يعرف الأحزاب السياسية بالتركيز على الجانب الإيديولوجي فيرى "فرانسوا غوغيل" « *FrancoisGoguel* »: الحزب السياسي بأنه مجموعة منظمة للمشاركة في الحياة السياسية بهدف السيطرة كليا أو جزئيا على السلطة دفاعا على أفكار ومصالح أعضائها"[4]

أما "موريس هوريو " « *MauriceHaurio* »:"الأحزاب السياسية هي منظمات تعمل في خدمة فكرة ما"[5].

"إدمانود بورك" « *EdmundBurcke* »*1770*: يعرف الحزب كالتالي: "الحزب هو مجموعة من الناس متحدين هدفهم تعزيز وترقية المساعي المشتركة بهدف الدفاع عن المصلحة الوطنية[6].

"ويعرفه "بينجامين كونستان" « *Konsthan- Benjamin* » الحزب هو اتحاد أشخاص يعتنقون المبادئ الأساسية نفسها". [7]

وهنالك من نظر للحزب السياسي من خلال التركيز على وظائفه وأبرز وظيفة هي الوصول للسلطة والسيطرة على الحكم.

فالأستاذ "**آرون**"« *ARON* » يعرف الحزب: "بأنه تنظيم دائم يتحرك على مستوى وطني ومحلي من أجل الحصول على التأييد الشعبي بهدف الوصول إلى ممارسة السلطة لتحقيق سياسة معينة"[8].

---

[1]- نفس المرجع، 523.
[2]- نبيلة عبد الحليم كامل،مرجع سبق ذكره، ص73.
[3]- ياسين ربوح، مرجع سبق ذكره، ص17.
[4]- زهير شكر، **الوسيط في القانون الدستوري**، الجزء الأول، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع "مجد" 1999، ص123.
[5] -Giquel,Jean, **droit constitutionnel et institutions politiques**, paris : Montchestier, 1987 ; p163.
[6] - John Kenneth White, **"What is a Political Party",** in: Katz, Richard S. & William Crotty (ed), **Handbook of Party Politics**, London: Sage Publication, 2006. Pp 5-15. pp 5-15 p06-
[7]- محمد السويدي، **علم الاجتماع السياسي، "ميدان وقظايا"** الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، ص88.
[8]- مصطفى عبد الجواد محمود، **الأحزاب السياسية في النظام السياسي والدستوري الحديث والنظام الاسلامي**، الطبعة الأولى: القاهرة : دار الفكر العربي 2003، ص126.

أما جورج بوردو « *GeorgeBurdeau* » الحزب هو تنظيم يظم مجموعة من الأفراد بنفس الرؤية السياسية وتعمل على وضع أفكارها أمام موضوع التنفيذ وذلك بالعمل في آن واحد على ضم أكبر عدد ممكن من المواطنين إلى مفهومهم وعلى تولي الحكم"[1].

ويرى أنتوني داوتر « *AnthoyDouins* »1957 الحزب السياسي في أوسع معانيه هو ائتلاف من الرجال يسعون للسيطرة على أجهزة الحكم بالوسائل القانونية"[2]

ونفس الشيء ركز عليه "جوزيف شيليزجر"« *Joseph- Schelsirger* »*1991*: الحزب السياسي هو مجموعة منظمة من الأفراد تسعى للسيطرة على الحكومة تحت اسم هذه المجموعة وذلك بعد الفوز في الانتخابات بهدف شغل مناصب حكومية".[3]

ويرى "بلوندل"« *Blondel* » "أن الحزب السياسي هو جماعة مؤسسة تهدف للحصول على السلطة"[4]

كما يعرف "جوزيفلابالومبارا" « *LaPalonbaraJoseph* » الأحزاب السياسية "الحزب هو منظمة يتجاوز عمرها عمر مؤسستها مرسخة على المستوى الوطني تهدف إلى الوصول إلى السلطة عن طريق البحث عن التأييد الانتخابي[5]

وعرفت كل من « *Susan* » و« *Peter* » : "الحزب بأنه مجموعة من الأفراد التي تعمل معا بهدف تأييد مصالح مشتركة من خلال العمل السياسي".[6]

ثانيا: تعريف الحزب السياسي حسب الفكر الاشتراكي:

الحزب السياسي حسب الفكر الاشتراكي يمثله الاتجاه الماركسي الذي يرى أن الحزب السياسي ما هو إلا تعبير سياسي لطبقة ما وبالتالي لا وجود لحزب سياسي دون أساس طبقي حسب المفهوم الماركسي وفي استبعاد واضح من فضاء الحزبية للأحزاب الأخرى التي لا تقوم على أساس طبقي.[7]

يرتبط تعريف الحزب بالإطار شامل للإيديولوجية الماركسية فيكيف الحزب باعتباره أحد عناصر البناء العلوي، السياسي للمجتمع، بأنه تعبير عن مصالح طبقة اجتماعية، أو هو وفقا لتعريف ستالين « *Stalyn* » "تعبير عن مصالح قطاع من طبقة قطاعها الطليعي" [8]، وبذلك يعتبر الحزب وفقا لهذا المفهوم عن مجموعة من الناس تربط بينهم مصالح اقتصادية بالدرجة الأولى، وتحاول الوصول إلى السلطة عن طريق الثورة أو الإصلاح، وبذلك فالمصالح تفرق بين اليسار واليمين في التشكيلات الحزبية، فالحزب يكون يمينيا حيث يقوم

---

[1]- ياسين ربوح، مرجع سبق ذكره، ص18.

[2]-, John Kenneth White, op. cit. p07.

[3] - ibid. p07.

[4] - Blondel, Jean, political parties, london : Macmillan, 2000 p.p82. 83.

[5] - La palombara Joseph and Weiner Myron « ed », **political parties and political Développement**, studies in political Devlopment, princeton , New Jersy Princeton University press,1966,p04.

[6]- Peter Calvert & Susan c **: Sociology today**,london : harvester Press,1996, p46.

[7]- نور الدين حاروش، مرجع سبق ذكره، ص13.

[8]- مدحت أبو النصر، **الوظيفة الاجتماعية للأحزاب السياسية "إحدى مسارات تفعيل العمل السياسي وتدعيم حقوق الإنسان**,مصر: ايتراك للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004. ص09.

على الطبقات المستغلة إقطاعية أو برجوازية ويحاول الوصول إلى الحكم لاستغلال الطبقات الكادحة والفلاحين والعمال وهو يساري حيث يقوم على الطبقات الكادحة أو ممتلكيها ويسعى لوضع حد للاستغلال الطبقي، ومن هنا نميز بين أحزاب البرجوازية والإقطاع وبين حزب "الاشتراكية"[1]

ماركس « *MARX* » عرف الحزب السياسي بأنه "التعبير السياسي للطبقات الاجتماعية المختلفة". [2]

في حين يرى "لينين" « *LININ* » : "أن الحزب هو طليعة الطبقة العاملة يستوعب جميع عناصرها وجاء الحزب الشيوعي السوفيتي مترجما لأفكار "لينين" في الحزب الثوري ونصت المادة *126* من الدستور السوفيتي على: "أكثر المواطنين نشاطا ووعيا من الطبقة العمالية والفلاحين والكادحين والمثقفين، الكادحين يتحدون طواعية في الحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي الذي يعد الطليعة من أجل إنشاء المجتمع الشيوعي، والذي هو أيضا النواة القائدة لجميع منظمات العاملين سواء الاجتماعية أو التابعة للدولة.[3]

الفرع الثالث: تعريف الحزب السياسي حسب الفكر العربي:

إن مختلف التعريفات التي جاءت في الفقه العربي لا تختلف في جوهرها عن تلك التعريفات التي قدمها الاتجاه الليبرالي للأحزاب السياسية، حيث أن الموسوعة العربية تعرف الحزب السياسي كالتالي: "مجموعة من المواطنين يؤمنون بأهداف سياسية وإيديولوجية مشتركة وينظمون أنفسهم بهدف الوصول إلى السلطة وتحقيق برنامجهم"[4]

أما تعاريف الأحزاب السياسية من جانب الفقهاء العرب فجاءت كثيرة و متنوعة، فهذا "سليمانالطماوي" يرى أن الحزب: "هو جماعة متحدة من الأفراد، تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم بقصد تنفيذ برنامج سياسي معين"[5]

ويرى كل من "بطرسغالي" و"محمودعيسى" الحزب السياسي بأنه وحدة معقدة ومنظمة اجتماعية، لها جهاز إداري كامل وهيئة مواطنين دائمين كما أن له أنصار عديدين بين أفراد الشعب ينتمون إلى بيئات وفئات لهم عادات مختلفة، بهدف الحصول على السلطة"[6]

في حين يرى "عليزغدود" أنه هنالك مجموعة من العناصر الأساسية في أي تنظيم حتى نطلق عليه بأنه حزب سياسي وهي:

-العنصر البشري: وهو أعضاء الحزب الذين يشكلون العضوية في الحزب.

-عنصر التنظيم: ويرتكز أساسا في تحقيق الالتزام والانضباط وإتباع نظام الحزب.

-الهدف: وهو الغرض المعنوي أو المادي الذي وجد من أجله الحزب.

---

[1]- أسامة الغزالي حرب، مرجع سبق ذكره، ص18.
[2]- مصطفى عبد الجواد محمود، مرجع سبق ذكره، ص127.
[3]- أسامة الغزالي حرب، مرجع سبق ذكره، ص18.
[4]- عبد الوهاب الكيالي، مرجع سبق ذكره، ص310.
[5]- سليمان الطماوي، **السلطات الثلاث في الدساتير العربية وفي الفكر السياسي الإسلامي**، بيروت: دار الفكر العربي، 1979، ص544.
[6]- بطرس بطرس غالي ومحمود خيري عيسى، **المدخل في علم السياسي، القاهرة**، مكتبة الانجلو مصرية، 1972، ص303.

-عنصر الوسيلة: وهي الأدوات التي تستعملها جماعة الأعضاء داخل الحزب للوصول إلى الهدفأو الأهداف المسطرة.[1]

كما حددت الأستاذة "نبيلةعبدالحليمكامل" ثلاث اتجاهات في تعريف الحزب السياسي مؤكدة بأنه هنالك صعوبة في تحديد ذلك وتعكس هذه الاتجاهات الثلاث المدلولات التالية:

أ- المدلول التنظيمي للحزب، أي تعريف الحزب باعتباره تنظيما ومن رواده الأساتذة "أسترو غورسكي، ميتشلز، دوفارجيه" وهنالك المدلول الإيديولوجي أي تعريف الحزب بالنظر إلى مبادئه والأهداف المشتركة لأعضائه، ومن رواد هذا المظهر "إدموند بيرك *E. Burk*" وأخيرا المدلول الوظيفي، بحيث ينظر أنصاره إلى وظائف الحزب السياسي لتعريفه وهذا ما ركز عليه الأستاذ "ريمونآرون *R.Aron*" في تعريفه للحزب السياسي.[2]

أما "إسماعيلسعد" فيعرف الحزب السياسي: "بأنه تجمع منظم واتفاق بين مجموعة من الأفراد على مجموعة في المبادئ والأهداف يبتغون من إنجازها تحقيق الصالح العام أو على الأقل تحقيق مصالح أعضاء الحزب".[3]

ويعرف "محمدعاطفغيث" الحزب السياسي في قاموس الاجتماع أنه: "تنظيم الأشخاص يهتمون بضبط بناء القوة في المجتمع والتأثير عليه، والعمل من خلاله على نحو يرونه أنه ملائم لمصالحهم ولمصالح المجتمع العليا".[4]

وفي ضوء التعريفات السابقة يمكن أن نعرف الحزب السياسي بأنه: "عبارة عن منظمة متخصصة في تمثيل الناس، تهدف إلى كسب الانتخابات، تتكون من مجموعة من الأفراد، تربطهم مجموعة من المبادئ والقيم، ولهم أهداف عامة لصالح المجتمع وأهداف خاصة لصالح أعضاء الحزب وفي مقدمتها الحصول على السلطة".

---

[1]- علي زغدود، **الجمعيات ذات الطابع السياسي** في الجزائر، التجمع الاسلامي وحدة بن بولعيد، الجزائر، 1993، ص85.
[2]- نبيلة عبد الحليم كامل، مرجع سبق ذكره، ص. ص71. 80.
[3]- السيد عيلوة وآخرون، **مبادئ علم السياسية**، القاهرة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، 1997، ص213.
[4]- محمد عاطف غيث، **علم الاجتماع**، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، 1989، ص334.

المطلب الثالث: تصنيف الأحزاب السياسية والنظم الحزبية

لابد من التذكير أنه هنالك فرقا كبيرا بين أنواع الأحزاب وتصنيف النظم الحزبية فالأول يقصد به تصنيف الحزب في الداخل، أي المعيار المستخدم في الحزب من حيث "التنظيم والشعارات والقانون الداخلي، درجة المرونة والأهداف" أما تصنيف النظم الحزبية فيقصد به وصف شكل النظام الحزبي القائم في الدولة "طبيعة علاقة الأحزاب فيما بينها، طبيعة علاقة الحزب بالنظام السياسي، عدد الأحزاب المشكلة للنظام، درجة التنافس فيما بينها..الخ".

الفرع الأول: تصنيف الأحزاب السياسية

تصنف الأحزاب السياسية في الوقت الحاضر إلى أنواع عديدة في دول العالم المتخلفة وقبل التطرق إلى أنواع الأحزاب السياسية لابد من الإشارة إلى التصنيف الشائع للفقيه "موريسديفرجيه" الذي اهتم بدراسة النظام الانتخابي وعلاقته بالنظام حيث صنف الأحزاب السياسية إلى أربعة تصنيفات بناء على اختلاف الأساس الذي قام عليه كل تصنيف الذي اهتم بدراسة النظام الانتخابي وعلاقته بالنظام الحزبي، وكذا قام بدراسة العلاقة الانتخابية للأحزاب داخل البرلمان، ونظرا لدوره الفعال في دراسة الظاهرة الحزبية يوجد هنالك ثلاث مراحل لدراسة الأحزاب: مرحلة ما قبل ديفرجيه، مرحلة ديفرجيه ومرحلة ما بعد "ديفرجيه"[1]، قدم الفقيه "موريس ديفرجيه" هذا التصنيف الأحزاب السياسية في مؤلفه « *LesPartisPolitiques* » الصادر عام *1951*.

أولا: التصنيف الكلاسيكي "التقليدي" للأحزاب السياسية

التصنيف الأول: **"موريس ديفرجيه"**

ويقصد بهذا التصنيف تقسيم الأحزاب السياسية إلى نوعين:

أ.1- أحزاب القلة المختارة "الأطر، الكوادر": *Lespartisdescadres*

كانت أحزاب الأطر أسبق إلى الظهور في الحياة السياسية، وهي أحزاب تهدف إلى جمع الشخصيات البارزة ذات النفوذ ومن مميزاتها أنها تهتم بنوعية الأعضاء ولا تعطي أهمية إلى كثرة عددهم إذ أنها تهتم بالشخصيات البارزة، إما بسبب مكانتها الأدبية أو بسبب ثرائها الذي يسمح لها بالمساعدة في تغطية نفقات الحملات الانتخابية وتسعى إلى ضمها في صفوفها.[2]

وتشكل هذا الهيكل التنظيم ي أحزاب المحافظين والأحرار في أوروبا في القرن التاسع عشر، وكذلك أحزاب الولايات المتحدة الأمريكية، ويتفرع هذا النوع إلى أحزاب الإطارات التقليدية من ناحية التي كانت تعطي للكيف أهمية أكبر من الكم بالنسبة للقيادات، واحتفظت هذه الأحزاب عامة بهذا التنظيم إلى

[1] - Duverger Maurice, OP.cit pp. 84. 161.

[2]- سعاد الشرقاوي، **الأحزاب السياسية، أهميتها، نشأتها، نشاطها**، القاهرة مركز البحوث البرلمانية، 2005، ص30.

اليوم،[1] وتميزت بدورها أحزاب الأطر التقليدية باعتمادها على الطبقات البورجوازية والارستقراطي ة وتبنى أحزاب المحافظين والأحرار في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية لذلك.[2]

أما أحزاب الإطارات الجديدة فلقد تطورت خلال القرن العشرين حيث تحولت أحزاب الإطارات الأمريكية بعمق نحو نظام "الأولوية للانتخابات" كما ابتدع حزب العمال البريطاني نمطا جديدا كحزب الإطارات، حيث تكونت لجان الحزب من قيادات وظيفية، إذ أن اللجان الأساسية تشكلت من ممثلين للنقابات والتعاونيات والجمعيات الفكرية.[3]

أ.2- أحزاب الجماهير « *LESPARTISDESMASSES* »

لقد تزامن ظهور أحزاب الجماهير في الدول الغربية مع انتشار الاشتراكية والشيوعية، ويعود الفضل لظهور هذا النوع من الأحزاب إلى الاشتراكية مع بداية القرن العشرين، ثم انتقل هذا النوع من التنظيم إلى بعض الأحزاب المحافظة والليبرالية والمسيحية مع إدخال تعديلات جوهرية متخلين بذلك عن نظام حزب القلة[4]، حيث توجد هنالك رغبة في نشر الثقافة السياسية بين طبقة العمل التي لم تكن لديها معلومات عن الحياة السياسية في أوائل القرن التاسع عشر.[5]

ثانيا: التصنيف الثاني للأحزاب السياسية "لموريس ديفرجيه"

حيث يقدم الفقيه التفرقة بين نوعيه مختلفين من الأحزاب المباشرة والأحزاب الغير مباشرة:

ب.1- الأحزاب المباشرة: « *LesPartisDirectes* »

تعتبر الأحزاب المباشرة الأصل أما الأحزاب الغير مباشرة فهي الاستثناء، ويتشكل هذا النوع من الأحزاب من مجموعة من الأفراد يوقعون على عريضة انضمام للحزب ويدفعون اشتراكا شهريا ويحضرون بشكل منتظم اجتماعات شعبتهم المحلية، ولمثال على ذلك: الحزب الاشتراكي الفرنسي.

ب.2- الأحزاب الغير مباشرة: « *LespartisIndirectes* »

هي الأحزاب التي لديها تأييد غير مباشر بفضل مشاركة تجمعات أخرى، وما عدا ذلك ليس لها أتباع ولا أعضاء باستثناء أعضاء تجمعات الأساس ولمثال على ذلك حزب العمال البريطاني *1900* الذي تألف من النقابات والتعاونيات والجمعيات والتجمعات الفكرية التي كان هدفها تكوين نظام انتخابي مشترك، ويقسمهم موريس ديفرجيه الأحزاب الغير مباشرة إلى ثلاث فئات:"الأحزاب الاشتراكية، الأحزاب الكاثوليكية، الأحزاب التشريعية".[6]

---

[1]- سعاد الشرقاوي، المرجع نفسه، ص31.

[2]- مفيدة لمزري ، **"مساهمة الشعب في السلطة من خلال النظام الحزبي في الجزائر"** مذكرة ماجستر"كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2004" ص23.

[3]- طيفوري رحماني أحمد، **بنية الأحزاب السياسية في الجزائر**، دراسة حالة حزب جبهة التحرير الوطني، بولاية شلف، مذكرة ماجستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة شلف، 2006، ص32.

[4] -Duverger Maurice, Op.cit, p100

[5]- سعاد الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص34.

[6] - Duverger Maurice, op.cit. p44.

ثالثا: التصنيف الثالث للأحزاب السياسية "لموريس ديفرجه":

ج.1- الأحزاب ذات الأغلبية: ويقصد بحزب الأغلبية ذلك الحزب الذي يمتلك الأغلبية المطلقة في البرلمان، أو يجد نفسه قادرا على امتلاكها يوما، بفعل الدور الطبيعي الذي تلعبه الأنظمة ويلاحظ أن وجود الحزب صاحب الأغلبية أمر استثنائي للغاية في الأنظمة ذات التعددية الحزبية، في حين يكون وجودها عاديا في نظام الثنائية الحزبية.[1]

ج.2.- الأحزاب الكبيرة: « *les GRANDSPARTIS*»

هي التي ليس لها الأمل في الحصول على الأغلبية المطلقة إلا إذا توافرت لها ظروف استثنائية لا تتوافق مع طبيعة النظام [2] وفي حال وصلت للحكم بمفردها، فإنها لن تستطيع ممارسة إلا بموافقة ومساندة الأحزاب الأخرى، فهي لا تحكم عادة إلا بمشاركة وسط حكومة ائتلافية، يساعدها حجمها أن تلعب دورا هاما داخل هذه التحالفات، فتصل على الوزارات الأساسية والوظائف القيادية، وإذا تواجدت هذه الأحزاب في المعارضة، فإنما تستطيع أن تمارس دورا مؤثرا يزداد قوة بالتحالف مع أحزاب أخرى صغيرة.[3]

ج.3- الأحزاب الصغيرة: « *LesPetitsPartis* »

على عكس الأحزاب الكبيرة لا تستطيع أن تلعب إلا دورا مكملا سواء في الحكومة أو المعارضة، بحيث يتعين عليها أن تقتنع ببعض المقاعد الوزارية الثانوية، أو توصية الانتقادات.[4]

-رابعا : التصنيف الرابع للأحزاب السياسية حسب موريس ديفرجيه:

د.1- الأحزاب الإيديولوجية أو أحزاب البرامج:

وهي الأحزاب التي تتمسك بمبادئ وإيديولوجيات وأفكار محددة ومميزة، ويعد التمسك بها وما ينتج عنها من برامج أهم شروط عضوية الحزب ومن أمثلة أحزاب البرامج الأحزاب الاشتراكية والشيوعية [5]، ولكن ولكن منذ منتصف القرن الماضي بدأ الكثير من الأحزاب الغير الإيديولوجية بإصدار برامج تعبر عن مواقف فأصبح هنالك أحزاب برامج إيديولوجية وأحزاب برامج سياسيات عامة، وهذه الأخيرة هي البرلمانية.[6]

د.2- الأحزاب البرلمانية:

يتسم هذا النوع بوجود تنظيم حزبي له برنامج يتصف بالمرونة مع متغيرات الواقع، بمعنى تأقلم الحزب مع الوضع القائم وفقا للظروف وتغيير برنامج الحزب مع تغيير الظروف.

---

[1]- طيفوري رحماني أحمد، مرجع سبق ذكره، ص33.
[2]- مفيدة لمزري، مرجع سبق ذكره، ص24.

[3] -, Duverger Maurice, op.cit, p384.
[4] - Ibid, p384.

[5]- سلمان محمد الطاوي، مرجع سبق ذكره، ص545.
[6]- السيد عبد الحليم الزيات، المرجع السابق ذكره، ص135.

د.3- أحزاب الأشخاص:

هي من تسميتها ترتبط بشخص أو زعيم، فالزعيم هو الذي ينشئ الحزب ويقوده ويحدد مساره دون معارضة أو مشاركة الأعضاء له، وقد يكون ذلك راجعا لقدرته الكارزمية [1]، أو الطابع القبليأو الطبقي الذي ينتمي إليه الزعيم، ويظهر هذا النوع من الأحزاب في الدول المتخلفة التي يكون فيها مستوى التعلم متدني وانتشار البيئة القبلية.

الفرع الثاني: التصنيف الحديث للأحزاب السياسية:

بالرغم من الأهمية الكبيرة للتصنيف الأحزاب السياسية الذي قدمه الفقيه "موريسديفرجيه"« *MauriceDeverger* » إلا أنه لم يعد يتماشى مع الواقع على اعتبار أن أحزاب الإطارات ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، إلا أن الوظائف التي تؤديها الأحزاب كانت محل إجماع العديد من الباحثين مع عدم اتفاقهم على إحاطة التصنيف التقليدي بكافة الأحزاب السياسية الموجودة والآخذة في الازدياد والتعقيد في تركيباتها وطبيعتها.

ونظرا لذلك اهتم العديد من الباحثين بتقديم تصنيف للأحزاب السياسية، يختلف عن التصنيف الذي قدمه ديفرجيه ويوجد العديد من التصنيفات من أبرزها ما يلي:

تصنيف « *KayLauoson* »"كايلاوسن" للأحزاب السياسية حيث اعتمد في تصنيفه للأحزاب السياسية على معياري المشاركة في الحزب، ومدى تمركز أو تشتت السلطة بين أيدي أوليغارشية الحزب. [2]

وبذلك صنف الأحزاب السياسية إلى ستة "06" أنواع:

1- أحزاب النوادي: سلطة غير ممركزة ومشاركة ضعيفة من المنخرطين.

2- أحزاب الانخراط: أحزاب تنشط في الفترات الانتخابية ، سلطة ممركزة، ومشاركة متوسطة للمنخرطين.

3- الأحزاب الطليعة: سلطة ممركزة، ومشاركة عالية لدى المنخرطين.

4- أحزاب اللجان: أوليغارشية غير ممركزة ومشاركة متوسطة للمنخرطين.

5- أحزاب الأطر: سلطة ممركزة ومشاركة متوسطة لدى المنخرطين.

6- أحزاب الجماهير: سلطة غير ممركزة، ومشاركة عالية للناخبين.

كما يقترح عالم السياسة الفرنسي "جون شارلو" « *JeonCharlot* » تصنيفا ثلاثيا جديدا يأخذ بعين الاعتبار ليس فقط الجانب التنظيمي والإيديولوجي للحزب، ولكن على الأخص أهداف الحزب وإستراتيجية مما يجعل التمييز بين ثلاثة أنواع من الأحزاب:

---

[1] - Marina Costa lobo, **parties and leaders effects : Impact of leaders in The vote of different types**, of parties, paety politics, 14 May 2008, pp 282. 298.

[2]- عبد القادر عبد العالي،مرجع سبق ذكره، ص61.

1-أحزاب الأعيان

2- أحزاب المناضلين

3- أحزاب التجمع.[1]

بينما قدم الفقيه "جاك كادار" « *JackKadar* » تصنيف الأحزاب السياسية عن طريق توزيعها إلى ثلاث مجموعات أساسية على النحو التالي:

- الأحزاب الحرة والأحزاب المتسلطة.
- الأحزاب المنظمة والأحزاب غير منظمة
- الأحزاب الصغيرة والأحزاب ذات الأغلبية.[2]

ومن أبرز التصنيفات المستمدة للأحزاب السياسية على أساس مقياس اليمين واليسار تصنيف "جان بلوندل" « *JeanBlondel* » الذي ركز في تصنيفه على ثلاث معايير: "معيار المشاركة داخل الحزب، معيار الوسيلة إلى البلوغ إلى السلطة، ومعيار الموقف من الوضع القائم وعلى أساس هذه المعايير قدم التصنيف التالي انطلاقا من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار:

محافظين، مسيحيين دمقراطيين، ليبراليين، راديكاليين، أحزاب الفلاحين، الاشتراكيين، الشيوعيين.[3]

كما قدم "ريشاردجوتر" و "لاريدياموند" « *RichardGunther* » *and* « *LarryDiamond* » تصنيف آخر للأحزاب السياسية اعتمادا على ثلاث معايير وأول هذه المعايير هو:

1- طبيعة التنظيم الرسمي: بعض الأحزاب بقية تقليدية و لم تتطور في حين نجد أن الأحزاب الأخرى تطورت بشكل كبير وواسع.

2- المعيار البرنامجي: ينظر فيه إلى طبيعة الالتزامات بالبرامج الحزبية، ببعض الأحزاب لديها إيديولوجية واضحة ومتحيزة في الفلسفة السياسية والدينية، وبعضها بدون إيديولوجية واضحة وبعضها الآخر تحيز لجماعة عرقية أو دينية على حساب جماعات أخرى.

3- المعيار الثالث: ينطوي على استراتيجيات وسلوكيات الحزب: حيث من خلالها نستطيع أن نحكم على الحزب السياسي إذا كان حزب متسامح، الاحترام المتبادل مع الأطراف المعارضة أم هي أحزاب متطرفة ومعادية للنظام.[4]

وعلى أساس المعايير الثلاثة قسما الباحثان الأحزاب السياسية إلى خمسة عشر نوع "15":

- أحزاب قائمة على النخبة "الأطر"

---

[1] - Seiler Daniel Louis, **la Politique comparée**, Paris :Arman colin collection u 1982. p91.

[2]- عبد الغني بسيوني عبد الله، **النظم السياسية والقانون الدستوري**، القاهرة، 1997، ص540.

[3]- عبد العالي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص62.

[4] - Richard Gunther and Larry Diamond, **" Species Of Political Parties a New Typology"**, ***Party Politics***, Vol 9, No.2 pp. 167–199.

- أحزاب قائمة على الانتماء العرقي.

- أحزاب قائمة على حركة القوائم الانتخابية.[1]

كما صنف الأستاذ "جونجيكل"« *JeanJickel* » الأحزاب السياسية إلى طائفتين رئيسيتين:

الطائفة الأولى: تشمل أحزاب الإطارات وأحزاب الجماهير.

الطائفة الثانية: وتشمل أحزاب الأعيان وأحزاب الناخبين .

الفرع الثالث: تصنيف الأنظمة الحزبية

إذا كان الحزب مفرد والجمع أحزاب فمعنى ذلك أن الحديث عن الأنظمة الحزبية لا ينصرف إلى حزب واحد، وإنما إلى حزبين فأكثر وتختلف النظم الحزبية باختلاف شكل النظام السياسي والمعروف أنه توجد ثلاث أشكال رئيسية وهي: النظام الديمقراطي، النظام الشمولي، والنظام التسلطي، هذا بخلاف الحال في حالة التعرض لدراسة النظام الحزبي الموجود في دولة من الدول، فقد يكون هذا التنظيم قائما على أساس حزب واحد، أو حزبين، أو عدة أحزاب.

وقد تعددت اجتهادات الفقه السياسي في تصنيف النظم الحزبية وأكثرها تداولا هو التصنيف التقليدي الذي يعتمد على معيار عدد الأحزاب.[2] وتنقسم الأنظمة الحزبية على المعاصر اليوم إلى نوعين رئيسيين:

نظام الحزب الواحد.

نظام تعدد الأحزاب.

ومن هذه الأنواع يمكن وضع تصنيف للأنظمة الحزبية إلى صنفين:

1- الأنظمة الغير تنافسية: وتتمثل أساسا في نظام الحزب الواحد.

2- الأنظمة التنافسية: وتتمثل في نظام التنافسية الحزبية.

أولا: أنظمة الحزب الواحد: « *Régimede partiunique* »

يتصف الحزب الواحد بالا تنافسية، أي انعدام المنافسة بينه وبين بقية الأحزاب الموجودة، إما لوجود حزب واحد، أو لوجود حزب واحد إلى جانب أحزاب شكلية تخضع لقيادته، ويختلف نظام الحزب الواحد من دولة إلى أخرى، وهناك وجود حزب منظم ومعترف به لوحده من قبل السلطة القائمة في الدولة وعمليا لا يكون مسموح وجود أخرى، وإن حدث فتكون سرية وغير مصرح بها، أو غير مسموح لها بالنشاط.[3]

ولقد اكتسب تصنيف الحزب الواحد أهميته منذ الثورة البلشفية في روسيا عام 1917 حيث أقامت تلك الثورة حزبا مهما للعمال ليس فقط في الاتحاد السوفييتي بل امتد إلى أوروبا الشرقية فيما بعد.[4]

---

[1]- ناجي عبد النور، **مدخل إلى علم السياسية**، عنابة، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007، ص147.

[2]- أحمد عادل، **الأحزاب السياسية والنظم الانتخابية**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1992، ص118.

[3]- نور الدين حاروش، مرجع سبق ذكره، ص132.

[4]- محمد نصر مهنا، **في علم السياسية قراءة في المنهج**، الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2007، ص81.

يقصد بنظام الحزب الواحد احتكار السلطة من قبل تنظيم سياسي واحد، ومعنى ذلك هو وجود حزب واحد شموليا يسيطر ويحكم المجتمع ويتصف هذا النظام السياسي في المجتمع بالديكتاتورية، وعدم وجود مناخ ديمقراطي تنافسي.[1]

ولهذا فإنه إذا كان تعدد الأحزاب أحد السمات المميزة لنظم الحكم القائمة على أساس ديمقراطي في دول العالم المعاصر، فإن الحزب الواحد ارتبط ارتباطا وثيقا بالأنظمة الديكتاتورية أين ظهرت حديثا خلال القرن العشرين.[2]

وأكد "موريسديفرجيه"، من التطابق بين الديكتاتورية والحزب الواحد، وإذا كان الواقع يدل على أن الديكتاتورية قديمة قدم العالم، إلا أنه الديكتاتورية المستندة إلى الحزب ظهرت في القرن العشرين في أوروبا بصفة عامة الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي وتولي لينين ثم ستالين زعامة الحزب إلى آخر خلفائها وهو خوربا تشوف، والحزب النازي الألماني بزعامة هتلر والحزب الفاشستي في إيطاليا بزعامة موسيليني، والحزب الديكتاتوري لفرانكو باسبانيا، الحزب الديكتاتوري في البرتغال في عهد سلازار.

ومع التطورات التاريخية التي شهدها العالم خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفييتي وانتشار الديمقراطية واعتماد نظام التعددية الحزبية عبر العالم تراجعت عدد الدول التي تعتمد نظام الحزب الواحد واقتصرت على الدول التي لازالت شيوعية: "الصين "الحزب الشيوعي الصيني"، كوبا "الحزب الشيوعي لكوبا" كوريا الشمالية "الحزب الشيوعي الكوري"، الفيتنام "الحزب الشيوعي الفيتنامي" اللاوس "الحزب الثوري لشعب لاوس"، حزب البعث السوري ...الخ.

وإن دواعي الأخذ بهذا النظام في العالم الثالث هو الحد من الصراع الاجتماعي والتشتت والانقسامات التي يمكن أن تعصف بالوحدة الوطنية، خاصة في المجتمعات ذات التركيبة الهشة أو المستقلة حديثا وهي بصدد البحث عن هويتها، وأي جانب ذلك هي عدم صدق نية النخبة الحاكمة المسيطرة[3] على تطبيق نظام الأحزاب السياسية بمفهومه الصحيح، وللتمويه عن ذلك تقوم تلك النخبة بوضع نظام تعدد الأحزاب تضمن فيه هيمنتها على تقاليد الحكم في البلاد مع تعزيزها للأحزاب المعارضة وإظهارها بصورة هزيلة تجعلها لا تستحق أن تتولى مقاليد الحكم في هذه البلاد، فهذا النظام يسمح رسميا بوجود أحزاب ولكنها تظل أحزاب من الدرجة الثانية لا يسمح لها بالتنافس مع الحزب المسيطر بشكل متكافئ.[4]

والملاحظ أن ظهور الحزب الواحد يرتبط دائما بحدوث تغيرات عميقة في النظام الاجتماعي للمجتمع، ففي دول العالم الثالث ظهرت عموما عقب قيام عدة انقلابات عسكرية وبالعودة للأنظمة السياسية التي تبنت نظام الحزب الواحد يمكن تقسيم هذا النظام إلى أربعة أنواع أساسية وهي:

---

[1]- أسامة الغزالي حرب، مرجع سبق ذكره، ص141.
[2]- نبيلة عبد الحليم كامل، مرجع سبق ذكره، ص103.
[3]- نور الدين حاروش، مرجع سبق ذكره، ص134.
[4]- أسامة الغزالي حرب، مرجع سبق ذكره، ص135.

1- أحزاب تعتنق إيديولوجية: وهذا النوع يقوم على أساس فلسفي وعقائدي معين يعمل على تحقيقه من خلال احتكاره للسلطة ومثال على ذلك: "الحزب الشيوعي السوفييتي سابقا"، "الحزب الشيوعي الصيني".

2- أحزاب لا تعتنق إيديولوجية معينة: هذه الأحزاب لا تقوم على أساس فلسفي أو عقائدي أو إيديولوجي بل يكتفي الحزب بالسيطرة على جميع مؤسسات الدولة السياسية والإدارية والاقتصادية، وظهر هذا النوع من الأحزاب السياسية بصفة خاصة في دول العالم الثالث، بعد استيلاء الأقليات العسكرية على السلطة.

3- نظام الحزب الواحد المرن: من خلاله يقوم الحزب المهيمن بالسيطرة على جميع المؤسسات والهيئات الرسمية والغير رسمية في المجتمع وإصدار تشريعات قانونية لفرض قيود ومنع قيام أحزاب أخرى كما تقوم بالسيطرة على وسائل الإعلام وتزوير نتائج الانتخابات.[1]

4- نظام الحزب الواحد الجامد: يسمح هذا النوع من الأحزاب بوجود أحزاب ثانوية بجواره وذلك بشرط أن تكون هذه الأحزاب وفية لما يقرره الحزب المسيطر[2]، مثال على ذلك: "حزب البعث السوري".

ثانيا: الأنظمة الحزبية التنافسية

بما أن الاعتماد في تصنيف النظم الحزبية على المعيار العددي يؤدي إلى نتائج شكلية لا ترقى إلى جوهر الغاية من تحليل النظام الحزبي[3]، من أشهر التصنيفات تصنيف "**موريس ديفرجيه**" إذ صنف النظم الحزبية إلى:

1- نظام السياسة الحزبية المرنة.

2- نظام الحزبية التنافسية الجامدة.

3- نظام التعددية الحزبية.[4]

هذا ما جعل العديد من الفقهاء الفرنسيين والأمريكيين يقدمون محاولات لتحسين هذا التصنيف التقليدي منهم الفقيه: "بلوندل" « *BLONDEL* » "*1968*"، حيث حاول أن يدرج النظم الحزبية التعددية من حيث وجود حزب مهيمن مع وجود حالة وسيطة بين النظم الحزبية التنافسية والنظم التعددية ولهذا قدم تصنيف النظم الحزبية على النحو التالي:

1- النظم الحزبية التنافسية.

2- النظم الثنائية الحزبية والنصف.

3- النظم الحزبية التعددية مع حزب مهيمن.

4- النظم الحزبية التعددية بدون حزب مهيمن.

ومساهمته "سارتوري" »« *SARTORI* عام *1976* التي تعد الأفضل والأهم من تصنف "موريس ديفرجيه" اعتمد فيها على معيار التنافس في مسألة تصنيف النظم الحزبية أي معيار الأحزاب التي تؤثر حقا في

---

[1]- صباح مصطفى حسن المصري، **النظام الحزبي في مصر**، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2003، ص133.

[2]- أسامة الغزالي حرب، مرجع سبق ذكره، ص135.

[3]- صباح مصطفى حسن المصري، مرجع سبق ذكره، ص104.

[4]- عبد العالي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص66.

اللعبة البرلمانية[1]، بل تتعداه ذلك دراسة طبيعة العلاقة التنافسية بين الأحزاب السياسية من حيث وجود حالة استقطاب من غيرها والنظر إلى آلية التنافس الحزبي والحجم النسبي* وقوة البنية للأحزاب السياسية ليست مسألة كمية فحسب[2].

إن النظم التنافسية تندرج في درجة التنافس المسموح بها للأحزاب، وفي مدى الحرية المتروكة لتكوين الأحزاب وفي نوع العلاقات المتبادلة بين الأحزاب المتنافسة أي أن النظم التنافسية هي التي تهيئ فرص وقنوات التنافس الحر[3] بين الجماعات السياسية وتقوم على احترام قواعد اللعبة السياسية وتجعل من الانتخابات العامة طريق الاستخلاف السياسي، وتشيد بضرورة المعارضة [4] وعلى هذا الأساس يمكن تصنيف الأنظمة الحزبية التنافسية في شكل تنازلي يتدرج فيه التنافس من الأعلى إلى الأسفل على النحو التالي:

أولا: نظم تعدد الأحزاب

ثانيا: نظم الحزبين السياسيين

ثالثا: نظم الحزب المسيطر

أولا: نظام تعدد الأحزاب

يرجع بعض الفقهاء أسباب ظهور نظام التعددية الحزبية إلى وجود انقسامات عميقة في المجتمع السياسي لاختلاف العرق والدين، والعادة أن القوة الانقسامية كثيرا ما تلهبها العناصر المتناوئة داخل البلد أو الحركات الثورية الخارجية، هنالك بعض النظريات أيضا ترجع نشأة التعددية إلى تغيرات سياسية ترافقها تحولات اجتماعية كبرى مما تؤدي إلى اختلاف الجماعات في المجتمع حول الأهداف الجديدة وكيفية تحقيقها. [5]

ويتسم هذا النظام بوجود عدة أحزاب متفاوتة في تأثيرها في الرأي العام والحياة السياسية، حيث لا يستطيع حزب لوحده أن يتولى السلطة دون مشاركة أحزاب أخرى يتفق معها في إدارة الحكم [6] "وتوجد التعددية الحزبية في كل دولة بها نظام حزبي يتضمن ثلاث أحزاب فأكثر كما هو الشأن في دول أوروبا الغربية والدول الاسكندينافية، الهند، إسرائيل وغيرها".[7]

ويؤدي نظام تعدد الأحزاب السياسية إلى إعطاء الفرصة للمواطنين للاختيار بين برامج وسياسات مختلفة علاوة أن وجود الأحزاب يكفل تحقيق المشروعات العامة ويحول هذا النظام دون استبدا د الحكومة لأن وجود حزب أو أحزاب في المعارضة يخضع الحكومة وتصرفاتها لرقابة ويقظة واعية مما يحول دون استبدادها، ويسمح

---

[1]- صباح مصطفى حسن المصري، مرجع سبق ذكره، ص104.

* يقصد بالحجم النسبي للأحزاب قدرة الأحزاب على الدخول في الائتلافات الحكومية.

[2]- عبد القادر عبد العالي، مرجع سبق ذكره، ص66.

[3]- سعاد الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص30.

[4]- كمال المنوفي، علي أحمد عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص131.

[5]- عبد الحليم الزيات، مرجع سبق ذكره، ص. ص 138. 139.

[6]- تامر كامل الحزروحي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**، الطبعة الأولى، دار مجد لاقي للنشر والتوزيع، 200، ص12. 16.

[7]- عبد الغني بسيوني، مرجع سبق ذكره، ص49.

بتحديد مسؤولية السياسة العامة حيث تكون كل حكومة مسؤولة عن الأعمال والسياسات التي باشرتها خلال فترة توليها الحكم.[1]

مما سبق يلاحظ أن التعددية الحزبية تعني وجود ثلاثة أحزاب متنافسة فأكثر أو متقاربة في القوى، الأمر الذي يحول دون إنفراد إحداها بالسلطة، ويمكن التمييز بين أشكال حكومات التعددية الحزبية إلى شكلين:

الشكل الأول: تعددية حزبية تعني وجود ثلاث أحزاب فأكثر متنافسة ومتقاربة في القوى الأمر الذي يحول دون انفراد أحدهما بالسلطة وتشكيل الحكومة، وبناءا على ذلك تشكل حكومات ائتلافية من عدة أحزاب متقاربة وتتفق على برنامج معين للتنفيذ وتسمى حكومة ائتلافية.

الشكل الثاني: تعددية حزبية غير مستقرة تتشكل فيها حكومة ائتلافية هشة وسريعة الانشقاق ومثال على هذا الشكل نجده في إيطاليا.[2]

لقد اعتبر العديد من الفقهاء هذا التقسيم بأنه غير دقيق فقد ينتقل عن تعددية مستقرة إلى تعددية غير مستقرة والعكس، لذلك يميز الفقهاء من شكلين آخرين: التعددية التامة "الكاملة" والتعددية ذات الحزب المهيمن.[3]

أ- التعددية الحزبية الكاملة: "التامة"

يقصد به تواجد أعداد كبيرة من الأحزاب على الساحة السياسية، ولكن لا يوجد تنسيق بينها ولا تطمح إلى التكتل والتجمع، وذلك حزب يسعى لتحقيق مصالحة دون التنسيق مع مصالح الأحزاب الأخرى [4]، الأخرى[4]، وهناك أربع ميزات خاصة بهذا النوع من التعددية:

1- وجود عدد كبير من الأحزاب دون قدرة أي منها على الفوز بالأغلبية لذلك تتحول كل أحزاب منها إلى مدافع عن مجموعة مصالح، فكل حزب يحدد قاعدته الشعبية ويحافظ عليها ويخدم مصالحها.

2- الميزة الثانية وهي سلبية وتتمثل في عدم استقرار الحكومات التي تأخذ بهذا النوع من التعددية وكأبرز مثال على ذلك تعتبر فرنسا نموذجا لتعدد الأحزاب التام في عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة تم إحصاء من *11* نوفمبر *1918* إلى *23* جوان *1940* حوالي *21* سنة تعاقبت *43* حكومة، مع العلم أن متوسط البناء كل منها في سدة الحكم كان *06* أشهر، وهذا يعتبر قيمة عدم الاستقرار.[5]

عجز النظام عن تجميع المصالح وإعطائه للمصلحة العامة ولا يساهم في اتخاذ القرارات الوطنية الهامة، بل يقوم بذلك نيابة عنه نواب يقومون بعمل ائتلاف برلماني.[6]

---

[1]- عبد الحميد متولي، **أزمة الأنظمة الديمقراطية** القاهرة، 1969، ص115.
[2]- نبيلة عبد الحليم كامل، مرجع سبق ذكره، ص161.
[3]- سعاد الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص41.
[4]- مصطفى عبد الجواد محمود، مرجع سبق ذكره، ص343.
[5]- سعاد الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص42.
[6]- ياسين ربوح، مرجع سبق ذكره، ص45.

ب- نظام تعدد الأحزاب المعتدل:

يمكن تفادي العيوب السابقة التي تشوب نظام تعدد الأحزاب بتبني نظام تعدد الأحزاب المعتدل، وذلك عن طريق وجود تحالف ثابت ومتجانس بين الأحزاب بهدف تكوين جبهتين كبيرتين كل جبهة تضم عددا من الأحزاب المتقاربة في الاتجاهات السياسية هاتان الجبهتان تتقدمان للناخبين ببرنامجين بحيث يسهل على الناخب الاختيار[1] ويؤدي هذا الائتلاف والتكتل إلى إدخال نوع من التعديل على نظام تعدد الأحزاب إلى حد تجعله شبيها بنظام الحزبين السياسيين، وبهذا يعتبر نظام تعدد الأحزاب المعتدل مرحلة وسطى بين نظام تعدد الأحزاب التام ونظام الحزبين الرئيسيين.[2]

ثانيا: نظام الثنائية الحزبية

يقصد بالثنائية الحزبية وجود حزبين رئيسيين يسيطران على الساحة السياسية بحيث يتمكن أحدهما من الفوز بأغلبية أصوات الناخبين ويشكل حكومة بمفرده، ثم يحدث التناوب بين هذين الحزبين الكبيرين على المدى الطويل، ومع ذلك فإن نظام الحزبين لا يمنع من وجود حزب ثالث أو أحزاب أخرى بجوار الحزبين الرئيسيين ولكن هذه الأحزاب تكون صغيرة الحجم وقليلة التأثير في الساحة السياسية، فنظام التنافسية الحزبية هو نظام يقر بالتعددية السياسية لكن الممارسة والنتائج الانتخابية المتكررة جعلته منه نظاما ثنائيا.[3]

ويعتبر النظام الانجليزي خير مثال على الثنائية الحزبية، إذ نجد في انجلترا حزبين المحافظين والعمال داخل البرلمان يتنافسان مع وجود حزب ثالث هو حزب الأحرار لكن هذا الأخير ليس له القوة التي تخوله ليكون قادرا وحده على الفوز بعدد من المقاعد البرلمانية، ويرى "موريسديفرجيه" أن التناوب يظهر في الأنظمة الحزبية الثنائية، وبالتالي يكون التفكك في الأحزاب الحاكمة ظاهرة عامة فالتفكك لا يكفي إذن لتفسير التناوب ويلعب عدد الأحزاب دورا هاما للغاية في هذا المجال بوضوح فالتناوب يفترض الثنائية والنظام الانتخابي كي يكون عاملا جامعا أيضا.[4]

وتوجد هنالك نوعين بارزين من الثنائية الحزبية:

1.2. الثنائية الجامدة:

تعطي الثنائية الجامدة نتائج جيدة في النظام البرلماني، وخير مثال على ذلك النظام البريطاني، فالحكومة ترتكز على أكثرية نيابية حزبية مستقرة مما يؤدي إلى استقرار سياسي وحكومي، وذلك نتيجة تنظيم تصويت أعضاء الحزب في البرلمان بحيث يلزمهم بالتصويت على نحو معين في المسائل الهامة، مما يؤدي إلى توفير الاستقرار للحكومة[5]، كما أن التجربة تثبت على أنه في إطار دولة ديمقراطية فإن الثنائية الحزبية الجامدة كانت كانت أو مرنه، هي دائما ثنائية معتدلة فمن المستبعد أن ترتكز على أحزاب متطرفة ومتباعدة على بعضها

---

[1]- سعاد الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص43.
[2]- بورحلة قوادرية، **دور الأحزاب في التمثيل السياسي في الجزائر**، مذكرة ماجستر، كلية الحقوق، جامعة البلدية، 2008، ص15.
[3]- سعاد الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص43. 44.
[4]- عصام أحمد عجلية/ محمد رفعت عبد الوهاب: **النظم السياسية**، الطبعة الخامسة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996، ص76.
[5]- ياسين ربوح، مرجع سبق ذكره، ص46.

بحيث لا يوجد هنالك فوارق هامة بين الحزبين الرئيسيين، ورغبة كل حزب في كسب تأييد أكبر عدد ممكن من الناخبين تدفعه إلى الاعتدال واعتماد وسطية معتدلة بعيدة عن التطرف.[1]

2.2. الثنائية المرنة:

لا يمكن للثنائية المرنة أن تطبق لفترة طويلة في النظام البرلماني ذلك أنه طبيعة العلاقة بين البرلمان والحكومة قائمة على حق الحكومة في حل البرلمان لقاء حق البرلمان في حجب الثقة عن الحكومة تؤدي بالضرورة إلى الانضباط الحزبي أي إلى التنافسية الجامدة[2]، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا لهذا النوع من الثنائية[3]، ومن مميزات الثنائية المرنة أنها تمنع الرئيس من التسلط حتى ولو كانت الأكثرية في البرلمان منتمية إلى نفس حزب الرئيس وذلك بسبب عدم الانضباط الحزبي، وحرية النواب في التصويت، وفي المقابل الثنائية المرنة تحول دون إنصاف دور الرئيس إذا كانت الأكثرية البرلمانية تنتمي إلى حزب غير حزب الرئيس، ذلك أن الرئيس لم يقدم الوسائل التي تمكنه في الحصول على ثقة بعض نواب الحزب الآخر.[4] ،وكمثال على ذلك نظام الحزبين داخل الكونغرس الأمريكي لا يلعب أي دور، وبصدد أي مشكلة توجد أغلبية ومعارضة تختلف عنها في بعض الأمور والمواقف، ولا تقابل هذه الأغلبية والمعارضة الانقسام إلى جمهوريين وديمقراطيين.[5]

ومع ذلك توجد بعض الاستثناءات وظروف ملحة قد تؤدي بأعضاء كل من الحزبين إلى التكتل وراء رأي واحد إزاء نواب الحزب الآخر، مثال على ذلك: ما حدث في الكونغرس الأمريكي عندما أيد النواب المنتمون للحزب الديمقراطي الذي كان يتزعمه "بيلكلنتون " في ما سمي بـــ فضيحة "مونيكالويسكي" إزاء سعي وتكتل نواب الحزب الجمهوري في الكونغرس للسير في إجراءات عزل الرئيس نتيجة هذه الفضيحة[6] وما يلاحظ أن الثنائية الجامدة تصلح للأنظمة البرلمانية أي لأنظمة الفصل المرن بين السلطات، وأن الثنائية المرنة تنجح في ظل النظام الرئاسي أي نظام الفصل الجامد للسلطات، أي أن النظام السياسي المرن بحاجة إلى أحزاب جامدة والنظام السياسي الجامد بحاجة إلى أحزاب مرنة.[7]

---

[1]- حافظ علوان جامدي، **النظم السياسية** في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة الثالثة، عمان، دار وائل للطباعة والنشر، 2001، ص140.

[2]- نفس المرجع، ص. ص 141. 142

[3]- سعاد الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص229.

[4]- مصطفى عبد الجواد محمود، مرجع سبق ذكره، 358.

[5]-سعاد الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص48.

[6]- صباح مصطفى حسن المصري، ، مرجع سبق ذكره، ص114

[7]- حافظ علوان حامدي، مرجع سبق ذكره، ص. ص141. 142.

المبحث الرابع:
وظائف الأحزاب السياسية ووسائلها

تطرح العديد من الأسئلة حول وظائف الأحزاب السياسية ونشاطاتها والأدوار التي يمكن أن تعلبها داخل النظام السياسي، ويتفق دارسو الأحزاب السياسية أن هذه الأخيرة هي بمثابة أداة للديمقراطية بدون أحزاب لا وجود للديمقراطية كما تستند الأحزاب إلى عدة وسائل في سبيل تحقيقها لأهدافها وسيتم توضيح كل هذا من خلال هذا المبحث وذلك من خلال الفروع التالية:

المطلب الأول: وظائف الأحزاب السياسية:

إن الحديث عن وظائف الأحزاب السياسية لا يعني أن كل نوع له وظيفة معينة بل إن وظائف الأحزاب تشترك في النظرية العامة وأسمى وظيفة للأحزاب السياسية هي السعي للوصول إلى السلطة.[1]

ويقول الفقيه "بيرود" « *Burdeau* » في هذا الصدد: "إن تحديد وظائف الأحزاب يبدوا أمرا صعبا إذا حاولنا تجاهل طبيعة الأحزاب المعنية والوسط الذي تباشر فيها نشاطها" فما هو وجه الشبه بين الوظائف التي تباشرها الأحزاب في النظم الليبرالية وتلك التي يباشرها الحزب الواحد في النظم الشمولية "ذات الحزب الواحد".[2] هذا بالإضافة إلى وجود بعض الوظائف التي تقوم بها بعض الأحزاب دون الأخرى وبوجه الخصوص الأحزاب الموجودة في العالم الثالث، ومما يمكن القول أن هناك وظائف عامة تشترك فيها جميع الأحزاب السياسية ووظائف خاصة تختص بها الدول في العالم الثالث.[3]

بينما يرى "بيار بيرشون" « *PierreBrechon* » بأن الأحزاب السياسية تقوم بالوظائف الاجتماعية التربوية والاقتصادية وغيرها بالإضافة إلى الوظيفة الخاصة لكل حزب وهي نشر الدعاية وجلب المنتسبين والمقاطعين والمناضلين أي تقوم بعملية التجنيد الحزبي ومنه اختيار الإطارات الحزبية التي تمثل الحزب وتطبق سياسته.[4]

وأشار "دانيال لويس سايلر"، « *DanielLouisSeiler* » في كتابه الأحزاب السياسية أنه هنالك العديد من المفكرين مثل ميركل « *P.H Merkl* » يختصرون وظائف الأحزاب السياسية في ستة " 06" وظائف حصرها في التوظيف للمناصب العليا ووظيفة البرامج ومراقبة وتنسيق الأعمال الحكومية ومحاولة الإصلاح والتعايش برضا من الأفراد المجتمع.[5]

---

[1]- نبيلة عبد الحليم كامل، مرجع سبق ذكره، ص84.

[2] -George Burdeau, **Droit constitutionnel et institution politique,** paris, 1980 p27.

[3]- ياسين ربوح، مرجع سبق ذكره، ص24.

[4] -Berchon Pierre**, les partis politiques** ,paris : Edition Montchrestien 1999, pp73. 78.

[5] - Daniel Louis Seiller, **les Partis Politiques** ,2eme édition, paris : Dalloz, 2000, pp28. 34.

في حين يضع "موريس ديفرجيه" «*MauriceDuverger*» في الدرجة الأولى بنية الأحزاب وإرادتها في تجسيد وظيفة الإعلام السياسي حيث أن أحد أهداف الأحزاب السياسية هي إعلام المواطنين بالسلوك السياسي الذي تسلكه الدولة بحسب علاقة ونظرة الأحزاب للسلطة وبذلك فإن الأحزاب بمثابة وسيط بين الدولة والمواطن.[1]

بالإضافة إلى ذلك يرى موريس ديفرجيه أنه للأحزاب السياسية ثلاث وظائف أساسية:

أ. الوظيفة التكوينية التربوية: تخص تنشئة أفراد الحزب وتقديم المعلومات الكافية عن الوضع السياسي.

ب. الوظيفة الاجتماعية: يسعى الحزب للاهتمام بقضايا مجتمع ومناقشتها.

ج. الوظيفة التنظيمية الانتخابية: من خلال مشاركته في الحملات الانتخابية وتدعيم تماسكه من الداخل حتى يحافظ تماسكه.

دافيد أبتر « *DavidApter* » يميز بين وظائف الأحزاب السياسية وفق تواجدها في أنظمة ديمقراطية أو توتاليتارية، ففي النظام الديمقراطي الحزب له ثلاث وظائف أساسية: مراقبة السلطة التنفيذية، تمثيل المصالح، اجتذاب المرشحين والأعضاء، وفي الشمولي للحزب وظيفتين أساسيتين: الحفاظ على صلابة وتضامن المجموعة المكونة له، ودور الإشراف والإدارة.[2]

بالنسبة لصاموئيل هنتغتون: « *S.Huntington* » فقد أشار أن الحزب الواحد يؤدي نوعين من الوظائف: المحافظة على النفوذ من خلال تحديد قوة الخصم وبذلك تقديم نظام سياسي من نوع إقصائي أو إما تأسيسي بطريقة تسلطية للتحول الكامل للمجتمع من أجل احتواء كل القوى التي تشكله، ومن ثم التوجه نحو نظام سياسي ثوري.[3]

"نيل ماكدونالد" « *NillMacdonald* »: يلخص وظائف الأحزاب السياسية في المجتمع في خمسة وظائف:

- الحزب كأداة لسير العمل الحكومي.
- الحزب كوسيط بين الحاكم والمحكوم.
- الحزب كناطق باسم الرأي العام
- الحزب كأداة اختيار وتحديد المرشحين

ويرى هنتغتون « *Huntington* » أن الأحزاب القوية والفعالة توفر تنظيم ديمقراطي تتعاقب فيه القيادات، يستوعب الجماعات الجديدة في المجتمع، و يوفر أساسا للاستقرار ويساهم في إيجاد الولاء والحرية التي تتجاوز الجماعات المحدودة.[4]

---

[1] - **A quoi Servent les partis politiques** ? Obtenu en parcourcit http//www.unted surfeaups.com/index.PHP ? Main surfcanps left : locations slink : pices scanp.

[2]- وثيقة مرجعية، **الأحزاب السياسية** "المفهوم، المعايير والدور" المديرية العامة للدراسات والمعلومات، برامج الأمم المتحدة الإنمائي، مجلس النواب، ص07.

[3]- مدحت أبو النصر، **الوظيفة الاجتماعية للأحزاب السياسية**، إحدى مسار التفعيل العمل السياسي وترميم حقوق الإنسان، القاهرة إيتراك للنشر والتوزيع، 2004، ص38.

[4] - Huntington, Samuel, **Political Order in changins Societies** « Neuo Haven : yale Univ Press 1968 , p406.

كما يشير "عبد الهادي الجوهري" إلى أن الأحزاب السياسية تحاول قدر الإمكان تحديد المشكلات القائمة في المجتمع وحصرها، بهدف التوصل لوضع حلول الملائمة لها، والتي ينبغي على الحكومة أن تأخذ بها في حل المشكلات.[1]

ويحدد "فاروق شلبي"وظائف الأحزاب السياسية في:

- تولي الحكم.
- تنظيم المعارضة.
- توجيه الرأي العام.
- إعداد الكوادر السياسية.
- التعبير عن رغبات الجماهير.
- المشاركة في تحقيق التنمية.[2]

كذلك "كمال المنوفي" وظائف الأحزاب السياسية كالتالي:

- تجميع المصالح.
- التعبير عن المصالح.
- التنمية السياسية.
- الاتحاد السياسي.
- المشاركة السياسية.[3]

يضيفان على السابق أنه للحزب السياسي دور في التعبير عن عملية الاقتراع الوطني، ودور مهم في وظيفة التعليم السياسي.[4]

بالنسبة لـــ:"شميتر" « *PhilippeC. Shmitter* » فإن الأحزاب السياسية تقوم بأربعة وظائف أساسية:

-1- تنظيم المسار الانتخابي من خلال تقديم مرشحين وتسجيل أشخاص يشاركون في الحملات الانتخابية.

-2- منح المواطنين مجموعة من الأفكار والشعارات والرموز التي تقوى ارتباطهم بالقيم الديمقراطية، ودور الإدماج الرمزي الذي يمكن المواطنين من الشعور بأنهم يشاركون في عملية اتخاذ القرار.

-3- بعد الفوز عن طريق الانتخابات، سيطرة الأحزاب على الحكم .

-4- الأحزاب تمثل مصالح وانشغالات المواطنين من خلال تمثيلها في برنامج يستجيب لتطلعات المواطنين.[1]

---

[1]- عبد الهادي الجوهري وآخرون، **دراسات في علم الاجتماع السياسي**، القاهرة مكتبة الطليعة، 1989، ص126.
[2]- فاروق محمد شبلي، **المدخل في علم السياسة**، القاهرة، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، 1997، ص. ص296. 298.
[3]- مدحت أبو النصر، الوظيفة الاجتماعية للأحزاب السياسة، القاهرة، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2004، ص ص 139. 140.
[4]- وثيقة مرجعية، مرجع سبق ذكره، ص07.

أما علماء الاجتماع الوظيفي "تالكوت بارسونز "« *TalcottParsons* »، "روكان" « *Rokan* » يرون أن الأحزاب السياسية تقوم بالوظائف التالية:

- وظيفة هيكلة الرأي العام.
- وظيفة إدماج المواطنين.
- وظيفة الوسيط بين الدولة والمجتمع المدني.
- وظيفة التجسيد.
- وظيفة تمثيل والإخضاع عن النزاعات.[2]

من خلال الوظائف المختلفة التي جاء بها علم السياسة وعلم الاجتماع للأحزاب السياسية يمكن إبراز أهم الوظائف المتفق عليها للأحزاب السياسية في الأنظمة الديمقراطية: **أولا: وظيفة التنشئة السياسية:**

تعد الأحزاب السياسية في أبرز وسائل التنشئة السياسية، فالتنمية السياسية تشير إلى "عملية تعلم القيم والاتجاهات السياسية والأنماط الاجتماعية ذات المغزى السياسي" [3]، ويعرفها "دافيدإيستون": بأنها العمليات التنموية التي يكتسب من خلالها الفرد توجهات سياسية وأنماط سلوكية" [4]، وهي عملية يقوم بها الحزب من أجل اكتساب المواطنين وتلقينهم القيم والتقاليد والاتجاهات الاجتماعية السائدة، وهي عملية مستمرة يتعرض لها الإنسان طوال حياته، وبالتالي تؤثر في الفرد بتلقينه الثقافة السياسية السائدة وترسيخها فيه أو بتعديلها أو حتى يخلق ثقافة سياسية جديدة [5]، ويتوقف نجاح الحزب السياسي في بناء الفرد وتنشئته على اعتبارات عدة تتمثل في الايدولوجيا، الكاريزما، والبيان التنظيمي.[6]

ويقوم بدور التنشئة السياسية كثير من المؤسسات الاجتماعية والسياسية بدءا من الأسرة مرورا بالأقارب والمؤسسات التعليمية المختلفة، وتعد الأحزاب السياسية أهم مؤسسة تقوم بدور التنشئة السياسية وذلك بما لها من قدرة على أعداد كبيرة من الناس على أساس منضبط ومنظم في الحركة السياسية [7] وبهذا تعمل الأحزاب السياسية على تكوين ثقافة سياسية لدى المواطنين تمكنهم من فهم المسائل والاشتراك في مناقشتها والحكم على المسائل السياسية حكما محددا وهي بذلك إما تقوم بالمساهمة بقوة في تدعيم الثقافة السياسية السائدة، أو نشر ثقافة وقيم مضادة ومن وسائل الأحزاب السياسية في عملية التنشئة السياسية:

وظيفة التعليم الحزبي: إن نشاط الحزب السياسي لا يتوقف عند لحظة الانتخابات، بل يسعى الحزب لتلقين الأفراد المنتسبين إليه وبالخصوص الأعضاء الجدد مبادئ الحزب وأفكاره وأهدافه كما يوفر الحزب

---

[1] - Chahrokh vaziri, **Elément de réflexions sur les partis politique et référence idéologique dans le tiers monde**, obtenu en parcourant; http://www. Unil-ch/webdan/pite/iepi/ users/epibiri1/public/ vaziri4,pdf

[2] - **ibid**.

[3]- نور الدين حاروش، مرجع سبق ذكره، ص120.

[4]- كاظم هاشم نعمة، **في السياسة المقارنة، المداخل النظرية**، طرابلس: الثالثة للطباعة والنشر، 1998، ص130.

[5]- حسن عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سبق ذكره، ص112.

[6] - Giovanni Sartori, "**Party Type, Organization and Function**", *West European Politics*,. p30.

[7]- سامية جبار، **قضايا السياسة والمجتمع**، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 1994، ص302.

أشكالا من الفرص التعليمية المنتظمة والمقدمة لأعضاء الحزب وخاصة مع الشباب التي تسعى الأحزاب السياسية إلى جذبهم إليها.

الاجتماعات والمؤتمرات الحزبية: قد تكون هذه الاجتماعات والمؤتمرات دورية ومنتظمة تهدف إلى التثقيف الحزبي وقد تكون غير دورية تتعلق بقضايا تخص الجانب الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للدولة كما يعقد المؤتمر كل سنة أو سنتين أو أكثر بصفة دورية حسب القانون الأساسي للحزب[1].

الفعل الإعلامي: وذلك عن طريق إبلاغ المواطنين بقرارات السلطة السياسية، هذه العملية تكون من خلال تعدد وسائل الإعلام سواء كانت مقروءة أو مسموعة أو مرئية على اختلاف أشكالها وهدفها نشر أفكار ومبادئ وإيديولوجيات الحزب[2].

المظاهرات الاعتصامات: وتعد كوسيلة مهمة بالنسبة للأحزاب السياسية للتعبير عن مواقف الحزب اتجاه قضايا حساسة تخص الوطن وسلامته، حيث تظهر هذه الاعتصامات موقف الحزب من خلال مظاهرات وإعتصامات يشترك فيها أكثر عدد ممكن من الناس ويستغل الحزب هذه التجمعات لطرح أفكاره ومعتقداته اتجاه القضايا المختلفة، وتطرح الأحزاب السياسية قناعتها وآرائها وموقفها كتثقيف سياسي للمتظاهرين.

ثانيا: وظيفة تجمع المصالح: ويقصد بها تحويل مطالب الناس إلى بدائل لسياسة عامة موجودة من القبل، وثم التعبير عنها بتعبيرات أخرى كصياغة القضايا، أو تنظيم الإدارة أو صنع الرأي العام [3]، ويقول "ألموند" « *Almond* » عن تجمع المصالح: "إن النشاط الذي تتوجه فيه مطالب للأفراد والجماعات لتقوية اقتراح سياسي ذي مغزى فتصبح الاقتراحات ذات مغزى حين تكسب مساندة مصادر سياسية قوية والأحزاب مهيأة بشكل خاص لتجمع المصالح فهي تسيء مرشحين يمثلون مجموعة من السياسات ثم تحاول أن تحشد التأييد لهم"[4].

ويمارس الحزب وظيفة تجمع المصالح من خلال مؤتمراته وعندما يتلقى الشكاوى والمطالب من التجمعات الثقافية والعمالية والهيئات الأخرى ليقوم الحزب بعد ذلك بالمساومة على تلك المطالب لتسويتها واقتراح سياسة معينة بديلة وفي الأنظمة غير الديمقراطية تتعثر هذه الوظيفة كثيرا جراء جملة من القيود وضوابط النخبة المسيطرة على نشاط الأحزاب.[5]

ثالثا: وظيفة التجنيد السياسي: يقصد بالتجنيد عموما عملية اختيار أفراد لشغل أدوار مهمة في نسق اجتماعي ما، ويعرف التجنيد السياسي بأنه عملية إسناد الأدوار السياسية لأفراد جدد، وتختلف النظم السياسية في وسائل التجنيد السياسي للنخبة، فالنظم الحزبية التقليدية والأوتوقراطية يعتمد التجنيد فيها بشكل عام معيار المحسوبية أو الوراثة، وانطلاقا من هذه القاعدة تعد أحزاب العالم الثالث التقليدية على وجه

---

[1]- منام العنائي، محمد عمام طربية، **التربية الوطنية والتنمية السياسية**، عمان، دار الراية للنشر والتوزيع، 2007، ص323.
[2]- نفس المرجع، ص323.
[3]- إيمان محمد حسن، **وظائف الأحزاب السياسية في نظم التعددية المقيدة**، القاهرة، حزب التجمع الوطني، أكتوبر 1999، ص21.
[4]- صباح مصطفى حسن المصري، مرجع سبق ذكره، ص162.
[5]- نبيلة عبد الحليم كامل، مرجع سبق ذكره، ص98.

الخصوص من ضمن هذه الفئة [1]، في حين يفترض أن تكون الأحزاب أحد الوسائل الأساسية للتجنيد السياسي، فهي تؤدي هذه الوظيفة ليس فقط بالنسبة لأعضائها بل وأيضا بالنسبة لعامة الناس وذلك من خلال المناقشات الحزبية، والانتخابات داخل هياكل وأبنية الحزب والتدريب على ممارسة التفاعل الداخلي، توجيه الدعوات كحضور اللجان والمؤتمرات الحزبية...الخ.

كما أن الحزب بمجرد وصوله إلى السلطة يقوم بتشكيل الحكومة و يعين كوادره في المناصب والوظائف الإدارية، ومن ثم يتم الانتقال من مستوى التجنيد السياسي للمناصب الحزبية "أي داخل الحزب" إلى التجنيد السياسي للمناصب العامة "أي في أجهزة الدولة ونظام الحكم"[2]

رابعا: وظيفة تنظيم المعارضة: تمارس الأحزاب السياسية المعارضة هذا الدور على الأحزاب التي تصل للحكم، هذه الأخيرة تعمل على تطبيق البرنامج الذي وعدت به المواطنين من خلال حملاتها الانتخابية، ومن هنا يظهر الدور البارز للأحزاب السياسية المعارضة، كما أن الوظيفة الكبرى للحزب والهدف الأسمى له هو الوصول للحكم أو محاولة للتأثير على قرارات السلطة الحاكمة عن طريق تنظيم معارضة [3] ومن دون معارضة لا يمكن الحديث عن وجود حركة اجتماعية [4]، كما أن الأحزاب السياسية تقوم بكشف النقائص والأخطاء التي يقوم بها الحزب الموجود في السلطة، ومحاولة تقديم البدائل وهذه المراقبة هي التي تسمح للمواطنين بمتابعة مدى اهتمام الأحزاب الحاكمة بانشغالاتهم ومدى وفائها بوعودها، فوظيفة تنظيم المعارضة وظيفة محددة الأبعاد، تقتضي من الحزب أن يقدم النقد للحكومة على أن لا يكون هذا النقد مجردا، وإنما يرفق بحلول بديلة في برنامج متكامل يمكن ترجمته إلى قرارات نافذة في حال وصوله للسلطة.[5]

فمسألة المراقبة والمعارضة هي من سمات الديمقراطيات الحديثة، ولا تتحقق بدون أحزاب سياسية وبذلك يمكن القول بأن الأحزاب السياسية تبقى الوسيلة الأنجح لحماية حقوق وحريات الأفراد ضد الحكومة، وبالتالي الوسيلة الأنجع لتحقيق وتسيير الديمقراطية.

خامسا: وظيفة المشاركة السياسية:

تعرف المشاركة السياسية بوجه عام بأنها الأنشطة الإدارية التي يزاولها أعضاء المجتمع المدني بهدف اختيار حكامهم وممثليهم، والمساهمة في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر [6]، كما تعتبر الأحزاب الأحزاب السياسية من أهم الأدوات التي تمكن المواطنين من المشاركة والإسهام في الحياة السياسية لأنها تمكن الشعب من التعبير عن رغباته ومطالبه بطريقة سلمية وقانونية كما تقوي الروابط بين الهيئة الحاكمة والهيئة الناخبة.[7]

---

[1]- أبو محمد أبو البشير، **الأحزاب السياسية مالها وما عليها** متحصل عليه : -http//www.alrakoba.net/articles action-show-ld-2492/HTMl.

[2]- أحمد محمد أبو البشير، مرجع سبق ذكره.

[3]- نبيلة عبد الحليم كامل، مرجع سبق ذكره، ص85.

[4]- عبد القادر مشري، **الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الغربية**، الجزائر، دار الخلدونية، 2010، ص40.

[5]- توازى خالد، **الظاهرة الحزبية في الجزائر، التاريخ المكانة الممارسة، المستقبل**، "رسالة ماجستر غير منشورة"، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2005، 2006، ص51.

[6]- عزيزة محمد السيد، **السلوك السياسي، النظرية والواقع**، الطبعة الأولى، القاهرة، دار المعارف، 1994، ص30.

[7]- المجذوب، طارق، **الإدارة العام**ة، كلية الحقوق جامعة بيروت العدرية، منشورات، كلي الحقوقية، 2003، ص609.

وتعكس المشاركة السياسية إيجابا أو سلبا أهمية الدور الذي تلعبه التنشئة السياسية وتعد معيارا لنمو النظام السياسي ومؤشرا على الديمقراطية، وذلك بتشجيعها على تعزيز دور المواطنين في إطار النظام السياسي بضمان مساهمتهم في صنع السياسات العامة، والقرارات السياسية ونقد أعمال الحكومة لأن الأحزاب تمد المواطنين بالوسائل الفعالة في حين أن الشعب بطبيعته غير قادر على القيام بهذه الأعمال.[1]

وتقوم الأحزاب السياسية بوظيفة المشاركة السياسية من خلال نوعين من الأنشطة:

أ. الأنشطة التقليدية: تتمثل في التصويت، المحاضرات، الندوات الانتخابية.

ب. الأنشطة غير تقليدية:وتنقسم إلى أنشطة قانونية مثل: تقديم الشكاوى، وأخرى غير قانونية مثل الثورة والاغتيالات السياسية[2]، هذه بالإضافة إلى وظيفة توفير قنوات المشاركة الشعبية والصعود بمستوى هذه المشاركات إلى درجة من الرقي والتنظيم الفعال، بشكل يسهل للأفراد طرح أفكار واختيار البدائل للتفاعل السياسي، فيوجد في بعض الدول المتقدمة مثل ألمانيا، بخصوص في دستورها توضح أنه من ضمن مهام الأحزاب السياسية هي أن تساهم في بناء الوعي السياسي للشعب، ففي دول الديمقراطيات الليبرالية فإن تسمية مرشحين للمناصب السياسية وتنظيم حملات انتخابية ترقيان إلى مرتبة الواجبات الدستورية.[3]

سادسا: وظيفة التعبئة: وتعني حشد الدعم والتأييد للسياسات والقرارات الحكومية، فالسلطة السياسية أو الحكومة القائمة تسعى دائما لكسب رضي المجتمع ولا يأتي ذلك إلا من خلال المؤسسات السياسية القائمة، وتلعب الأحزاب السياسية دور الوسيط في عملية التعبئة بين أفراد المجتمع من جهة والجهاز الحكومي من جهة أخرى [4]، وتختلف طبيعة وظيفة التعبئة التي تقوم بها الأحزاب من نظام سياسي لآخر سواء كان ديمقراطيا أو شموليا أو تسلطيا، وتعتبر عملية التعبئة التي تقوم بها الأحزاب بعد عملية الانتقاد بمثابة الوظيفة الثانية وذلك بهدف المشاركة في العملية الانتخابية، أما الوظيفة الثالثة تمثل في اختيار القادة السياسيين وهم المعول عليهم الوصول إلى أعلى وظائف في الدولة مستقبلا.[5]

سابعا: وسيلة الدفاع عن المصالح الخاصة للحزب في المصلحة الوطنية:

تعمل جميع الأحزاب السياسية على التوفيق بين المصالح الخاصة لأعضائها وللجماعات المنضوية تحت لوائها وبين المصلحة الوطنية عن طريق التمسك التام بالشعارات القومية، ويستوي في ذلك جميع الأحزاب فهي دائما تحاول الظهور بمظهر المدافع عن المصلحة وكثير من الأحزاب يربط نفسه بالدستور وحكم القانون ليضمن التأيد العام للشعب وبعض الأحزاب العلمانية المعارضة للدين والقيم تتستر تحت ألفاظ "التعددية والأخوة" ، "الإنسانية".

بالإضافة إلى هذه الوظائف تقوم الأحزاب السياسية في العالم الثالث أو ما يعرف بالدول النامية بثلاث وظائف أخرى تميزها عن الأدوار العامة التي يقوم بها الأحزاب السياسية بصفة عامة، ونذكر منها:

---

[1]- ياسين ربوح، مرجع سبق ذكره، ص. ص 37. 38.
[2]- حاروش نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص121.
[3]- أبو البشير، أبكر محمد، **الأحزاب السياسية ما لها وما عليها**، مرجع سبق ذكره.
[4]- ياسين ربوح، مرجع سبق ذكره، ص28.
[5]- نور الدين حاروش، مرجع سبق ذكره، ص116.

– وظيفة دعم الشرعية:

تعرف الشرعية السياسية بأنها تمثل مدى تقبل غالبية أفراد المجتمع للنظام السياسي القائم، وخضوعهم له طواعية لاعتقادهم بأنه يسعى إلى تحقيق أهداف الجماعة، ويعتبر الانحياز والفعالية والدين والكاريزما والتقاليد والإيديولوجيات ضمن الوسائل الرئيسية للشرعية في عالمنا المعاصر[1]

وهناك العديد من الوسائل التي تهدف إلى دعم الشرعية، وتلعب العديد من المؤسسات دورا بارزا في هذا المجال وتعد الأحزاب السياسية الدور الكبير في ذلك مثل الحزب الشيوعي في الصين"، "حزب البعث في الجمهورية السورية"، وتتميز الأحزاب السياسية عن بقية المؤسسات كونها ليست فقط من وسائل دعم الشرعية، بل إنها تسعى أن يكون تطور أحوالها وأوضاعها وإيديولوجياتها هو نفسه مصدرا للشرعية.[2]

– وظيفة التحديث والتنمية السياسية:

سيتم التطرق إليها بالتفصيل في المبحث الخامس من هذا الفصل مع إعطاء مثال على ذلك في الفصل الثاني.

– وظيفة الاندماج القومي:

هي تنظيم إرادات قطاعات الشعب وبلورتها ووضعها في قالب سياسي عام متماسك ليتم تنفيذها في حالة فوز الحزب المعني في الانتخابات التي تؤهلها لتشكيل الحكومة، وتنطوي هذه الوظيفة على أهمية خاصة في الدول النامية، حيث تبرز المشكلات القومية والعرقية والدينية ونوع الجنس وغيرها، إذ أن الأحزاب السياسية في هذه الحالة تلجأ عبر مراكزها ومكاتبها المنتشرة في مختلف أنحاء الإقليم، إلى حث المواطنين إلى الانتساب إليها، بغض النظر عن اختلافاتهم العرقية والدينية والثقافية، وهذا تساهم في نقل الشعوب متعددة الإثنيات والديانات من الانتماء التقليدي إلى فضاء أرحب وهو الدولة.[3]

المطلب الثاني: وسائل الأحزاب السياسية:

تستعمل الأحزاب السياسية العديد من الأدوات تمكنها من بلوغ أهدافها، سواء كانت هذه الأهداف تتوخى الفائدة من السياسة، أم كانت أهداف تعمل لأجل غايات سامية من خلال السياسة، وعلى الرغم من تنوع هذه الأدوات وتطورها وتغيير أشكالها خلال تاريخ العمل السياسي تحاول جميع الأحزاب أن تحتفظ بقوتها عن طريق تحقيق وحدة اجتماعية واقتصادية وسياسية بين الأعضاء، وبغرض تحقيق ذلك تلجأ الأحزاب إلى استعمال وسائل مختلفة تهدف إلى إشباع شتى رغبات الأفراد، ويمكن حصر هذه الأدوات فيما يلي:

---

[1]- نور الدين حاروش، مرجع سبق ذكره، ص122.
[2]- أبو البشير، آبكر محمد، مرجع سبق ذكره.
[3]- ياسين ربوح، مرجع سبق ذكره، ص46.

الفرع الأول: الوسائل الإدارية

وتشمل على ثلاث عناصر هي:

أولا: التمثيل النيابي

ويتحقق ذلك عن طريق وحدة الحزب نتيجة لجهود الزعماء الذي تم اختيارهم من طرف الأعضاء ونجاحهم في إسناد الأدوار النيابية الإدارية.

ثانيا: المناقشة

في المسائل السياسية بغرض تحقيق التماسك داخل الحزب والعمل على التوفيق بين وجهات النظر المختلفة بين أعضاء الحزب الواحد، للإشارة فإجراء المناقشة العلنية حول المسائل العامة في الحزب لا تهدف إلى كسب الأنصار بقدر ما ترجى إلى زيادة توثيق الوحدة بين الأعضاء.[1]

ثالثا: الاشتراك في الأعمال القضائية الإدارية

تعطي هذه الوسيلة فرصة تحقيق الحزب لمبادئه مما يؤلف بين أعضائه رابطة متماسكة تشدها وحدة المبدأ حتى إذا نجح الحزب في الاستيلاء على الحكم تمكن من وضع السياسية العامة للدولة عن طرق زعمائه القابضين على أزمة الحكم، ثم يحصل الحزب على موافقة المجلس النيابي على هذه السياسة عن طريق الأغلبية لأعضائه ثم يعهد في تنفيذها إلى الهيئة الإدارية التي يكون أنصار هذا الحزب قد احتلوا مناصبها ويظهر هذا بوضوح في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.[2]

الفرع الثاني: الوسائل الإعلامية

تسعى الأحزاب السياسية عن طريق ما يسمى بالفعل الإعلامي أي إبلاغ المواطنين بالقرارات ونيات السلطة السياسية، هذه العملية يمكن إدراكها من خلال نوعين مختلفين:

الأول: الحزب السياسي يستطيع نقل المعلومة من أجل إقناع المنتخبين والمواطنين بالمشاركة في اتخاذ القرار الصادر عن السلطات العامة ولكن في الأحزاب الشمولية يجري العكس تماما، حيث يتخذ القرار السياسي، ومن ثم يتم عرضها على الحزب وتتم الموافقة عليها بالإجماع.

ثانيا: عملية الفعل الإعلامي يمكن أن تكون بشكل معاكس للسلطة القائمة، وهذا يكون من الأدوار المهمة للحزب السياسي في الأنظمة الديمقراطية، والأحزاب السياسية الغير موجودة في السلطة يكون من مهامها أيضا تقديم شروحات دائمة للأفعال السياسية في الدولة ومن ثم إبداء رأيها حول هذه الأفعال. تمتلك الكثير من الأحزاب السياسية وسائل إعلام خاصة بها وتتواصل من خلالها مع أعضائها، ومناصريها، والجمهور بشكل عام أما نوعية تلك الوسائل فيحدده ويحدد من خلال الضوابط التي تحكم الحزب.

---

[1]- لسفوري رحماني بوزتينة أحمد، **بنية الأحزاب السياسية في الجزائر "دراسة حالة حزب جبهة التحرير الوطني بولاية شلف"**، رسالة لنيل شهادة ماجستر في علم الاجتماع السياسي، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2006، 2007، ص61.

[2]- محمد توهيل،**سوسولوجيا الدولة وآليات العمل السياسي**، عمان : دار الحامد، 1998، ص168.

ويمكن تصنيف وسائل الإعلام إلى ثلاث فئات:

أولا: وسائل الدعاية الحزبية

يتم توزيعها بشكل أساسي على أعضاء الحزب، ولكنها يمكن أن تستخدم للوصول إلى الجمهور بشكل عام وعادة ما لا تخضع الدعاية الحزبية للضوابط العامة الخاصة بوسائل الإعلام، لذا فعادة يتمتع الحزب بحرية تامة حول مضمونها طالما أنه لا تمس بالمحضورات المتعلقة بإشاعة الكراهية والتجريح.

ثانيا: وسائل الإعلام التقليدية الخاصة

يمتلكها في غالب الأحيان الحزب السياسي أو احد أعضائه البارزين أو قيادته، وتخضع وسائل الإعلام الخاصة لقوانين الإعلام وقوانين الانتخابات، وبغض النظر عن من يمتلكها، عليها الالتزام بالمعايير والضوابط المعمول بها واحترامها وغالبا ما يتطرق إلى أمور النشاطات الإعلامية المتعلقة بالحملة الانتخابية.

ثالثا: وسائل الإعلام الحكومية

يسيطر الحزب السياسي على الإعلام الحكومي في حال الخلط بين الحزب الحاكم كتنظيم حزبي والحكومة، ويتفق الكثيرون على ضرورة عدم الانحياز وسائل الإعلام العامة لأي حزب كان أثناء تغطيتها للحملة الانتخابية وذلك لكونها مصدرا هاما من مصادر الإطلاع لصالح كافة الناخبين، ولابد أن تفسح وسائل الإعلام المملوكة للدولة المجال أمام مختلف الأصوات للتعبير عن رأيها بدلا من تشكل جهاز للدعاية والترويج لحزب واحد.

الفرع الثالث: الوسائل القهرية: "القوة والإكراه"

تلجأ الأحزاب السياسية في بعض الأحيان لاستمرار وجودها والاحتفاظ بقوتها وردع الحكومة إلى اللجوء إلى وسائل العنف بنوعيه:

العنف الساخر: كالزج بالناس في المعتقلات دون محاكمات، الإرهاب السياسي، إشاعة الرعب في قلوب المواطنين، القمع..الخ، ويوجد هذا النوع من العنف في الدول التي تعتنق نظام الحزب الواحد المسيطر "الحاكم" المنتشرة بكثرة في العالم الثالث.

العنف المستتر: يطبق هذا النوع من العنف والإكراه في الدول الديمقراطية المتقدمة حيث تلجأ الأحزاب إلى اتخاذ تدابير الضغط الاقتصادي، والضغط الاجتماعي وسياسة التجويع.

الفرع الرابع: الوسائل المالية

عند الحديث عن الوسائل المالية لابد إلى التطرق إلى التمويل السياسي وبالتالي تمويل الأحزاب وتمويل الحملات الانتخابية فالمال السياسي يعرف بأنه "كافة الجوانب المتعلقة بتمويل الأفراد السياسية ومرشحيها وإنفاقها للموارد في إطار الحملات الانتخابية والأوقات الأخرى غير أوقات الانتخابات"[1].

[1]- **المال السياسي وتمويل الأحزاب السياسة**، المركز المصري للدراسات والمعلومات، متحصل عليه :http//www.asicenter.org/ !studies-political- moneuy/CHY.

ويوجد ثلاث أنواع للتمويل السياسي:

أ. التمويل البلوتوقراطي: طبقة أصحاب المال والأثرياء وكبار رجال الأعمال هي التي تقوم بتمويل الأحزاب والحملات الانتخابية، ومن ثم تمارس قدرا من النفوذ المتزايد على صناعة القرار السياسي.

ب. التمويل العام: حيث تضطلع الدولة بمهمة تمويل الأحزاب والحملات الانتخابية.

ج. التمويل الخاص: المانحين من القطاع الخاص سواء كانوا أفرادا عاديين أو النقابات ومنظمات الأعمال والشركات الربحية هم من يقومون بتمويل الأحزاب والحملات الانتخابية.

واستخدم مفهوم الاستثمار في التنافس الحزبي كمدخل تحليلي لتفسير العلاقة الجدلية بين الطبقات الثرية في المجتمع والكيانات الحزبية والسياسات الفعالة في الدولة.[1]

وتتبع غالبية دول العالم نموذجا مختلفا للتمويل السياسي يجمع بين التمويل الخاص والعام، على سبيل المثال: إسبانيا تحصل فيه الأحزاب السياسية على تمويل عام من الدولة يتحدد بما يتناسب مع عدد الأصوات والمقاعد التي حصل عليها الحزب في آخر انتخابات وعلى تمويل من مصادر خاصة سواء من أعضائها أو من الجهات المانحة الخاصة.[2]

المطلب الثالث: مساوئ الأحزاب السياسية:

بالرغم من المحاسن التي تقدمها الأحزاب السياسية من خلال الوظائف التي تؤديها فإنه لها بعض المساوئ، وبالتالي وجهت لها عدة انتقادات، فقديما كان ينظر للأحزاب السياسية على أنها أداة للانتقام والفساد تؤدي إلى تهديد وحدة الأمة الواحدة واستقرار الحياة السياسية للدول، وأنها تفتح الأبواب أمام التدخل الخارجي، ومن بين الأمثلة نجد العديد من المفكرين والساسة الكبار والمعرفين تاريخيا يعبرون عن تناقضهم من الوظيفة التي تؤديها الأحزاب السياسية.

فالفيلسوف اليوناني أفلاطون يقول: "لا شر يتربص بدولة المدينة أكثر من شر الأحزاب" [3] ومن المفكرين السياسيين الذين انتقدوا الأحزاب السياسية منذ ظهورها، "إدموند بورك *EBURKE*"سنة *1770* يشير في رسالة كتبها: "الصلات الحزبية الضيقة تضعف الروابط التي تشدنا إلى وطننا" [4] .

واعتبرت الأحزاب أساسية عند البعض الآخر كـــ "*روسو ROUSOU*" " ماديسون*MADISON*" و"قيوزو*GUIZOT*" بأن الأحزاب السياسية من منظمات غير شرعية أساسا، كما انتقد بشدة "*ميكيافيلي Machiavel li*" الأحزاب السياسية في كتابه "الأمير" ومن القادة السياسيين نجد الرئيس الأمريكي "جورجواشنطن" في خطاب الوداع سنة *1796* حيث حذر الشعب الأمريكي من شرور وخطر الأحزاب

---

[1]- المرجع سبق ذكره،**المال السياسي وتمويل الأحزاب السياسة**.

[2]- jean Michel de waele,**partis politiques et démocratie en Europe centrale et oriantale**.bruxelle:ulb.2002-. pp38-42.

[3]- نور الدين حاروش، مرجع سبق ذكره، ص55.

[4]- نفس المرجع، ص56.

السياسية هذا بالإضافة إلى مقولة الملكة إليزابيث الأولى إن الحزبية سوف تؤدي إلى تدمير البلاد في إشارة إلى المملكة المتحدة [1].

يلاحظ أنه يوجد اتفاق بين هؤلاء المفكرين والساسة على ضرورة محاربة وجود الأحزاب السياسية داخل الدولة، نظرا لما تشكله من خطورة على وحدة وقوة الدولة، ولقد عزز التاريخ في الكثير من الأحيان أقوال وتخوفات هؤلاء فالكثير من الدول عاشت حروب أهلية نتيجة الصراعات العنيفة التي قامت بين الأحزاب السياسية في سعيها للوصول إلى السلطة، ولكن حتى وإن وجد هذا النقد كمبرر تاريخي إلا أن الأحزاب السياسية أصبحت اليوم واقع مستقر ومهم في الأنظمة الديمقراطية، وتظهر منه الأهمية خاصة في الوظائف التي أصبحت تلعبها الأحزاب داخل الدولة، ولكن بالرغم من هذه المحاسن فإنه للأحزاب السياسية جملة من المساوئ يمكن إيضاح أبرزها في النقاط التالية:

تشويه الرأي العام والتلاعب بمتعد وظيفة إعلام المواطنين بسياسات وسلوك السلطة من أهم الوظائف المتعلقة بها، ولكن دور الأحزاب السياسية بإعلام المواطنين أو المناصرين لا يكون دائما كما هو مطلوبا منه، ففي الكثير من الأحيان تعمل الأحزاب على تقديم معلومات مشوهة عن الحياة السياسية أو تقوم بترجمتها للناس بطريقة تخدم معالم الحزب [2]. وفي بعض الحالات تفضل الأحزاب السياسية البحث عن منتمين بأي طريقة على أن تقدم معلومات مقيدة تتماشى مع تطلعات الشعب، لهذا السبب تقدم الأحزاب معلومات مشوهة عن الحياة السياسية، أو تترجمها للناس بطريقة تتماشى مع مصالحها.

كما توجد ظاهرة منتشرة في الحياة السياسية الديمقراطية وهي أحزاب المعارضة التي تمارس عملية النقد للسلطة وأحزاب السلطة بشكل دائم مهما كانت أعمال والمنجزات العظيمة للسلطة.

– من جهة أخرى، التنافس الحاد بين الأحزاب السياسية تؤدي إلى نشر الشكوك والاتهامات وتسود عدم الثقة بين الأحزاب السياسية وبالتالي تحول العمل الحزبي من مبدأ الإقرار بتبادل الأدوار إلى الاجتهاد في نفي وجود أي معارض.

– كون بعض الأحزاب السياسية تعتمد على الأسلوب الاحتكاري، ومعنى هذا أن الحزب يعمل في مناخ من المؤسسات السياسية الحديثة ولكنه لا يحترم مفاهيم التعليم السياسي والاجتماعي، فهو يحاول إقناع الناخب للتصويت له ولكنه لا يحترم رغبة الناخب إذا رفض هذا الأخير التصويت، ولا يقبل هذا النوع من الأحزاب أي حقيقة أخرى سوى التي يعلن عنها دائما، وكل من يرفض تبني هذه الحقيقة يعامل بطريقة غير ديمقراطية، كما يعمل هذا النوع الأحزاب على إعاقة تشكيل أو تكوين أي رأي له وجهة نظر مختلفة عن الرأي الرسمي المدعوم من الحزب، وقد وصف "*M.WALIN*" هذا النوع من الأحزاب أو العقائد بالأحزاب "الاقصائية" أوأحزاب "الاستيعاب" [3].

---

[1] - **A quoi Servent les Partis Politique**, Obtenu en parcourant, http//www.united Surfcomps.com/index Hph : main Surfcanp & lefl prices/ amkare.

[2]- وثيقة مرجعية، مرجع سبق ذكره، ص10.

[3]- حورية توفيق مجاهد، **نظام الحزب الواحد في إفريقيا بين النظرية والتطبيق**، القاهرة، المكتبة الانجلو مصرية، 1997، ص. ص45. 50.

– الاختلال بين البرامج الانتخابية والسياسة التي يتبعها الحزب بعد وصوله للسلطة وهذا ما يؤدي إلى التقليل من دور المواطن في المشاركة السياسية.

– الأنظمة التي تعتمد التعددية الحزبية والنظام البرلماني لا تعمل بالأغلبية تشهد قوى سياسية متفرقة وفي حال كانت الاختلافات كبيرة وعميقة بين القوى السياسية فإن هذا سيؤدي إلى عدم استقرار الحكومات وحل البرلمانات [1].

– قد تؤثر الأحزاب السياسية على الانتما ء الوطني والوحدة الوطنية من خلال إحيائها الانتماءات الثانوية بدل الانتماء إلى الأصل وإبراز الهوية الطائفية والقومية على حساب الهوية الوطنية.

– ظهور أزمة الشخصنة الحزبية وحدوث أزمات في القيادة الحزبية من خلال سيطرة أقلية من الأفراد على الحزب وأجهزته، من شأنه أن يؤدي للصراع على السلطة داخل الحزب السياسي [2].

– ظاهرة التمويل الخارجي للحملات الانتخابية والأحزاب وارتباطها بالفساد السياسي كما قد يكون في بعض الأحيان ميزانية الحزب العام مرهقة لميزانية الدولة خاصة الضعيفة منها [3]

---

[1]- عبد الغني بسيوني، مرجع سبق ذكره، ص.ص 326. 327.

[2]- صلاح نيوف، **نظريات الأحزاب السياسية** متحصل عليه:-www.Ereenediawatch.org/majalas/Document/poainet-ajal4-200856/arabic/6-%AHZEB.HTM.

[3]- سعاد الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص79.

المبحث الخامس:

العلاقة بين الأحزاب السياسية والتنمية السياسية

لقد سبق الإشارة إلى أن التنمية السياسية ترتبط بتحقيق التساوي بين المواطنين في الحقوق والواجبات بغض النظر عن الفروق الدينية أو العرقية أو الطبقية، الجغرافية...الخ ،كما سبق كذلك التطرق إلى أن ظهور الأحزاب السياسية كان بالفعل مشروطا مباشرة بمجموعة من التغيرات المؤسسية والسياسية التي ميزت تاريخ البلدان الأوروبية خلال القرن التاسع عشر، كما إن توطيد النظم البرلمانية والديمقراطية يعكس بطريقة دقيقة أكثر فأكثر إرادة السكان التي جعلت من الضروري قيام بعض الأجهزة القائمة أن تؤمن بعض الوظائف وهكذا جاء الحزب السياسي على رأس سلسلة تاريخية من التطورات المؤسساتية في تطوير الأنظمة السياسية، إن الأحزاب السياسية في سعيها الدائم نحو السلطة وعن طريق تنافسها تساهم في دفع عملية التنمية السياسية إلى الأمام عن طريق تحسينها لأدائها ولأداء النظام السياسي ككل.

من خلال معالجة أدبيات التحديث والتنمية السياسية للظاهرة الحزبية بصفة عامة يلاحظ ارتباط الحزب بعملية التنمية السياسية على نحو عميق ومؤثر من عدة نواحي ولعدة أسباب أيضا، فهو من ناحية يعد أحد نتائج هذه العملية، ومن ثم يعتبر متغيرا تابعا لها، وهو من ناحية أخرى يمثل أحد الميكانيزمات الأساسية والمؤثرة في عملية التنمية وبالتالي يعتبر متغيرا مستقلا عنها [1].

ومن ناحية ثانية فإن معالجة أدبيات التحديث والتنمية السياسية للظاهرة الحزبية في البلدان المتخلفة تمت من خلال مداخل عديدة، أبرزها فكرة المؤسسة وكذلك أفكار النخبة والكاريزمات وعلاقات السيطرة والتبعية الشخصية [2]، ولقد كانت الأبحاث التي تربط الأحزاب السياسية في البلدان المتخلفة من ناحية وأزمات التنمية السياسية من ناحية أخرى تتمحور حول محور بين أساسين هما:

- أثر أزمات التنمية في نشأة وتطور وتشكيل الأحزاب السياسية في البلدان المتخلفة.
- دور الأحزاب السياسية في حل مشاكل التنمية السياسية [3].

المطلب الأول:دور أزمات التنمية في نشأة الأحزاب السياسية في العالم الثالث

لقد قدمت أدبيات التنمية السياسية إسهامات تتجاوز النظريات التقليدية التي تفسر نشأة الأحزاب السياسية وتربط ظهورها وتطورها بالبرلمانات، ونظرا لعدم تماشي هذه النظريات مع الواقع السياسي والاجتماعي لظهور الظاهرة الحزبية في دول العالم الثالث ربطت نظرية التحديث وأدبيات التنمية السياسية بين

---

[1]- عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية "دراسة في الاجتماع الثاني" الجزء الثالث، الأدوات والآليات**، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2004، ص151.

[2]- جمال منصر، **دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية في العالم الثالث**، دفاتر السياسة والقانون، جامعة باجي مختار، عدد خاص أفريل 2011، ص432.

[3]- بومدين طاشمة، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب "قضايا وإشكاليات"**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص90.

ظهور وتطور الأحزاب السياسية في العالم الثالث وبين مفهوم الأزمات التي سبق الإشارة إليها في المبحث الثاني من الفصل الأول.

من خلال نظريات الموقف التاريخي التي ترى أن نشأة الأحزاب السياسية ترتبط بوجود مجموعة من الأزمات تتعرض لها الأنظمة السياسية، ومن بين الأزمات السياسية الداخلية العديدة التي تمر بها الأمم في أثناء الفترات التي واكبت ظهور الأحزاب السياسية ثم التركيز على ثلاث أزمات لما لها من تأثير على تشكيل الأحزاب بصفة كبيرة، وهي أزمات الشرعية والتكامل والمشاركة[1].

ويحاول أنصار الاتجاه التاريخي الربط بين ظروف المجتمع التاريخي وما يظهر داخله من مشكلات وأزمات من جهة وبين تكوين الأحزاب من جهة أخرى، وترتبط الأزمات السياسية داخل المجتمع بمدى قدرة النظام السياسي على الاستجابة للحاجات الجديدة من خلال تعبئة اجتماعية، وما يحدثه من تغيرات في مجالات التصنيع والتعليم والتحضر والصدمات ....الخ.

وما ينتج عن ذلك من الانتقال من اتجاه ريفي إلى اتجاه اكتساب طابع حضري [2]، الأمر الذي يسهم في ظهور ثورة التطلعات المتزايدة ويزيد من حجم الراغبين والقادرين على المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية [3].

كما حاول جوزيف لابالومبار (*JosephLapalombare*)ومينور وينر (*MyronWiener*) الربط بين أزمات التنمية وخاصة أزمة الشرعية، أزمة التكامل، أزمة المشاركة، وبين ظروف نشأة الظاهرة الحزبية سواءا كان ذلك في الدول المتقدمة أو المتخلفة [4]، حيث يعتبر لابالومبار أنه بفعل هذه الأزمات تحدد الإطار الذي ينشأ فيه الحزب السياسي بل يتعداه ذلك ليتم تحديد نمط نمو الحزب وسيرورته المستقبلية، وهو ما ينطبق مع مقولة ماكس فيبر (*MaxWeber*) بأن للأحداث الهامة في تاريخ الأمة تأثير مستديم على نوعية النظام المتطور كما يمكن من خلالها تفسير الاختلافات بين مختلف الأنظمة[5].

وتتطرق هذه النظرية حول دور أزمات التنمية السياسية في نشأة الأحزاب السياسية وكيفية تطورها إلى أن وصلت إلى مصاف الأحزاب التي بلغت مستوى من التطور السياسي، ويتجسد الهدف الرئيسي لهذه النظرية في تغطية نقص ومحدودية التفسيرات التي جاءت بها النظرية المؤسسية ونظرية النشأة الداخلية والخارجية، خاصة فيما يتعلق بنشأة الأحزاب السياسية في دول العالم الثالث [6].

إن ارتباط أدبيات التنمية السياسية بالظاهرة الحزبية كان من خلال ظهور الأحزاب السياسية في الدول المتخلفة حيث تختلف نشأتها عن الغرب، حيث إن ارتباط نشأة الأحزاب وفقا للنظرية التنموية يرتبط بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تفرز زيادة عدد الأفراد المطالبين بدور في اتخاذ القرارات.

---

[1]- أسامة غزالي حرب ، مرجع سبق ذكره، ص38.
[2]- السمالوطي نبيل، مرجع سبق ذكره، ص184.
[3]- المرجع نفسه، ص85
[4] -Weiner Myron & Lapalombara Joseph ,op.cit., pp 06 07
[5]- مهنا يوسف حداد، **الأحزاب والحضارة السياسية بين المثال والاتجاهات الواقعية في الأردن** ، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2007، ص36
[6]- عبد القادر مشري، مرجع سبق ذكره، ص.ص 39. 40

كما أظهرت المواقف التاريخية بعض الأزمات التي مرت بها الأنساق السياسية أثناء انتقالها من النمط التقليدي إلى النمط المتقدم فمن الممكن أن يحدد نضال الصفوات السياسية شكل النسق السياسي الذي تنمو فيه، وتؤدي هذه الأزمات التاريخية إلى ظهور الأحزاب، وتعتبر عاملا هاما في تحديد نمط تطورها [1]، ومن الأزمات السياسية الداخلية التي سادت بعض الأمم خلال عصر تشكيل الأحزاب السياسية: التشريع، التكامل، المشاركة في الهيئة التشريعية تعتبر مصدرا لظهور الأحزاب السياسية في بداية مراحلها في أوربا، وهي الأحزاب التي ظهرت نتيجة عوامل داخلية.

كما سبق وأشار ديفرجيه " *Duverger*" عندما تفشل القيادة الحكومية في معركتها مع أزمات التشريع، كما حدث أثناء حكم الجزائر عام *1950* [2]. ونتيجة لذلك تظهر أزمات المشاركة، وتظهر معها الأحزاب التي تتعلق بالتنظيمات المحلية، وتنشأ البرلمانات فور انتهاء الأزمة التشريعية، وتنتهي سلطة حكم الأقلية أو تضع نظم الحكم الاستعمارية نوعا من الحكم الذاتي الذي تقبله الصفوة المحلية، أو تضم الأحزاب عامة الناس [3].

وتؤدي أزمات التكامل إلى ظهور الأحزاب، وتتعلق هذه الأزمات بالتكامل الإقليمي، وتكيف ما يعرف بنظام القوميات، ومثال على ذلك: في أوربا ظهرت الأحزاب في ألمانيا وإيطاليا وبلجيكا خلال فترات أزمات التكامل، فقد ظهر الحزب البافاري المركزي خلال فترة الصراع بين باقاريا وبروسيا.

وعمل أنصار بسمارك على إقامة دولة ألمانيا الكبرى، وفي إيطاليا عملت الحركة الجماهيرية لجاريبا لدى ظهور جماعات حرب استهدفت وحدة الولايات الإيطالية، وفي بلجيكا ظهور الأحزاب السياسية خلال الصراع بين الفرنسيين "والوالون""*Wallons*"[4].

وترتبط الأحزاب السياسية في بداية نشأتها في معظم البلدان بأزمة المشاركة فالتحول الاقتصادي والاجتماعي أدى إلى تغيرات ملحوظة في أنساق التدرج الاجتماعي القائم، فقد حجب انهيار الإقطاع في العالم الغربي ظهور الحاجة إلى التمثيل السياسي ومشاركة الطبقة الوسطى ورجال الأعمال في العمل السياسي، وتؤدي التغيرات في نمو صفوات جديدة إلى إضعاف أصحاب السلطة التقليديين، ومع نمو هذه الحاجات اقتصاديا تضعف سلطة أصحاب الأرض، وتنمو العلمانية بظهور الطبقات الغنية، وينتج عن ذلك ظهور تنظيمات سياسية على رأسها الأحزاب السياسية [5].

وقد قدم لابالومبار " *Lapalombara*""ووينير""*Wenier*" مجموعة من الافتراضات التي تسهم في صياغة نظرية تنموية تفسير نشأة الأحزاب السياسية، وعن ظهور قوى سياسية جديدة على أعقاب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وتكاثر الطبقات المهنية المتخصصة وازدياد تدفق المعلومات ونمو التكنولوجيا واتساع

---

[1] - Weiner Myron & Lapalombara Joseph, op.cit, pp07-11.

[2]- حسن عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سبق ذكره، ص26.

[3]- المرجع نفسه، ص26.

[4] - Jean Michel de waele, op, cit. p29.

[5]حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سبق ذكره، ص. ص26. 27.

شبكة النقل [1]، وكمثال على ذلك نشأة الكونجرس الهندي القومي على إثر إنشاء شبكة الخطوط الحديدية، وشق الطرقات واستخدام التلغراف، وانتشار الجرائد عام *1800*، مما ساعد على قيام الجماعات الصغيرة المتفرقة في أنحاء الهند [2].

إن نظرية الأزمة التاريخية أو نظريات أزمات التنمية السياسية تعني من وراء ذلك الأزمات الداخلية التي تعقبها جملة من التغيرات، ومن بين الأزمات التي تعرضت لها الدول الغربية في بداية تطورها خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر (*18–19*) ميلادي، والتي مرت بها الدول النامية بعد الحرب العالمية الثانية بعد مباشرة عملية التحديث، وفي كلا الحالتين سواءا في الدول المتقدمة أو الدول المتخلفة كان لها نفس التأثير خاصة فيما يتعلق بالأحزاب السياسية ونشأتها [3].

المطلب الثاني: دور الأحزاب السياسية في حل أزمات التنمية السياسية

يتجاوز مفهوم التنمية مجال الاقتصاد، فهو يرتبط بالسياسية والثقافة والاجتماع والبيئة، وللأحزاب شأن تنمويا عبر إنعاش الحياة السياسية في المجتمع، الأمر الذي يدعم العملية الديمقراطية، ويفتح المجال أمام مختلف فئات المجتمع للمساهمة في التنمية، ويمكن أن نفهم وظيفة الأحزاب السياسية بشكل أوضح من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: الأحزاب السياسية وأزمة المشاركة

اشتقت كلمة المشاركة *participation* من الكلمة اللاتنية *porticipation* والمتكون في الأصل من جزأين، الأول: *pert*يعني جزء وثانيها *comper* بمعنى "القيام ب" وبالتالي فالمعنى الحرفي للمشاركة هو "القيام بدور" *to take pert* كما أن المشاركة تشير إلى الربط الفردي والكلي [4].

أما المشاركة السياسية فتعرف بأنها عملية اجتماعية سياسية يلعب من خلالها الفرد دور في الحياة السياسية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة للمشاركة في وضع وصياغة الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذلك إيجاد أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف [5].

كما يعرفها "صاموئيل هنتجتون *Samuel. H*": "هي نوع من النشاط يقوم به المواطنون العاديون بهدف التأثير في عملية صنع القرار الحكومي[6]".

في حين يرى "سيدني فيربا *sidenyVerba* ": " المشاركة السياسية هي تلك الأنشطة المشروعة التي يمارسها المواطنون العاديون بهدف التأثير على عملية اختيار أشخاص الحكام وما يتخذونه من قرارات[7]".

---

[1]- ياسين ربوح، مرجع سبق ذكره، ص09.
[2]- حسن عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سبق ذكره، ص28.
[3]- عبد القادر مشري، مرجع سبق ذكره، ص. ص40. 41.
[4]- إبراهيم أبراش، **علم الاجتماع السياسي**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1998، ص237.
[5]- محمد السويدي، **علم الاجتماع السياسي، ميدانه وقضاياه**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، "د.ت"، ص159.
[6]- السيد عبد الحليم الزيات، مرجع سبق ذكره، ص86.
[7]- عبد الحليم الزيات، مرجع سبق ذكره، صص86. 87.

ويوجد تعريف أكثر دقة قدمه "ميرون وينر *M.Weiner*": " المشاركة السياسية هي أي فعل تطوعي (*voluntoryaction*) موفق أو فاشل، منظم أو غير منظم، مؤقت أو مستمر، مشروع أو غير مشروع هدفه التأثير في السياسات العامة، أو اختيار القادة السياسيين في المستويات الحكم المحلية أو القومية[1]".

يلاحظ من خلال التعاريف السابقة أن عملية المشاركة السياسية مخولة لجميع المواطنين العاديين ممارستها أي أنها لا تقتصر على فئة معينة دون أخرى أو على نخبة محددة في المجتمع بحيث هي نشاط أو تصرف يقوم به المواطن العادي بقصد التأثير على القرارات الحكومية، ويقصد بأزمة المشاركة تزايد حجم ونوعية الراغبين والقادرين على المشاركة في صنع القرارات والعمليات السياسية داخل المجتمع نتيجة لعمليات التنمية المتعددة الاتجاهات وهنا نجد النظام السياسي أمام مجموعة من التحديات من أبرزها:

- استيعاب القوى الاجتماعية الراغبة في المشاركة في العملية السياسية.
- مدى إمكانية تحقيق هذه المشاركة.
- مدى مقدرة المؤسسات القائمة على تحقيق هذه المشاركة.
- تحديد نوعية المطالب أو ما يعرف بثورة التطلعات المتزايدة [2].

ومن المعروف أن عملية التنمية السياسية والتحولات الاجتماعية تؤدي إلى تغيرات قد تكون عميقة في بناء الصفوات وطبقة الحكام، حيث تؤدي إلى سقوط صفوات معينة كالأمراء والديكتاتوريين والحكام العسكر، وبروز صفوات أخرى كالصفوة البيروقراطية وشخصيات كاريزمية [3].

وتجمع أغلب الدراسات السياسية الحديثة مثل دراسات "ميشلز *Michels*" عن الأحزاب السياسية، دراسة "برايس *Brice*" عن الديمقراطيات الحديثة ودراسة "ألموند *Almond*" عن تطور مداخل دراسة الأنساق السياسية وغيرها من الدراسات، على الدور الهام الذي تلعبه الأحزاب السياسية في ترشيد عملية التنشئة السياسية " *politicalsocialisation* " لأفراد المجتمع، الأمر الذي يسهم في ترشيد أو توجيه أو تكوين الرأي العام خاصة فيما يتعلق بقضايا المجتمع الأساسية [4].

يضاف إلى هذا أن الأحزاب هي الإطار المشروع القادر على اجتذاب الجماهير للمشاركة السياسية في صنع أو في تشكيل القرارات السياسية العليا، مع ترشيد هذه المشاركة وجعلها أكثر فعالية وتختلف طبيعة المشاركة السياسية وأهدافها من مجتمع إلى آخر حسب طبيعة النظام الحزبي السائد في المجتمع، وطبيعة النسق السياسي الذي تعتنقه الصفوة الحاكمة وكذلك طبيعة الوعي السياسي لدى الجماهير، رغم ذلك يمكن القول أنه يوجد صيغتين أساسيين للمشاركة السياسية، رغم تعدد تنوع الأسباب المؤدية إلى اختلاف طبيعة المشاركة السياسية.

---

[1]- المرجع نفسه، ص87.
[2]- نبيل السمالوطي، مرجع سبق ذكره، ص170.
[3]- المرجع نفسه. ص 185
[4]- المرجع نفسه .

الصيغة الأولى: هي المنتشرة في النظم الليبرالية والتي توصف بالمشاركة الديمقراطية حيث تسمح بكافة أساليب الممارسة الديمقراطية للمشاركة في الحياة السياسية في ظل نظام تعدد الأحزاب سواء كان الهدف منها مساندة القرار السياسي أو الاعتراض عليه.

في حين الصيغة الثانية: معروفة ومتداولة في النظم الشمولية والتسلطية سواء كانت في الدول المتقدمة كروسيا والصين أو في الدول النامية حديثة الاستقلال، وتسمى الصيغة الثانية بـــ (مشاركة التعبئة) أو (مشاركة التأييد)، حيث تلجأ هذه الدول لهذا النوع لكسب سلطتها نوعا من الشرعية وكسب تعاطف الجماهير لتأمين نفسها ونفوذها ولتجميل صورتها خارج البلاد، كما تتميز الأنظمة الحزبية لهذه الدول بعدم ترحيبها بالمشاركة الشعبية الفعالة ولا تشجع عليها إلا في حدود ضيقة [1].

وتتضح هذه الأمور بشكل خاص داخل الدول النامية التي ظلت الجماهير فيها بعيدة عن السلطة السياسية وعملية صنع القرار، التي كانت قاصرة على مجموعة من الصفوات التقليدية، وعادة ما تقوم الأحزاب في الدول النامية من خلال لجان الإعلام والدعوة بمحاولة تشكيل أعضائها فكريا وسياسيا وتمهيدهم للمشاركة الواعية في رسم سياسية الحزب والمجتمع كله إذا ما أتيح للحزب الوصول إلى السلطة بالأساليب المشروعة يضاف إلى هذا أن الأحزاب تساهم بشكل كبير في توعية الرأي العام من خلال عقد ندوات ومؤتمرات [2].

من خلال ذلك يمكن القول بوجه عام أن دور الأحزاب السياسية في عملية المشاركة السياسية على جانب كبير من الحساسية والأهمية، ولا يرجع سبب ذلك إلى كون الحزب يمثل أحد الميكانيزمات الرئيسية للمشاركة وحسب، بل لأن المشاركة السياسية من خلال الحزب سواء كانت مشاركة ديمقراطية أو مشاركة تعبئة لها نتائج وانعكاسات هامة ومصيرية بحيث أنها تؤثر إما سلبا أو إيجابا في عمليات العمل السياسي في المجتمع وفي عملية التنمية السياسية بوجه خاص [3].

الفرع الثاني: الأحزاب السياسية وأزمة الشرعية

تبدو فكرة الشرعية من أهم الأفكار والمفاهيم داخل المنظمة الفكرية ذات التأثير في الحياة السياسية للأفراد، خاصة وأن مفهوم الشرعية برز كترجمة لكلمة *legitimacy* وهي مشتقة من الأصل اللاتيني *legitimus* واستخدمه الرومان بمعنى التطابق مع القانون، ولقد أصبح خلال عمر النهضة رمزا للوعي الجماعي، ويعتبر جون لوك أو من استخدم مفهوم الشرعية كأساس لتحليل ظاهرة السلطة وتطور المفهوم في العصور الحديثة بحيث أصبح يعبر عن اختيار وتقبل المحكومين للحكام والنظام السياسي [4]، ولقد طرحت العديد من التعريفات لمفهوم الشرعية ففي الفقه العربي ذهب الدكتور فؤاد العطار إلى القول: يقصد بالشرعية

---

[1]- عبد الحليم الزيات، مرجع سبق ذكره، ص..ص160. 161.
[2]- نبيل السمالوطي، مرجع سبق ذكره، ص179.
[3]- عبد الحليم الزيات، مرجع سبق ذكره، ص161.
[4]- سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، **مفهوم الشرعية**، جامعة القاهرة: الشاهد للدراسات السياسية والإستراتيجية متحصل عليه: ashaled 2000.tripod.com/mfaheem/3.HMTL.

أن يحترم كل من الحاكم والمحكوم القانون ويخضع لسلطاته، ويعرف الدكتور "محسن خليل" المشروعية: بأنها خضوع الحاكم والمحكومين للقانون على حد سواء [1] السلطة العامة وتقييدها في كل تصرفاتها بالقانون من أجل تحقيق التوازن بين السلطة الممنوحة للهيئات العامة وبين حرية الأفراد كحق طبيعي [2].

ويعرفها "ماكس فيبر *MaxWeber*": "الشرعية هي عندما يكون الحكم شرعيا عند الحد الذي يشعر معه مواطنون أن ذلك النظام صالح ويستحق التأييد والطاعة [3]". ويمكن إجمالا رصد اتجاهات رئيسية لتعريف الشرعية.

أ- الاتجاه القانوني: يعرف الشرعية بأنها سيادة القانون، أي تصوغ السلطات العامة للقانون والالتزام به.

ب- الاتجاه الديني (القانوني الإلهي): ويعرف الشرعية بأنها تنفيذ أحكام الدين وجوهر النظام الشرعي هو ذلك النظام الذي يعمل على تطبيق ويلتزم بقواعد الدين.

ج- الاتجاه الاجتماعي (السياسي): حيث تعرف الشرعية بأنها تقبل غالبية أفراد المجتمع للنظام السياسي وخضوعهم له طواعية لاعتقادهم بأنه يسعى لتحقيق أهداف الجماعة [4].

أما أزمة الشرعية فتتمثل في طرح مجموعة من التساؤلات حول مدى شرعية صناع القرارات السلطوية في المجتمع، وهذه الأزمة تثار عادة خلال مراحل الانتقال من التقليدية *traditionalisme* إلى الحداثة *modermety*، الأمر الذي يؤدي إلى إعادة النظر في القيادات القبلية والطائفية والاتجاه نحو بناء مؤسسات الجماهير والحكم من خلال مؤسسات شرعية، ومن هنا تثار قضية الأحزاب السياسية والتنافس الحزبي على السلطة في إطار النظم المشروعة [5].

كما تعرف أزمة الشرعية بأنها انهيار في البناء الدستوري وفي أداء الحكم الناجم عن الاختلاف حول طبيعة السلطة في النظام السياسي [6].

وتعتبر أزمة الشرعية المسألة التي نشأت على أنقاضها الأحزاب السياسية الأولى سواء كان ذلك في الدول الغربية أو في الدول النامية حيث يرى كل من "جوزيف لابولومبار ***J. Lapalombar*** وواينر ***Weiner*** " أن الحريات الوطنية عادة ما تبدأ بمجموعات صغيرة كأشخاص لهم نفوذ عن الحكومة الاستعمارية لزيادة فرص المشاركة في الوظائف الإدارية، و لم يكونوا معنيين بتغيير الحكم، لكن سرعان ما بدأ الدعم الشعبي يتسع ثم وضع إطار جديد وشاملا للحكم، وعملوا على توسيع الدعم الشعبي عن طريق الأحزاب السياسية والحركات الوطنية [7].

---

[1]- مصطفى كمال وصفي، **المستدعية في الدولة الاشتراكية**، مجلة العلوم الإدارية، العددان الثاني والثالث، القاهرة، 1996، ص13.
[2]- المرجع نفسه.
[3]- بومدين طاشمة، مرجع سبق ذكره، ص92.
[4]- سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، مرجع سبق ذكره
[5]- نبيل السمالوطي، مرجع سبق ذكره، ص.ص177. 178.
[6]- أسامة الغزالي حرب، مرجع سبق ذكره، ص197.
[7]- عبد القادر مشري، مرجع سبق ذكره، ص42.

كما يلاحظ أن القاعدة الأساسية للأحزاب السياسية هي الشعب الذي يعد تبريرا شرعيا لها، وهو ما يفسر لجوء الحكومات لتنظيم حزب سياسي وذلك بهدف فك والقضاء على أزمة الشرعية [1].

ويوضح الأستاذ دافيد ابتر *DavidApter* بطريقة جيدة وشاملة دور الأحزاب في حل أزمة الشرعية من خلال ثلاث جوانب.

– دور الأحزاب السياسية في تقديم شبكة واسعة من العلاقات المتشابكة التي تصهر القطاعات الاجتماعية المختلفة.

– حشد التأييد والدعم الجماهيري لشرعية النظام السياسي من عدمه.

– إلحاح الأحزاب لتقديم أهداف معينة للحكم وصياغتها في إطار إيديولوجي محدد [2].

من خلال ذلك يمكن القول أن دور الأحزاب السياسية هام جدا للقضاء على أزمة الشرعية سواءا كان ذلك في الدول المتقدمة أو النامية على حد سواء، وذلك عن طريق حشدها للرأي العام واستعماله كقوة لدعم النظام السياسي أو كقوة شعبية تعبر عن رأي الأغلبية هدفها إزالة النظام السياسي أو الاعتراض عن قراراته.

الفرع الثالث: الأحزاب السياسية وأزمة التكامل (الاندماج الاجتماعي)

يشتق مفهوم الاندماج لغة من الفعل دمج ويقابله باللغة الفرنسية " *lafusion*" أما اصطلاحا: فالاندماج الاجتماعي هو أعلى مراحل التكامل بموجبه تنصهر وتتوحد إيرادات الدول السائرة في عمليات التكامل في وحدة واحدة، وتصل بالتالي إلى مرحلة التوحيد الدستوري والسياسي، بشرط أن يشمل الاندماج جميع المجالات والقطاعات السياسية، الاجتماعية، الثقافية...الخ [3].

أما أزمة الاندماج فهي تشير حسب **"لوسيان باي"** *lycianpay* إلى مدى تنظيم النظام السياسي ككل كنظام علاقات متفاعلة: بمعنى علاقات شاغلي الأدوار بالحكومات، وعلاقات الجماعات ببعضها البعض، علاقات شاغلي الأدوار بالحكومة مع مختلف جماعات المجتمع [4]، هذه الأزمة ترتبط بعملية التوحد أو التمثيل بين مختلف المواطنين داخل الدولة، وبمدى توافر قنوات وأدوات للتفاعل السياسي بين المواطنين، كما تتأثر هذه الأزمة أيضا حول وحدة الثقافة القومية دون تمييز بين ما يسمى بالثقافات الفرعية وكذلك الحد من الازدواجية التي تضر بالصالح العام [5].

ويظهر دور الحزب السياسي في عملية التكامل الاجتماعي والسياسي في صور عديدة فبسبب أزمة التكامل والاندماج الاجتماعي ظهرت الأحزاب السياسية في العديد من دول العالم سواء كان هذا التكامل إقليميا أم قوميا ومثال على ذلك الأحزاب السياسية في ألمانيا وإيطاليا وبلجيكا حيث ظهرت هذه الأحزاب

---

[1]- بومدين طاشمة، مرجع سبق ذكره، ص93.

[2]- المرجع نفسه، ص93.

[3]- محمد جاب الله عمارة، **العلوم السياسية بين الإقليمية والعولمة**، رؤية بيانية للقرن الحادي والعشرون، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2003، ص204.

[4]- أمين محمد علي دبور، مرجع سبق ذكره، ص17.

[5]- المرجع نفسه.

خلال فترات أزمات التكامل وتكيف الجماعات السلالية أي ما يعرف بنظام القومية [1]، وحتى بعض الدول العربية التي كانت تنادي بالوحدة العربية في كل من سوريا ومصر في فترة تاريخية سابقة، كما نجد بعض الأحزاب السياسية تطالب بالاستقلال والانفصال على الدولة الأم كمثال على ذلك حزب العمال الكردستاني كما يظهر عمل الحزب السياسي كذلك في سبيل القضاء على أزمة التكامل الاجتماعي والسياسي *sociopoliticalintégration* من خلال قيامه بالأنشطة التالية:

1- التأكيد على قيمة المساواة في الحقوق والواجبات داخل المجتمع.

2- التغلغل جغرافيا داخل مختلف أقاليم الدولة عن طريق مكاتبه الفرعية والجهوية في مختلف أقاليم البلاد.

3- القضاء على الفجوات السياسية بين الصفوة الحاكمة والجماهير.

4- إدماج مختلف الطبقات والجماعات العرقية المختلفة التي يتفاعل معها الحزب السياسي في إطار هوية قومية واحدة.

5- التأكيد على الانتماء إلى أمة واحدة والولاء للدولة القومية الأم من خلال شعارات الحزب السياسي، وهذا ما يؤدي إلى دعم البناء الكلي للمجتمع ودعم استمراره وتطويره ودفع عجلة التحديث والتنمية.

6- تشجيع الحزب السياسي لعمليات النقاش الجماعي في جميع المستويات وتحسيس الفرد أنه أحد أفراد الأمة ودفعه للارتقاء بمستوى مشاركته في تشكيل وصياغة سياسة الحزب والحكومة [2].

وفي الأخير يمكن القول أن الحزب السياسي واحدا كان أم تعدديا بإمكانه القيام بأدوار عامة وفعالة في مجال القضاء على أزمة الاندماج والتكامل الاجتماعي من خلال تطوير وتفعيل عملية الاتصال الجماهيري دون إقصاء أي طبقة أو جهة معينة والعمل على تخطي الفجوة الموجودة بين الصفوة الحاكمة والجماهير [3]، وتنطوي هذه الوظيفة على أهمية خاصة في البلدان النامية، حيث تبرز مشكلات القومية والعرقية والدينية...الخ.

الفرع الرابع: الأحزاب السياسية وأزمة التنشئة السياسية

إن عملية التنمية السياسية هي تلك العملية التي تسعى من خلالها كافة مؤسسات المجتمع المتمثلة في (الأسرة، المدرسة، وسائل الإعلام...الخ) إلى تلقين الفرد مجموعة من المعايير والمبادئ الاجتماعية والسياسية المحددة.

---

[1]- حسن عبد الحميد، أحمد رشوان، مرجع سبق ذكره، ص.ص 49. 50.

[2]- عبد الحليم الزيات، مرجع سبق ذكره، ص.ص166. 167.

[3]- المرجع نفسه.

عرفها كل من غابريال الموند وبنغهام باول "*GabrielAlmound&BinghamPowell* " "التنشئة السياسية هي اكتساب المواطن للقيم والاتجاهات السياسية التي يحملها معه حينما يجند فيمختلف الأدوار الاجتماعية"[1].

ومن الجدير بالذكر أن دور الأحزاب السياسية في عملية التنشئة السياسية هاما وخطيرا في نفس الوقت، وذلك في كل من الدول المتقدمة وحتى الآخذة في طريق التحديث على حد سواء لأن الحزب السياسي في عملية التنشئة السياسية من خلال الاعتماد على أسلوبين:

– الأسلوب الأول يتمثل في تلقين مقصود للقيم والمعايير السياسية والأيديولوجية الهدف منها ضمان سيرورة النظام السياسي واستمراره وذلك بتعزيز الثقافة السائدة.

– الأسلوب الثاني خلق وتطوير ثقافة سياسية جديدة وتكوين الأفراد وتحسيسهم بأهمية التغيير السياسي بالطرق السلمية [2].

ويبرز دور الأحزاب السياسية في عملية التنشئة السياسية بوضوح أكثر في المجتمعات النامية وسبب ذلك أنه في بداية نمو الأحزاب تحرص على تدعيم أعضائها بالمعرفة السياسية، والرؤية الواضحة، حتى يمكنهم المشاركة الفعالة في مراقبة الحكومة، في المقابل في المجتمعات المتقدمة هناك هيئات أخرى مكلفة بأداء هذه الأدوار [3].

كما يقوم الحزب السياسي بدور هام وفعال في عملية التنشئة السياسية عن طريق غرس مجموعة من المبادئ والقيم التي تتماشى وإيديولوجية الحزب شرط أن يتم ذلك من خلال الوسائل القانونية المتاحة له [4].

ويرى الكثير أن الحزب السياسي هو الأداة السياسية الأكثر فعالية في عملية التنشئة السياسية وذلك نظرا إلى عملية التجميع التي يقوم بها وكثرة الأفراد المنتمين إليه، وإمكانية مشاركتهم المباشرة والواسعة في العملية السياسية بصورة دائمة خدمة للفرد والمجتمع على حد سواء وهو في نفس الوقت المعبئ لهذه الجماهير عن طريق طرحه لبرامج تنموية وتنمية روح المبادرة والطموح وإقناع الجماهير بجدوى العمل القانوني وتأكيد انتمائهم للنظام السياسي [5].

وفي الأخير يمكن القول أن الأحزاب السياسية تساهم في حل أبرز أزمات التنمية السياسية وتساهم في تجسيدها على أرض الواقع من خلال العمل على القضاء على أبرز عوائق التنمية السياسية والتي تتمثل في أزمات التنمية السياسية.

---

[1]- سمير خطاب، **التنشئة السياسية والقيم**، القاهرة : إيتراك للطباعة والنشر، 2004، ص28.

[2]- السيد عبد الحليم الزيات، مرجع سبق ذكره، ص.ص154. 155

[3]- طاشمة بومدين، مرجع سبق ذكره، ص.ص95. 96.

[4]- قنفود مرزاق، **دور الأحزاب السياسية في عملية التنمية السياسية دراسة مقارنة بين حزبي "جبهة التحرير الوطني" و"التجمع الديمقراطي التونسي"** رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2011، ص.ص53. 54.

[5]- المرجع نفسه.

المطلب الثالث: الأولويات الحزبية للمشاركة في التنمية السياسية

تشكل الأحزاب المحدد الأساسي في عملية التنمية السياسية ويرتبط مصطلح التنمية السياسية غالبا بالأحزاب السياسية والدور المناط بها لتحقيق أهداف التنمية أو على الأقل وجود دور لها في تحقيق عملية التنمية السياسية، بما يقود إلى وضع الأسس الراسخة لقيام المجتمع الديمقراطي المبني على التعددية وصولا إلى مبدأ تداول السلطة السلمي بين الأحزاب.[1]

كما تتعدد القنوات التي من خلالها يمكن للأحزاب السياسية المساهمة في عملية التنمية السياسية وهذه القنوات عموما لها ارتباط وثيق بوظائف الأحزاب السياسية، وتعد الوظيفة التنموية من أهم الوظائف التي يحرص الحزب السياسي على أدائها من خلال إنعاش الحياة السياسية في المجتمع الأمر الذي يدعم العملية الديمقراطية والاتجاه نحو الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في النظم السياسية المقيدة.[2]

قد طرحت العديد من الأدبيات المتخصصة في دراسة الأحزاب السياسية مسألة وجود الأحزاب، وكيف أنها تلعب دورا أساسيا وفعالا في عملية التنمية السياسية، فالحزب بالنسبة للتنمية السياسية على حد تعبير الأستاذ "جوزيف لابالومبارا" « *JosephLapalombara* » في دراسة حول الأحزاب السياسية وعملية التنمية السياسية اعتبر أن الحزب السياسي في حد ذاته هو بمثابة رمز للتحديث السياسي، مثلما تمثل السدود والمصانع رموزا للتحديث الاقتصادي.[3]

كما قدم الأستاذ "دافيد آبتر" « *DavidApter* » كذلك في دراسة حول سياسية التحديث عن الدور الكبير للحزب السياسي في عملية التحديث والتنمية السياسية حيث رأى أنها تلعب دور المنظم لتكوين الأفكار المشتركة وربط الجماهير بالحكام من خلال إنشاء شبكة تواصل بينهم مما يؤدي على إيجاد قوى سياسية.[4]

ويعتبر "دافيد آبتر" من أبرز المفكرين ومن أوائل الذين اهتموا بدراسة التحديث في البلدان المتخلفة، كما يعتبر "آبتر" أكثر تفاؤلا واقتناعا بدور الأحزاب في مجال التنمية ويظهر ذلك جليا من خلال قوله: "لا يوجد دور منفرد أعظم أهمية من الدور السياسي للحزب" وهذا نظرا لأن الأحزاب في حد ذاتها مرتبطا تاريخيا بتحديث المجتمعات الغربية باختلاف نوعها سواءا أكانت إصلاحية، ثورية أو قومية" تعد من الأدوات الأساسية في البلدان السائرة في طريق النمو وهو في نفس الوقت قوة حاسمة للتحديث في المجتمعات حسب برامج الأحزاب القائمة في تلك المجتمعات".[5]

ولقد ركز "دافيد آبتر" على الدور الفعال للحزب السياسي في البلدان المتخلفة خاصة في المجال "التكنولوجي" والتنظيم أي استعمال الأحزاب السياسية الوسائل التكنولوجية في عملية الاتصال والدعاية

---

[1]- محمد أبو بكر، **دور الأحزاب في الإصلاح السياسي في الوطن العربي**متحصل عليه: www.Islonline.com

[2] -Brechon, Pierre,op,cit. p58.

[3] - Joseph lapalombara and Myron weiner, Eds, **political parties and political Devlopment**, preincton university press, 1966. p06.

[4] - David Apter**, The Political of modernization**, Chicago: University of Chicago, press, 1965, pp 186. 187.

[5]- أسامة غزالي حرب، مرجع سبق ذكره، ص163.

وكذا التنظيم الجيد لصفوف الحزب وطرق عمله، كما يرى "آبتر" أن الحزب السياسي كقوة فعالة وأداة لها تأثير ومساهمة واضحة في مجال التنمية والتحديث أكثر من أي أداة أخرى في إشارة من إلى الجيش، الحكومة، الخدمة المدنية".[1]

ومن خلال دراسة "آبتر" للأنظمة الحزبية في قارة إفريقيا في "غينيا" و"مالي" في منتصف الستينات، يستخلص نتيجة من الدراسة مفادها أن فعالية الأحزاب في هذه البلدان في تقوية الإحساس بالمشاركة في الحياة السياسية، والمسؤولية المشتركة لها أهمية تفوق الاهتمام بأهمية الحكومة نفسها،كما نوه "آبتر" بإمكانية أن تقطع الأحزاب السياسية التحديثية شوطا أكبر مما قطعته نظريتها في الدول الغربية وذلك لأن الأحزاب السياسية في الدول المتخلفة حسب "دافيد آبتر" تمثل نموذجا مصغرا للمجتمعات الجديدة، والأحزاب السياسية في هذه المجتمعات الآخذة في التحديث تلعب دور المنظم لبلورة مجموعة من الأفكار الجديدة، وإنشاء شبكة اتصالية لهذه الأفكار، من خلال ربط الجماهير مع الصفرة الحاكمة بطريقة تسمح توليد قوة سياسية كما تسمح بتعبئتها وتوجيهها".[2]

ومن ناحية أخرى فإن إسهامات هنتغتون ودراسته حول المؤسسة وأهميتها في البلاد المتخلفة، ساهمت بشكل مباشر في تحليل الأحزاب السياسية باعتبارها مؤسسة كبقية المؤسسات، حيث أشار صامويل هنتغتون « *SamauelHunintigton* » في دراسته لعملية المشاركة السياسية لدى الطبقات الفقيرة في المجتمعات المتخلفة أن الحزب السياسي يمثل أهم تنظيم وأكثره شمولا وأسع نطاقا من حيث إمكانيته تحقيق هذا الهدف مقارنة بالتنظيمات الأخرى "كالنقابات".[3]

وتكفي هنا الإشارة إلى تحليل الحزب كمؤسسة سياسية سواء من حيث تحليل علاقته بالقوى الاجتماعية التي يمثلها، أو من حيث قدرته على بلورة المصالح العامة للمجتمع أو من حيث توافر معايير المؤسسة لديه.

وجاء حديث هنتغتون عن الدور الفعال للحزب السياسي من خلال إقراره بأنه يترتب عن عملية التحديث مجموعة من التأثيرات أبرزها تأثير على "الوعي السياسي" وظهور ما يعرف بالاغتراب السياسي، واندثار للقيم القديمة ليحل محلها قيم جديدة تتحدى السلطة بالإضافة إلى ظهور وعي طبقي وجماعي مما يشكل عقبة أمام الشعور بالولاء للكيان الأكبر أو الدولة الأم، بل يتجاوز الأمر ذلك ليصبح هذا الوعي سببا مباشرا للصراع والتنافس مما يؤدي إلى الفوضى والعنف داخل المجتمع بالإضافة إلى ظاهرة الفساد خصوصا في الأجهزة الإدارية باعتبارها نتاجا مرتبطا بعمليات التحديث السريع وأخيرا اتساع الفجوة بين المدنية التي أصبحت بفضل عملية التحديث بؤرة للنشاطات الاقتصادية والتجمعات السكانية الكبيرة وفي المقابل تهميش الريف مما يجعله مصدرا محتملا لعدم الاستقرار نتيجة التهميش.[4]

---

[1]- المرجع نفسه.

[2] - David Apter, op.cit, pp186. 187.

[3]- جمال منصر، **دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية في العالم الثالث**، مرجع سبق ذكره، ص434.

[4]- أسامة غزالي حرب، مرجع سبق ذكره، ص165.

ونتيجة هذه المشاكل المترتبة عن عملية التحديث يقرر هنتغتون "إن الوسيلة المؤسسية لتنظيم اتساع المشاركة السياسية هي الأحزاب السياسية، والنظم الحزبية"[1]

بالإضافة إلى أن الأحزاب تلعب دورا فعالا في عملية التداول السلمي للسلطة من خلال عملية الانتخاب، فإذا كان التمثيل السياسي إحدى الخطوات الحاسمة في تأميم السلطة السياسية، فقد شكلت الانتخابات القناة الرسمية التي من خلالها يتم توسيع قاعدة الحكم وجعل الحكم ملكا مشاعا لأكبر عدد ممكن من الأفراد وبالتالي فإن وجود الأحزاب كان مرتبطا بالمشاركة الفعلية للمواطن في عملية تداول السلطة السياسية، وفي هذا الصدد يقول "جون بلوندل" »« *JeanBlondel*إن الأحزاب السياسية لا يمكن أن توجد إذا لم يكن الأفراد مشتركين في تسيير الشيء العام".[2]

وفي الأخير يمكن القول أن الحزب السياسي يكتسب أهمية خاصة في الحياة السياسية عامة وفي عمليات التنمية السياسية خاصة، ويتجسد ذلك من خلال الوظائف والأدوار المختلفة التي يؤديها كما أن قدرة الحزب ترتبط بطبيعة النسق الإيديولوجي ومجموعة القيم والأفكار سواء كانت اجتماعية سلوكية تقدميه أو رجعية أو محافظة، بالإضافة إلى قدرة الحزب على المستوى المؤسساتي للحزب نفسه ومدى تغلغله في المجتمع، وكذا درجة استيعابه وتمثيل لمختلف شرائح المجتمع والجماعات المختلفة ومختلف القوى والطبقات، فضلا عن مدى ارتباط قيادات الحزب وأعضائه البارزين وتفاعلهم مع الجماهير، ومقدرتهم على ممارسة العمل السياسي واستعدادهم للتضحية وتحمل المسؤولية في سبيل تحقيق الغايات التي يصبو إليها الحزب وتخدم عملية التنمية السياسية والاستقرار السياسي.[3]

---

[1]- المرجع نفسه.

[2]- محمد شقير، **مساهمة الحزب السياسي، المحلية المغربية لعلم الاجتماع السياسي**، الدار البيضاء: مطابع إفريقيا، 1996، ص11.

[3]- عبد الحليم الزيات، مرجع سبق ذكره، ص167.

الخلاصة والاستنتاجات:

من خلال دراسة الإطار النظري والمفاهيم ي للأحزاب السياسية والتنمية السياسية، وبعد هذا المسح السريع لأدبيات التنمية والأحزاب السياسية في هذا الفصل نصل إلى مجموعة من الاستنتاجات نوجزها في ما يلي:

بالنسبة للتنمية السياسية فقد تم معالجة هذا المفهوم من خلال المبحثين الأول والثاني وقد توضح ما يلي:

– إن مصطلح التنمية السياسية كمفهوم سياسي يتداخل مع مفاهيم أخرى كالتطور والنمو والتغيير والتحديث.

– إن التنمية السياسية عملية تطورية وليست حالة وهي عملية عالمية تحدث في كل المجتمعات على اختلاف مستويات تقدمها وهدفها يكمن في كونها حركة دائبة لا تتوقف عند نقطة معينة فالتنمية كعملية تطور تفترض حركة مستمرة لا تنتهي.

– تحمل عملية التنمية السياسية طابعا إيديولوجيا متأصلا فيها يظهر بوضوح في جوهرها وطبيعة تكوينها، والتسييس الواضح في أدبياتها "الليبرالية، غربية، يسارية، ماركسية....".

– لا يوجد مجموعة معايير محددة ومتفق عليها لتحقيق التنمية السياسية وتكون صالحة لجميع المجتمعات والعصور ولكن توجد هنالك جملة من المعايير التي تتماشى وفق خصوصيات كل مجتمع.

– يوجد ترابط وثيق بين مفاهيم التنمية السياسية ومناهجها ونظرياتها وبين مجموعة من المداخل النظرية "المدخل القانون السياسي الوظيفي، المدخل الماركسي، مدخل العملية الاجتماعية..."

– قدمت العديد من النظريات إسهامات لدراسة التنمية السياسية أبرزها نظرية التحديث، النظرية الماركسية، نظرية التبعية..الخ".

– تعترض عملية التنمية السياسية مجموعة من الأزمات تسمى بأزمات التنمية السياسية وتتمثل في: أزمة الهوية، أزمة الشرعية، أزمة المشاركة، أزمة التكامل الاجتماعي والتكامل، أزمة التنشئة، أزمة التوزيع، أزمة التغلغل" حيث تشكل هذه الأزمات هاجسا وحاجزا في نفس الوقت في طريق المجتمعات والأنظمة السياسية في سبيل تحقيق التنمية السياسية المنشودة.

أما بالنسبة للأحزاب السياسية فقد تمت معالجة هذا المفهوم من خلال المبحثين الثالث والرابع وقد توضح ما يلي:

– إن مفهوم الحزب السياسي، كمفهوم سياسي ساهمت في صياغته مدارس فكرية متعددة الاتجاهات والأفكار.

– عرف مفهوم الحزب السياسي تعريفات عديدة، اتفقت على وجود مجموعة من الخصائص والمقدمات والحزب السياسي بالمعني المعاصر يهدف بصفة خاصة إلى الوصول إلى السلطة أو التأثير في قرارها.

– ارتبط نشأة الحزب السياسي وظهوره في أوروبا الغربية انسداد في النصف الأول للقرن التاسع عشر 19، بعملية الاقتراع العام وظهور العمليات التشريعية واللجان البرلمانية.

- أثارة مسألة معالجة نشأة الأحزاب السياسية وخاصة خارج القارة الأوروبية جملة من التساؤلات مما أدى إلى ظهور عدة دراسات التي قدمت بدورها العديد من النظريات المفسرة لنشأة الظاهرة الحزبية خارج القارة الأوروبية التي استند على الإطار البرلماني والتشريعي حيث كان ظهور الظاهرة الحزبية في خارج أوروبا إما نتيجة حركات تحريرية أو دينية، أو تكتلات طلابية كما برزت نظريات كنظرية الأزمة التاريخية والنظرية التنموية.

- تعتبر الأحزاب السياسية من الضروريات لتجسيد الديمقراطية بغض النظر عن الانتقادات الموجهة لها، ولكن في حقيقة الأمر هذه الانتقادات ينبغي أن توجه إلى الأفراد الذين يلجئون إلى استعمال بعض الوسائل والأساليب التي تتنافى مع الأخلاقيات والقانون باسم الحرب السياسي الذي ينتمون إليه بهدف تحقيق أهدافهم الخاصة.

- الحديث عن الأنظمة الحزبية يختلف عن الحزب السياسي وتقصد بالنظام الحزبي طبيعة العمل الحزبي الموجود داخل النظام السياسي فقد يكون هذا النظام قائما على أساس الحزب الواحد أو حزبين أو أكثر.

- تصنيف الأحزاب السياسية حسب الأساس والمعيار الذي يقوم عليه كل تصنيف.

- هنالك فرق جوهريا بين تصنيف الأحزاب السياسية وبين تصنيف النظم الحزبية ففي التصنيف الأول يتم حسب مجموعة من المعايير "الحكم، التنظيم، الإيديولوجية، درجة المرونة...الخ"، أما بالنسبة للتصنيف النظم الحزبية فيتم حسب درجة التنافس المسموح به داخل النظام السياسي.

- تقوم الأحزاب السياسية بالعديد من الوظائف العامة باختلاف أشكال الحزب وبغض النظر عن موقعها في السلطة سواء كانت ضمن السلطة "الحزب الحاكم"، أو أحزاب معارضة في دول متقدمة أو متخلفة.

وفي الأخير من خلال المبحث الخامس تم التطرق إلى جدلية التأثير بين الأحزاب السياسية وعملية التنمية السياسية ومن أبرز النقاط المستنتجة:

- يتفق دارسو الأحزاب السياسية وعملية التنمية السياسية على تحديد الوظائف والأدوار التي تضطلع بها الأحزاب في النظم السياسية الحديثة.

- يختلف دور الأحزاب السياسية في العالم الثالث حيث يسعى إلى التحديث والتنمية السياسية وأعطي لهذا الدور أهمية تفوق أهمية الوظائف التقليدية للأحزاب السياسية.

- يرتبط ظهور الأحزاب السياسية في بعض بلدان العالم الثالث بمجموعة من الأزمات التاريخية الحادة التي كان من ورائها الاستعمار، ولقد هيأت هذه الأزمات تكوين الأحزاب السياسية في فترات زمنية لم يكن موجود فيها كيانات برلمانية مثلما كان عليه الحال في الدول الأوروبية .

- من خلال قراءة الأدبيات التي تناولت التنمية السياسية والتحديث يلاحظ التركيز على دور الأحزاب السياسية كونها أبرز "أدوات" أو "وسائط" التحديث والتنمية.

– بإمكان الحزب السياسي في بلدان العالم الثالث أن يكون كأداة حاسمة وفعالة في تحقيق التنمية السياسية والتغلب على أزمات التنمية السياسية".

– ارتبط الحزب السياسي بالتنمية السياسية على نحو عميق ومؤثر ومن عدة نواح ولعدة أسباب، كونه بعد أحد نتائج عملية التنمية السياسية من جهة ومن جهة أخرى يمثل الحزب أحد الميكانيزمات الأساسية الفاعلة والمؤثرة في التنمية السياسية.

الفصل الثانـــي:

مساهمة الأحزاب السياسية في عملية التنمية السياسية

"الجزائر – المغرب"

نظرا للأهمية الكبيرة التي يكتسبها مفهوم الأحزاب السياسية في كل من الجزائر والمغرب، والأدوار الحيوية والمؤثرة التي يقوم بها في سبيل توجيه حركة العمل السياسي وعملية صنع القرار، والتأثير في الحياة السياسية، وحتى يفهم دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية فيجب أن يأخذ بعين الاعتبار دورها في بناء الحياة السياسية العامة للمجتمع فالأحزاب السياسية تعطي للمواطنين نقاط استدلال وذلك من جهتين فمن جهة هي توضح من خلالها الاختيارات الانتخابية ومن جهة ثانية إن الأحزاب السياسية تسمح للناخبين باختيار اتجاهات معينة وليس مجرد أشخاص فقط، وهذا يعد في حد ذاته رقي ودرجة من الوعي ومن الثقافة الديمقراطية التي تعد أحد الأهداف المباشرة لعملية التنمية السياسية،ويصل دور الأحزاب السياسية أقصاه في عملية بناء الحياة السياسية حينما تعرض مسبقا الأهداف والوسائل التي تعتزم استخدامها في إطار ما يسمى بالبرامج الحزبية فالمواطن لم يعد يختار مجرد مواطن أو حزب، وإنما مشروعا مستقبليا،وعليه في هذا الفصل وبناءا على أن الأحزاب السياسية لها دور فاعل في عملية التنمية السياسية من خلال مختلف الأدوار التي تؤديها، سيتم تقسيم دور ومساهمة الأحزاب السياسية في كل من الجزائر والمغرب في تحقيق التنمية السياسية خلال الفترة الممتدة من (1989–2012) من خلال دراسة مقارنة حيث سيتم تناول واقع الأحزاب السياسية، واقع التعددية الحزبية وكذلك علاقة الأحزاب في كل من الجزائر والمغرب بالنظام السياسي وعلاقتها بالمجتمع مع توضيح الخارطة الحزبية لكل دولة على حدى ثم إجراء مقارنة بين واقع الأحزاب السياسية في الدولتين،كما سيتم التطرق إلى واقع التنمية السياسية في كل من الجزائر والمغرب والدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية الجزائرية والمغربية في دفع عملية التنمية السياسية.

وفي الأخير الإشارة إلى أبرز العوائق التي تحد من فاعلية الأحزاب السياسية الجزائرية – المغربية والآليات الكفيلة بتفعيل التنمية السياسية وآفاقها في البلدين.

المبحث الأول:

الظاهرة الحزبية في الجزائر و المغرب:

تعد الجزائر والمغرب كغيرهما من دول العالم الثالث، إذ مرا البلدين بتجربة حزبية أثناء الحقبة الاستعمارية مرورا بالاستقلال إلى يومنا هذا، عرفت من خلالها نظاما قانونيا يحكم كيفية إنشاء الأحزاب السياسية ومنعها وهو ما يعكس نوايا النظام السياسي اتجاه الأحزاب داخل كل بلد، كما تميزت كل فترة بخصوصياتها. وسيتم من خلال هذا المبحث التطرق إلى تطور الظاهرة الحزبية في كل من الجزائر والمغرب والقيام بمقارنة فيما بينهما.

المطلب الأول: الظاهرة الحزبية في الجزائر

إن البحث في التجربة السياسية الجزائرية عامة والتجربة الحزبية بالخصوص يتطلب أولا البحث عن الجذور التاريخية التي سمحت بظهور الأحزاب الجزائرية أولا ثم علاقة الأحزاب ككل بالنظام السياسي والمجتمع والتطرق إلى الجانب القانوني الذي يؤطر وينظم النسق الحزبي الجزائري.

الفرع الأول: التطور التاريخي لبروز الظاهرة الحزبية في الجزائر

يرجع تاريخ ظهور الأحزاب السياسية في الجزائر، كما هو متعارف عليه في أدبيات السياسة للحقبة التاريخية المرتبطة بالاستعمار الفرنسي وبذلك الظاهرة الحزبية في الجزائر هي ليست وليدة الاستقلال، حيث أن جذورها التاريخية وبوادر العمل السياسي يرجع فعليا إلى مرحلة ما بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وذلك عقب صدور قانون الأهالي المعروف باسم قانون فيفري 1919 و المتعلق بشروط الحصول على الجنسية الفرنسية والحق في التصويت والمشاركة في المجالس المنتخبة، وفي هذه الفترة بالتحديد تم استخدام وسائل غلب فيها جانب العقل والمعرفة ضد الاحتلال.[1]

ومن بين أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور الحراك السياسي وتشكيل الأحزاب السياسية، في هذه الفترة يعود إلى ثلاث عوامل رئيسية:

– ظهور ما يعرف ببوادر النهضة الإسلامية في مصر على يد جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وغيرهم حيث تأثر العديد من المفكرين والنخب المثقفة بآرائهم الإصلاحية والتحررية.

– تزايد ظاهرة هجرة المثقفين الجزائريين إلى أوروبا والمشرق العربي الإسلامي خاصة واحتكاكهم بشعوب هذه المناطق وتعرفهم على أساليب جديدة في الكفاح لم يكن يسمع بها في الجزائر كالشعارات التحررية مثل: "مبدأ تقرير المصير"[2]

– وأهم سبب سبق الإشارة إليه في البداية وذكر أثناء اندلاع الحرب العالمية الأولى صدور قانون الأهالي والتجنيد الإجباري وما صدر عنه من سخط وتذمر في أوساط الجزائريين.

---

[1]- عمر صدوق، **آراء سياسية وقانونية في بعض قضايا الأزمة**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995. ص ص63. 64.

[2]- محمد الطيب العلوي، **مظاهر المقاومة في الجزائر من 1830 إلى ثورة نوفمبر 1954**، قسنطينة: دار البعث ، 1985، ص ص76. 77.

وبهذا يتم تقييم التطور التاريخي والسياسي للأحزاب السياسية في الجزائر قبل الثورة في مرحلتين أساسيتين:

أولا:المرحلة الأولى: بداية الحراك السياسي من خلال الحركة الوطنية "1900-1954"

حيث ظهرت بوادر النشاط الحزبي مع ميلاد الحركة الوطنية السياسية الحديثة، وتتركز هذه التيارات على اختلاف مطلقاتها وخلفياتها الفكرية والسياسية إلى أربعة تيارات أساسية:

أ. التيار المطالب بالاستقلال: يرأس هذا التيار حزب نجم شمال إفريقيا كان ظهور الحزب في أوساط العمال المهاجرين الجزائريين في فرنسا حيث تأسس في باريس سنة 1926[1]، وهذا انعكاس لصوت الطبقة العاملة والاتجاه اليساري وكان يضم ممثلين عن الدول الثلاثة (تونس، الجزائر، المغرب) [2] وهو بذلك كان أقرب إلى حزب مغاربي منه إلى حزب جزائري في البداية قبل استحواذ الجزائريين عليه وقد عرف حزب نجم شمال إفريقيا تحت قيادة "مصالي الحاج" في مراحل تاريخية مختلفة تسميات عديدة حيث كان كتمهيد لتأسيس "حزب الشعب الجزائري" سنة 1937، ثم "حركة انتصار الحريات الديمقراطية" قام الحزب بأدوار وظائف طلائعية من خلال نشره لأفكار التحرر والاستقلال التام ومعارضة دعاء الاندماج.[3]

ب. التيار الإصلاحي الديني: يتمثل هذا التيار بالأساس في جمعية العلماء المسلمين بالجزائر سنة 1931، والذي أعلن في مادته الثلاثة من قانونه الأساسي أنه يمتنع عن ممارسة للفعل السياسي وكان يرتكز بصفة كبيرة على مرجعيته الدينية، قامت جمعية العلماء المسلمين بدور طلائعي يمكن تشبيه هذا الدور بالوظائف التأطيرية التي تقوم بها الأحزاب الحديثة وذلك راجع لإقناع أعضاء الجمعية باستحالة المواجهة العسكرية وبالتالي يجب إتباع إستراتيجية مغايرة ترتكز أساسا على نشر الوعي والثقافة الإسلامية والدين الإسلامي للوقوف أمام الايدولوجيا الاستعمارية.[4]

ج. التيار الليبرالي الاندماجي: جاء ظهور هذا التيار مع مطلع القرن العشرين والمتأثر بالثقافة الفرنسية، يحمل أفكار عربية ويؤمن بقيم فرنسية طالب هذا التيار بإصلاحات اجتماعية من طرف الحكومة الفرنسية بهدف أن يصبح الشعب الجزائري يتمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها المواطن الفرنسي المقيم بالجزائر، وباختصار مطالب هذا التيار تطالب بالإصلاح تحت سقف السيادة الفرنسية وعدم المطالبة بالاستقلال وعدم المدافعة عن القضية الوطنية، وفي المقابل المطالبة بالاندماج ولقد سار على نهجه الكثير من الاندماجيين أمثال: "فرحات عباس" "بن جلول" "بومنجل"...وغيرهم.[5]

د. التيار الاشتراكي: يتمثل هذا التيار في الحزب الشيوعي الجزائري سليل الحزب الشيوعي الفرنسي، ومن أهم ميزاته أنه كان حزب مختلط شارك فيه الجزائري المسلم والأوروبي، إنه حزب زواج في قواعده

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية 1930-1945**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، الطبعة الثانية، 1977، ص ص124. 133.

[2]- بن عمير جمال الدين، **إشكالية تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية (خلال تجربة التعددية المعارضة)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع: التنظيمات السياسية والإدارية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، السنة الجامعية، 2005. 2006، ص52.

[3]- عبد الناصر جابي، **الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية بين إرث الماضي وتحديات المستقبل**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد الثلاثون، 2011، ص17.

[4]- عبد الرحمان بينكو، **التجربة الحزبية بالجزائر**، نقلا عن:HTTP://WWW.HIOVARMOTAMADIN/F2C/GM%A.COM

[5]- عمر صدوق، مرجع سبق ذكره، ص64.

وقياداته بين الصيغة العمالية والبرجوازية الصغرى المثقفة، وتشمل بعض الفلاحين الكبار [1]، وكان أول ظهور للحزب الشيوعي الجزائري ككيان مستقل عن الحزب الشيوعي الفرنسي سنة 1935، وارتبطت وظائف هذا الحزب السياسي بالمطالب الاجتماعية وتغيير الوضع الراهن وتحقيق العدالة الاجتماعية ويرى أن القصة الوطنية مرتبطة أساسا بالقضية السياسية الفرنسية والتي لا يمكن حلها إلا بعد الوصول إلى مرحلة البلوريتاريا للسلطة بفرنسا.[2]

ثانيا: المرحلة الثانية: ميلاد جبهة التحرير الوطني "1954-1962"

جبهة التحرير الوطني التي برزت للوجود في أول نوفمبر 1954 واندلاع الثورة الجزائرية كحزب واحد يضم جميع التيارات السياسية المذكورة ليس بهدف المعارضة والعمل السياسي كحزب في إطار النظام الفرنسي وإنما كتنظيم جماهيري يقود العمل المسلح ضد الاستعمار [3] لحل المسألة الوطنية والوصول إلى الاستقلال ثم اللجوء إلى العنف الثوري، والذي لابد أن يعقده تنظيم سياسي واحد وليس مجموعة أحزاب [4]، ولقد أطلقت مجموعة الستة على الحزب تسمية "الجبهة" لأن جميع الجزائريين بإمكانهم الانخراط في الحزب بغض النظر إلى انتمائهم، ولقد خلق "حزب جبهة التحرير الوطني" التسمية "اللجنة الثورية للوحدة والعمل" كما تم خلق جناح عسكري تحت تسمية "جيش التحرير الوطني"، وهكذا تم الإعلان عن الكفاح المسلح عوض الكفاح السياسي بتنظيم ذات شعبتين، الأولى سياسية "جبهة التحرير الوطني"، والثانية عسكرية "جيش التحرير الوطني" وكان الإعلان السياسي الذي حدد الأهداف الأساسية للجبهة الذي بث للعالم من خلال إذاعة صوت العرب في القاهرة وهذا الإعلان السياسي تمثل في بيان أول نوفمبر.[5]

بعد أن فشلت التعددية والأحزاب في حل المسألة الوطنية لمدة عقود بعد تكوينها دعت جبهة التحرير الوطني كل الحركات السياسية التي كانت تنشط في الساحة الوطنية إلى إيقا ف نشاطها وحل أحزابهم والانضمام إلى الثورة كأفراد وهو الاقتراح الذي تعاملت معه بعض الأحزاب السياسية بالإيجاب في حين انضمت بعض الأحزاب تحت درجات متفاوتة من الإكراه لفترة استغرقت عامين بعد اندلاع ثورة التحرير، باستثناء الحزب الشيوعي الذي رفض الاقتراح، واستمر إلى غاية الاستقلال، ليحل في عامه الأول.[6]

ثالثا:التجربة الحزبية الأحادية: "1962-1989"

إن تبني الدولة الجزائرية للنظام الأحادية الحزبية كان لأسباب تاريخية، حيث أنه لم يكن استقلال دولة الجزائر ليتحقق لولا العمل السياسي والمسلح لجبهة التحرير الوطني كما أنها لم تكن لتنجح عام 1956 في دفع الحركات الحزبية وغيرها إلى حل نفسها طوعيا والعمل تحت قيادتها لولا باسمها وتأكدها بعدم جدوى العمل

---

[1] - Benjamin Stara : Le Nationalisme Algérien Avant 1954/paris CNRS, 2010, pp28. 32.
[2]- محمد الطيب العلوي، مرجع سبق ذكره، ص196.
[3]- علي زغدود، **نظام الأحزاب السياسية في الجزائر**، الجزائر، 2005، ص08.
[4]- عبد الناصر جابي، مرجع سبق ذكره، ص19.
[5]- لمزري مفيدة، مرجع سبق ذكره، ص53.
[6]- عبد الناصر جابي، مرجع سبق ذكره، ص19
* إلتحقت جمعية العلماء المسلمين بالثورة رسميا عام 1956 ، كما التحق "عباس فرحات" ليصبح أول رئيس للحكومة الجزائرية المؤقتة 1958، في حين كان التحاق الحزب الشيوعي أكثر إشكالا لعدم تقبل زعماء الحزب لفكرة وتوجهات الجبهة الوطنية للتحرير.

السياسي في النظام الفرنسي [1]، كما أن الشعب وافق على نظام الحزب الواحد بعد الاستقلال لأنه اعتبر أن توحيد الصفوف منطقي وضروري لإعادة بناء الدولة الجزائرية وترميم ما حطمه الاستعمار.[2]

كان نظام الحكم في الجزائر بعد الاستقلال هو نظام الحزب الواحد الذي هيمن مكتبه السياسي على الدولة والسلطة، وذلك بعد تحويل جبهة التحرير الوطني التي لم تكن حزبا سياسيا بالمعنى المعروف، كما كان اتجاه حزب جبهة التحرير الوطني اشتراكي كرسته نصوص مؤتمر طرابلس 1962[3]، وبهذا دشنت الجزائر مرحلة ما بعد الاستقلال بفرض الأحادية الحزبية وأهم ما ميز هذه المرحلة هو سيطرة الأجهزة الأمنية والعسكرية على مختلف مؤسسات الدولة لتترك للإدارة حق التسيير العلني والشكلي لمواجهة المجتمع بواسطة الحكومة والجهاز الإداري بمختلف مستوياته، وترويج صورة سيئة للتعددية الحزبية واتهامها بتعطيل حل المسألة الوطنية في أوساط الأجيال الجديدة التي لم تعش تجربة ما قبل الاستقلال.[4]

كما جاء في النصوص الدستورية والمواثيق الوطنية التي أقرتها الثورة الجزائرية مؤكدة على مكانة حزب جبهة التحرير الوطني وبعد الاستقلال واستنادا إلى المادة 23 من دستور عام 1962 قامت السلطات الجزائرية بمنع تشكيل أحزاب سياسية معارضة، وكرست ذلك من خلال إصدار مرسوم 1963/8/14 الذي صدر في عهد الرئيس "أحمد بن بلة " حيث نص: "ممنوع على كامل التراب الوطني أي تشكيلة أو تجمع ذو طابع سياسي" وأكد ذلك دستور 22 نوفمبر 1976 الذي صدر في عهد الرئيس "هواري بومدين " وبهذا ألقيت جبهة التحرير الوطني نفسها وحيدة في ممارساتها للعمل السياسي والحزبي [5]، وقد استمر نظام الحزب الواحد من 1962 إلى سنة 1989 وشهد ثلاث فترات للحكم لثلاث رؤساء وهم: "الرئيس أحمد بن بلة، (1962–1965)، الرئيس هواري بومدين (1965–1978) الرئيس الشاذلي بن جديد (1979–1989)[6]"

ولكن هذا لم يمنع من ظهور أحزاب سياسية أخرى مارست عملها سرا، وكان من أهم مطالبهم وضع حد للأحادية الحزبية وانتخاب برلمان، وتمكين الشعب الجزائري من تقرير مصيره بكل سيادة.[7]

---

[1]- تاملت محمد، **ماذا بقي من العمل الحزبي في الجزائر بعد عشرين سنة من إقراره**، متحصل عليه :
http// :VB.arabsgat.com/shouothreal.PHP ?T=457789.com

[2] - M. Hamden Yousfi, le pouvoir 1962-1978 face violée de l'Algérie, Entreprise national d'édition et de publicité (en,Anep), Unité Rouiba, Algérie, pp26-28.

[3]- إسماعيل قيرة ،وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص ص103.104.

[4]- عبد الناصر جابي، مرجع سبق ذكره، صص19-20.

[5]- إسماعيل قيرة، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص155.

[6]- أحمد منيسي، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2004، ص ص136. 137.

[7]- اسماعيل قيرة، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص155.

* ظهرت المعارضة الحزبية في فترة متأخرة نسبيا بالتحديد في أواخر السبعينات ومن أبرز زعمائها: بوضياف وآيت أحمد، ولم تكن تعني الأحادية الحزبية بقدر ما كانت رد فعل ضد الإقصاء والتهميش.

*- أعضاء المكتب التنسيقي الولائي حسب القانون الأساسي للحزب وهم: "أمين المحافظ، الوالي، قائد القطاع العسكري، رئيس المجلس الشعبي الولائي"

الفرع الثاني: التعددية الحزبية في الجزائر بعد دستور 1989:

تمثل التعددية الحزبية الجزائرية حالة فريدة في نشأتها وذلك لكونها لم تأت بفعل تطور طبيعي لعلاقات القوى السياسية والاجتماعية وإنما ولدت في مرحلة تاريخية متميزة على المستويين الدولي والمحلي، وتعددت التفسيرات لدواعي التحول عدة عوامل استوجبه التحول نحو التعددية.

إن الخطاب الرئاسي الذي ألقاه الرئيس الجزائري "شاذلي بن جديد" في 19 سبتمبر 1988 أمام مكتب التنسيق، الذي تميز بتوجيهه لحملة من الانتقادات اللاذعة للحزب والحكومة على حد سواء، متهما إياها بعدم أداء مهامها بصورة جيدة كخدمة الشعب والقضاء على المشاكل التي يعاني منها المجتمع، مع تمسكه بانتهاج الحكومة لسياسة التقشف لمواجهة الأزمة المالية التي تزامنت مع انخفاض أسعار البترول [1] أدى إلى ردت فعل قوية داخل المجتمع حيث وقعت أحداث شغب ومظاهرات عمت الجزائر العاصمة مساء يوم الثلاثاء 04 أكتوبر 1988 ثم عمت بقية المدن الكبرى صبيحة 05 أكتوبر 1988، وكانت هذه الاحتجاجات بمثابة الاختبار الأول لإمكانية إجراء الانفتاح السياسي، وكانت فئة الشباب التي تعاني من الحرمان السياسي والاقتصادي والبطالة أهم الفاعلين في هذه الاحتجاجات، ولقد اعتبر المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني في اجتماعه يوم 05 أكتوبر 1988 بأنها أعمال شغب مدفوعة بأيدي خفية من الخارج، كما قرر الرئيس الجزائري إعلان حالة الحصار طبقا للمادة 199 من الدستور بتاريخ 06 أكتوبر 1988[2] ولقد شهدت الاحتجاجات بتدخل الجيش لقمع المظاهرات وإطلاق النار على المتظاهرين لأول مرة منذ الاستقلال في الشوارع، وكان هذا بمثابة بداية المعضلة الجزائرية في التحول ما بين رحى القوى الشعبية الغاضبة بتياراتها المختلفة من ناحية،و الحزب والقوات المسلحة الرافضة للتغيير من ناحية أخرى[3].

فما هي أسباب التحول نحو التعددية الحزبية في الجزائر؟

أولا: العوامل الخارجية: متمثلتا في المحيط الدولي حيث كانت فترة منتصف الثمانينات بمثابة مرحلة الانتشار الليبرالي الراديكالي خاصة في عهد رئيسة الوزراء البريطانية "تاتشر" ورئيس الولايات المتحدة الأمريكية "ريغان" كما شهد العالم في نفس الفترة تقهقر الاتحاد السوفيتي أمام الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تفكك المعسكر الشيوعي، وتم توحيد ألمانيا وبروز دول قومية جديدة في أوروبا الشرقية[4]،

ونتيجة لهذه التحولات العالمية في تاريخ العالم المعاصر برزت ظاهرة التعددية السياسية، وأضحت ضرورة ملحة للدول النامية فمع تراجع الإيديولوجية الاشتراكية الشيوعية بلدان العالم لم تكن الثالث بمنأى عن هذه التحولات فلقد تأثرت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة سياسيا واقتصاديا بالمنظومة العالمية الجديدة في

---

[1]- مفيدة لمرزي، مرجع سبق ذكره، ص93.

[2]، مفيدة لمرزي، مرجع سبق ذكره. ص94.

[3] - William Qundt, Betrueen Ballots & Bullets : **Algeria, Transition fron Authoritarians** (Washington) DC:Brookings Instition Pess 1998, pp37. 39.

[4]- العياشي عنصر، **التعددية السياسية في الجزائر، الواقع والآفاق**، ورقة مقدمة لندوة نظمتها جامعة آل البيت والمعهد الدبلوماسي الأردني حول: "الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية" بتاريخ 18-19 ماي 1999، عمان، ص 109.

ظل الأحادية القطبية وبهذا تحولت نحو أربعين دولة " 40" في العالم إلى أنظمة ديمقراطية [1]، وخاصة في المنطقة العربية التي شهدت استجابة للتغيرات الجيوستراتيجية التي تعرضت لها العلاقات الدولية منذ مطلع الثمانينات، كانت مصر في عهد الرئيس "أنور السادات" سباقة إلى ذلك وتبعتها بلدان أخرى مثل: تونس والأردن ثم الجزائر ولقد صاحبت عمليات التغير السياسي والاقتصادي أجواء اتسمت بحالة استياء الشارع من جراء النتائج السلبية للسياسات الاقتصادية التي أدت للوصول إلى طريق مسدود في بيئة دولية جديدة تتميز بتزايد حدة الضغط على الدول النامية من قبل البلدان الصناعية المتقدمة التي حاولت التخلص من نتائج أزماتها الاقتصادية.

ثانيا:العوامل الداخلية:

شهد المحيط الداخلي الجزائري عدة عوامل على مختلف الأصعدة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية وتتضمن هذه العوامل عدة جوانب مختلفة أهمها:

أ). الجانب السياسي:

عجز مؤسسات النظام السياسي الجزائري في التكيف مع حركة التفاعلات داخل المجتمع وهو ما انعكس على مختلف أشكال الاستقرار السياسي.[2]

– ظهور صراعات سياسية خفية ومعاداة للحزب الحاكم تعود جذورها إلى بدايات السنوات الأولى للاستقلال في أزمة "1965"[3]

– معاناة النظام السياسي الجزائري من أزمة الشرعية حيث أن معظم الرؤساء الذين تعاقبو ا على الحكم هم قادة تاريخيين ينتمون لحزب جبهة التحرير الوطني، وتدعمهم المؤسسة العسكرية.[4]

– أزمة المشاركة السياسية وقد تمثلت في عجز النظام السياسي عن الاستجابة لبقية القوى السياسية، وكذا عدم رغبة النظام السياسي في إشراك جماعات جديدة في الحكم على نحو آخر سيط ر النظام السياسي على الدولة وأجهزتها من خلال ربط الجيش بالحزب وسيطرته على وسائل الإعلام التي سخرت لنشر إيديولوجية الحزب الواحد.[5]

– تزايد التجاوزات واحتكار السلطة وتزوير الانتخابات وسيادة البيروقراطية في الإدارة وفي الحزب الواحد، مما أدى إلى وجود هوة بين الشعب والحكام بالإضافة إلى غياب الديمقراطية وشخصنة الحياة السياسة.[6]

---

[1]- عبد النور بن عنتر، **إشكالية الاستعمار الديمقراطي في الوطن العربي**، المستقبل العربي، عدد 273، نوفمبر 2001، بيروت: مركز دراسات الوطن العربي، ص06.

[2]- عمرو عبد الكريم سعداوي، **"العددية السياسية في العالم الثالث" الجزائر نموذجا"**، السياسة الدولية، القاهرة، الأهرام، عدد 138، أكتوبر 1999، ص60.

[3]- نور الدين ثنيو، **الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية"**، متحصل عليه http://www.aljazecra.net/NR/escers/A31EBS24- 9B 42-9B 42-483F-8330-SB027010BAA9-HTM

[4] - Mohamed Tahar Bensaad, **le Régime politique Algérienne : de la légitimité historique i la légitimité constitutionnelle**, Alger :ENAL,1992,pp108.109

[5]- نبيل عبد الفتاح، **"الأزمة السياسية في الجزائر، المكونات والصراعات والمسارات"** السياسة الدولية، عدد: 108، أفريل 1992، ص188.

[6]- عمر صدوق، **آراء سياسية في بعض قضايا الأزمة**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص179.

ب). الأسباب الإقتصادية:

شهدت الجزائر منذ النصف الثاني من الثمانينات أزمة اقتصادية، حيث ظلت الدولة تعتمد على الريع البترولي في عملية الإنتاج والتنمية ومع انهيار أسعار البترول في الأسواق الدولة حيث وصل سعر البرميل إلى ما دون 08 دولارات للبرميل الواحد، وهو ما انعكس سلبا على اقتصاد الدولة وهو ما كشفت عنه بوضوح مؤشرات النشاط الاقتصادي في الجزائر ومن أهم مظاهرها:[1]

– تدني القدرة الشرائية للمواطن، وتجميد أجور العاملين مع ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية بطريقة فوضوية، حيث فقدت الدولة دورها في السيطرة على الأسعار، فضلا عن ارتفاع نسبة البطالة لاسيما لدى الشباب.[2]

– انخفاض الناتج القومي سنة 1988 إلى معدل "15%" في المقابل ارتفع معدل النمو السكاني إلى نسبة 3% الأمر الذي ساهم في تدهور تلبية حاجيات المواطنين.[3]

– ارتفاع ديون الجزائر بعد عملية التراكم المتواصلة من مليار سنة 1970 إلى 19 مليار سنة 1988 وظهور طبقة برجوازية على حساب المصلحة العامة مستندة على مبررات اشتراكية لجمع ثروة مالية بمساعدة السلطة التي ضمت لها احتكار السوق الوطنية انطلاقا من عدم استيراد ما تنتجه وعدم مراقبة منتوجاتها لا من حيث النوعية و لا الأسعار، حيث تمكنت هذه الطبقة أن تؤثر على قرارات السلطة وتفرض رأيها على الساحة الاقتصادية.[4]

– العجز في ميزان الحساب الجاري، إذ سجل انخفاضا بلغ 772 مليون دولار عام 1988، ولكن بتكلفة اقتصادية واجتماعية لا يمكن إلا أن تكون شديدة الارتفاع، حيث تحقق هذا الانخفاض على حساب الواردات، فبعد أن كانت قيمتها 15.367 مليون دولار عام 1986 و 10.116 مليون دولار سنة 1987 و6379 مليون دولار ضغط سنة 1988، ترتب عن ذلك انكماش في الواردات من سنة 1986 و1988 إلى 18.48%.[5]

الأسباب الاجتماعية والثقافية:

يتعلق أساسا بالطابع الثقافي والنفسي، وطبيعة التركيبة السكانية في الجزائر حيث ارتفعت في فترة الثمانينات نسبة الشباب الذي كان تحت وطأت البطالة والإحباط النفسي خصوصا مع تفاقم الأزمة الاقتصادية، بالإضافة إلى اتساع التفاوت بين الشرائح الاجتماعية المختلفة، وما تولد عنها من شعور بالظلم

---

[1]- ياسين ربوح، مرجع سبق ذكره، ص63.
[2]- مفيدة لمزري، مرجع سبق ذكره، ص94.
[3]- **عملية التحول الديمقراطي في الجزائر**، متحصل عليه: http://etudiaitz.com/VB/719.139/.HTML.
[4]- سعيد بوشعير، **النظام السياسي الجزائري**، الجزائر، دار الهدى، عين ميلة، 1993، ص ص178. 179.
[5]- ياسين ربوح، مرجع سبق ذكره، ص62.

واللامساواة[1]، كما أن المجتمع الجزائري متعدد ثقافيا فهنالك المثقفين باللغة الفرنسية، والمثقفين باللغة العربية، واللذين يجيدونها معا، فهذا التعدد الثقافي ترتب عنه تعدد إيديولوجي.[2]

وقد تبلورت أجندة الرئيس "شاذلي بن جديد" في هذه المرحلة لمواجهة تلك الإحداث على ثلاثة محاور: "الانفتاح والمصالحة الوطنية، تطهير الحياة السياسية والاقتصادية من الفساد، إجراء إصلاحات سياسية ودستورية متمثلة في صدور دستور 1989 الذي أقره الشعب بنسبة 92%[3]، وقد أرسى هذا الدستور عددا من المبادئ الفكر الديمقراطي، ضرورة الاحتكام إلى صناديق الاقتراع لتداول السلطة، النظر للجيش باعتباره إحدى مؤسسات النظام دوره الدفاع الخارجي وتجسيده سياسيا، كما صدرت عدة قوانين تؤكد ذلك الاتجاه الجديد نحو الليبرالية السياسية والاقتصادية وأبرزها القانون الذي ألغى احتكار جبهة التحرير الوطني للسلطة وأعلن عن التعددية السياسية بسماحه لإنشاء الأحزاب السياسية من خلال قانون الجمعيات.[4]

الفرع الثالث: الإطار الدستوري والقانوني للتعددية الحزبية في الجزائر:

يعتبر الإطار القانوني والدستوري شرط أساسي لقيام حياة حزبية فعالة تتيح فرصة لمختلف القوى السياسية لتكوين أحزاب والتعبير عن أفكارها دون قيود، لأن جوهر الحياة الحزبية هي محصلة التفاعل بين الشروط القانونية والدستورية، والشروط الموضوعية المتعلقة بالقوى السياسية في المجتمع، فأي تعددية حزبية في أي نظام سياسي تحكمها مجموعة من المبادئ والقيم متمثلتا في الدساتير والنصوص القانونية.[5]

وقد شهدت الجزائر منذ الاستقلال تعديلات دستورية متتالية، من عهد الدستور الأول للجزائر في سبتمبر 1963 وألغي في أكتوبر 1963 وكانت الجزائر بدون دستور حتى صدور الدستور المؤقت في 1975، وتم صدور الدستور الثاني في 22 من نوفمبر 1976 والذي طرأ عليه عدد من التعديلات في 1980 و 1988 وجاء الدستور الثالث في 23 فبراير 1989 ليمثل تخليا صريحا عن المبادئ الأساسية لدستور 1976 ويدشن الحقبة التعددية في تاريخ الجزائر، إلا أنه جرى تعديله في 1992 وقد ظل الدستور معطلا إلى غاية 28 نوفمبر 1996 تاريخ صدور الدستور الرابع للجزائر، وقد هدف هذا الدستور إلى إصلاح اختلال دستور 1989 واستكمال البناء المؤسسي للدولة.[6]

وفي ما يلي نبذة عن دستوري 1989، و1996 باعتبارهما الإطار القانوني الذي حكم التحول نحو التعددية السياسية في الجزائر.

---

[1]- عمرو عبد الكريم سعداوي، مرجع سبق ذكره، ص ص63. 65.
[2]- مفيدة لمزري، مرجع سبق ذكره، ص90.
[3]- إسماعيل قيرة وآخرون، مرجع سابق ذكره، ص111.
[4]- على الصادي، **نسخة السياسية في العالم العربي**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1996، ص ص101. 102.
[5]- عبد النور ناجي، **تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي، "دراسة تطبيقية في الجزائر**، القاهرة، دار الكتاب، 2010، ص105.
[6]- أحمد منيسي وآخرون، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ،2004، ص198.

أولا: دستور 1989 والجمعيات ذات الطابع السياسي

كرس دستور فيفري 1989، التعددية السياسية بالنص المباشر عليها في المادة " 40" منه، حيث جاء فيها: "حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به، والسلامة الترابية واستقلال البلاد، وسيادة الشعب"[1]

كما تشير المواد الواردة في فصوله "الثاني والثلاث والرابع والخامس" ضمنيا هذا الحق بالإشارة إلى مظاهر التعددية ومنطلقاتها كحرية التعبير والرأي والاختيار، وحرصه على الطابع الديمقراطي للدولة والمساواة والعدالة وغيرها من القيم التي تشكل المضمون الحقيقي للديمقراطية والتعددية.[2]

وتنص المادة " 10" من الفصل الثاني على أن "الشعب حر في اختيار ممثليه" وهذه الحرية لا يمكن أن تكون تامة أو فعلية إلا في ظل تعددية تامة وفعلية.

وتنص المادة "14" من الفصل الثالث على ما يلي: "تقوم الدولة على مبادئ التنظيم الديمقراطي والعدالة الاجتماعية..." إذ من غير المنطقي وجود ديمقراطية في نظام حكم أحادي مركزي يحتكر السلطة.

أما في الفصل الرابع من الدستور المخصص للحقوق والحريات توجد العديد من المواد بالإضافة للمادة "40" سالفة الذكر تتفق كلها على إقرارا دستورية العمل السياسي التعددي.

تنص المادة "28" من الفصل الرابع على: "كل المواطنين سواسية أمام القانون، ولا يمكن أن يتذرع لأي تمييز يعود سببه إلى المولد، أو العرق أو الجنس، أو الرأي أو أي شرط أو ظرف آخر، شخصي أو اجتماعي"[3]

المادة "31" نصت على "الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن مضمونة. "[4]

وجاءت المادة "30" أكثر وضوحا حيث أشارت إلى أن مؤسسات الدولة تستهدف إزالة كل العقبات التي "..تحول دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية. "[5]

من خلال عرض مختلف المواد التي نص عليها دستور 1989 يتأكد الإقرار بمبدأ التعددية الحزبية والسياسة وتوفير الضمانات لممارسة مختلف الحقوق والحريات السياسية في إطار القانون واحترام رأي الغير وفقا ما يتماشى ويخدم المنافسة السياسية.[6]

لقد كان دستور 23 فبراير 1989 إيذانا ببد ء التجربة التعددية السياسية في الجزائر وبعد الوثيقة الأساسية التي تأسست من خلالها القاعدة الأساسية للتعددية الحزبية في الجزائر، إلا أنه من أهم مصادر دستور 1989 الشرعية الدستورية والإسلام، بحيث حلت الشرعية الدستورية محل الشرعية الثورية التي حكمت السياسة والحكم في الجزائر منذ الاستقلال.

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989،المادة 40.
[2]- جداوي عيسى، **الأحزاب السياسية في الجزائر**، الجزائر : دار قرطبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007، ص ص27. 28.
[3]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، دستور 1989،المادة "28" من الفصل الرابع.
[4]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، دستور 1989،المادة المادة "31"، من الفصل الرابع.
[5]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، دستور 1989،المادة "30" من الفصل الرابع.
[6]- عبد النور ناجي، مرجع سبق ذكره، ص107.

ثانيا: دستور 1996 والأحزاب السياسية

رغم التطورات البارزة التي أدخلها دستور 1989 على قواعد اللعبة السياسية في الجزائر، فقد سقطت التجربة الديمقراطية بعد أقل من ثلاث سنوات على تاريخ الاستفتاء على دستور 1989، على خلفية استقالة الرئيس "شاذلي بن جديد" بالإضافة إلى سبب دستوري آخر عمق من الأزمة متمثلا في غياب معالجة الدستور لمسألة احتمال استقالة الرئيس في الدستور وربطها بحل المجلس الشعبي الوطني، ولقد أثبتت أزمة 1992 محدودية الدور الذي يمكن أن يلعبه الإطار الدستوري في ظل غياب إجماع واضح بين عناصر القوة الرئيسية في القطاع وعدم نضوج التجربة التعددية في المجتمع[1].

لقد جاء دستور 1996 الصادر بتاريخ 28 نوفمبر 1996 والساري المفعول حتى الآن الوثيقة الرسمية الدستورية الرابعة في تاريخ الجزائر الحديثة، قد جاء لسد الفراغات القانونية والتقنية لدستور 1989 من جانب ومن جانب آخر لتعميق وتوسيع الصلاحيات الرئاسية [2]، فبرغم من إقرار جميع الأحزاب أهمية وضرورة التعديل كحتمية ضرورية إلا أنهم اختلفوا حول توقيت التعديل، فكان رأي السلطة يدعو إلى إجراء التعديل قبل الانتخابات التشريعية ليوم: 1997/06/05، لتفادي تكييف تعديل الدستور من أصحاب الأغلبية في البرلمان وفق مصالحهم السياسية، غير أن الرأي الآخر تحفظ على هذا التعديل قبل الانتخابات، تخوفا من أن يمس هذا التعديل مصالح الأحزاب الفاعلة[3].

وشملت التعديلات الواردة في دستور 1996 على دستور 1989 عدة مبادئ أهمها: حظر النشاط الحزبي القائم على أساس دينية أو طائفية ، اعتماد النظام الجزائري على نظام الازدواجية البرلمانية مجلس الأمة كغرفة برلمانية ثابتة إلى جانب المجلس الشعبي الوطني الغرفة الأولى [4] يشمل أعضاء هذه الغرفة من أعضاء يساوي عددهم نصف أعضاء المجلس الشعبي الوطني، هذا ما أشارت إليه المادة (101) من الدستور الفقرة الثانية حيث يتولى رئيس الجمهورية تعيين ثلث الأعضاء من بين الشخصيات والكفاءات الوطنية في مجالات مختلفة، أما الثلثين الآخرين فيتم انتخابهم عن طريق الاقتراع غير مباشر والسري من طرف أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية بمعدل عضوين في كل ولاية أي 96 عضو عبر الوطن[5].

أما فيما يخص النشاط الحزبي فقد أعاد الدستور النظر في النظام الحزبي الذي اعتمد سابقا في دستور 1989 من طرف المؤسس الدستوري فقد نصت المادة (42) من دستور 1996 على التعددية الحزبية صراحة حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون إذ أن المادة (42) حددت الأسس التي ينبني عليها نشاط الأحزاب فيلاحظ انتقال المشر ع من تسميات الجمعيات ذات الطابع السياسي إلى تسمية أحزاب سياسية، وبهذا لم يبقى أثر للحساسية التي تولدت عن مرحلة الحزب الواحد [6] كذلك منعت في شكل قانون عضوي

---

[1]- أحمد مهيبي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 149.

[2]- المرجع نفسه، ص 150.

[3]-هدى ميتكيس، **"توازنات القوى في الجزائر: إشكاليات الصراع على السلطة في إطار تعددي"**، المستقبل العربي، العدد 184، يونيو 1998، ص 34.

[4]-مسعود شيهوب، **"الرقابة على دستورية القوانين: النموذج الجزائري"**، مجلة النائب، عدد 6/5 ، 2005، ص 31.

[5]- صابري الجيلالي، **"النظام السياسي الجزائري في ظل دستور 1996"**، معسكر: جامعة مصطفى اسطنبولي، ص.ص 62-63.

[6]- عبد النور ناجي، مرجع سبق ذكره، ص 109.

خاص بالأحزاب السابقة صدر في مارس 1997 المادة (42) توظيف مكونات الهوية الوطنية (الإسلام، العربية، الأمازيغية) للدعاية الحزبية كما كان سائدا في دستور (1989)، كما حظر على الأحزاب السابقة اللجوء إلى العنف أو الإكراه كشكل من أشكال الممارسة الحزبية لتحقيق أهداف الحزب، كما حظر كل أشكال التبعية للدول الأجنبية[1].

لقد سعى دستور 1996 إلى تقليص عدد الأحزاب السياسية وذلك من خلال تضييق قوانين الانتخابات والمشاركة بالإضافة إلى فرض قيود على شروط تأسيس الأحزاب مما أدى إلى اختفاء عدد كبير من الأحزاب2.

وهذا ما أدى إلى اعتراض بعض الأحزاب الجهوية على الدستور (RCD,FFS) ودعت إلى مقاطعة الاستفتاء عليه، في حين بدأت الأحزاب الإسلامية التكيف مع الوضع الجديد حيث تم إزالة مصطلح الإسلامية من أسماء الأحزاب، ووضع برامج جديدة تتلاءم مع الوضع السياسي الجديد[3].

ثالثا:القانون العضوي رقم: 97-09 المتعلق بالأحزاب السياسية:

صدر هذا القانون بتاريخ 06 مارس 1997، وهو بمثابة إعادة تنظيم للحياة الحزبية في الجزائر، وبعد وجود بعض العوائق في سواءا فيما تعلق بعلاقة الأحزاب بالدولة أو فيمال بين الأحزاب داخلها من ناحية أخرى، ولتدارك هذه العوائق جاء القانون العضوي متضمنا ستة وأربعون مادة (46)، مقسمة إلى ثلاث (03) أبواب تشتمل على أحكام عامة، وأخرى تشتمل على شروط التأسيس والنشاط، وأخيرا باب يتعلق بالأحكام المالية[4].

فيما يتعلق بالمطابقة الاسمية لقد وافق أكبر حزبين إسلاميين بنشاطات في الساحة السياسية على تغيير اسم الحزب، فأصبحت"حركة مجتمع الإسلامي" إلى "حركة مجتمع السلم" و "حركة النهضة الإسلامية" إلى "حركة النهضة"، في حين عجزت بقية الأحزاب الصغيرة الأخرى من مواكبة تعديلات القانون العضوي وبالتالي حلت تلقائيا بتاريخ: 06 مارس 1998 باعتباره آخر أجل لتكيف الأحزاب مع القانون العضوي الجديد للأحزاب السياسية هذا بالإضافة إلى شرط المادة (18): " لا يسمح انعقاد المؤتمر التأسيسي للحزب إلا إذا كان ممثلا في 25 ولاية على الأقل، ويجب أن يجمع المؤتمر بين 400 و 500 ممثل ينتخبهم 2500 منخرطا على الأقل يقيمون في 25 ولاية على الأقل"، لقد ساهم هذا الشرط في إقصاء العديد من الأحزاب الصغيرة كذلك[5].

1- المرجع نفسه.

2-أحمد منيسي، مرجع سبق ذكره، ص 150.

[3]- عبد النور ناجي، مرجع سبق ذكره، ص 110.

[4]-" أمر رقم: (97-09) المؤرخ في 27 شوال عام 1417 الموافق لـ 06 مارس سنة 1997 يتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 09-12، 34، 06 مارس1998، ص.ص 30-35.

[5]- عبد النور ناجي، مرجع سبق ذكره، ص.ص 111-112.

الفرع الرابع: مراحل تشكل الخارطة الحزبية في الجزائر:

تميزت الخارطة الحزبية في الجزائر بعدم الثبات خلال فترة تجربة التعددية السياسية، فقد خضعت الخارطة لعدة تغيرات منذ إقرار التعددية وما نتج عنها من تغيرات قانونية، بالإضافة إلى عدة عوامل ومتغيرات أثرت على مستوى الحياة الحزبية وأثرت على نشاط ووجود الأحزاب السياسية وساهمت في تقسيم الخارطة الحزبية الجزائرية من فترة إلى أخرى وقد أشار الباحث (جابي عبد الناصر) إلى أسباب تتعلق بقصر التجربة الحزبية، وإلى تردي الأوضاع الأمنية والظروف السياسية التي تزامنت مع ظهور الأحزاب في الجزائر، وهذا ما انعكس على فهم واضح للخارطة الحزبية [1]، ووفق لذلك يمكن تقسيم هذا المراحل إلى (03) ثلاث مراحل أساسية في عمر التجربة الحزبية المعاصرة:

أولا: مرحلة انطلاق التعددية السياسية(1989-1991):

في الأيام القليلة التالية لصدور دستور 1989 الذي سمح بالتعددية الحزبية ظهر على الساحة السياسية في الجزائر حوالي 40 حزبا لتصل فيما بعد إلى 60 حزبا معتمدا لدى وزارة الداخلية [2]، وهذا راجع بالأساس إلى التساهل الذي أبد له قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي، فبإمكان 15 شخصا أن يكونوا حزبا مع سهولة في الإجراءات القانونية والإدارية لتشكيل حزب سياسي[3].

ومن بين أهم الأحزاب التي استلمت وصل إيداع ملف إنشاء الحزب، الأحزاب التالية:

الحزب التقدمي الديمقراطي الجريدة الرسمية 33 المؤرخة في 08 أوت 1990.

الحزب الجمهوري التقدمي الجريدة الرسمية 39 المؤرخة في 12 سبتمبر 1990

حركة الأمة الجريدة الرسمية 39 المؤرخة في 12 سبتمبر 1990.

حركة التنمية الديمقراطية الجريدة الرسمية 39 المؤرخة في 12 سبتمبر 1990

حركة القوى العربية الإسلامية الجريدة الرسمية 90 المؤرخة في 19 سبتمبر 1990

إتحاد الشعب الجزائري الجريدة الرسمية 47 المؤرخة في 07 نوفمبر 1990

الائتلاف الوطني للديمقراطيين الأحرار الجريدة الرسمية 47 المؤرخة في 07 نوفمبر 1990

جبهة الجهاد للوحدة الجريدة الرسمية 55 المؤرخة في 19 ديسمبر 1990

أجيال الاستقلال الجريدة الرسمية 56 المؤرخة في 26 ديسمبر 1990

الإتحاد للعدالة والحرية الجريدة الرسمية 56 المؤرخة في 26 ديسمبر 1990

الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر الجريدة الرسمية 12 المؤرخة في 21 مارس 1990

الجمعية الشعبية للوحدة والعمل 31 جانفي 1990.

وفي سنة 1990 تم اعتماد الأحزاب التالية:

عهد 54 الجريدة الرسمية 37 المؤرخة في 01 أوت 1990

---

[1]- عبد النور ناجي، **"الانتخابات الدولة والمجتمع الجزائري"**، دار الفقيه للنشر، 1998، ص38.

[2]- عبد القادر حريشان، **"الإنقاذ والسلطة: 1988-1992"**، الجزائر، ص07.

[3]- ناجي عبد النور، مرجع سبق ذكره، ص 114.

جبهة القوى الشعبية الجريدة الرسمية 56 المؤرخة في 01 أوت 1990

حزب الحق الجريدة الرسمية 56 المؤرخة في 10 نوفمبر 1991

جبهة القوى الديمقراطية الجريدة الرسمية 64 المؤرخة في 11 ديسمبر 1991

حركة الرسالة الإسلامية الجريدة الرسمية 58 المؤرخة في 17 نوفمبر 1991

التجمع الوطني الجزائري الجريدة الرسمية 38 المؤرخة في 14 أوت 1991

التجمع من أجل الوحدة الوطنية الجريدة الرسمية 38 المؤرخة في 14 أوت 1991[1].

وفي هذا السياق جرت أول انتخابات تعددية في 1990 وهي الانتخابات البلدية وكانت المفاجئة حصول الجبهة الإسلامية للإنقاذ على أغلبية المجالس البلدية والولايات على مستوى الجزائر بحصولها على ما يعادل 54% ، وفي سنة 1991 سمحت السلطات الجزائرية بإجراء أول انتخابات نيابية لتشكيل البرلمان، حيث تمكنت الجبهة الإسلامية للإنقاذ من الحصول على 188 مقعدا في البرلمان [2]، لقد ساهمت هذه الانتخابات في ضبط الخارطة الحزبية بشكل فعلي خلال هذه المرحلة من خلال إبراز مكانة كل جمعية سياسية لمكانتها المطبقة على الساحة السياسية وحصول الجبهة الإسلامية للإنقاذ على المرتبة الأولى بشكل شاسع مع التيارات الأخرى نتج عنه ترتيبا مميزا للجمعيات السياسية على الخارطة الحزبية في هذه الفترة، كما يمكن اعتبار هذه المرحلة بتعددية فعلية [3] ولكنها لم تتم طويلا خاصة بعد تدخل الجيش لإيقاف المسار الانتخابي وبداية الأزمة السياسية والأمنية سنة 1992.

ثانيا: مرحلة الأزمة السياسية والأمنية (1992–1996)

لقد تحرك الجيش إزاء النتائج الانتخابية التي سمحت للجبهة الإسلامية للإنقاذ بالحصول على 188 مقعدا في البرلمان، وفي تاريخ 29 ديسمبر 1991 وبالضغط على الرئيس الشاذلي بن جديد أعلن هذا الأخير استقالته بعدا ما قام بحل المجلس الوطني الشعبي، كما قام الجيش بإيقاف العملية الانتخابية [4]، وحلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ من طرف السلطة النظامية، وأعتقل معظم قادتها، كل هذه الإجراءات ساهمت في تأزم الوضع السياسي والأمني للبلاد وأجهضت التجربة التعددية القصيرة.

إن هذه الأوضاع أدت إلى تغيير في الخارطة الحزبية من خلال نشاط الأحزاب على الساحة السياسية والحد من فعاليتها، حيث أصبحت كل أحزاب الجزائر في هذه الفترة خارج إطار السلطة، ويباشر ردود فعلها بخصوص تدخل الجيش، وإلغاء الانتخابات، رفضت بعض الأحزاب هذه الإجراءات كونها خرقا للديمقراطية ولكن السبب الحقيقي في معارضتها هو تحقيقها لنتائج ايجابية مقابل تلك الأحزاب التي ساندت موقف الجيش[5]، ولقد انعكست كل هذه الأحداث على الخارطة الحزبية في الجزائر حيث أصبحت الأحزاب مجرد ديكور شكلية واقتصر النشاط السياسي على أحزاب معينة ومنها الأحزاب التي شاركت في مؤتمر الوفاق

---

[1]- مفيدة لمزري، مرجع سبق ذكره، ص.ص 100-101

[2]- أحمد منيسي، مرجع سبق ذكره، ص 140.

[3]- بن عمر جفال، **إشكالية تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية خلال تجربة التعددية المعاصرة**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع: التنظيمات السياسية والإدارية ، الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، 2005-2006 ، ص 68.

[4]- عبد الباسط دردور، مرجع سبق ذكره، ص 120.

[5]- عبد الكريم سعداوي، مرجع سبق ذكره، ص 69.

الوطني: (حزب حركة مجتمع السلم، حركة النهضة الإسلامية، حزب التجديد الجزائري، جبهة التحرير الوطني، الحزب الليبرالي الاجتماعي،التحالف الوطني الجمهوري وحركة مجد)[1].

ثالثا: المرحلة الثالثة: منذ 1996:

بعد تطور الدستوري في الجزائر منذ بداية التعددية لم يكن وضوح للخارطة الحزبية الجزائرية، فرغم أن دستور 1996 أكد على مبادئ التعددية الواردة في دستور 1989، إلا أنه جسد الآليات السلطوية 1976، وهذا ما يطلق عليه فقهاء القانون الدستوري النظام الرئاسي الصلب وهو النظام الذي يجمع كل السلطات في يد الجهاز التنفيذي ويهمش دور المؤسسات التشريعية في ممارسة السلطة من جهة أخرى المبالغة في شروط تقرير القوانين الاستثنائية والطارئة وتوسيع صلاحية عملها كل هذا انعكس على وضعية الأحزاب السياسية وشكل الخارطة الحزبية في البلاد، ولكن رغم ذلك شهدت فترة ما بعد 1997 بروز حزب النظام التجمع الوطني الديمقراطي بعد حصوله على الأغلبية في الانتخابات التشريعية جوان 1997، و المعلنة أكتوبر 1997، والجديد كذلك في هذه المرحلة من مسار التعددية السياسية هو بروز الأحزاب التيار الإسلامي ودخولها إلى البرلمان (حركة مجتمع السلم، حركة النهضة) وتعدى الأمر ذلك إلى حتى المشاركة في الحكومة الائتلافية (07 وزراء في حركة حماس).

كما برزت في هذه المرحلة أحزاب التيار الديمقراطي التي شاركت كذلك في البرلمان (التجمع من أجل الديمقراطية، جبهة القوى الاشتراكية، حزب العمال)[2].

الفرع الخامس: تصنيف الأحزاب السياسية في الجزائر:

يصادف الباحث في العلوم السياسية عند محاولته تصنيف الأحزاب السياسية في بلد ما إلى صعوبة كبيرة وهذا راجع إلى عاملين أولا: تعدد المعايير التي اعتمدها المتخصصين في هذا المجال لتصنيف الأحزاب السياسية، ثانيا: اختلاف طبيعة الحزب السياسي وأهدافه من بلد إلى آخر.

إن تصنيف الأحزاب السياسية في الجزائر يواجه صعوبات من بينها قصر عمر التجرب ة الحزبية، وكثرة ظاهرة الانشقاقات ترتب عنها ظهور أحزاب جديدة سليلة الأحزاب السابقة [3]، فبعدما تم الاعتراف بـــ:" خمسين 50 حزبا سنتي 1989 و 1991" ليصل العدد في وقت لاحق وبالتعددية في أفريل 1995 إلى نحو سبعين (70) حزبا وهذا الانفجار فريد من نوعه في الظاهرة الحزبية ونتيجة لذلك جاءت سلسلة من القوانين لضبط العمل الحزبي، وتحلول سنة 1997، أضاف القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية شروطا قانونية جديدة لتأسيس الأحزاب ونشاطها مما جعل عدد الأحزاب ينخفض إلى 25 حزبا، ليواصل عدد الأحزاب في التقلص خاصة بعد الإعلان عن شروط المشاركة في انتخابات 2008، حيث صادق المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة على قانون معدل الذي اشترط لدخول الانتخابات الحصول على نسبة معينة (03 % من أصوات الناخبين بجمع توقيعات الناخبين كالمرشحين وبأقصى رجعي في آخر ثلاث انتخابات).

---

[1] - أحمد مهابة، **" مصاعب الديمقراطية في الجزائر"**، السياسة الدولية عدد: 127، جانفي 1997، القاهرة: الأهرام، ص.ص 181-182.

[2]- العياشي عنصر، مرجع سبق ذكره، ص 110.

[3]-عبد النور ناجي، مرجع سبق ذكره، ص 126.

وبهذا وصل عدد الأحزاب السياسية إلى تسعة (09) أحزاب فقط[1].

إن تصنيف الأحزاب السياسية موضوع الدراسة ليس بالأمر السهل كما سبق وان الإشارة إليه، لكونها تخضع لعدة معايير ومستويات متعلقة بالظاهرة الحزبية الجديدة والتعدد السوسيولوج ي، وعليه سيتم التركيز في التصنيف على المعايير الإيديولوجية، حيث يتفق الباحثون في الخارطة الحزبية في الجزائر على وجود عدة تيارات تتجاذبها قوى سياسية فاعلة منضوية تحت لواء عدة توجهات إيديولوجية.

أولا: الأحزاب الإسلامية : هي تلك الجماعات السياسية التي تطالب بتطبيق الدين الإسلامي والشريعة في الحياة الاجتماعية والسياسية باعتبارها المرجعية الوحيدة للمجتمع، قام ونشط التيار الإسلامي كرد فعل ضد التيار الشيوعي، إذ تمكن من فرض وجوده في الأوساط الجامعية والشعبية خاصة مع بداية الانفراج السياسي في نهاية الثمانينات.

ثانيا: الأحزاب الوطنية: من خلال دراسة أحزاب التيار الوطني لابد من الإشارة إلى أن تعبير وطني الذي يعتمد عليه كمعيار في إيديولوجية في حد ذاته لا يقصد به أن بقية الأحزاب على الساحة السياسية المتنافسة لا تتمتع بالوطنية ولا يعني كذلك نزع صفة الوطنية عن باقي الأحزاب، من ناحية أخرى لا يقصد بالوطنية الانغلاق على الذات ونكران الغير بل وطنية لتمسكها بهوية المجتمع الجزائري (الإسلام، اللغة، الوحدة، الوطنية)، واتخاذها قيم الثورة التحريرية كمبادئ مرجعية [2]، كما تتبنى الأحزاب الوطنية أو الأحزاب الوسطية كما يسميها البعض خطابتوفيقيا معتدلا بين ما هو غربي وما هو تراثي، وقد تتبناه الدولة نفسها[3].

كما تعمل هذه الأحزاب على استقطاب شريحة واسعة في صفوفها من المجاهدين وأبناء الشهداء مع اتخاذها مواقف قريبة من التيار الإسلامي ومن أبرز الأحزاب، "حزب جبهة التحرير الوطني".

ثالثا: الأحزاب اللائيكية: من بين أهم مبادئ الأحزاب مبدأ فصل الدين عن الدولة ترسم مبادئها من تاريخ الثورة الفرنسية وما أسفرت عنه في الأخير من فصل الكنيسة عن الدولة وتجسد ذلك في قانون 1905 الذي نصل في مادته الأولى على لائيكية الدولة وهو ما نجده أيضا في دستور التركي وبهذا نجد أن أنصار هذا التيار متشبعون بالثقافة الفرنسية[4].

ومن بين أهم مطالبهم فصل الدين عن الدولة وحرية التدين والمطالبة باللغة الأمازيغية كلغة رسمية [5]، وإلغاء قانون الأسرة المستمد من الشرعية الإسلامية، ولها ميول عرقي بحيث تفرق بين الجنسين (العربي والأمازيغي) ويدافع أنصار هذا التيار عن اللائيكية باعتبارها ليست إلحادا كما يدعيه المعارضون الإسلاميين بل إن الفكر اللائيكي هو أكثر من يدافع عن حرية المعتقد وممارسته، أما الدولة الاتحادية فهي نقيض للائيكية (كالإتحاد السوفييتي سابقا) وكما يرفض أنصار التيار الدولة الدينية فهم يرفضون الدولة الاتحادية، ومن بين أهم هذه الأحزاب:

---

[1]- عبد الناصر جابي،" **الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية بين إرث الماضي وتحديات المستقبل** "، المجلة العربية للعلوم السياسية ، مركز الدراسات الوحدة العربية، العدد 30، 2011، ص.ص 21-22.

[2]- عبد النور ناجي، مرجع سبق ذكره، ص 132.

[3]- ياسين ربوح، مرجع سبق ذكره، ص 107.

[4]- عادل القادري، **اللانيكية اليوم** ،نقلا عن :/http://adelkadri.Martooblog.com/26642

[5]- مفيدة لمزري، مرجع سبق ذكره، ص 107.

التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (RCD)، جبهة القوى الاشتراكية (FFS)الحركة الديمقراطية الاجتماعية (MDS) المعروف سابقا باسم حزب الطليعة الاشتراكية.

رابعا: الأحزاب الليبرالية: وهي تلك الأحزاب التي تؤكد في برنامجها على المرجعية الليبرالية وتؤمن باقتصاد السوق أكثر من البعد السياسي لأن بعض المطالب السياسية التي تنادي بها الأحزاب الليبرالية قد تتشابه مع مطالب الأحزاب الأخرى خاصة اليسارية منها 1، وكميزة أخرى للأحزاب الليبرالية هي إضافتها إلى برامجها بعض الاعتبارات الاجتماعية كالدفاع على الفئات والعمال المحرومة كالحزب الاجتماعي الحر، وتوجد بعض الأحزاب الليبرالية التي يطغى على برنامجها الجانب الديني والاجتماعي وذلك بهدف محاربة الإيديولوجيات الدخيلة على المجتمع وذلك نفسها أحزاب ليبرالية إسلامية مثال: حزب التجمع العربي الإسلامي وحزب التجديد[2].

خامسا: الأحزاب الاشتراكية : تعود الجذور لنشأة الأحزاب الاشتراكية والشيوعية المناهضة للأحزاب الليبرالية في الدول الغربية إلى بدايات القرن العشرين على يد منظرين أمثال: "فلاديمير لينين (V. Lénine) وتر وسكي (Troski) وغيرهم، حيث يرى هؤلاء أن الحزب الاشتراكي يعتبر الطليعة المستنيرة للطبقة العمالية (البروليتاريا Prolétariat) ولهذه الطليعة الحق في التعبير عن نفسها كممثل رسمي لتطلعات العمال الثورية[3].

أما في الجزائر لقد تأثر حزب جبهة التحرير الوطني أثناء الثورة التحريرية بالمد الاشتراكي العالمي وبأفكاره التحررية وهذا ما ساعد على تقوية المناخ الاشتراكي 1962 وطيلة حقبة الأحادية القطبية عمل النظام السياسي الجزائري على هيمنة التيار الاشتراكي لكل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية واستمر الوضع حتى أواخر الثمانينات وتحول الجزائر نحو التعددية وفصل الحزب عن الدولة 4، ولكن هذا لم يمنع من وجود أحزاب يسارية اشتراكية أخرى كانت تعمل في السر قبل إعلان عن التعددية في الجزائر من أبرزها حزب العمال اليساري وهو حزب معارض يبني المبادئ التروتسكية ، معلنا تضامنه مع العمال والطبقا ت الاجتماعية الأكثر عرضة للاستغلال، ومعارضته للخصخصة مع الدعوة لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، هذا بالإضافة إلى حزب جبهة القوى الاشتراكية، وحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية[5].

الفرع السادس: القوى الحزبية الفاعلية في الجزائر:

أولا: أحزاب التيار الوطني : يتمثل هذا التيار في الجزائر في حزبين رئيسيين على الساحة السياسية وهما: حزب جبهة التحرير الوطني (Front de Libération National) وحزب التجمع الديمقراطي (Rassemblement Démocratique National)، هذا بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الأحزاب الصغيرة.

---

[1]- بسري عزباوي، **"مستقبل الأحزاب السياسية الجديدة"**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2011، ص 09.

[2]- عبد النور ناجي، مرجع سبق ذكره، ص 129.

[3]- برو فيليب، **"علم الاجتماع السياسي"**،ترجمة: محمد عرب صاصيلا، بيروت: الموسوعة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 1989، ص 360.

[4]- ناجي عبد النور، مرجع سبق ذكره، ص 129.

[5]- **الأحزاب الاشتراكية في الجزائر**، متحصل علية: http://www.marefa.org/index.php/

1. **حزب جبهة التحرير الوطني** : لقد تقدم حزب جبهة التحرير الوطني المشهد السياسي والتاريخي للجزائر المعاصرة بفعل دوره الكبير والمباشر في الكفاح خلال الثورة التحريرية التي نقلت الجزائر من عهد الاستعمار إلى عهد الاستقلال[1].

ولقد ارتبط ميلاد حزب جبهة التحرير الوطني باجتياح جماعة (22) في جوان 1954، وقبل الاستقلال أعلن اجتماع الحكومة الجزائرية المؤقتة بالقاهرة في أوت 1961، وتشكل بعد ذلك مكتب سياسي من خمسة أعضاء: (بن بلة، خيضر، بيطاط ، آيت أحمد، بوضياف)، وتم انتخاب خيضر أمينا عاما للجبهة ولكن سرعان ما تم تغيير الأمين العام بعد أول إجماع للحزب بعد الاستقلال 2، تقرر فيه تعيين بن بلة أمينا للحزب في 19 يونيو 1965، تم الإطاحة بالرئيس(بن بلة) من قبل مجلس الثورة[3].

سيطر الحزب على نظام الحكم في الجزائر بعد الاستقلال وهيمن مكتبه السياسي على السلطة والدولة معا، تحت شعار "إستراتيجية الثورة"، فقد تم تحويل حزب جبهة التحرير الوطني التي لم تكن حزبا سياسيا بالمعنى المعروف إلى حزب سياسي مسيطر ذات اتجاه اشتراكي كرسته نصوص مؤتمر طرابلس 1962، كما جاءت نصوص الدستورية والمواثيق الوطنية التي أقرتها الثورة الجزائرية مؤكدة مكانة الحزب في الحياة السياسية والاجتماعية ومنها دستور 1963و ميثاق الجزائر 1964 ودستور 1976 وميثاق 1976 حتى عام 19894، حيث تم الإقرار على لسان الأمين العام للحزب في المؤتمر السادس الاستثنائي الذي عقب الأحداث العنيفة التي عاشتها الجزائر، بأن الحزب قد قبل وتبنى تحويل نظام الحزب الواحد إلى نظام متعدد الأحزاب، ومن صيغة لتنظيم الحكم إلى تنظيم ديمقراطي، ويمكن القول أن التحول في مسار الحزب قد صنعته القناعة بضرورة إحداث تغيرات جذرية انطلاقا من اعتبار الحزب الوحيد هو عبارة عن حزب كأية حزب أخر وتطبيق القانون بكل أبعاده في فصل الحزب عن الدولة.

ولقد استمر الحزب ثلاث فترات للحكم لثلاث رؤساء هم [5]: الرئيس أحمد بن بلة (1962–1965)، الرئيس هواري بومدين (1965–1978) الشاذلي بن جديد (1979–1989).

وقد تداول على قيادة الحزب اثنا عشر (12) مسؤولا منذ رئاسة: (محمد خيضر، أحمد بن بلة، هواري بومدين، شريف بلقاسم، أحمد قايد، محمد الشريف مساعدية، محمد الصاع يحياوي، الشاذلي بن جديد، محمود الشريف مساعدية مرة ثانية، عبد الحميد مهري، بوعلام بن حمودة، علي بن فليس، عبد العزيز بلخادم)[6].

---

[1]- أحمد مالكي، وآخرون، **الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية**، مركز دراسات لوحدة العربية بيروت: الطبعة الأولى، 2004، ص 222.

[2]- عامر رخيلة،**"التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني1962-1980"**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1963، ص119.

[3]- إسماعيل قيرة ،وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 156.

[4]- أحمد منيسي ،وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 126.

[5]- عبد النور ناجي ، مرجع سبق ذكره، ص 101.

[6]- **حزب جبهة التحرير الوطني، قادته المسؤولين المتعاقبين على الحزب منذ الاستقلال**، متحصل عليه: http://www.pfln.org.dz/arabe/sommaire-ar.HTM

أما من حيث توجيهات الحزب الفكرية وطبيعة خطابه وبرنامجه الانتخابي، فهو حزب وسطي ليس في أقصى اليسار ولا في أقصى اليمين 1 ، كما تقوم على أساس التمسك بمقومات الهوية الوطنية (الإسلام، العروبة، الأمازيغية)وتعتبر الثورة التحريرية المرجعية الأساسية، كما يختلف في نزعته نسبيا مع مقارنته مع بقية الأحزاب الأخرى ذات نفس التوجه (التيار الوطني) في قضايا متعددة الجوانب[2].

2. **حزب التجمع الوطني الديمقراطي** (RPD): تعود فكرة تأسيس حزب التجمع الديمقراطي إلى الرئيس الجزائري محمد بوضياف حيث أعلن في 09 جوان 1992 عن ميلاد (حزب التجمع الديمقراطي) ليصبح حسب حد تعبيره إطار لقاء لكل الذين يؤمنون بقدرات الشعب الجزائري، كما تم تحديد الركائز الأساسية التي يقوم عليها التجمع متمثلا في:

- إعادة الاعتبار للدولة واستعادة هيبتها.
- ضمان الحريات الأساسية واستعادة الحياة
- مراجعة الدستور من أجل ضمان استمرار الجمهورية
- الحفاظ على التعددية السياسية والتعددية الحزبية في إطار الوحدة الوطنية والسلامة الترابية، حيث ينبغي أن يسهر الدستور على عدم استعمال القيم الوطنية (الإسلام، العروبة، الأمازيغية)، لأغراض حزبية[3].

ولكن ظلت فكرة هذا التجمع رهينة الأشهر القليلة لفترة حكم الرئيس الراحل محمد بوضياف وزالت الفكرة بزوال صاحبها، وبعد خمس سنوات من ظهور فكرة التجمع الوطني في بيئة وظروف مغايرة لتلك التي ميزت الإعلان عن التجمع الوطني عام 1992.

تأسس حزب التجمع الوطني الديمقراطي في يوم 24 نوفمبر 1997 تحت رئاسة عبد القادر بن صالح في فترة حساسة مصادفة ثلاثة أشهر قبيل موعد الانتخابات التشريعية، وذلك لتوفير غطاء سياسي للرئيس اليامين زروال، استطاع هذا الحزب حديث النشأة أن يحقق الفوز في الانتخابات البلدية والتشريعية لنفس السنة(1997).

يضم التجمع الوطني الديمقراطي في مفهومه تشكيلات اجتماعية وثقافية وسياسي ة مختلفة، حيث نجد مجموعة من النقابات والمنظمات (منظمة المجاهدين، تنسيقية أبناء الشهداء، وبعض الجمعيات المهنية)، إضافة إلى شخصيات وإطارات، كانت تحت راية حزب جبهة التحرير الوطني قبل انخراطها في حزب التجمع الوطني الديمقراطي[4]، ولهذا يوصف تجمعا لكل الفئات (الشعبية، العمال، الفلاحون، المرأة، أصحاب المهن الحرة، إلخ..)، وهو تجمع كل مكونات المجتمع المدني.

يستمد حزب التجمع الوطني الديمقراطي مشروعه السياسي وفلسفته من المرجعية المستمدة من الحركة الوطنية، ومبادئ ثورة أول نوفمبر، أما فيما يخص برنامجه وأهدافه يمكن استخلاصها من خلال تعريف

---

[1]- ياسين ربوح، مرجع سبق ذكره، ص 107.
[2]- حزب جبهة التحرير الوطني، اللجنة المركزية، **وثيقة: المحاور الأساسية لبرنامج جبهة التحرير الوطني**، نوفمبر 2000، ص.ص08-11.
[3]- عبد النور ناجي ، مرجع سبق ذكره، ص 152.
[4]- العياشي عنصر، مرجع سبق ذكره، ص 09.

مؤسسة في البيان السياسي الأول: (فضاء سياسي وطني منفتح لا يدعي الاحتكار ولا يسلك الإقصاء ولا يتنكر للانتقاء المغاير، ولا يذوب في أوعية الغير، لا ينغلق على نفسه ولا يعادي الحداثة)[1].

وبذلك فإنه يلتقي كثيرا مع بعض الأحزاب ذات النزعة الوطنية م ن حيث كونه يستمد مرجعيته من صلب الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، غير أن هذا لا يمنع تعارضه معها في بعض النقاط المتعلقة ببرنامج التقويم الوطني[2] ومن أبرز الشخصيات التي تركت آثارها في توجه الحزب، الأمين العام السابق"الطاهر بعيبش" الذي تم إقصائه غداة الانتخابات الرئاسية 1999 أحمد أويحي الأمين العام للحزب، الذي وصل إلى قيادة الحزب سنة 1999، لكن سرعان ما بدأ الحزب يشهد تراجع في نتائج الانتخابات التشريعية والمحلية لسنة 2002، 2007 حيث سجل المرتبة الثانية بعد جبهة التحرير الوطني.

بالإضافة إلى حزب جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الديمقراطي باعتبارهما أقوى حزبين يمثلان التيار الوطني هنالك أحزاب أخرى تنتمي إلى نفس التيار منها: حزب التجديد الجزائري (RPA)، التحالف الوطني الجمهوري (ANR)، التجمع الوطني الجمهوري (RPP)، حزب عهد 54، الجبهة الوطنية الجزائرية (FNA)، الحزب الجمهوري التقدمي (PRD)، الحركة الوطنية للأمل (MNE)، الحزب الوطني للتضامن والتنمية (PNSD)، الحزب الجمهوري (PR).

ثانيا: أحزاب التيار الإسلامي: يمثل التيار الإسلامي جملة من الأحزاب أهمها:

1. حركة مجتمع السلم : حركة سياسية إسلامية نشأت في البداية تحت جمعية خيرية سميت"جمعية الإرشاد والإصلاح" التي تأسست سنة 1988/11/12 بالرغم من ذلك تعود الجذور التاريخية لهذه الحركة إلى مرحلة نشاطها السري الذي بدأ عام 1963، وأصبح أكثر قوة في السبعينات مستندا مرجعيته من " جماعة الإخوان المسلمين"[3]، وتماشيا مع التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر، وإقرار التعددية السياسية في دستور 1989، تحولت الحركة إلى حزب سياسي منذ مارس 1991 وانتخب محفوظ نحناح كأول رئيسا لها في 30 ماي 1991[4].

من برنامج حركة المجتمع الإسلامي (حركة مجتمع السلم حاليا)، صياغة دستور جديد يحدد هوية الأمة وتطبيق الإسلام في نظام الحكم واتخاذ الشورى منهجا أو طريقة للحكم، ولكن بمقتضى دستور 28 نوفمبر 1996، وطبقا للقانون العضوي المعتمد بالأحزاب السياسية رقم: 97-09 تغير اسم الحركة ليصبح حركة مجتمع السلم، كما ألغيت أي دلالة تدل على مرجعيتها الإسلامية في برنامجها الجديد، الذي وضع بعد صدور القانون العضوي ليصبح من أهم مادتها بيان أول نوفمبر 1954، جمعية العلماء المسلمين، الإسلام، العروبة،

---

[1]- محمد رباعة، **"التجمع الوطني الديمقراطي .. ولد كبيرا فلم يعمر طويلا"**، الحدث الدولي والعربي، عدد: 22 سبتمبر 2002، باريس:Darwish Presse ، ص14.

[2]- رشيد بن يوب، **الدليل السياسي 1999**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1999، ص59.

[3]- إسماعيل قيرة، مرجع سبق ذكره، ص 168.

[4]- العمار، منعم، وآخرون، **الجزائر والتعددية المكلفة (الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية)**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1999.

الوطنية1، كما ركز على الزوايا بكل ما قدمته للشعب من خلال عقود من الزمن كانت منبع إحياء روح الوطنية والجهاد من أجل السيادة التامة[2].

2. الجبهة الإسلامية للإنقاذ: تعتبر الجبهة الإسلامية للإنقاذ امتداد للحريات الإسلامية التي ظهرت قبل الاستقلال وكذا تلك التي ظهرت بعد الاستقلال وعملت على المعارضة السرية.

ومع إعلان التعددية السياسية والحزبية في الجزائر اعتبرت الجبهة الإسلامية كحزب سياسي في 1989/02/18 في اجتماع بمسجد السنة بالجزائر، ضم مجموعة كبيرة من العلماء وأساتذة الجامعات وعددا من المثقفين.

لقد ظهر داخل الجبهة الإسلامية عدة تيارات أبرزها:

التيار الإصلاحي: بزعامة " عباس مدني" ينادي بإقامة دولة إسلامية في الجزائر عن طريق النضال الجهادي للصراع مع السلطة عن طريق تنظيم الاحتجاجات والاضطرابات وهذا ما يعبر عنه بالأسلوب العقلاني داخل الجبهة[3].

التيار الإسلامي المتشدد: بزعامة علي بلحاج الذي يعتبر نفسه رجل شريعة وليس رجل سياسة وشعار هذا التيار هو " الإسلام هو الحل".

تيار الجزأرة: يختلف هذا التيار عن التيارين السابقين كونه انضم إلى الجبهة بعد فترة من تأسيسها رغم أنه كان ضد فكرة تأسيس الجبهة في البداية، زعيم هذا التيار الشيخ محمد السعيد [4]، حاول هذا التيار التكيف مع الأوضاع القائمة وتجنب الخطابات السياسية والمواجهة مباشرة مع السلطة[5].

حل هذا الحزب من طرف السلطة في ربيع عام 1992، بعد الأزمة السياسية التي عرفتها البلاد في مطلع نفس السنة نتيجة إلغاء نتائج أول انتخابات ديمقراطية في البلاد تدخل الجيش، وبقي الحزب يعمل في السر داخل البلاد وخارجها بعد فقدان عدد كبير من زعماء الحزب نتيجة خضوعهم للإقامة الجبرية أو عقوبة السجن، وكانت ردت فعل الحزب تأسيس جناح عسكري تحت تسمية " الجيش الإسلامي للإنقاذ" الذي حل مؤخرا بعد اتفاق الهدنة الذي عقده مع الجيش الجزائري تم رسمه بعد ذلك الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بقانون الوئام المدني هو مرسوم العفو بتاريخ: 2000/01/11[6].

3. حركة النهضة الإسلامية: (MN)

تم الإعلان عن تأسيس الحركة في 1984 بزعامة الشيخ" عبد الله جاب الله" في اجتماع مجموعة من طلبة القانون بجامعة قسنطينة لتؤسس حركة عرفت باسم" الجماعة الإسلامية" كانت تستمد مرجعيتها عن

---

[1]- جردات مهدي أنيس، **الأحزاب والحريات السياسية في الوطن العربي**، عمان: دار أسامة، الطبعة الأولى، 2006، ص.ص 97.100.
[2]- المرجع نفسه، ص 96.
[3]- توفيق المدني، **الإسلام والدولة في الجزائر :مستقبل السلطة والديمقراطية**، مجلة شؤون الأوسط، العدد 43، 1995، ص. ص 89.90.
[4]- مهدي جرادات، مرجع سبق ذكره، ص 91.
[5]- م.ر، '**الأحزاب الإسلامية وموقعها من الديمقراطية، الجبهة الإسلامية نموذجا**، جريدة اليوم، الجزائر: 1999/09/26، ص 20.
[6]- إسماعيل قيرة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 167.

جماعة الإخوان المسلمين، ومع الإعلان عن التعددية السياسية الحزبية تحول اسم الحزب إلى (حزب النهضة في أكتوبر 1990)، وطبقا للقانون العمومي المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر عام 1997، غير اسم الحزب مرة أخرى لتغيير أي إشارة تدل على مرجعيتها الدينية الإسلامية لتعرف باسم (حزب حركة النهضة)[1].

يعتبر الحزب حركة سياسية معارضة ينتمي إلى التيار الإسلامي والعقلاني سياسيا، وهو من الأحزاب السياسية الإسلامية المؤثرة على الساحة السياسية الجزائرية.

4 .حركة الإصلاح الوطني: (MRN)

تعد أسباب نشأة الحركة إلى الأزمة الداخلية التي عرفتها حركة النهضة في أواخر التسعينات، الأمر الذي دفع " جاب الله عبد الله" وأنصاره من النهضة إلى الانشقاق من الحزب الأم والدعوة للالتحاق بالحزب الجديد "حركة الإصلاح الوطني" الذي تأسس عام 29 جانفي 21999 ، بهدف القيام بإعادة بناء هيكلة التيار الإسلامي الوطني التزيه على رؤيته سياسة تقوم على اعتبار السياسة مصالح يحميها الحق، وهي حركة سياسية إسلامية إصلاحية شاملة كما تعمل على إحياء مجد الإسلام والعروبة بالدعوة إلى إقامة الإسلام كما أمر الله ورسوله صلى الله عليه وسلم وتعتمد الحركة الإسلام مرجعيتها الأولى دون تعصب [3]، ويوجد على رأس قائمة حركة الإصلاح السيد " عبد الله جاب الله" .

ثالثا: أحزاب التيار العلماني:

1. حزب جبهة القوى الاشتراكية: FFS

تعود أسباب نشأة الحزب إلى أزمة صيف 1962، خصوص بعد إخفاق معارضة آيت أحمد داخل المجلس التأسيسي وكذلك بسبب إقصائه من منصب وزارة الخارجية [4]، ويلاحظ بذلك أن نشأة الحزب ارتبطت بملابسات الصراع السياسي الذي ترتب مباشرة بعد إعلان الاستقلال.

عمل زعيم الحزب على المعارضة من الخارج ومع إقرار التعددية الحزبية تحول النشاط الحزب من المنفى إلى الداخل بعد حصوله على اعتماد رسمي في نوفمبر 1989[5] .

غير أن الحزب عاجز عن الحصول على دعم وشعبية في كل أنحاء الوطن وذلك لهويته في منطقة القبائل (تيزي وزو، بجاية، البويرة) وبهذا يلاحظ جهوية الجبهة وإخفاقها في تحقيق الانتشار على المستوى الوطني، بالنسبة لتوجهات الحزب السياسية وطبيعة برنامجه الانتخابي، فإطاره العام يتبنى العلمانية من خلال دعوته إلى إقامة دولة بجميع المعايير الديمقراطية، بما يرفض التطرف الديني وينادي من أجل تداول السلطة ومعارضة النظام[6]، كما ينادي الحزب بشعار "لا جمهورية دينية متطرفة ولا دولة بوليسية".

---

[1]- مهدي جردات، مرجع سبق ذكره، ص. 64

[2]- حركة الإصلاح الوطني، [التعريف بالحزب]، متحصل عليه : http://www.elislah.org/elbeit.html

[3]- مهدي جرادات، مرجع سبق ذكره ص ص 94-95.

[4]- اسماعيل قيرة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 158.

[5]- عيسى جرادي، مرجع سبق ذكره، ص 66.

[6]- رشيد بن يوب، مرجع سبق ذكره، ص 113.

2.التجمع الوطني من أجل الثقافة والديمقراطية:RCD

يرجع مؤسس هذا الحزب أصوله إلى انعقاد ملتقى وطني نظم من طرف أعضاء من الحركة الثقافية البربرية في تيزي وزو يوم 1989/10/09، وهو أول حزب يعلن عن ميلاده بعد أحداث أكتوبر 1988، وذلك قبل التعديل الدستوري حيث تم الإعلان عن ميلاد دستور الحزب الذي تم اعتماده في 1989/09/13[1] ، فلسفة التجمع الوطني من أجل الثقافة والديمقراطية ومشروعه السياسي تتمثل في الدعوة إلى تبني اللائكية من خلال فصل الدين عن الدولة، وإدراج الثقافة الأمازيغية ضمن التيار العام للثقافة الجزائرية، كما تغلب النزعة البربرية على أفكار الحزب الذي يعد من أشد المعارضين للتيار الإسلامي السياسي واستعمال الدين لأغراض سياسية، كما يطالب الحزب بترقية اللغة الأمازيغية كلغة رسمية وحرية التعبير والتداول على السلطة وإقامة دولة القانون وقطيعة مع النظام ورموزه[2].

يتزعم الحزب (سعيد سعدي)، إلا أن الحز ب بدأ في تبيين مواقفه المتطرفة منذ عام 1995، بعد مشاركته في الانتخابات الرئاسية والتشريعية الموالية إلى جانب الإسلاميين، ثم تطور الأمر بتسلمه حقائب وزارية في الحكومة ومشاركة في البرلمان سنة 1999، إلى جانب الوطنيين والإسلاميين[3].

3. حزب العمال: PT

يعد حزب العمال امتداد للاتجاه التروتسكي الذي ظهر في الجزائر سرا "وعارض نظام الحكم في فترة الرئيس هواري بومدين ويعد هذا الحزب على خلاف الاتجاه الشيوعي الستاليني من دعاة الديمقراطية والسيادة الوطنية عبر الانتخابات الحرة الديمقراطية لمجلس تأسيسي سيد" [4]، كما شكل الحزب معارضا للنظام خلال عقد الثمانينات مما أدى إلى اعتقال بعض عناصره لعدة مرات [5]. وبعد المصادقة على قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي في 1989/07/05، تم عقد المؤتمر التأسيسي للحزب يومي 28 و29 جويلية 1990، بزعامة السيدة "لويزة حنون" وهي التي ترشحت كأول امرأة في تاريخ الجزائر لمنصب رئاسة الجمهورية بالإضافة إلى كونها نائبا في مجلس النواب الجزائري، فضلا عن كونها أول امرأة تقود حزبا سياسيا في العالم العربي[6].

أما البرنامج السياسي والانتخابي وأهم مواقف الحزب يعتبر الحزب حزبا معارضا لنظام يتبنى المبادئ التروتسكية يدعم نمط الاقتصاد الكلي كما يعلن تضامنه مع العمال والطبقات الاجتماعية الفقيرة، وهو ضد الخوصصة ومن دعاة تدخل الدولة لحماية المستهلك، كما ينادي بالمساواة وترقية اللغة الأمازيغية والعدالة الاجتماعية[7]، هذا بالإضافة إلى أحزاب صغيرة أخرى تندرج في نفس التيار العلماني منها:

---

[1]- رابح لعروسي، **"السلطة التشريعية في الجزائر في ظل التعددية الحزبية 1997-2003"**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر: قسم العلوم والعلاقات الدولية، 2004، ص.ص 223-224.

[2]- ياسين ربوح، مرجع سبق ذكره. ص 113.

[3]- إسماعيل قيرة وآخرون، مرجع سبق ذكره. ص 165.

[4]- رشيد بن يوب، مرجع سبق ذكره. ص 70.

[5]- المرجع نفسه. ص 165.

[6]- مهدي جرادات، مرجع سبق ذكره. ص 101.

[7]- سيد أحمد بن أحمد سالم، **"أهم الأحزاب المشاركة في انتخابات الجزائر"**، متحصل عليه: http://www.Aldjazera.net/.

حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والحريات (UDL)، الحركة الديمقراطية الاجتماعية (MDS)، الحزب الاجتماعي الديمقراطي (PSD)، الحزب الاشتراكي العمالي (PST).

جدول رقم: 02

يتضمن قائمة أبرز الأحزاب الموجودة في الساحة السياسية الجزائرية خلال فترة (1989– 2004)[1]

أسماء الأحزاب السياسية	تاريخ التأسيس	النمط الفكري	الحجم السياسي
جبهة التحرير الوطني	1954/11/01	وطني	حزب كبير
الجبهة الإسلامية للإنقاذ	1989/09/12	إسلامي	حزب كبير
التجمع الوطني من أجل الثقافة والديمقراطية	1989/09/12	علماني	حزب صغير
الحزب الوطني الجزائري	1989/11/17	وطني	حزب صغير
الحزب الوطني للتضامن والثقافة	1989/09/12	وطني	حزب صغير
اتحاد القوى من أجل التقدم	1989/12/31	وطني	حزب صغير
الحزب الجزائري للإنسان رأس المال	1989/12/06	علماني	حزب صغير
الجبهة الوطنية للإنقاذ	1989/12/02	علماني	حزب صغير
حزب الوحدة الشعبية	1989/11/27	إسلامي	حزب كبير
الحزب الجمهوري	1989/11/26	وطني	حزب صغير
إتحاد القوى الديمقراطية	1989/11/26	وطني	حزب صغير
الحركة الوطنية للتحديد الجزائري	1990/01/04	علماني	حزب صغير
حزب الوحدة الجزائرية الإسلامية الديمقراطية	1990/01/17	وطني	حزب صغير
الحزب الاشتراكي للعمال	1990/01/27	علماني	حزب صغير
الجمعية الشعبية للوحدة والعمل	1990/01/27	إسلامي	حزب صغير
الإتحاد من أجل الديمقراطية والحريات	1990/02/03	علماني	حزب صغير
حزب العمال	1990/02/26	علماني	حزب صغير

[1]- المعطيات مأخوذة من:

–رشيد بن يوب، مرجع سبق ذكره، ص.ص 59–72.

–ياسين ربوح، مرجع سبق ذكره، ص.ص 115–116.

–بن عمر جمال الدين، **إشكالية تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية خلال تجربة التعددية المعاصرة** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولة فرع التنظيمات السياسية والإدارية، جامعة الجزائر: 2006، ص.ص 75–77.

الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر	1990/03/20	وطني	حزب صغير
الحزب التقدمي الديمقراطي	1990/06/27	وطني	حزب صغير
حزب الأمة	1990/07/18	وطني	حزب صغير
الحركة من أجل الشباب الديمقراطي	1990/07/25	وطني	حزب صغير
حركة القوى العربية الإسلامية	1990/08/04	إسلامي	حزب صغير
التجمع العربي الإسلامي	1990/10/20	وطني	حزب صغير
التحالف الوطني للديمقراطيين المستقلين	1990/11/12	وطني	حزب صغير
جبهة الجهاد من أجل الوحدة	1990/11/12	وطني	حزب صغير
حركة النهضة الإسلامية	1990/11/28	إسلامي	حزب صغير
جبهة أجيال الاستقلال	1990/12/08	وطني	حزب صغير
الحزب من أجل العدالة والحرية	1990/12/11	علماني	حزب صغير
الحركة الجزائرية للعدالة والتنمية	1991/01/02	وطني	حزب صغير
الجيل الديمقراطي	1991/01/12	وطني	حزب صغير
التجمع الجزائري البومدييي	1991/01/27	وطني	حزب صغير
الحركة الجزائرية من أجل الأصالة	1991/02/16	وطني	حزب صغير
حزب العلم والعدالة والعمل	1991/03/10	وطني	حزب صغير
حزب الجزائري للعدالة والتقدم	1991/03/10	وطني	حزب صغير
جبهة الأصالة الجزائرية الديمقراطية	1991/03/13	وطني	حزب صغير
الحزب الحر الجزائري	1991/03/25	علماني	حزب صغير
حزب العدالة الاجتماعية	1991/04/04	وطني	حزب صغير
حركة التجمع الإسلامي	1991/04/29	إسلامي	حزب كبير
حزب البيئة والحريات	1991/04/29	إسلامي	حزب صغير
الجزائر الإسلامية المعاصرة	1991/05/26	إسلامي	حزب صغير
عهد 54	1991/05/29	وطني	حزب صغير
جبهة القوى الشعبية	1991/07/17	وطني	حزب صغير
التجمع الوطني الجزائري	1991/07/17	وطني	حزب صغير
التجمع من أجل الوحدة الوطنية	1991/07/24	وطني	حزب صغير
منظمة قوى الجزائر الثورية الإسلامية الحرة	1991/09/08	وطني	حزب صغير
تجمع شباب الأمة	1991/10/28	وطني	حزب صغير
حزب الحق	1991/10/28	وطني	حزب صغير

حزب الرسالة الإسلامية	1991/11/09	إسلامي	حزب صغير
جبهة القوى الديمقراطي	1991/11/24	علماني	حزب صغير
حزب الحركة من أجل المستقبل الوطني والديمقراطي	1992/01/19	وطني	حزب صغير
الحزب الوطني الديمقراطي الاشتراكي	1992/01/22	علماني	حزب صغير
حزب الأمان الإسلامي	1992/01/22	إسلامي	حزب صغير
حزب الإتحاد الوطني للقوات الشعبية	1992/02/19	وطني	حزب صغير
الحركة الوطنية للشباب الجزائري	1992/02/19	وطني	حزب صغير
التحالف الوطني الجمهوري	1995/05/08	وطني	حزب صغير
التجمع الوطني الديمقراطي	1997/04/03	وطني	حزب كبير
الحركة الوطنية للأمل	1998/06/25	وطني	حزب صغير
حركة الإصلاح الوطني	1999/01/29	إسلامي	حزب كبير
الجبهة الوطنية الجزائرية	1999/06/17	وطني	حزب صغير

المطلب الثاني: الظاهرة الحزبية في المغرب:

يقترن تاريخ الظاهرة الحزبية في المغرب بشكل عام بتاريخ الحركة الوطنية التي هي نفسها منبثقة ومستوحاة بشكل كبير من الفكر الإصلاحي العربي، كما عرفت الظاهرة الحزبية في المغرب انطلاقتها الأولى في عهد الحماية، إذ حمل المستعمرون الفرنسيون و الإسبان هذه الظاهرة للمغرب مشكلين أحزاب سياسية للدفاع عن مصالحهم داخل المغرب، وقد تأثر المغاربة بهذه الرؤية الجديدة فصاروا يؤسسون الأحزاب السياسية التي كانت لها عدة أدوار[1].

الفرع الأول: تطور الظاهرة الحزبية في المغرب:

لقد شهدت الأحزاب السياسية المغربية بدايتها الأولى منذ الربع الثاني من القرن العشرين، كما واكبت النشأة زخم تاريخي استثنائي بحكم خضوع المغرب تحت الحماية الفرنسية، إن تاريخ الأحزاب السياسية المغربية لا ينفصل عن تاريخ الحركة الوطنية التي كانت تطالب باستقلال المغرب الذي يزكي وجودها ولا ينفصل عن الإطار القانوني و الإكراهات السياسية المفروضة من طرف الحماية، مصدر الوضعية الغامضة لهذه الأحزاب وتواجدها غير الرسمي – الشبه سري– في غياب أي اعتراف قانوني وأي مشاركة مؤسساتية، ونتيجة لذلك حاولت الأحزاب السياسية المغربية أن تشكل لنفسها برنامج وإيديولوجية لتظهر كمخاطب ذو مصداقية يطمح إلى الحصول على نفس وضعية وصلاحيات نظيرتها الغربية وخاصة الفرنسية، كما تم اعتبار الأحزاب السياسية المغربية في هذه المرحلة على أنها جزء من نخبة سياسية تدافع عن حقوقها وتعمل على

[1]- جون كلود سانتوتشي، **"الأحزاب السياسية المغربية تحت محك السلطة تعددية تحت المراقبة(تحليل دياكروني وسويبق - سياسي)** "، ترجمة محمد حمادي، دفاترة وجهة نظر، المغرب: 2003. ص 05.

ترجيح مشروعيتها لمواجهة الوصاية الاستعمارية، وذلك باعتمادها على موضوعات مستلهمة بشكل كبير من القومية العربية[1].

يمكن من المنظور التاريخي تصنيف تطور التجربة الحزبية في المغرب ضمن مسارين أساسين هما:

أولا: المسار الأول:

إن ظروف الصراع من أجل الاستقلال شكلت بنية ووظائف الأحزاب المغربية، إلى درجة إخفاء أسماء المؤسسة للظاهرة الحزبية المرتبطة أساسا بالظاهرة الانتخابية، كغياب قدرتها على تأطير الهيئة الناخبة وممارسة وظائفها التقليدية في تشكيل الآراء وانتقاد الأطر السياسية التمثيل السوسيو اقتصادي، في حين ركزت الأحزاب السياسية المغربية أكثر إلى الدفاع عن الهوية والسيادة الوطنية، في إطار الصراع ضد القوة المهيمنة وليس في إطار منافسة سياسة داخلية عملية انتخابية.

كان إحداث كتلة العمل الوطني في عام 1934 (MAC) (Comité Marocaine d'Action) بمثابة الرحم الأول الذي تناسلت منه عدة أحزاب في مراحل لاحقة كما كان بمثابة النواة الجذرية الحقيقية للصياغة الحزبية للقومية المغربية تمحور برنامج ومطالب الكتلة حول مخطط الإصلاحات، ومن ابرز الشخصيات الحزبية علال الفاسي، بلحسن الوزاني، أحمد بلفريج، لقد قام هذا التنظيم وعلى غرار التنظيمات السياسية للشعوب المستعمرة آنذاك، بتقديم نفسه كمعبر عن الشعب المغربي وكممثل وحيد لإرادة الشعب المتمثلة في مطلب الاستقلال ولقد أثرت عدة عوامل دينية قبلية مشروطة بالتبعية طغت على المجتمع المغربي مما أدى إلى تنميط المشهد السياسي واعتماد الشرعية الوطنية مع تخويف كل مخالف باعتباره خائنا للشرعية الوطنية، واستمرت هذه الثقافة الحزبية إلى ما بعد الاستقلال[2]، ولقد تميزت مواجهة "حزب كتلة العمل الوطني" بأسلوبين هما:

1 -**الأسلوب الإصلاحي:** اعتمد الحزب الأسلوب الإصلاحي لمواجهة سياسية الحماية ومعارضة قانون إلحاق المغرب بوزارة المستعمرات، مع وجود نخبة حضرية داخل الحزب تؤمن بضرورة العمل السياسي عوض العسكري خاصة بعد هزيمة محمد بن عبد الكريم الخطابي سنة 1925 أمام التحالف الفرنسي الإسباني[3].

2 -**الأسلوب التحريري (الاستقلالي):** بدأ الحزب الوطني بمطالبة بالاستقلال والتحرر من قيود الاستعمار من خلال اعتماد الحزب على تنظيماته القاعدية وتغير مطالبه الإصلاحية ليحل محلها عريضة المطالبة بالاستقلال في يناير 1944، إلى محمد الخامس وإلى الإقامة العامة وقنصلي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وسفير الإتحاد السوفيتي، حيث برز في هذه الفترة حزب وطني يحمل اسم حزب الاستقلال[4]. أهم ما ميز هذه المرحلة هي توقيع رجالات الحركة الوطنية المغربية " عريضة المطالبة بالاستقلال" في 11 يناير 1944 كان واضحا أن شكلا من أشكال التلازم بين المسألة الوطنية والمسألة الديمقراطية.

---

[1]- عبد الرزاق بنان فلالي، **"مشروع قانون الأحزاب المغربي بين مسعى تأهيل الأحزاب وواقع تدجينها"** ، المغرب: 2003.ص 02.

[2]- محمد عزيز الطويل، **"المشهد الحزبي بالمغرب" رصد تاريخي لعوامل الأزمة**، متحصل عليه:
http://www.Dahsha.com/old/searsh.php?

[3] - عبد العالي حامي الدين، " **الدستور المغربي ورهان موازين القوى"**، المغرب: مطبعة النجاح الجديدة، 2005، سلسلة دفاتر وجهة نظر، ص 89.

[4]- عبد العالي حامي الدين، مرجع سبق ذكره. ص 91.

كانت الأحزاب السياسية المغربية خلال فترة ما قبل الاستقلال خاصة حزب الاستقلال تبدو حبيسة تناقضات شكلت تهديدا حقيقيا لازدهار كل منها كبنيات سوسيولوجية للتكوين والتأطير والتوظيف، وبالنظر إلى أن الجماهير التي لم تكن مهيأة لذلك، لم تكن تنظر إليها بعين الرضا، فقد لاقت هذه الأحزاب اكبر المصاعب في بداية عملها، وبشكل خاص من بين سكان البوادي، الذين يشكلون الأغلبية في المغرب فهي لا يمكن أن تعتقد آمال حقيقية في التنمية إلا على أساس نفوذها وسط الشرائح المدنية، إضافة إلى ذلك فقد أظهرت صرامتها وسلطتها في المثابرة على المطالبة بالمزيد من الحريات العامة ومن الديمقراطية من قبل فرنسا، التي استندت بالضبط على كل هذه التجاوزات لتبرير الإبقاء المعتمد لسياستها الشعبية ويمكن القول أن انصهار الأحزاب السياسية في قالب الحركات الوطنية، يمكن أن يسلط الضوء على مسارها داخل الرقعة السياسية في المغرب المستقل، وإعطاء معنى لتموقعها بالنسبة للبناء المؤسساتي والاقتصادي والاجتماع ي للدولة الجديدة، والإحاطة بالدلالة الوظيفية للتعددية الحزبية داخل اللعبة السياسية المغربية[1].

ثانيا: المسار الثاني:

عند بداية الاستقلال عام 1956 كانت هناك قوتان سياسيتان الملك (المؤسسة الملكية، المخزن) وحزب الاستقلال ، لدورهما ورمزيتهما في الساحة المغربية، مؤهلتان لإدارة الشأن العام والعمل على ترجيح تصورها الخاص للتحرر السياسي " للدولة المغربية الحديثة"، ولقد استمرت الفترة الممتدة ما بين 1956 إلى 1959 بالصراع على تحديد طبيعة المنظومة السياسية والحزبية وظهر الصراع في هذه الفترة بين قوتي القصر وحزب الاستقلال[2].

بالنسبة للملكية كان يتعلق الأمر بإعادة تثبيت النظام السياسي المتوقف عام 1912 ، باللجوء إلى إمكانيات متنامية، ولقد لعب التاريخ والدين دورا مهما حول له قاعدة صلبة، أما بالنسبة لحزب الاستقلال فقد كان وصوله إلى السلطة مرتبط (بمرجعيات حداثة، حريات عامة، ديمقراطية، سيادة شعبية)، وكانت هذه المطالب غريبة على عقلية الأغلبية الساحقة للسكان، وعلى تصورهم للتنظيم الاجتماعي والسياسي، هذا ما سمح ببروز الملك محمد الخامس في موقع قوة باعتبار أن إرجاعه إلى عرشه من طرف الحكومة الغربية، بالإضافة إلى حصوله على شرعية سياسية أضفت على سلطته الدينية والتقليدية[3].

كما أن المبادئ المؤسسة للدولة وللنظام السياسي غداة الاستقلال وفيما يخص تطور التشكيلات السياسية وطبيعة القضية السياسية المغربية نفسها، في مرحلة بداية ما بعد الاستقلال دعت الأحزاب السياسية إلى وجوب قيام مغرب مستقل بمؤسسات ديمقراطية منتخبة، وبرز في هذه المرحلة حزبان رئيسيان " حزب الاستقلال" و"الإتحاد الوطني للقوات الشعبية"، حيث ألح الحزبان على المسألة الدستورية عقب استقلال البلاد من خلال مشاركتهما في تشكيل حكومات العهد الأول للاستقلال (حكومة الزعيم الاستقلالي)، الحاج أحمد

---

[1]- المرجع نفسه.

[2]- إدريس جنداري،" **التجربة الحزبية في المغرب: غموض التصور وإعاقة الممارسة** "، سلسلة تقيم حالة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، معهد الدوحة، 2002، ص 08.

[3]- جون كلود سانتوتيني، مرجع سبق ذكره، ص 02.

بلا فريج ، وحكومة (الزعيم الاتحادي)عبد الله إبراهيم ، غير أن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بدعم من نقابة" الاتحاد المغربي للشغل" بزعامة المحجوب بن الصديق، وتيار المقاومة وجيش التحرير في الحزب بزعامة محمد الفقيه البصري، دفع بالمطلب الدستوري بعيدا حيث شدد على وجوب انتخاب هيئة تأسيسية لوضع الدستور، وهو ظل ينعت في أدبيات الاتحاد الوطني واليسار باسم" الدستور الممنوع"[1].

لقد كان حزب الملك بعد الاستقلال مرغما على التعامل مع الحركة الوطنية التي لعبت دورا أساسيا في التعبئة الشعبية من أجل فرض رجوع السلطان، وبتكوينه للتجمعات السياسية المنبثقة عن الحركة الوطنية، حيث أن الملك لم يكن يرغب في مباركة مطامح الهيمنة للحزب الواحد والذي جسده حزب الاستقلال ولا في الاستسلام للعناصر الراديكالية (الجماهير العمالية و المقاومة المسلحة)، أما من جهة الأحزاب، فقد كان حزب الاستقلال متمسكا بتقليص سلطات الملك، رغم إيمانه بكون وصوله إلى السلطة وتوسيع قاعدته الوطنية لابد أن يمر عبر الالتجاء إلى الإطار الشرعي للملكية بدل تبني الثورة الوطنية الديمقراطية، رغم ذلك خرجت المؤسسة الملكية منتصرة من صراع النفوذ هذا، وذلك بوضعها لدستور تم تبنيه عبر استفتاء شعبي[2].

لقد عرف المغرب عقب الاستقلال حياة سياسية صاخبة وغنية شكلت الأحزاب السياسية فيها عنصرا فعالا محوريا وذلك بالنظر إلى القوة والمصداقية التي كانت تتوفر عليها، لكن مع إعلان الطوارئ في سنة 1965[3]، طال الأحزاب السياسية تهميش وإقصاء من الحياة العامة، حيث تعد سنة 1973 سنة حاسمة في مسار النظام السياسي المغربي فخلالها تم ترتيب البيت الداخلي على الصعيد السياسي انطلاقا من سنة 1974، عملت السلطات المغربية على إجراء إصلاحات مست الأحزاب المعارضة، كان أبرزها الحركة الماركسية للشبيبة المغربية، من خلال اعتقال أبرز ناشطيها وشهدت نفس الفترة التلاقي التاريخي بين المؤسسة الملكية والأحزاب الإصلاحية[4].

يمكن تقسيم فترة المسار الثاني إلى أربعة مراحل بارزة أثرت على تشكيل الظاهرة الحزبية وتطورها :

المرحلة الأولى: 1974– 1990:

لقد شهدت هذه المرحلة إعادة تشكيل المشهد الحزبي المغربي على أساس التوافق، كما شهدت هذه المرحلة تعبيرا اجتماعيا واضحا من خلال أحداث جويلية 1981، ومرورا بأحداث يناير 1984 وانتهاء بأحداث ديسمبر 1990، ترتب عن ذلك ظهور اختلالات في الساحة السياسية لانفجار تناقضات داخل كل حزب لا فرق في ذلك بين أحزاب الأغلبية وأحزاب المعارضة، ففي أحزاب الأغلبية انقسم التجمع الوطني للأحرار لينتج عنه حزب جديد (الحزب الوطني الديمقراطي سنة 1981).

---

[1]- عبد الإله بلقزيز، **المغرب.... إلى أين؟** ورقة قدمت إلى الحلقة النقاشية تم عقدها تحت العنوان نفسه، مركز دراسات الوحدة العربية، 08 سبتمبر 2011، ص 35.

[2]- جون كلود سانتو تشي، مرجع سبق ذكره. ص 35.

[3]- زين العابدين حمزاوي،" **الأحزاب السياسية وأزمة الانتقال الديمقراطي في المغرب** "، المجلة العربية للعلوم السياسية، منتديات الوحدة العربية، بيروت: بيت النهضة، العدد 17، شتاء 2008. ص13.

[4]- إدريس الجنداري، مرجع سبق ذكره. ص 13.

أما أحزاب المعارضة شهدت في هذه الفترة تطورات واستقالات داخل الإتحاد الاشتراكي، كما عرف حزب التقدم الاشتراكي بدوره هزات عميقة، وأهم ما ميز هذه الفترة ظهور تشكيلات يسارية جديدة (منظمة العمل الديمقراطي)، ذات التوجه الليبي الماركسي[1].

المرحلة الثانية 1990 إلى 1998:

شهدت الظاهرة الحزبية المغربية في هذه المرحلة تطورات هامة نتيجة لبعض المتغيرات ميزت فترة التسعينات أهمها:

- تخلي الدولة عدة قطاعات اقتصادية واجتماعية.
- التحول الكبير الذي طرأ على التركيبة السكانية التي تميزت خاصة بتزايد عدد النساء والشباب.
- تراجع السلطة الأبوية وعدم قدرتها على التحكم في البنية الأسرية والعائلية.
- انتشار الثقافة الحقوقية نتيجة التأشيرات الدولية وتكسير الحدود الإعلامية الوطنية.

ولقد دفعت هذه المتغيرات إلى خلق ديناميكية جديدة داخل الأحزاب السياسية تمثلت خاصة من خلال:

- ظهور مجموعة من الإصدارات المستقلة م ن أسبوعيات ومجلات شهرية وحتى بعض اليوميات الصحفية.
- خلق قنوات إذاعية ومرئية مستقلة (كـــــميدي 1).

-انتقاد الثقافة السياسية السائدة الشيء الذي تمثل خاصة من خلال ما أطلق عليه المجتمع السياسي ظاهرة العزوف عن الانتخابات أو العزوف السياسي.

-ابتكار آليات جديد للتعامل مع القضايا العامة مثل تكوين جمعيات لنشر الوعي بالمواطنة.

-اللجوء إلى أساليب جديدة للنضال مثل وضع الاعتصامات.

ظهور ما يسمى بالخطباء السياسيين على صعيد السياسي[2].

وكنتيجة هذه العوامل عرف المشهد الحزبي المغربي محاولة التحكم الذاتي وترسيخ عملية التناوب من خلال تولي أحزاب المعارضة لرئاسة الحكومة في جو توافقي بين مختلف مكونات المشهد الحزبي المغربي، كما ميز هذه الفترة كذلك بروز تحالفات بين الأحزاب السياسية مع ترسيخ مواقع كل حزب مما أدى إلى ظهور الكتلة الديمقراطية التي جمعت خمسة أحزاب: (الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، حزب الاستقلال، حزب التقدم والاشتراكية، الإتحاد الوطني للقوات الشعبية، منظمة العمل الديمقراطي الشعبي).

وفي المقابل وجد قطب ثاني أسسته أحزاب الإتحاد الديمقراطي والحركة الشعبية والحزب الوطني الديمقراطي تحت تسمية " الوفاق الوطني".

---

[1]- إدريس الجنداري، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[2]- المرجع السابق الذكر. ص13.

في حين القطب الثالث تمثل في تيار الوسط الذي جمع وسط اليمين ووسط اليسار، متمثلا في حزبي التجمع الوطني للأحرار والحركة الشعبية الوطنية[1].

كما أن التصويت على الإصلاحات الدستورية عام 1996 كان هو البداية الفعلية لعملية الإصلاح السياسي في المغرب رغم أن المبادرة بالبدء في عملية الإصلاح كانت مبادرة (فوقية) أي بقرار سياسي صادر عن المؤسسة الملكية، إلا أن هذه المبادرة نفسها هي التي ساهمت في وضع ما يسمى بالوثيقة الدستورية التي أسست لمشروع التناوب التوافقي للعملية السياسية بين الكتل والقوى والأحزاب المغربية[2].

المرحلة الثالثة 1998-2006: (**التناوب التوافقي**): لقد كانت تجربة التناوب التي أقرت في سنة 1998 هي بداية عملية التحول الديمقراط ي مما أعطى مؤشرا على خصوصية عملية التطور السياسي في المغرب، وكانت قضية الإصلاح السياسي قد أصبحت مطلبا ملحا عام 1996.

حيث دخلت أحزاب المعارضة في مشاورات طويلة حول تسريع مطلب الإصلاح السياسي وهو ما كان وراء توقيعها في 28 فيفري عام 1998 على ميثاق الشرف استند على القواسم المشتركة بين الفرقاء السياسيين.

وأفرزت انتخابات 1998 تكافؤا عدديا بين مختلف التحالفات حيث مثلت النتائج لحظة تحول تاريخي في" المسلسل الديمقراطي في المغرب"، بتكليف أحد أقطاب المعارضة بتشكيل الحكومة، والتي ضمت تحالفات عن سبعة أحزاب[3].

وبهذا عملت الدولة المغربية على تجاوز المنهجية الديمقراطية التي أهلت حزب " الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية"في انتخابات 1998، لقيادة الحكومة برئاسة الأستا ذ " عبد الرحمان اليوسفي" في مارس 1998 بعد مساومات طويلة وشاقة.

المرحلة الرابعة 2006-2011:

أطلق على هذه المرحلة التناوب على الطريقة المغربية وذلك كنتيجة حصرية لإستراتيجية مؤسساتية ابتكرها القصر ببراعة، ويسرتها المهارة الانتخابية لوزير الداخلية، كما أنها تؤسس أيضا على التطور الكامل في سلوك وخطاب أحزاب المعارضة في علاقتها بالسلطة والسياسية، ولقد تبنت الأحزاب المنبثقة عن الحركة الوطنية سواءا منها حزب الاستقلال، ألاتحاد الاشتراكي، التقدم والاشتراكية أو منظمة العمل الديمقراطي الشعبي خطابا يبرر شرعيته أساس على مفهومي "المعركة" و"التحرير الوطني" كعلامات مميزة اتجاه سلطة الدولة والأحزاب المقرب من الحكومة وكرموز مثالية لحركتهم النضالية بل ولمعركتهم السياسية[4].

---

[1]- إدريس الجنداري، مرجع سبق ذكره، ص 06.

[2] - صافيناز محمد أحمد، **المغرب: تغيير المشهد السياسي**، الأهرام الرقمي، متحصل عليه:.http://digital.Ahram.org.es/Policy.aspsc ?serial=341310

[3]- أحمد منيسي، مرجع سبق ذكره، ص 91.

[4]- جون كلود سانتوشي، مرجع سبق ذكره، ص 119.

لقد كان تعيين السيد إدريس جطو لرئاسة حكومة تكنوقراطية سنة 2002 يمثل نهاية مرحلة وتدشينا لمرحلة جديدة وأهم ما ميز هذه المرحلة هو تفكك الأحزاب الوطنية الكبرى التي وجدت نفسها من جديد إلى مرحلة ما قبل التناوب، وما تميزت به صراع بين أحزاب الحركة الوطنية من جهة والمؤسسة الملكية من جهة أخرى[1].

لكن الوضع الجديد الذي أصبحت تعيشه هذه الأحزاب لم يعد يؤهلها لتكون ندا للمؤسسة الملكية، خصوصا بعد وضع الحزب السياسي المغربي المنغلق على بيئته التنظيمية الرافض للانفتاح ليس فقط على المجتمع وطبيعة التحولات التي يعرفها وإنما على النقاشات الداخلية، وهي الظاهرة التي ارتبط بها منطق الإقصاء و الإقصاء المضاد الأمر الذي أثر سلبا على طبيعة عمل ودور الحزب السياسي المغربي[2].

ضمن هذا السياق الذي طبعه تراجع الأحزاب الممثلة لفصائل الحركة الوطنية، انقلب الوضع رأسا على عقب وأخذت المؤسسة الملكية مبادرة المطالبة بإصلاح الأحزاب بعد أن كانت هذه الأحزاب تطالب بالإصلاح النظام السياسي، وتضع تحقيق إصلاحات جوهرية تمس بنية السلطة ومنطقها، شرطا أساسيا لمشاركتها في أي حكومة[3].

المرحلة الخامسة: بدءا من 2011:

أربعة أحداث رئيسية عرفها المشهد السياسي المغربي خلال سنة 2011، أثرت بدرجة كبيرة على الظاهرة الحزبية المغربية يمكن رصد هذه الأحداث في أربعة نقاط أساسية:

1. الإعلان عن التحالف الحزبي (أطلق عليه اسم التحالف من أجل الديمقراطية):

التكتل يضم ثمانية أحزاب كالتالي (التجمع الوطني للأحرار، حزب الأصالة والمعاصرة، حزب الحركة الشعبية، حزب الإتحاد الدستوري، الحزب العمالي، الحزب الاشتراكي، حزب اليسار الأخضر، حزب النهضة والفضيلة)، من خلال التركيبة يظهر أنه خليط من أحزاب ذات مشارب فكرية وإيديولوجية مختلفة (الليبرالية، يسارية، إسلامية)، لكن فيما يخص التيار اليساري فما هو موجود هو عبارة عن أحزاب أفرزتها الانشقاقات التي عاشتها أحزاب اليسار خلال السنوات الأخيرة، لكن تبقى هذه الأحزاب ذات تمثيلية شعبية ضعيفة سواء من حيث حضورها داخل قبة البرلمان أو على المستوى التمثيلي الشعبي، باختصار يمكن القول أنها أحزاب ذات طابع نخبوي، أما التيار الإسلامي الذي يمثله حزب النهضة والفضيلة، أدخل قصرا في هذه المجموعة رغم أن النهضة والفضيلة لا يمكن أن تحسب على التيار الإسلامي في شكله العام، فالحزب انشق من حزب (العدالة والتنمية).

2. الحركة الاحتجاجية (شباب 20 فبراير):

مباشرة بعد هروب الرئيس التونسي في 14 جانفي 2011، وانطلاق أحدا ث الثورة في مصر 25 جانفي 2011، برزت في الساحة المغربية أصوات شبابية جديدة تدعو إلى تغيير عميق وحقيقي، وينحدر شباب

[1]- أحمد منيسي، مرجع سبق ذكره، ص 14.
[2]- زين العابدين حمزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 1.
[3]- أحمد منيسي و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 14.

الحركة في الغالب من طبقة وسطى، حيث تلقوا تكوينهم السياسي في أسر، كانت لبعض أفرادها تجارب في أحزاب يسارية أو جماعات إسلامية أو نقابات، بينما يمثل الجزء الآخر من تلك الأصوات امتدادا لفعاليات إسلامية أو يسارية معارضة ظلت محرومة لوقت طويل من الفضاءات والفرص المناسبة للتعبير عن مطالبها بشكل صريح[1].

ضمت حركة (شباب 20 فبراير) بالإضافة إلى هيئات مدنية وسياسية مستقلة، أحزابا يسارية وتنظيمات إسلامية منها الحزب الاشتراكي الموحد، حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، حزب الأمة الذي يعد حزب إسلامي محظور، جماعة العدل والإحسان (حزب إسلامي محظور كذلك)، حزب النهج الديمقراطي.

وعلى هذا الأساس فإن المسيرة التظاهرية (يوم 20 فبراير 2011)، تعتبر بمثابة تعبير راسخ عن الأزمة البنيوية التي يعرفها النظام السياسي المغربي، وبالتالي تتطلب ضرورة التغيير وفق التطلعات والطموحات الشعبية[2].

3.الخطاب الملكي في 09 مارس 2011:

لعل أن خاطب الملك المغربي محمد السادس في 09 مارس 2011 ثاني أهم خطاب في تاريخ المؤسسة الملكية في المغرب بعد خطاب جده الملك محمد الخامس الذي أعلن فيه استقلال المغرب قبل ثمانية وخمسين عاما[3].

أعلن الملك محمد السادس في خطابه الموجه إلى الشعب المغربي عن مراجعة دستورية عميقة، تهدف إلى ترسيخ الديمقراطية ودولة الحق والقانون، كما حدد الخطاب الملكي التأكيد على التزامه الراسخ من أجل إعطاء دفعة قوية لديناميكية الإصلاح العميق، أساسها وجوهرها منظومة دستورية عميقة وأعلن عن تكوين لجنة خاصة لمواجهة الدستور وتعيين عبد اللطيف منوني رئيسا لها. ودعى اللجنة إلى الإصغاء والتشاور مع المنظمات الحزبية والنقابية والمنظمات الشبابية، والفاعلين الجمعويين، كما شدد على تكريس تعيين الوزير الأول من الحزب السياسي الذي يتصدر انتخاب مجلس النواب، مع تقوية مكانة الوزير الأول كرئيس لسلطة تنفيذية فعلية يتولى المسؤولية الكاملة على الحكومة والإدارة العمومية وتنفيذ البرنامج الحكومي[4].

4. مناقشة قانون الأحزاب:

توصلت الأحزاب بما يوصف بالنسخة الأولية لمشروع القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر في تاريخ: 2011/07/17، وما ترتب عنه من تحول في المشهد الحزبي وبالتالي السياسي[5].

---

[1]-رشيد بلوح، **خطاب التغيير في المغرب**، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسية، معهد الدوحة، أكتوبر 2011، ص05.

[2]- حكيم التوزاني، **مقتضيات الإصلاح الدستوري المرتقب في ضوء الحراك الاحتجاجي المغربي**، مركز الدراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي،2011، ص64.

[3]- عبد الإله بلقزير ، مرجع سبق ذكره، ص 38.

[4]- أهم ما جاء في خطاب ملك المغرب، محمد السادس، متحصل عليه:http://hespress.com/societe/34507.html

[5]- عبد الكبير طبيح، **قراء ة أولية لمشروع القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية**، متحصل عليه: /alistshad/132353. http://maghress.com

الفرع الثاني: الدستور المغربي والأحزاب السياسية:

تثير إشكالية مكانة الحزب في النظام السياسي المغربي لزوما الوضعية التي سطرها المشرع الدستوري للمؤسسة الحزبية ترتيبا على الاختيارات الإستراتيجية للنظام من جهة، وطبيعة الرهانات المتصلة بالأحزاب السياسية في المجال السياسي الوطني مرحليا وإستراتيجيا من جهة ثانية[1].

لجأ المشروع الدستوري في المغرب وهو الملك أولا وأخيرا من خلال دساتير المملكة الخمسة 1962 و1970 و 1972 و 1992 و 1996، إلى تسييج وظيفة الحزب السياسي في النسق السياسي المغربي كما عكست هذه الدساتير واقع موازين القوى المتسم بصراع المؤسسة الملكية وأحزاب الحركة الوطنية، آل الصراع إلى التصور الملكي للحكم المبني على إقرار ملكية شبه رئاسية يسود فيها الملك ويحكم على أساس العرش المغربي بملكية حاضرة في النسق السياسي المغربي، وهو الأمر الذي تم تجسيده في مختلف المواثيق السياسية المؤطرة للتجربة الحزبية في المغرب[2].

ظلت الأحزاب السياسية في المغرب منظمة بالظهير 15 لعام 1958 المنظم للحريات العامة إلى جانب الحرية الصحافية والجمعيات وحرية التجمع هذا بالرغم من أنه لا يمكن الجمع بين هذه الحريات والحرية الحزبية في إطار تشريعي واحدا نظرا إلى خصوصية الحرية الحزبية التي تعتبر من أهم الحريات السياسية[3].

ينص دستور المملكة المغربية على أن الأحزاب السياسية تساهم في تنظيم المواطنين وتمثيلهم ونظم الحزب الواحد نظام غير مشروع ولقد عرفت المادة رقم (01) من القانون الرقم (04-36) "الحزب السياسي هو تنظيم دائم يتمتع بالشخصية المعنوية ويؤسس بمقتضى اتفاق بين أشخاص طبيعيين يتمتعون بحقوقهم المدنية والسياسية، ويتقاسمون نفس المبادئ قصد المشاركة في تدبير الشؤو ن العمومية بطرق ديمقراطية ولغاية غير توزيع الأرباح"[4] .

كما تساهم الأحزاب السياسية في تنظيم المواطنين وتمثيلهم وهي بهذه الصفة تساهم في نشر السياسية ومشاركة المواطنين في الحياة العامة وتأهيل نخب قادرة على تحمل المسؤوليات العمومية وتنشيط الحقل السياسي، ويعتبر باطلا وعديم المفعول كل تأسيس لحزب سياسي يرتكز على دافع أو غاية مخالفة لأحكام الدستور والقوانين أو بهدف المس بالدين الإسلامي أو بالنظام الملكي أو بالوحدة الترابية للمملكة، كما يعتبر أيضا باطلا وعديم المفعول كل تأسيس لحزب سياسي يرتكز على أساس ديني لغوي أو جهوي أو عرقي[5].

أولا: الأحزاب السياسية المغربية ودستور 1962:

كان بمثابة الدستور الأول للمملكة وتميز بحملة عكست انقسام الآراء إلى اتجاهين.

أ. اتجاه مؤيد: حزب الاستقلال، حزب الحركة الشعبية، حزب الأحرار المستقلون.

---

[1]- مهدي جرادات، مرجع سبق ذكره، ص 286.

[2]- حكيم التوزاني، **مقتضيات الإصلاح الدستوري المرتقب في ضوء الحراك الاجتماعي المغربي**، لبنان: مركز الدراسات الوحدة العربية، مجلة المشعل العربي، ص 71.

[3]- المكي سراجي، **قراءة مشروع قانون الأحزاب السياسية في ظل خصوصية نظام الحكم في المغرب**، المغرب: منشورات المجلة المغربية للإدارة والتنمية، 2005، ص 42.

[4]- محمد الأزهر، **قانون الأحزاب السياسية الرقم (04-36) قراءة ونصوص**، الرباط: دار النشر المغربية 2006، ص 11.

[5]- علي زغدود، **الأحزاب السياسية في الدول العربية**، الجزائر: متيجة للطباعة، 2007، ص 72.

ب. اتجاه معارض: حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، الحزب الديمقراطي الدستوري، الحزب الشيوعي، الاتحاد المغربي للشغل، الاتحاد الوطني لطلبة المغرب.

وكانت الخلافات بين الأحزاب السياسية حول طريقة إعداد الدستور واضحة فالاتحاد الوطني للقوات الشعبية مثلا كان يرى ضرورة انتخاب مجلس تأسيسي لوضع دستور، بينما كان حزب الاستقلال يرى حصول المغرب على دستور حتى وإن كان معدا من طرف هيئة غير منتخبة فهي بمثابة خطوة في طريق النظام الدستوري، هذا إضافة إلى الخلافات أخرى حول طبيعة النظام السياسي.

ثانيا: الأحزاب السياسية المغربية ودستور 1970 (التعديل):

يتعلق الأمر بالاستفتاء حول الدستور الثاني للمملكة المغربية الذي عرف حالة الاستفتاء من سنة 1965 إلى غاية تاريخ الإعلان عن هذا الاستفتاء من خلال خطاب 08 ماي 1970 وكانت الأحزاب السياسية المغربية منقسمة كذلك إلى ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه المؤيد للدستور: حزب الحركة الشعبية، الحزب الديمقراطي الدستوري.

الاتجاه المعارض: حزب الاستقلال، حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، حزب التحرر والاشتراكية، بالإضافة للنقابات العمالية والطلابية.

الاتجاه الثالث تمثل في سكوت الحزب الاشتراكي الديمقراطي بزعامة (أحمد رضا كديرة).

ثالثا:الأحزاب السياسية المغربية ودستور 1992: (التعديل)

عقب الخطاب الملكي في 20 أوت 1992، تم عرض مشروع دستور جديد على الاستفتاء الشعبي بتاريخ 04 سبتمبر 1992، وكانت ردت فعل كل من (حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية والاتحاد الوطني للقوات الشعبية ومنظمة العمل الديمقراطي الشعبي) تبنت موقف عدم المشاركة في حين شارك حزب التقدم والاشتراكية بالتصويت بنعم إلى جانب الأحزاب الموالية للحكومة (التجمع الوطني للأحرار، الحزب الوطني الديمقراطي، الحركة الشعبية، الحركة الوطنية الشعبية، الاتحاد الدستوري)، أما حزب الطليعة الاشتراكي فقد اتخذ قرار المقاطعة.

كما شهدت سنة 1991 تقديم كل من حزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي مذكرة إلى الملك بتاريخ 09 أكتوبر 1991 سجل فيها الخطوط العريضة للتغيرات التي يريان ضرورتهما في الدستور.

رابعا: الأحزاب السياسية المغربية ودستور 1996: (تعديل)

تم التصويت ايجابيا لأول مرة لصالح الدستور من طرف حزب الاتحاد الاشتراكي إلى جانب حزب الاستقلال وحزب التقدم والاشتراكية إلى جانب الأحزاب التقليدية التي دأبت على التصويت بنعم أما الموقف المعارض تمثل في حزب منظمة العمل الديمقراطي الشعبي ولقد ترتب عن موقفها هذا انشقاق جناح لتشكيل الحزب الاشتراكي الديمقراطي.

وقد أدى هذا الموقف الجديد إلى ديناميكية جديدة في السياسية الداخلية تتمحور حول توفير حق ملائم لانتخابات حرة ونزيهة والتراضي حول القوانين الأساسية كقانون الانتخابات ، وحول التحضير للتناوب حول السلطة.

يلاحظ أنه منذ وضع أول دستور للبلاد في عام 1962، شهد المغرب ستة تعديلات فيه: أربعة منها أساسية في الأعوام 1970-1972-1992-1996، وباستثناء تعديلات العام 1996، التي صوت " الاتحاد الاشتراكي" بزعامة "عبد الرحمان اليوسفي" عنها فقد ظل الحزب طيلة الفترة الفاصلة بين العام 1962 وبداية التسعينات في عهد زعمائه الثلاثة الكبار: (المهدي بن بركة)، (عبد الله إبراهيم)، (عبد الرحيم بوعبيد)، ممتنعا على التصويت على دستور، والحق أن هذا التحول ما بدأ هكذا بغتة في عام 1996، بل أرهصت مقدماته في العام 1991 حين وجه كاتبه الأول الراحل (عبد الرحيم بوعبيد) والأمين العام السابق (أحمد بوستة) الأمين العام السابق لحزب الاستقلال، مذكرة دستورية إلى الملك الحسن الثاني، فهم منها أن الحزبين مستعدان للتفاهم على صيغة دستورية تحظي بالتوافق وتتفادى المقاطعة التصويت على الدستور، أو التصويت عليه سلبا، وهذا ما كان الملك في حاجة إليه لكسر القاعدة التي حرمت النظام من الاعتراف الجماعي بشرعية الدستور كما فتحت المذكرة الدستورية الطريق أما تشكيل الكتلة الديمقراطية، كما سمحت بتعديلات الدستورية بتاريخ 04 سبتمبر 1992[1].

خامسا: الأحزاب السياسية المغربية والقانون الخاص بالأحزاب السياسية (2004-2007):

المغرب الذي كان سباقا إلى إقرار تعددية حزبية ظل متخلفا فيما يتعلق بوضع قانون خاص بالأحزاب السياسية إذ لم يتم وضع هذا القانون إلا في العام 2006 و أهم سبب يعود إلى الصراع بين المؤسسة الملكية وأحزاب الحركة الوطنية منذ بداية الاستقلال الأمر الذي كان يصعب معه أي نقاش بخصوص قانون الأحزاب السياسية[2].

ورغبة من المؤسسة الملكية في عقلنة المشهد السياسي المغربي وتأهيل الفعل الحزبي وإعادة الاعتبار إليه طرحت الحكومة مسودة مشروع قانون متعلق بالأحزاب السياسية في أكتوبر 2004 للتشاور مع الأحزاب والتشكيلات السياسية المغربية لتصادق على صيغة النهائية في 17 مارس 2005 وتعرضه على الغرفة الأولى في البرلمان المغربي (مجلس النواب)، الذي صادق عليه في 21 أكتوبر 2005 بأغلبية 44 صوتا مقابل صوتين مع امتناع 22 نائبا.

ورغبة من المؤسسة الملكية أو المخزن كما تصطلح عليه (الأدبيات تناول شؤون المغرب الأقصى) في تمرير قانون الأحزاب الجديد أثارت عدة تساؤلات لدى المتتبعين للشأن السياسي المغربي بسبب توقيتها الذي

---

[1]- عبد الإله بلقزيز، مرجع سبق ذكره، ص 36.

[2]- محمد منار،**تأثير قوانين الأحزاب في فاعلية الأحزاب وديمقراطيتها، حالة المغرب** ، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان: بيروت، الطبعة الأولى، 2011، ص 351.

لا يبعد كثيرا عن استحقاق 2007، وهل هذا القانون هو تقديمي أم تراجعي مقارنة بظهير 1958 المنظم لتأسيس الجمعيات[1].

هكذا أتى ظهير 18-06-10 الصادر في 14 فبراير 2006 الخاص بتنفيذ القانون رقم 04-36 المتعلق بالأحزاب السياسية، بتصور جديد لمفهوم الحزب السياسي ووظيفته لكن هذا التجديد سيكون من منظور الاستمرارية لأن الفصل الثالث في دستور 1996، الخاص الأحزاب السياسية هو المخول بتأطير هذا القانون، وبالتالي سيتم تكريس مفهوم الأحزاب باعتبارها جمعيات، وسيتم ربطها بالمنظمات النقابية والجماعات المحلية والغرف المهنية، وذلك في غياب التنصيص على أي هوية سياسية تؤهل الأحزاب المغربية للانخراط في السياق الديمقراطي، باعتبار أن وظيفتها هي ممارسة السلطة، ولا تقتصر على تنظيم المواطنين وتمثيلهم[2].

سادسا: الأحزاب السياسية المغربية والإصلاح الدستوري 2011:

دخل مطلب الملكية البرلمانية حيز التداول العمومي منذ (فيفري 2011)، غداة الثورة المصرية بعد فترة مديدة ظل فيها مطلب أحزاب وتنظيمات من اليسار المغربي ضعيفة التمثيل السياسي والقاعدة الاجتماعي، ويعود الدور الأكبر إلى (حركة 20 فبراير) في المطالبة بهذا المطلب وإدخاله النطاق المطلبي العمومي شعارا رئيسا لتعبئة الجمهور المغربي، في حين بعض الأحزاب اكتفت بالإصلاحات المقننة من قبل المؤسسة الملكية، مما أدى إلى تضاءل حجم مطالبها الديمقراطية خاصة بعد إشراكها في السلطة منذ بدء العمل بـــ" التناوب التوافقي" لقد تزامنت مطالب الحركة والمعارضة في المغرب بظرفية الثورة العربية الجديدة الناشئة، مما أعطى لصيرورة هذا المطلب كهدفا قابل للتحقيق، كما ساعد الخطاب الملكي في (09 مارس 2011) وما أبداه من رغبة في رؤية إصلاحات دستورية عميقة[3].

وبقراءة أولية لنسخة مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية يمكن رصد المظاه ر التالية لتحول المرتقب في المشهد الحزبي ويمكن إيجازها فيما يلي:

مظهر التحول الأول:

الرفع من القيمة الدستورية للمقتضيات المنظمة للأحزاب السياسية من قانون عادي(قانون 04-36) المنظم للأحزاب السياسية إلى قانون تنظيمي، كأول قانون تنظيمي مكمل لدستور 2011، وفقا لما ينص عليه الفصل السابع من الدستور، الذي ارتقى بالأحزاب السياسية إلى متربة المؤسسات الدستورية.

مظهر التحول الثاني:

يلاحظ نقل نفس القواعد القانونية المتداولة في القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (04-36) إلى قانون الأحزاب الحالي (دستور 2011)، مع إضافة قواعد جديدة.

---

[1]- عبد الرزاق بنان فيلالي، **مشروع قانون الأحزاب المغربي بين مسعى تأهيل الأحزاب وواقع تدجينها**، الرباط: دار النشر المغربية، 2006، ص 11.

[2]- إدريس الجنداري، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[3]- عبد الإله بلقزيز، مرجع سبق ذكره، ص 42.

مظهر التحول الثالث:

نقل كل السلطات التي كانت لوزير الداخلية في قانون الأحزاب الحالية وإسنادها إلى السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية، ذلك أن التجربة الحزبية بالمغرب ظلت رهينة لإدارة وزير الداخلية كشخص وليس كوزير في الحكومة، إذ كان ضبط وتنظيم الحياة والمشهد الحزبي يكون خارجا بصفة كلية عن تدابير الحكومة ومرتبط بإدارة وزير الداخلية.

مظهر التحول الرابع:

حتى تكون الأحزاب السياسية ممثلة لكل المغاربة وحتى لا تندرج خلف الطابع الجهوي واللغوي، سن مشروع القانون التنظيمي تغيرا جوهريا في تأسيس الأحزاب السياسية، وذلك برفع نسبة تمثيل عدد الجهات سواءا بخصوص 300 عضوا المطلوبة لوضع طلب التأسيس، أو 500 عضو المطلوبة لعقد المؤتمر التأسيسي، في النصف المنصوص عليها في القانون الحالي للأحزاب إلى الثلثين.

مظهر التحول الخامس:

معالجة القانون الأحزاب السياسية الحالي لظاهرة الترحال التي طبعة الحياة الحزبية بشكل عام والبرلمانية بشكل خاص وانتهى الأمر بصياغة قانونية نص عليها في الفصل الخامس من قانون الأحزاب السياسية الحالي التي نصت على منع ظاهرة الترحال في أعضاء البرلمان.

الفرع الثالث: تصنيف الأحزاب السياسية المغربية:

تتنوع التشكيلات السياسية في المغرب وتتوزع الخارطة إلى أحزاب بعضها قديم عاصر استقلال البلاد وبعضها جديد تولد عن تطورات سياسية وأفرزها عوامل اجتماعية أو انشقاقات حزبية ومن أبرز تشكيلات الظاهرة الحزبية في المغرب[1]:

أولا: الكتلة الديمقراطية:

تضم خمسة أحزاب جمعتها المعارضة في وقت سابق وشكلت حكومة واحدة وأكبر عدد من النواب في البرلمان (102 من أصل 325) في الفترة التي سبقت الحركات الاحتجاجية (حركة 20 فبراير) وأحزاب الكتلة هي:

1. الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية:

هو حزب اشتراكي تأسس عام 1972 نتيجة انشقاقه عن الاتحاد الوطني للقوى الشعبية، وقد لعب الاتحاد المغربي للشغل دورا هاما في دعم هذا الحزب في بداياته الأولى، وتتلخص مبادئه في إطلاق الحريات المدنية وتأميم الوسائل الرئيسية للإنتاج والنقل والبنوك والإصلاح الزراعي وزيادة الأجور ة ومحاربة الفساد [2] ظل الاتحاد الاشتراكي قطب فعال للمعارضة في المغرب لفترة طويلة بل أصبح القوة السياسية المغربية الأولى

[1]- مهدي جرادات، مرجع سبق ذكره، ص 291.
[2]- أحمد منيسي، مرجع سبق ذكره، ص 108.

مع بداية التسعينات وقد كان فوزه في الانتخابات التشريعية يوم 14 نوفمبر 1997 حين حقق 57 من مجموع مقاعد مجلس النواب المغربي سببا في تعيين الملك للكاتب العام للحزب رئيسا للوزراء في 05 فبراير 1998.

2.حزب الاستقلال:

يعتبر أحد أهم الأحزاب السياسية في المغرب حيث يعد أول حزب سياسي مغربي ظهر سنة 1944 على يد جماعة صغيرة من الطلبة. كما تعود أصول زعامة الحزب إلى أبناء البرجوازية المدنية عموما، حيث كانت مبادرتهم الأولى للدخول في الساحة السياسية في تشكيل " كتلة العمل الوطني" في أوائل الثلاثينات التي رفعت شعاراتهم ضد الاحتلال الفرنسي في المغرب ولتحقق السيادة الوطنية للشعب المغربي [1]، وقد ظل هذا الحزب لفترة طويلة من أكبر الأحزاب المغربية وأكثرها تنظيما وذلك لنشاطه الفعال في الحركة الوطنية مما مكنه من استقطاب المواطنين، من أهم مبادئ الحزب تأيده للتعريب الكامل ورفضه استيرا د الإيديولوجيات من الخارج وتسليمه بمحورية دور الملك في العملية السياسية على الرغم من رفضه مشاركة الآخرين له في السلطة بدرجة معينة[2].

شارك الحزب في حكومات متعاقبة في الستينات والسبعينات والثمانينات ثم دخل تحالف أحزاب المعارضة إلى جانب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، أصبح بعد الانتخابات التشريعية التي جرت يوم 14 نوفمبر 1997 ثاني أكبر حزب سياسي مغربي بحصوله على 32 من مجموع مقاعد مجلس النواب المغربي، دخل الحزب حكومة (عبد الرحمان اليوسفي) فبراير 1998، ومن ذلك الوقت أصبح رئيسه عباس الفاسي خلفا لـــمحمد بوستة ترأس الحزب محمد بوستة حتى عام 1998، ليصبح عباس الفاسي بعد ذلك التاريخ رئيسه الحالي[3].

3. حزب التقدم والاشتراكية:

يعتبر الحزب من أقدم الأحزاب المغربية، وهو أول حزب مغربي تبنى الماركسية اللينية إيديولوجيا وتنظيما، وتشكل أساس باعتباره فرعا للحزب الشيوعي الفرنسي متماثلا في ذلك مع حالات تأليف الأحزاب الشيوعية في بلدان المغرب العربي الأخرى: تونس، الجزائر.

في عام 1943 شارك الحزب في تشكيل فرع نقابي للنقابات الفرنسية [4] في المغرب باسم الاتحاد العام للنقابات المتحدة بقيادة الطيب بن عزة، وبسبب طبيعة تركيبة الحزب وارتباطاته، فقد أعلن معارضته مبدأ استقلال المغرب عن فرنسا عام 1944، ولكن سرعان ما شهد تحول في مواقفه في الفترات اللاحقة، يعتبر الحزب حزبا يساريا تم الاعتراف به يوم 23 أوت 1974، وهو سليل الحزب الشيوعي المغربي الذي أسس عام 1943، تزعم الحزب (علي يعته) منذ عام 1946 حتى وفاته المفاجئة عام 1997 ليشهد الحزب منافسة حادة بين كل من (إسماعيل العلوي) و (العيادي التهامي) حول زعامة الحزب ليحسم الأمر فيما بعد لصاح

---

[1]- مهدي جرادات، مرجع سبق ذكره، ص 293.
[2]- أحمد منيسي، مرجع سبق ذكره، ص 109
[3]- سعيد حفضان، **الأحزاب السياسية المغربية**، متحصل عليه: /.http/ :islamonline.net/arabic/templartes/cssc.sccs
[4]- علي زغدود، مرجع سبق ذكره، ص 82.

إسماعيل العلوي[1]، تقوم المنطلقات الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للحزب على قاعدة الماركسية اللينينية، لكن منذ عام 1995 تخلى حزب التقدم والاشتراكية عن النهج الشيوعي (عرف الحزب عدة تطورات كان يسمى في البداية الحزب الشيوعي المغربي منذ سنة 1943، ثم سمي حزب التحرر والاشتراكية عام 1969 ثم حزب التقدم والاشتراكية عام 1974)، وقد حصل الحزب في الانتخابات التشريعية 1997 على تسعة من مقاعد مجلس النواب المغربي[2].

4. منظمة العمل الديمقراطي الشعبي:

تأسس بتاريخ 04 يناير 1983 كتنظيم من تنظيمات التيار الجديد في المغرب على يد(محمد بن سعيد آيت يدر) وهو في الأصل امتداد (حركة 23 مارس) ذات التوجه الماركسي الليبي، تشكل الحزب أساسيا من الكوادر المنحدرة من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، خاصة بمدينة فاس، ومن حزب التحرر والاشتراكية، خاصة في مدينة الرباط[3].

يعرف الحزب بمواقفه المؤيدة لمغربية الصحراء الغربية ومعارضته لاتجاهات جبهة البوليزاريو ، تحصل الحزب على أربعة مقاعد في الانتخابات التشريعية لعام 1997 من مجموع مقاعد مجلس النواب المغربي، كما شهد انقساما جذريا في منتصف التسعينات بين تيارين داخليين أحدهما بزعامة محمد بن سعيد الذي ظل متحفظا باسم المنظمة، والثاني بزعامة عيسى الورديغي الذي أسس عام 1996 الحزب الاشتراكي الديمقراطي.

التحقت المنظمة منتصف جويلية 2002 مع ثلاثة أحزاب يسارية عن الحركة من أجل الديمقراطية، والديمقراطيون المستقلون والفعاليات اليسارية المستقلة، مشكلة ما أصبح يعرف" حزب اليسار الاشتراكي الموحد"[4].

ثانيا: أحزاب كتلة الوفاق:

وتتمثل في الأحزاب التالية:

1.الحركة الشعبية:

ظهرت الحركة في أواخر 1958 وحصلت على الاعتراف القانوني في فبراير 1959، وقد أسس الحركة كل من " المحجوبي أحرضان" و" عبد الكريم الخطيب"، كتعبير عن عدم ارتياح بعض القبائل عن الأوضاع المراكز الحضرية، ولذلك اعتمدت هذه الحركة في نشأتها على المساندة القومية من جانب البادية، شهدت الحركة انقساما حيث احتفظ "أحرضان" باسم الحزب وانسحب "الخطيب"، وفي أكتوبر 1986، انعقد المؤتمر الاستثنائي للحزب الذي أقال " المحجوبي أحرضان" ليحل محله "محمد العنصر"رئيس الحركة الشعبية[5].

---

[1]- سعيد حفصان، مرجع سبق ذكره.
[2]- المرجع نفسه.
[3]- مهدي جرادات، مرجع سبق ذكره، ص 288.
[4]- سعيد حفصان، مرجع سبق ذكره.
[5]- أحمد منيسي، مرجع سبق ذكره، ص 109.

2. الاتحاد الدستوري:

يعتبر الحزب واحدا من أحدث الأحزاب السياسية الجديدة في المغرب تأسس بتاريخ 09 مارس 1983 بزعامة رئيس الوزراء السابق " المعطي بوعبيد"، والحزب يقيم نهجه على أساس من المحافظة على التقاليد الدستورية للدولة وعلى محوريه دور الملك الأمر الذي يفسر دعم القصر له منذ تأسيسه.

فالحزب الدستوري يعد من أحزاب الإدارة التي أقيمت وسط موافقة القصر المغربي وحكوماته ومشاركتهم، وهو حزب يميني ليبرالي تزعم الحزب كل من" محمد الأبيض" ثم "محمد عبيد".

3. **الحزب الوطني الديمقراطي:**

تأسس الحزب في جويلية 1981 بزعامة "محمد آرسلان الحديدي" في انشقا ق عرفه التجمع الوطني للأحرار، وقد اعتمد عليه القصر أثناء توليه رئاسة الحكومة لسنتين بدءا من نوفمبر 1981، حصل على عشرة مقاعد ممن مجلس النواب في الانتخابات التشريعية سنة 1997 يمثل الحزب كبار الإقطاعيين، كما يتبنى بشكل واضح الدفاع عن مصالح كبار الرأسماليين في التجارة والصناعة، منذ وفاة "أرسلان الحديدي"، أصبح "عبد الحميد قادري" على رأس الحزب.

ثالثا: أحزاب الوسط:

1. حزب التجمع الوطني للأحرار:

أسس الحزب "أحمد عصمان" رئيس الوزراء السابق وصهر الملك الحسن الثاني في أكتوبر 1978 وهو حزب وسطي موال للقصر ويمثل البرجوازية الصناعية والتجارية وقد استقطب تلك الطبقة حيث أن 15 من أعضاء مكتبه السياسي البالغ 25 من رجال الأعمال، تألف عند تأسيسه من مجموعة من النواب أفرزتها انتخابات عامي 1976 و1977 وكانت تشكل أغلبية البرلمان في هذه الفترة، تحصل الحزب في الانتخابات التشريعية لنوفمبر 1997 على 46 مقعدا من مقاعد مجلس النواب وهي تعد أكبر نسبة في هذه الانتخابات كما شارك الحزب في حكومة التناوب التي جمعت بين أحزاب الكتلة وأخرى الوسط برئاسة (السيد اليوسفي).

2.**الحركة الوطنية الشعبية:**

تأسست الحركة الشعبية في عام 1991 على يد" المحجوبي أحرضان "عام 1991 بعدما تمت إقالته من زعامة الحركة الشعبية في أكتوبر 1986، شاركت الحركة الوطنية الشعبية في حكومة التناوب التي تجمع بين أحزاب الكتلة وأحزاب الوسط برئاسة " السيد اليوسفي".

رابعا: أحزاب اليسار:

1.جبهة القوى الديمقراطية:

تأسست في نطاق انشقا ق عرفه حزب التقدم والاشتراكية بعد وفاة زعيمه التاريخي علي يعته، يعتبر الحزب تقدميا يساريا يمتاز على المستوى التنظيمي بتقليص صلاحيات وفترة انتداب الكاتب العام للجبهة ومساعديه، وقد شكل الحزب مجموعتين برلمانيتين قبل انتخابات نوفمبر 1997، والكاتب العام للجبهة هو" التهامي الخياري".

2.النهج الديمقراطي:

يعتبر الحزب اتجاه سياسي يساري متشدد يتابع طريق المنظمة المغربية القديمة إلى الإمام وهي حركة انشقت من حزب التقدم والاشتراكية منذ 1970، والمنسق العام هو "عبد الله الحريف".

3.حزب الطليعة الديمقراطية والاجتماعية:

انشق هذا الحزب عن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية عام 1991 مشكلا حزبا من أقصى اليسار، وقد نادى بمقاطعة الانتخابات يوم14 نوفمبر 1997 مما أدى لسجن بعض أعضائه ويمثل الحزب المعارضة الراديكالية للنظام المغربي ويرأسه "أحمد بن جلون".

خامسا: الأحزاب الإسلامية:

1. حزب العدالة والتنمية:

عرف سابقا باسم" الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية" فهو حزب إسلامي معتدل وسائل تطلق وسائل الإعلام الغربية على هذا الحزب اسم "الحزب الإسلامي الملكي" ، كما يطلق عليه المراقبون " إسلاميو القصر" باعتبار أن رئيسه الدكتور الخطيب كان منذ إعلان الاستقلال من شخصيات القصر كما يعتبر الأمين العام للحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية لمجموعة من" الإصلاح والتجديد" بالعمل في إطار حزبه المذكور شريطة دخولهم كأفراد وليس كتنظيم ومع دخول تلك الجماعة في الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية جرت محاولات لتغيير اسمها حتى تعبر عن الوضع الجديد، وفي نهاية عام 1998 أصبح اسم هذه التشكيلة السياسية "حزب العدالة والتنمية"، يمكن استخلاص مبادئ الحزب ومنطلقاته من الوثيقة التي أصدرها الدكتور عبد الكريم الخطيب إلى ملك المغرب عام 1982، " وثيقة مبادئ واحتيازات" التي صدرت عن المؤتمر الاستشاري لسنة 1996[1].

يدعو الحزب في برنامجه على ضرورة الارتكاز على أرضية توافقية مبنية على ثوابت وطنية، تكون ضمانا للاستمرار وحفظ مصالح العليا للبلاد، كما يتحرك الحزب مستندا إلى مطالب الجماهير العادية، والتأكيد على أن حلها متصل بالواقع الإسلامي للمجتمعات العربية والإسلامية وليس من الخارج، ويؤكد

[1]- مهدي جرادات، مرجع سبق ذكره، ص 308.

على محاربة البطالة والفقر والفساد مع تأكيده على ضرورة تطبيق قيم عامة هي في الأصل إسلامية، مثل العدالة والحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والتوزيع العادل للثروة[1].

كسب بالتدريج مقاعد في البرلمان فاحتل 09 تسعة مقاعد من أصل 325 في الانتخابات التشريعية 1997 و42 مقعدا في 2002، و 46 مقعدا في 2007، وهذا ما جعله متجذرا في العملية السياسية المغربية[2].

2.جماعة العدل والإحسان:

جماعة العدل والإحسان جماعة إسلامية مغربية وهي من أكبر التنظيمات الإسلامية بالمغرب أسسها (عبد السلام ياسين) سنة 1974 انطلاقا من اللحظة التي وجه فيها رسالة (الإسلام أو الطوفان) إلى الملك (الحسن الثاني)، حيث تجسد تلك الرسالة تحويلا جذريا في مواقف الشيخ مذهبيا وسياسيا، تعد الحركة من أقوى الجماعات الإسلامية وأكثرها سرية في البناء التنظيمي. حيث بدأت الحركة نشاطها في أوائل السبعينات تحت اسم "أسرة الجماعة" وفي سنة 1979 بعد إطلاق سراح(الشيخ ياسين) عمل على تأسيس (الحركة الجمعية الخيرية الإسلامية) وفي عام 1989 أسس الشيخ ياسين عقب خروجه من السجن مرة أخرى جمعية العدل والإحسان التي تم حلها من طرف السلطات المغربية في يناير 1990.

تحتفظ الجماعة بلقب المرشد العام للجماعة لمؤسسها عبد السلام ياسين، وتختلف عن الحركات ببعدها الصوفي وتتميز عن الطرق الصوفية بنهجها السياسي المعارض.

فكر الحركة مزيج من كتابات عبد السلام ياسين، ومن وثائق تنظيمية، كما تميل الحركة إلى التوسع في القطاعات الحيوية للمجتمع كالجمعيا ت، وترفض الجماعة العنف المسلح باعتباره رديفا للثورة، ذلك أن القومية الإسلامية عند الثورة والقوة وضع يد التنفيذ في مواضعها الشرعية بينما العنف وضعها بميزة الهوى والتعصب[3].

– جدول رقم: (03) يوضح أهم الأحزاب السياسية في المغرب حسب تاريخ تأسيسها[4]:

اسم الحزب	تاريخ التأسيس	الرئيس الحالي
حزب الاستقلال	1944	عباس الفاسي
حزب الديمقراطي والاستقلال	1946	عبد الواحد ماش
حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية	1959	عبد الله إبراهيم
الحركة الشعبية	1959	محمد العنصر
حزب العدالة والتنمية	1968	عبد الإله بن كيران
حزب التقدم والاشتراكية	1974	إسماعيل العلوي

[1]- محمد معتصم، **الحياة السياسية المغربية (1962-1993)**، الدار البيضاء: مؤسسة ايزيس للنشر، ط1، 1992، ص 113.

[2]- عمرو حمزاوي، **حزب العدالة والتنمية في المغرب، المشاركة ومعضلاتها**، أوراق كارينغي، مؤسسة كارينغي، العدد 93 يوليو 2008، ص 01.

[3]- مهدي جرادات، مرجع سبق ذكره، ص 304.

[4] - المعطيات متحصل عليها:

جون كلود سانتو تشي، مرجع سبق ذكره، ص132.

حزب العمل	1974	محمد الإدريسي
الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	1975	عبد الرحمان اليوسفي
التجمع الوطني للأحرار	1978	أحمد عصمان
الحزب الوطني للأحرار	1981	عبد الحميد القادري
الاتحاد الدستوري	1983	محمد عبيد
اليسار الاشتراكي الموحد	1983	محمد بن سعيد آيت يدر
الحركة الوطنية الشعبية	1991	المحجوبي أحرضان
الطليعة الديمقراطي الاشتراكي	1992	أحمد بن جلوف
الحركة الديمقراطية الاجتماعية	1996	محمود عرشان
الحزب الاشتراكي الديمقراطي	1996	عيسى الورديغي
جبهة القوى الديمقراطية	1997	توهامي الخياري
المؤتمر الوطني الاتحادي	2001	عبد المجيد بوزويع
الاتحاد الديمقراطي	2001	بوعزة يكن
قوى المواطنة	2001	عبد الرحيم المحجوبي
الإصلاح والتنمية	2001	عبد الرحمان الكوهن
الحزب المغربي الليبرالي	2002	محمد زيان
العهد	2002	نجيب الوزاني
اتحاد الحريات	2002	علي بلحاج
المبادرة الوطنية للتنمية	2002	محمد بنحمو
التجديد والإنصاف	2002	شاكر أشبهار
البيئة والتنمية	2002	أحمد العملي

المطلب الثالث: مقارنة بين الظاهرة الحزبية في "الجزائر والمغرب"

إن وضع الأحزاب في الدول النامية عموما والبلدان العربية تحديدا، يفتقد للتنظيم فالرابطة التي تربط ما بين أعضاء الحزب من جهة وأعضاء الحزب وقادته من جهة أخرى لا تقوم على أساس تنظيمي وإنما تقوم على أساس ولاء قبلي أو طائفي أو إثني، وفي بعض الأحوال على أساس ولاء شخصي ولعل هذا ما أدى إلى إطلاق تعبير الظاهرة الحزبية على أحزاب هذه البلدان بدلا من تعبير "الأحزاب السياسية"[1]

سيتم من خلال هذا المطلب إجراء دراسة مقارنة بين الأحزاب الجزائرية ونظيرتها المغربية عن طريق تطبيق مجموعة من المؤشرات لقياس مدى فعالية وقوة الأحزاب السياسية في الجزائر والمغرب من خلال المؤشرات التالية :

الفرع الأول: علاقة الأحزاب السياسية بالنظام السياسي:

إن طبيعة العلاقة بين الأحزاب السياسية والنظام السياسي تتحدد بطبيعة نظام الحكم، وطريقة تعامل النظام السياسي مع الأحزاب السياسية، فالأخيرة مثلها مثل بقية تنظيمات المجتمع المختلفة، لا تعيش خارج الدولة كما لا تستطيع أن تكون معزولة عن القيم التي تداولها أو تفرضها على المجتمع وبالتالي من الصعوبة نشأة أحزاب ديمقراطية في ظل بيئة سياسية غير ديمقراطية، ويمكن تلخيص أهمية الأحزاب الديمقراطية في مقولة للفقيه النمساوي "كلسن" "Kelsen" يقول فيها:

"الأحزاب أساس الديمقراطية والعداء للأحزاب عداء الديمقراطية نفسها، فهنالك أدوار هامة تلعبها الأحزاب الديمقراطية في النظم السياسية التعددية، فالأحزاب الديمقراطية لا تكتفي بممارسة المهام التقليدية للأحزاب المتمثلة في تجمع المصالح والتعبير عنها والتجنيد السياسي...الخ، بل تتعدى ذلك لتعمق من شرعية النظام السياسي والمساهمة في توسيع نطاق المشاركة السياسية والمساعدة على حل أزمة التكامل القومي، كما أنه أداة لحسم الصراعات الاجتماعية والسياسية في المجتمع، فضلا عن كونها قنوات مهمة للتنشئة السياسية".[2]

لحد الآن لا يوجد وضوح كامل في البنية السياسية الجزائرية، هنالك تجاذبات وتداخل في التوزيع لإدارة الحكم فالبنية السياسية الجزائرية هي خليط من النظام الرئاسي والنظام البرلماني والنظام الحزبي التعددي[3]

يصف العديد من المحللين النظام الذي عرفته الجزائر منذ الاستقلال باعتباره نوعا من نمط الأنظمة الشعبوية* التي عرفتها كثيرا من البلدان النامية في النصف الثاني من القرن العشرين، ولقد تطورت هذه الأنظمة باتجاه نمط جديد من الحكم أطلق عليه المختصون في علم الاجتماع السياسي النظام الموروثي الجديد، استعمل "ماكس فيبر" "Max Weeber" في دراسة للأنظمة الملكية القديمة التي سادت أوروبا في القرون

---

[1] - أسامة غزالي حرب، مرجع سبق ذكره، ص138.

[2] - عاطف السعداوي، **مفهوم الحزب الديمقراطي: دراسة في المحددات والمعايير** ، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية 2001، ص54.

[3] - أزراج عمر، **الأحزاب الجزائرية بين الولاء للسلطة والتمركز النخبوي**، جريدة العرب، الخميس 2008/02/21، ص03.

الوسطى واعتقاد الملك بتطابق شخصيته مع السلطة أي مزجه بين سلطة الملك والدولة وأبرز مثال على ذلك مقولة الملك الفرنسي "لويس السادس عشر": "أنا الدولة"، ويعد عالم الاجتماع الأمريكي "إيزنشتاد" "S.M. Eiesenstadt" أو من استعمل مفهوم النظام الموروثي الجديد ليشير إلى تشابه آليات عمل الأنظمة التي ظهرت في بلدان العالم الثالث بعد الاستقلال، حيث سيطرة نخبة عسكرية أو مدنية على الحكم واستولت على الدولة والثروة، فالنظام السياسي الجزائري والنخبة المسيطرة على الحكم فيه تستمد شرعيتها من وهم المهمة التاريخية التي تستعمل كذريعة للاستيلاء على الحكم، أو البقاء فيه وإقامة نظام سلطوي.[1]

في الأنظمة الديمقراطية الليبرالية، فإن الحقائب الوزارية لا تستند إلا للمنتخبين في الفضاءات الانتخابية في الدوائر والمحافظات كما أن رئاسة الوزراء لا تعين من طرف رئيس الدولة، وإنما من الحزب المنتخب بالأغلبية أو من قبل أحزاب الائتلاف، أما في الجزائر فإن رئيس الوزراء يعين من قبل الرئيس، وكذلك الوزارات المفتاحية التي تسلم لشخصيات لم تنتخب شعبيا في إطار تنافس حزبي شفاف ونفس الشيء بالنسبة لرؤساء الدوائر والولاة يعينون من قبل الرئاسة ووزارة الداخلية التي لها رأي استشاري فقط من هنا فإن الأحزاب تجد نفسها مجرد أطر سياسية هشة بعيدة كل البعد عن تنفيذ مشاريعها التي تروج لها أثناء الحملات الانتخابية "البليدية – الولائية – البرلمانية" .

كما يشير الباحث الجزائري هواري عدي أن أزمة 1992 أوضحت أن الجيش الجزائري هو أهم لاعب سياسي على رغم من تراجع دور الجيش السياسي حين تولى العقيد الشاذلي بن جديد الحكم حيث تم اعتماد دستور فبراير 1989 الذي كرس التعددية الحزبية إذ لم يتم إسناد أي دور سياسي للجيش حيث تكتفي المادة 25 من الدستور 1989 التعددي بالنص على أن مهمة الجيش هي: "المحافظة على الاستقلال الوطني والدفاع على السيادة الوطنية" .

إن نجاح الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجولة الأولى من تشريعات ديسمبر 1991 أدى إلى تدخل الجيش في 1992 مجبرا الشاذلي بن جديد على الاستقالة بعد 13 سنة من الحكم كما ألغى نتائج الانتخابات التشريعية المذكورة وملغيا أيضا الجولة الثانية من الانتخابات.

ومنذ استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد استمر الجيش في لعب دور أساسي في ترشيح الرئيس، ترشيح "محمد بوضياف، علي كافي، الأمين زروال" الأمر الذي أعطى المؤسسة العسكرية دورا أشبه بدور الشريك في الرئاسة، استمر تأثير المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية في الجزائر حيث دعمت في الانتخابات التي جرت سنة 1999 المرشح "عبد العزيز بوتفليقة"ومنذ توليه الحكم اتسمت العلاقة ما بين الجيش وبوتفليقة

---

[1] - العياشي عنصر، مرجع سبق ذكره، ص06.

*- ظهرت الشعبوية كحركة سياسية في روسيا القيصرية في النصف الثاني من القرن التاسع عشرا ويمكن اعتبارها حركة أو تيارا سياسيا أو إيديولوجيا عرفتها الكثير من المجتمعات العربية بعد الحرب العالمية الثانية، وفي الجزائر تجسدت الشعبوية في الحركة الوطنية منذ نشأتها على يد "مصالي الحاج" وهو ما جرى تأكيده في أدبيات جبهة التحرير الوطني بدءا من نداء أول نوفمبر. أما بعد فترة الاستقلال استعملت الشعبوية كإيديولوجيا في الصراع حول السلطة حيث سجل الخطاب السياسي بعد منتصف الستينات نقلة نوعية من الحديث عن الفلاحين إلى ذكر الشعب كله باعتباره صانع الثورة.

بالتفاهم والتناغم وذلك في إطار حرص بوتفليقة على أن تحظى سياسته بموافقة الجيش لإدراكه لمدى القوة السياسية والعسكرية للجيش.[1]

أما "رياض الصيداوي" فقدم في دراسته جدولا للمقارنة بين القيادة العسكرية والقيادة السياسية في الجزائر خلال عقد التسعينات توصل من خلاله أنه من 1992 إلى سنة 1999 شهدت الجزائر تعاقب 05 رؤساء دولة و06 رؤساء حكومة بالمقابل لم تشهد مؤسسة الجيش أي تغييرات ما عدا تغيير واحد في قيادة جيش البر وقيادة الدرك الوطني وهو ما يبين ثبات العسكريين وتغيير المدنيين.[2]

كما استطاعت المؤسسة العسكرية التي خاضت حربا على الجماعات المسلحة، أن تعيد تشكيل المشهد الحزبي على نحو مكنها من تصفية حسابها مع "جبهة التحرير الوطني" بتقسيمها وتسمية الوزير السابق "بوعلام السايح" أمينا عاما بذل "المهري" مع إنشاء كيانات صغيرة مثل "حركة مجتمع السلم، "حمس" بزعامة الشيخ الراحل" محفوظ نحناح"، والتجمع الوطني الديمقراطي برئاسة "أحمد أويحي".

وشكلت معاودة تشكيل المشهد الحزبي مقدمة للانتخابات الرئاسية بين " 1995 و1999"، استبعد منها مرشحوا المعارضة المنتقدة للجيش، فيما أفسح المجال أمام "محفوظ نحناح، وسعيد سعدي، رضا مالك" لمناقشة مرشح الجيش واستعادة المؤسسة العسكرية سيطرتها على الرئاسة بوصول الجنرال "اليامين زروال" إلى قصر المرادية سنة 1995 بعد اغتيال "محمد بوضياف" ثم انتخاب "عبد العزيز بوتفليقة" رئيسا جديدا سنة 1999 في مواجهة ستة مرشحين الذين أعلنوا انسحابهم من الانتخابات في اللحظة الأخيرة بسبب ما اعتبروه تجاوزات غير مقبولة.

ويتضح مما سبق أن النظام السياسي الجزائري ينتمي إلى النمط العسكري البيروقراطي الذي يكون فيه الرئيس خاضعا للمصالح الأساسية لجماعة أتت به إلى السلطة وهذه الجماعة هي العسكر، فالجيش بالجزائر هو الحكم النهائي الذي يفصل في الصراع حول السلطة السياسية و يروض المشهد الحزبي.[3]

من خلال إعطاء القانون دورا هاما لوزارة الداخلية في علاقتها بالأحزاب اعترافا أو تعليقا أو حلا، فوزارة الداخلية هي الجهة المسؤولة عن الاعتراف بالأحزاب السياسية كما جاء في المادة " 12"، ولوزير الداخلية الحق في تعليق أو منع نشاط أي حزب سياسي لم يعترف به بعد.[4] كرفض الترخيص لأحزاب جديدة بشخوص قديمة "جاب الله، غزالي، محمد السعيد" تعتقد في نفسها القدرة على خلق طبقة سياسية معارضة تشكل نقلا معادا "Contre Poid" وخطابا سياسيا جديدا.[5]

إن النظام السياسي الجزائري يهمش التعددية الحزبية ويبعد الأحزاب عن ممارسة الصلاحيات فإنشاء الأحزاب نفسها لا تخضع لرغبة الجماهير، وإنما لوزارة الداخلية ولرئيس الدولة وأساسا للمؤسسة العسكرية.[6]

---

[1] - أحمد منيسي، مرجع سبق ذكره، ص166.
[2] - رياض الصيداوي، **مراعاة النخب السياسية والعسكرية في الجزائر**، رسالة الأطلس، العدد 309، ص10.
[3] - أحمد منيسي، مرجع سبق ذكره، ص166.
[4] - الهواري عدي، **الحياة السياسية في الجزائر :قراءة أولية** ،مرجع سبق دكره.
[5] - بوحنية قوي، **أزمة الحراك الداخلي في الأحزاب الجزائرية**، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية العدد الثلاثون، ربيع 2011، ص51.
[6] - أزراج عمر، مرجع سبق ذكره.

إن طبيعة الحقل السياسي بالمغرب يتحدد بطبيعة نظام الحكم فيه، فنظام الحكم يعتبر نظاما وراثيا، تمركزيا وشخصانيا حيث أن الملك يعتبر المحور الأساسي للنظام يرث حكمه من سلفه وفق مقتضيات عرفية ودستورية ومراسمية فالملك الذي يمركز كل السلطات بيده، يسود ويحكم ويتدخل في كل المجالات،حيث ليس عادة كما يقال مجالات سياسية خاصة بالملك بل إن كل المجالات من اختصاص الملك، ولعل هذا التمركز هو السمة الأساسية للحقل السياسي والتي تنعكس على مختلف مكوناته سواء تلك التي تهم مكونات المجتمع السياسي أو الأحزاب السياسية فهذه المكونات تبقى رهينة الإدارة الملكية وتجسيدا لسلطتها فالمخزن في آخر المطاف ولحد الآن هو المتحكم في مختلف مكونات الحقل السياسي، والمؤثر في مختلف مسارات وتفاعلات المشهد السياسي[1].

يعتبر الملك مصدر كل التعيينات التي تتم في مختلف دواليب الحكم في المغرب ففي الصعيد السياسي ينفرد الملك بتعيين الوزير الأول وباقي أعضاء الحكومة باقتراح من الوزير الأول، كما له أن يعفيهم من مهامهم وذلك طبقا للفصل 24 من دستور البلاد كما يتمتع بصلاحية تعيين بعض أعضاء المجالس والهيئات العليا كالمجلس الدستوري، والمجلس الأعلى للقضاء والمحكمة العليا والمجلس الأعلى للتعليم، أما على الصعيد الإداري، فالملك طبقا للفصل 30 من الدستور له الحق التعيين في الوظائف المدنية والعسكرية، وعلى الصعيد القضائي فالملك يعين القضاة طبقا للفصلين 33 و84، ويعتبر التكريس الدستوري لصلاحيات الملك في التعيين انعكاسا لاحتكاره للسلطة السياسية والدينية ونتيجة لحسم المؤسسة الملكية الصراع السياسي الذي احتدم بينهما وبين المؤسسة الحزبية وهذا استطاعة المؤسسة الملكية أن تتحكم في مكونات المشهد السياسي، فالانتخابات في المغرب خاصة التشريعية منها لا تشكل رهانا أساسيا في تحديد خريطة التعبيرات الملكية نظرا لأن البرلمان كسلطة تشريعية لا يتمتع بأي صلاحية في اختيار الشخصيات التي تستغل المناصب السامية أو تعيين كبار المسؤولين في مختلف الوزارات، وحتى في تشكيل الحكومات التي غالبا ما يتم بعد كل انتخابات تشريعية، غالبا ما يكون للملك الدور الأكبر في تحديد تركيبتها وتعيين وزراءها وقد ظهر ذلك واضحا عندما تم تعويض الكاتب السابق للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية السيد "عبد الرحمن اليوسفي بإدريس جطو" رغم نتائج انتخابات سبتمبر 2002، أفرزت عن فوز "عبد الرحمن اليوسفي"، الشيء الذي اعتبره السيد عبد الرحمن اليوسفي خروجا عن "المنهجية الديمقراطية" التي تم تدشينها خلال فترة التناوب التوافقي، ونفس الأمر أعيد بعد انتخابات سبتمبر 2007، حيث تم تزوير عدة شخصيات تقنوقراطية مقربة أو مقترحة من طرف القصر، ضمن حكومة "عباس الفاسي" في حين تم إبعاد الحركة الشعبية إلى المعارضة بعد ما رفضت احتضان بعض هذه الشخصيات وتزويرها باسمها.[2]

---

[1] - محمد شقير، **السلطة والمجتمع المدني، "آليات التحكم وترسبات السلوك السياسي بالمغرب"**، المغرب، إفريقيا الشرق، 2011، ص.ص127. 130.

[2] - محمد شقير، مرجع سبق ذكره، ص128.

عندما تتحدث المؤسسة الملكية عن نفسها، غالبا ما تلجأ إلى تمجيد مكانتها السياسية من خلال استحضار بعدين متداخلين: الأول ديني سياسي يتمثل في البيعة والإمامة والشرعية، والثاني بمرغماتي يتمحور حول ضمان وحدة الشعب والتراب.

فعلى المستوى الأول، تحرص الملكية في مواجهة باقي مكونات الحقل السياسي وخاصة الأحزاب السياسية، ولا سيما أحزاب الحركة الوطنية التي كانت تركز خطابها على شرعية نضالها ومدها المطلبي في عهدي الاستعمار أو الاستقلال، أما المستوى الثاني فيؤكده خطاب الخصوصية الذي يعتبر ركنا أساسيا في تحديد شرعيات النظام السياسي المغربي، من خلال الإشارة المستمرة والمكتفة إلى دور الملكية في تاريخ المغرب[1] يحيل الحديث عن موقع الملكية مقارنة بموقع الأحزاب السياسية على التعامل مع منطلقين محددين لتفاعل الملكية مع الأحزاب وهما التحكيم الفاعل والتنامي عن الصراع.

فمستوى التنامي عن الصراع يجد سنده في ما يوصف بالملكية فوق الأحزاب فيقترن مبدئيا بأن يكون الملك خارج دائرة الصراع أي فوق الصراعات الحزبية وكل ما يؤثر في الحياة الحزبية ويبدو أن صفة الحياد المنطلقة من التصور الأبوي للحكم كركيزة عقائدية ونظام عام للسلطة في المغرب تجد تفسيرها المبدئي "في كون الملك يعتبر فوق الجميع وأب الجميع وراعي المجتمع"[2]

في هذا المنحى يمكن القول إن تمثيل الملكية لمكانة الحزب السياسي لا يخرج عن تصورها العام للسلطة السياسية ووجودها الحتمي في جوهرها باعتبارها وظيفة أصلية للملكية لأنها تستمدها من كلمة الشعب وكلمة الشعب هي "البيعة"، وهو تصور يحكم على الأحزاب السياسية أن تكون في أساسها دعامة للنظام والاختيارية المركزية التي قد تختلف من حقبة إلى أخرى وبهذا تختزل الملكية مبدئيا المقومات الأصلية الخاصة بتصور الحزب كزعامة للنظام في تعبئة الأحزاب السياسية لخدمة البلاد ومساهمتها في العمل السياسي.[3]

في افتتاح السنة التشريعية الثالثة في الولاية التشريعية السابعة حرص الملك محمد السادس على وضع تصوره لمكانة الحزب في النظام السياسي المغربي ويتمثل التوجه الجديد في ضرورة انخراط الأحزاب في ما يوصف بالمشروع المجتمعي القائم على بناء مغرب ديمقراطي موحد، منتج وتضامني متقدم ومتفتح" وهو ما يتطلب برأي المملكة تقوية دور الأحزاب بإيجاد إطار تشريعي جديد فعال يستمد فيه الحزب شرعيته القانونية من مشروعيته الديمقراطية ويأتي بإجابات جماعية متميزة عن قضايا مجتمعية عريضة، وليس لتلبية مطامح شخصية أو فئوية ضيقة.[4]

إن من أهم الوسائل التي تتوفر عليها المؤسسة الملكية للتحكم في المشهد الحزبي هي احتكارها لسلطة التعيين، فمن خلال هذه السلطة يتم استقطاب أعضاء النخب الحزبية وتطويعها وتجهيزها لخدمة تصورات المؤسسة الملكية في تسيير دفة الحكم، ولعل أحسن مثال على ذلك، نجاح الملك الراحل "حسن الثاني" في إطار

---

[1] - يونس برادة، **الملكية والأحزاب في المغرب، مقارنة السياسية الحزبية للملكية** ،مجلة فكر ونقد مجلة فكرية شهرية، المغرب، عدد 92، ديسمبر 2007، ص133.

[2] - المرجع نفسه.

[3] - يوسف برادة، **وظيفة الحزب في النظام السياسي المغربي**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في القانون العام، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، 2000، ص.ص 38. 49.

[4] - يونس برادة، مرجع سبق ذكره، ص120.

ترتيب سلس لخلافته ، استقطاب أطر الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الذي شكل لوقت طويل المعارضة السياسية الرئيسية للحكم، فقد تم تعيين العديد من أطر هذا الحزب لشغل مناصب حكومية وزارية وإدارية لتنفيذ رغبات وتوجهات القصر.[1]

وبهذا يظهر أن الملك من خلال احتكاره لسلطة التعيين قد استطاع استمالة العديد من الفعاليات والقيادات الحزبية من مختلف التيارات بما فيها تلك التي كانت تتموقع في المعارضة، ومن خلال التعيين يتم اختراق هذه الأحزاب، وتوظيف فعاليتها وأطرها لخدمة توجهات النظام وتصوراته، إذ عادة ما يقتصر دور الأحزاب على اقتراح بعض الأسماء دون أية ضمانة بأنها ستحظى بثقة القصر، وحتى في حالة حصولها على الثقة الملكية فإنها ستكون ملزمة بتنفيذ التوجيهات الملكية يدل توجيهات وبرامج أحزابها [2]

الفرع الثاني: علاقة الأحزاب السياسية بالمجتمع:

المجتمع مفهوم نظري يعني الوحدة البشرية والجغرافية والثقافية والسياسية، التي يقع فيها تنظيم عمليات وقنوات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك "المستوى الاقتصادي" وتوزيع الأدوار ومراتب السلط والنفوذ "المستوى السياسي والاجتماعي"[3] المجتمع بهذا المعنى عليه "Totalité" ذات نسق يمكن أن يعرف من منطقه الخاص ووحدة عضوية وتوافقية ويتميز كل مجتمع بنوع من الاستقلالية الثقافية فهو ينظم عالمه بلغته وينتج وظيفته الخاصة به.[4]

كلما اتجه الحزب نحو التعبير عن حقائق اجتماعية مؤكدة وواضحة، زادت فرص نمو الديمقراطية في تنظيماته وطريقة إدارته بمعنى أنه كلما كرست واتسعت الشريحة الاجتماعية التي يعبر الحزب عن مصالحها زاد ذلك من صعوبة تجاهل قادة الحزب لتلك القاعدة العريضة في أي قرارات تتخذ فلكي يكتسب الحزب قوته وديمومته يحتاج إلى شرعية تبرر وجوده وتضفي المشروعة على استمراره، وهذه الشرعية تتمثل في وجود قاعدة شعبية حرة في اختيار الانضمام إلى الحزب للدفاع عن مصالحها فالحزب يستمد وجوده وشرعيته من حاجة الناس إليه، وبالتالي كلما اتسعت الشريحة الاجتماعية كلما زادت شرعية الحزب[5]

من جهة أخرى تهتم الأحزاب السياسية كثيرا بالحركات الاجتماعية لأنها تتيح لها الفرصة للضغط على النظام السياسي من أجل فرض خياراتها السياسية أو المواقف التي تتلاءم مع توجهاتها الإيديولوجية فإتحاد الحزب السياسي مع حركة اجتماعية ينجز عنه كسر الجمود السياسي وتنشط الحياة السياسية عبر فتح نقاش سياسي حول قضية سياسية أو اجتماعية أو ثقافية أو بيئية دولية معينة ويتميز هذا النمط من التحالف بكونه

---

[1] - محمد شقير، مرجع سبق ذكره، ص130.
[2] - نفس المرجع
[3] - مصطفى محسن، **المعرفة والسلطة :نحو منظور سوسيولوجي متفتح**، بيروت، المركز الثقافي العربي، الطبقة الثانية، 2002، ص51.
[4] - محمد أسيداة، **المدرسة والمجتمع وأزمة القيم**، مجلة فكر ونقد، مجلة ثقافية شهرية المغرب، السنة التاسعة العدد 81، سبتمبر 2006، ص66.
[5] - عاطف السعداوي، **مفهوم الحزب الديمقراطية دراسة في المحددات والمعايير** ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، أكتوبر 2011، ص67.

تحالفا مؤقتا وغير دائم فالحركة الاجتماعية هي بطبيعتها حركة ظرفية، وإذا أصبحت دائمة فإنها ستغير طبيعتها وتصبح إما جماعة ضاغطة وإما حزب سياسي.[1]

العلاقة بين الأحزاب السياسية في الجزائر والمجتمع علاقة محدودة أصبحت مبنية على أسس مصلحيه وانتخابية من خلال ممارسات القبلية والجهرية والزبائنية في الانتخابات وترتب عن ذلك فقدان المجتمع خاصة في أوساط المدن الكبرى عالية الكثافة السكانية الأمل من الأحزاب السياسية والتغيير عبر صناديق الاقتراع ويظهر ذلك في ارتفاع نسب مقاطعة الانتخابات في أوساط المجتمع الجزائري كما أصبح المجتمع ينفر من العمل الحزبي والسياسي باللجوء إلى العمل في جمعيات المجتمع المدني، كما أن ضعف الصلة الموجودة بين الأحزاب السياسية والمجتمع جعل الأحزاب السياسية تبتعد عن أداء وظيفتها الأساسية المتمثلة في الوساطة بين المجتمع المدني والسلطة أو ما يسمى بالوظيفة المنبرية للأحزاب السياسية لنقلها لتطلعات ورغبات المجتمع والمعارضة للسلطات، بدل ذلك أصبحت الأحزاب امتدادا للسلطة وهذا ما أفقدها الكثير من المصداقية أمام المجتمع.[2]

تقوم المقاربة السوسيو ثقافية برصد السلوك السياسي للمجتمع المغربي، إن هذا السلوك يتحكم فيه عاملين: عامل موضوعي يرجع إلى الفقر والأمية، وعامل ذاتي يتعلق بضعف التأطير وغياب الثقة في جدوى التصويت أو الانخراط في صفوف الأحزاب السياسية، بل حتى في ممثلي الحزب الذين يراهم كمستغلين للعملية الانتخابية للحصول على امتيازات، وبهذا تحولت الأحزاب السياسية في المغرب إلى مجالات مغلقة بعيدة عن الشرائح الاجتماعية وانشغالاتها وهمومها اليومية مما خلق ظاهرة العزوف السياسي أي غياب الثقة بين المواطن والتنظيمات الحزبية[3] ، مع تدني وتدهور المكانة أو القيمة السياسية والاجتماعية للأحزاب مع تراجع حجم تأثيرها وجاذبيتها وقدرتها على تأطير وتوجيه الرأي العام وذلك أمام اللاعبين الكبار في المشهد السياسي الوطني وأهمهم المخزن بكل أجهزته ومؤسساته وبما لها في المجتمع من مرتكزات وامتدادات عديدة متجذرة وجماعات الضغط المختلفة الأصول والأهداف ومستويات ومجالات القوة والتأثير، ثم هنالك هيئات ومؤسسات المجتمع المدني الأخذة في الصعود والتنامي مشكلة بذلك لدى البعض بديلا وظيفيا للاستقطاب السياسي ولاحتلال بعض مواقع الفعل الحزبي والنقابي نتيجة ما لحق به من تدهور آنف[4]

وبحسب دراسة قام بها المعهد الديمقراطي الوطني "أو المعهد"* بإنجاز دراسة نوعية في عدد من القرى والمدن المغربية من 04 جويلية إلى 22 أوت 2011 بهدف إمداد القادة السياسيين والمدنيين المغاربة بمعطيات حول هموم الشباب وموضعهم عن الأحزاب السياسية جاءت كالتالي:

---

[1] المرجع نفسه.

[2] - عبد القادر عبد العالي، مداخلة بعنوان: **الأحزاب السياسية والتنمية السياسية بالجزائر**، ورقة مقدمة للملتقى الوطني التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية: واقع وتحديات، جامعة شلف، 17-16 ديسمبر 2008، ص10.

[3] - محمد عزيز الطويل، **المشهد الحزبي بالمغرب : رصد تاريخي لعوامل الأزمة**، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2001، ص.ص 25. 34.

[4] - مصطفى محسن، **المشاركة السياسية وآفاق التحول الديمقراطي في المغرب المعاصر : نحو قراءة سوسيولوجية نقدية للأبعاد والدلالات**، مجلة المنظمة العربية للترجمة، قضايا عربية، بيروت، 2008، ص12.

* المعهد الديمقراطي الوطني منظمة غير حكومية غير حزبية ذات أهداف غير تجارية تهدف إلى الاستجابة لتطلعات الشعوب عبر العالم للعيش في مجتمعات ديمقراطية تعترف بحقوق الإنسان الأساسية وتعمل على النهوض بها تأسست عام 1983.

– يعترف المشاركون بأهمية الأحزاب السياسية في الديمقراطية إلا أن معظم المغاربة يؤمنون أن الأحزاب المغربية لا تحقق ما التزمت به أمام المواطنين، حيث يضن الكثير أن الأحزاب بعيدة كل البعد عن الشباب ولا مصلحة حقيقية لها في تمثيل الشعب المغربي.

– رغم أن المشاركون يعرفون أسماء الأحزاب الكبيرة إلا أن معرفتهم بإيديولوجياتها وبرامجها تبقى سطحية.

– معظم المشاركين لا يعتقدون أن الأحزاب السياسية لعبت دورا رئيسيا في الإصلاحات الجديدة، حيث أن الكثير من المشاركين يرون أن الفضل في الإصلاحات يرجع إلى المجهود الذي بذله الملك محمد السادس بينما يسير الآخرون إلى الدفعة القوية نحو الإصلاح التي قامت بها حركة 20 فبراير وفي جميع الحالات فإن المشاركين يرون أن الأحزاب السياسية حصرت نفسها في لعب الأدوار الصغيرة.

– إن الصورة السلبية اتجاه الأحزاب تعكسها الإشارات المتكررة للفساد، المحسوبية والمحاباة، حيث ينظر إلى الأحزاب على أنها أضاعت قيمها الأخلاقية وخسرت بذلك ثقة الشعب. [1]

إن نظرة المغاربة إلى الواقع الحزبي واقع يجب ترتيبه هنا بخلاصة يفسر العزوف السياسي الذي تشهده الحياة السياسية المغربية فقد شهدت الانتخابات البرلمانية لعام 2007 مشاركة لا تتجاوز 40% وهو حال كل الاستحقاقات بالمغرب، ولأن المواطن المغربي المدعو إلى ممارسة حقه الديمقراطي يرى مفهوم الديمقراطية غائبا في الأحزاب نفسها. [2]

الفرع الثالث: الأحزاب السياسية والتعددية السياسية:

عرفت التعددية في الجزائر منذ تأسيسها عدة مآزق وصعوبات وشاركت في ذلك عدة قوى وأطراف سواء من السلطة أو المعارضة فبداية وحتى غاية 1990 تاريخ إجراء أول انتخابات تعددية استمرت سيطرة جبهة التحرير الوطني على مقاليد الحكم "رئاسة الجمهورية، البرلمان، الحكومة، مجالس السلطة المحلية" وفي الفترة الممتدة من 1991 إلى 1997 تاريخ إجراء الانتخابات التشريعية كانت التعددية السياسية مجرد واجهة خارجية لحكم عسكري من خلال مجالس وهيئات معينة مباشرة من قبل النظام مثل المجلس الوطني الانتقالي "البرلمان" أو مجالس السلطة المحلية في البلديات والولايات، وشهدت نفس الفترة تصاعد أعمال الإرهاب والعنف السياسي من قبل الجماعات الإسلامية المسلحة. [3] نتيجة حل حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ وتوقيف المسار الانتخابي إذا كان الحزب فاز سنة 1991 في أول انتخابات تعددية قد تم حله بعد ذلك ليس فقط لأنه كان يحمل مشروعا اسلامويا أو ظلاميا، بل لأنه حزب مستقل يسعى وراء تنفيذ برنامجه الخاص وبالتالي وراء ممارسة الحكم بالفعل مشكلا بذلك تهديدا حقيقيا للنظام [4]، كما أنها الفترة التي تميزت بفرض حالة الحصار،

---

[1] - تصورات الشباب في المغرب: الأحزاب السياسية والإصلاحات نتائج بحث نوعي أجري بالمغرب في جويلية 2001، المعهد الديمقراطي الوطني، واشنطن، 2001، ص10

[2] - نور الدين الدغير، **المشهد السياسي المغربي بعد الاستحقاق الدستوري**، مجلة فكر ونقد ثقافية شهرية، عدد خاص بالشأن المغربي، العدد 93، ديسمبر 2007، ص112.

[3] - العياشي عنصر، مرجع سبق ذكره، ص. 109

[4] - إبراهيم سعدي، **الأحزاب في الجزائر الوظيفة والأداء**، وقت الجزائر، www.wkteldjazair.com

رغم أن الأحزاب السياسية لم تتوقف رسميا عن النشاط إلا أنها عرفت تقلصا ملحوظا في نشاطها وصل حتى توقيف البعض منها لنشاطه السياسي ورجوع البعض إلى حالة السرية تحت التأثير المزدوج للقوانين الاستثنائية من جهة، وتدهور الجو الأمني إلى درجة متدنية من جهة ثانية، أما الفترة الثالثة التي بدأت منذ عام 1997 فقد شهدت سيطرة حزب النظام التجمع الوطني الديمقراطي الذي حصل على الأغلبية في الانتخابات التشريعية جوان 1997، والمحلية أكتوبر 1997[1] ، في حين الفترة الرابعة تبدأ بوصول الرئيس بوتفليقة للحكم في عام 1999 استطاع أن يجمع عددا من الأحزاب الفاعلة في ائتلاف حكومي منذ عام 2000 يضم جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم، وحركة النهضة والتجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم، وحركة النهضة والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية والتحالف الوطني الجمهوري مع إقصاء بقية أحزاب المعارضة وغلق المجال الإعلامي أمامها وهو ما يطلق عليه البعض بالتحالف الوطني الإسلامي في الجزائر في مواجهة الأحزاب الليبرالية والعلمانية.[2]

من المهم القول هنا تجربة التعددية السياسية التي تبنتها الجزائر بعد المصادقة على دستور فبراير عام 1989، لم تغير من خصوصيات النظام السياسي، الجزائري الذي كان قد عرف نوعا من التغيير على مستوى الشكل، لكنه لم يتغير في الجوهر، فالعلاقات بين مختلف أجهزة الدولة لم تتغير بشكل نوعي بل استمرت سيطرت المؤسسات الأمنية والعسكرية على المؤسسات السياسية والمدنية، كما لم تتغير جوهريا العلاقات بين مختلف السلطات، التي استمرت لصالح السلطة التنفيذية رغم الدور الممنوح نظريا للسلطة التشريعية، داخل البناء المؤسساتي الجديد الذي ظهر بعد الإعلان عن التعددية.[3]

إن الانتقال إلى التعددية السياسية في الجزائر لم يغير من مكانة الحزب السياسي وأدواره داخل مؤسسات الدولة السياسية ولا علاقته بالمجتمع.

لقد كان المغرب من بين دول العالم الثالث القليلة التي تبنت التعددية الحزبية في وقت مبكر، هذه التعددية التي ظلت إلى حدود الستينات والسبعينات من القرن الماضي منطقية وعقلانية من خلال اعتبارها انعكاسا لضرورات سياسية وقوى اجتماعية محددة[4]، فقد جاء النص بشكل صريح في دستور 1962 في الفصل الثالث أن: "نظام الحزب الوحيد ممنوع من المغرب" وقد استمر منع نظام الحزب الوحيد في جميع التعديلات الدستورية اللاحقة "1970. 1972. 1992. 1996. 2011" بصيغة لغوية مختلفة لكن بالمعنى نفسه وهو: "نظام الحزب الوحيد نظام غير مشروع لكن تبني الدولة المغربية لمبدأ التعددية الحزبية" منذ الاستقلال لم يكن المراد منه التعددية السياسية الحق، وإنما تعددية حزبية تحملها ضوابط وقيود تحد من إمكانية تداول السلطة وممارسة هذه الأحزاب لوظائفها المتعارف عليها في النظم الديمقراطية التعددية، الأمر الذي يفسر تشابه الأحزاب السياسية المغربية كثير من الصفات والخصائص مع مثيلاتها بالجزائر.

---

[1] - العياشي عنصر، مرجع سبق ذكره، ص10.

[2] - أحمد منيسي، مرجع سبق ذكره، ص158.

[3] - عبد الناصر جابي، **الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية بين إرث الماضي وتحديات المستقبل : الأحزاب والممارسات الديمقراطية**، أوراق قدمت إلى اللقاء السنوي العشرين لمشروع، "دراسات الديمقراطية في البلدان العربية تحت عنوان: "مفهوم الأحزاب الديمقراطية وواقع الأحزاب في الدول العربية، دراسة مقارنة" أكسفورد 24 يوليو 2011، ص22.

[4] - زين العابيدين حمزاوي ،مرجع سبق ذكره، ص109.

إن مراهنة المؤسسة الملكية على التعددية الحزبية كمبدأ دستوري ثابت، كان في حقيقة الأمر لمواجهة قوة الحركة الوطنية كشريك محتمل في الحكم، وقد اعتمدت المؤسسة الملكية، في ذلك على خلق مشهد حزبي تعددي، ينسجم مع طبيعة المؤسسة الملكية الحاكمة والتحكيمية، مع الارتكاز على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تمكنها من تكريس تعددية حزبية شكلية، في غياب أي أفق للتعددية السياسية المرتبطة بالسياق الديمقراطي.[1]

اعتمد القصر منذ الاستقلال على تكريس التعددية الحزبية في المغرب كون ذلك ضرورة لبلورة خطابها عن الديمقراطية فلا ديمقراطية دون أحزاب سياسية، مع ذلك نجد أن المؤسسة الملكية بلورة سياسة حزبية تتماشى وتوجهها الإستراتيجي القائم على وحدة السلطة واحتكارها للحكم مع مراهنتها على الأحزاب الموالية لها إستراتيجيا و توجهها للتعددية الحزبية بتشجيعها لتنامي الأحزاب مواجهة إستراتيجية لما يوصف بأحزاب الحركة الوطنية التي اكتسبت شرعية في مواجهة المد الاستعماري.[2]

خلاصة يمكن القول أن اعتماد القصر منذ الاستقلال "التعددية الحزبية" مبدأ دستوريا ثابتا يلخص مراهنته على واقع سياسي تعددي يعزز دوره التحكيمي، ويجسد انتصاره السياسي في صراعه مع المكونات الحزبية التاريخية "حزب الاستقلال" كما أن نظرة المخزن للأحزاب لم تخرج عن اعتبارها خصما سياسيا يهدد مستقبله وحقل صلاحياته وسلطته التقليدية، مما جعله يتعامل مع النسيج الحزبي بناء على قاعدة تقييمه الخاص لمكانة كل حزب على حدة إلى تاريخه السياسي ودرجة تأثيره ونفوذه ودرجة ولائهم له أو تمردهم عليه[3].

---

[1]- إدريس الجنداري، مرجع سبق ذكره، ص19.

[2] - يونس برادة، **الإشكالية الانتخابية في المغرب "مقارنة أسس الحكم وتجاذبيات المسار الانتخابي"**، مجلة فكر ونقد، مجلة ثقافية شهرية، المغرب، الدار البيضاء، العدد 93، 2007، ص .ص 55. 56.

[3] - عبد الرزاق بنان فلالي، **مشروع قانون الأحزاب المغربي بين مسعى التأهيل الأحزاب وواقع تذجينها**، الحوار المتمدن، العدد: 1385، 2005، ص04.

المبحث الثاني :

التنمية السياسية بالجزائر والمغرب

سيتم من خلال هذا المبحث إبراز واقع التنمية السياسية في كل من الجزائر والمغرب مع إبراز العلاقة بين المنطلقات والمحددات النظرية المتحكمة في تفسير المفهوم وتحليله وبين المشكلات السياسية التي ترتبط بواقع الحياة السياسية في الجزائر والمغرب فهنالك ارتباط وثيق بين هذه المشكلات السياسية والوسط الاجتماعي والثقافي والاقتصادي الذي تظهر فيه ومنه، والتي يتعذر تحليلها بمعزل عن هذا الوسط بالإضافة إلى المتغيرات السلوكية والبنائية التي تظهر مستوى استجابة النظام السياسي لعمليات التحديث الحاصلة وما يجب أن يرافقها من تغيرات بنيوية ووظيفية.[1]

المطلب الأول: التنمية السياسية بالجزائر

إن أهم أهداف التنمية السياسية في البلدان التي تطورت أنظمتها السياسية هو تحولها إلى هدف وطني سامي الغرض منه الدفع باتجاه الدخول في الشركات الوطنية بعيدة عن المصالح السياسية الضيقة وهي تهدف بالدرجة الأساس إلى أن يتعرف المواطن على حقوقه وواجباته الدستورية كي يشارك مشاركة فعالة وإيجابية في الحياة السياسية، كما أن أهم شرط لتحقيق التنمية السياسية هو أن يكون هنالك شعب مدرك لأهمية مشاركته الفعالة في العملية السياسية وتوفير مساحة معلوماتية واسعة أمام كافة شرائحه هدفها التعريف بالتوجه السياسي للبلد وإشاعة ثقافة سياسية من خلال برامج تثقيفية حول المواطنة والحوار وحرية التعبير والمشاركة السياسية.

الجزائر بلد لا يختلف عن بلدان العالم الثالث فلقد أخذ نظام الحزب الواحد يحكم البلد على مدى عقود من الزمن ثم انزلاق الأوضاع الأمنية بعد توقيف المسار الانتخابي وتضييف العمل على التعددية الحزبية، حيث تراكمت هذه العوامل حالة من التخلف السياسي، نراها واضحة المعالم حتى في إيديولوجيات الأحزاب التي جاءت بعد دستور 1989–1996، فقد كانت أغلبها مرهونة في الحصول على مناصب محددة داخل السلطات التشريعية والتنفيذية في البلد وهذا بدوره سيكون خطرا يضاف إلى الأخطار التي تعترض البلد بإجراء تنمية سياسية واسعة المدى يبعده عن التأثيرات السياسية الخارجية.

إن فهم ما تعانيه الجزائر من قصور وعدم القدرة على تحقيق بعض مظاهر التحديث وتجاوز صفات التخلف اللصيقة بها في معظم المجالات السياسية، مرتبط بتحليل قضية التنمية السياسية مع محاولة تفسير المشاكل التي تعاني منها هذه الأخيرة، كتراجع مستويات الممارسة السياسية والأداء والفعالية في الواقع التطبيقي ، وعدم القدرة على بلوغ مستويات التنمية والتحديث السياسي وتفعيل قدرات النظام السياسي وزيادة الانسجام والتكامل بينه وبين المجتمع.

---

[1] - هشام عبد الكريم، مداخلة تحت عنوان **"التنمية السياسية بالجزائر" بين المضامين النظرية للمفهوم ومتطلبات التطبيق، قراءة سوسيو سياسية**، جامعة شلف، الملتقى الوطني الأول حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر وواقع وتحديات ، 16-17 ديسمبر 2008،ص.02.

لمناقشة قضية التنمية السياسية في الجزائر لابد الحديث عن غايات التنمية السياسية كما حددها الصياغات النظرية لما تصوره مفكروا قضية التنمية السياسية لكونها المؤشرات النظرية التي بواسطتها يتسنى فهم هذه القضية في الجزائر طبقا لخصوصيات البلد.

إن أزمات التنمية السياسية التي تواجهها الجزائر ترتبط ارتباطا وثيقا بالوسط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي تظهر فيه، بحيث يتعذر تحليلها بمعزل عن هذا الوسط.

الفرع الأول: أزمة المشاركة السياسية بالجزائر

تصبح المشاركة السياسية أزمة من أزمات التنمية السياسية عندما تأخذ جماعات جديدة بالمطالبة بإشراكها في الحكم على نحو أو آخر، وتواجه بالتجاهل والإقصاء من الحكام.

أولا: التعريف بمفهوم المشاركة السياسية

إن مفهوم المشاركة السياسية مازال يكتنفه بعض الغموض، من حيث ماهيته واستخداماته رغم أن المشاركة السياسية من المواضيع والقضايا المحورية التي يتناولها علم الاجتماع السياسي بالدراسة والتحليل وذلك منذ أن برز هذا المفهوم لأول مرة وذلك إبان الثورة الفرنسية سنة " 1789"[1]، على الرغم من ذلك لا يوجد تعريف متفق عليه للمشاركة السياسية، إلا أنه من خلال عرض بعض التعاريف يمكن الوصول إلى مؤشرات محددة لهذا المفهوم والتي من بينها:

يذهب كل من "صامويل هنتغتون" و"جورج دومنجيز" في تعريف المشاركة السياسية فيعتبرانها: "نوع من النشاط يقوم به المواطنون العاديون بهدف التأثير في عملية صنع القرار الحكومي".[2]

وكما يقول "مايرون ويتر": المشاركة السياسية تعني أي فعل طوعي ناجحا كان أم فاشلا، منظما أو غير منظم، عرضيا أم متواصلا مستخدما وسائل شرعية أم غير شرعية، الهدف منه التأثير على السياسة العامة، واختيار القادة السياسيين على أي مستوى كان محليا أم وطنيا".[3]

وبشكل أكثر تحديد من سابقه يذهب كل من "نورمان ناي" و"سيدني فيربا" إلى اعتبار المشاركة السياسية بأنها: "تلك الأنشطة المشروعة التي يمارسها المواطنون العاديون بهدف التأثير على عملية اختيار أشخاص الحكام وما يتخذونه من قرارات".[4]

إذن المشاركة السياسية بالمعنى العام والبسيط هي ذلك الشكل من الممارسة السياسية الذي تتيح للأفراد ولا تميز حق المشاركة في صنع السياسة العامة للبلاد، وحق المشاركة في اتخاذ القرارات وصناعتها بشكل يضمن إطلاق القوى الخلاقة للمواطنين.

---

[1] - مولود زايد الطيب، مرجع سبق ذكره، ص85.

[2] - محمد السويدي، **علم الاجتماع السياسي ميدانه وقضاياه**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص159.

[3] - Mayron Weiner, **political participation crisses of political porress Princeton**, Princeton university press, 1971, p164.

[4] - السيد عبد الحليم الزيات، مرجع سبق ذكره، ص87.

ثانيا: أزمة المشاركة السياسية في فترة الحزب الواحد بالجزائر

شهدت فترة الحزب الواحد بالجزائر أزمة مشاركة سياسية حادة تمثلت في عجز المؤسسات السياسية عن استيعاب كل القوى الموجودة في المجتمع الجزائري والراغبة في المشاركة في العملية السياسية، كما تمثلت بعدم رغبة الطبقة الحاكمة في إشراك هذه القوى، فالنظام السياسي في الجزائر أقسم منذ الاستقلال بسيطرة مؤسسة الرئاسة على مقدرات الحياة السياسية في البلاد من خلال سيطرته على الحزب والجيش وقيامها بدور المشرع إلى جانب المجلس الشعبي الوطني، مثلما سيطرت على وسائل الإعلام التي سخرت لنشر إيديولوجية الحزب الواحد[1] ومن هنا لم يعد النظام السياسي الجزائر طول تلك الفترة بقادر على استيعاب القوى السياسية التي ظهرت على الساحة عقب الأحداث التي شاهدها عام 1988 لغياب الثرات والتقاليد السياسية المعنية في هذا المجال، الأمر الذي خلق نوعا من التصادم بين ما اعتاد عليه النظام والأوضاع الجديدة.[2]

ثالثا: أزمة المشاركة السياسية في الجزائر بعد التحول الديمقراطي

بدأ اهتمام النظام السياسي الجزائري في هذه المرحلة بالمشاركة السياسية من خلال وضع صيغ دستورية وقانونية تمس المشاركة السياسية كالاعتراف بالتعددية الحزبية والسياسية واتجهت البلاد نحو الانفتاح السياسي الذي كرسه دستور 1989[3] ، من خلال هذا التعديل ومن خلال المادة 66 من قانون 1990 أصبح من حق الجمعيات ذات الطابع السياسي والأحزاب السياسية ممارسة حق الترشح الحر، ولقد جاءت سلسلة من الإجراءات والقوانين شهدت عدة تعديلات في فترات متلاحقة كان الهدف منها تطوير المشاركة السياسية وعقلنتها من جهة ولجعلها تتحرر من السياسة الشعبوية التي مازالت جذورها مرسبة في الحياة السياسية من جهة أخرى، ومن أهم هذه التعديلات التي تمت المصادقة عليها من قبل البرلمان سنة 2003م، والمصادقة سنة 2008 على التعديل الجزئي للدستور والذي يتضمن توسع مشاركة المرأة في الحياة السياسية عبر رفع مستوى تمثيلها في المجالس المنتخبة وتكريس مبدأ المساواة بين المواطنين.[4]

رغم المجهودات التي قام بها النظام السياسي الجزائري في سبيل تحسين واقع المشاركة السياسية سواء أثناء الأحادية الحزبية أم أثناء مرحلة التعددية الحزبية من خلال الإجراءات والقوانين التي أقرتها السلطة إلا أن المشاركة السياسية في البلاد بقية ضعيفة ويظهر ذلك جليا في مظاهر أزمة المشاركة في الجزائر:

– غياب التطابق بين المبادئ والإيديولوجيات والمواقف والبرامج والنصوص القانونية مع الممارسات السياسية الملموسة التي صاحبها تفشي الفساد الإداري والسياسي.

– مشاركة شكلية موسمية غير فعالة من قبل القوى السياسية حيث لا تظهر الأحزاب إلا أثناء العملية الانتخابية بهدف تأدية أدوار معينة فقط أو للحصول على بعض المقاعد.

---

[1] - نبيل عبد الفتاح، **"الأزمة السياسية في الجزائر، المكونات والصراعات والمسارات"** ،مجلة السياسة الدولية، السنة 28، العدد 108، أفريل 1992، ص188.

[2] - طيفوري رحماني بوزرينة أحمد، مرجع سبق ذكره، ص97.

[3] - Denideni Yagia, **la pratique de la consititiation algérienne du 23 février 1989**, Alger: hamma 2008, p10.

[4] - الطاهر خاوة، **المشاركة السياسية في بلدان اتحاد المغرب العربي**، دراسة مقارنة، الجزائر – المغرب، "رسالة ماجستير"، الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010، ص45.

– عزوف الشباب عن الانضمام للأحزاب السياسية، حيث يلاحظ سيطرة الشيوخ على المناصب القيادية وبالتالي غياب التجديد والحيوية لتحريك العمل السياسي.

– اتخاذ المشاركة السياسية شكل التعبئة بغرض خلق مساندة دون أن تعبر عن مشاركة حقيقية نابعة من اهتمام بما يجري في المجتمع السياسي. [1]

الفرع الثاني: أزمة الشرعية في الجزائر

لقد أصبحت مشكلة الشرعية السياسية هي مشكلة الحكم المركزية في الوطن العربي المعاصر، وغيابها وضعفها يفسران الطبيعة المتقلبة للسياسات العربية والطابع التسلطي والقهري لأغلب الأنظمة السياسية العربية.

أولا: الشرعية السياسية في ظل الحزب الواحد

ظلت الجزائر عقب الاستقلال تستمد شرعيتها التاريخية من الشرعية الثورية بفضل كفاح جبهة التحرير الوطني الذي نتج عنه استقلال البلاد، وتتميز هذه الشرعية بالقوة بحيث لها أسبقيات مطلقة ضد أي قوة سياسية طامحة واعتمد النظام الجزائري طيلة فترة حكم الحزب الواحد كل الشرعية الثورية التاريخية وبقي هذا الطرح مقنعا نوعا ما إلى غاية وفاة الرئيس "هواري بومدين" سنة 1978 إلا أنه مع قدوم الرئيس الشاذلي بن جديد وإقرار دستور 23 نوفمبر 1989 جاءت مرحلة جديدة منتقدة للماضي الاشتراكي للجزائر، من خلال فصل الدولة عن الحزب والإقرار بشرعية الأحزاب السياسية المعارضة. [2]

ثانيا: أزمة الشرعية السياسية في ظل التعددية السياسية

بعد الإعلان عن التحول الديمقراطي في الجزائر اعتبرت الجزائر مثالا قائما على أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية فبعد توقيف المسار الانتخابي ظهرت أزمة الشرعية في البلاد في بداية التسعينات باحتدام الصراع بين الجماعات المسلحة المعارضة التي لجأت للعنف والدولة التي ترد بالعنف أيضا، وخروج الأمر عن نطاق السيطرة، خاصة بعد تجذر الاحتكام إلى العنف والقوة المسلحة، وصارت حياة المواطن الجزائري مهددة على يد الجماعات المسلحة أو على يد قوات الأمن [3].

بعد مجيء الرئيس بوتفليقة إلى الحكم عمل على طرح منهج جديد للخروج من أزمة الشرعية السياسية في الجزائر وأحداث العنف الدموية التي خلفت أكثر من ألف 100 قتيل وخسائر مادية تتراوح بين 20 و25 مليار دولار، وفي هذا السياق قدم مشروعا للمصالحة الوطنية أكثر انفتاحا على التيار الإسلامي. [4]

ورغم ذلك استمرت أزمة الشرعية في الجزائر في ظل عدم قدرة النظام على القيام بعمليات إصلاح جذرية في المستقبل تستفيد منها الأغلبية الجزائرية، سيزيد من العنف بدلا من التخفيف منه إن لم يكن إيقافه

---

[1] - ناجي عبد النور، **أزمة المشاركة السياسية في الجزائر**، دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية 2007،عنابة : جامعة باجي مختار، ص13.

[2] - طيفوري رحماني بوزينة أحمد، مرجع سبق ذكره، ص98.

[3] - خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2003، ص. ص125. 145.

[4] - أحمد منيسي، مرجع سبق ذكره، ص145.

نهائيا، إن أزمة الشرعية في الجزائر برغم الانتخابات الرئاسية والنيابية المتتالية والتعددية السياسية والحزبية القائمة فيها، دون الإدراك أن الديمقراطية أو البحث عن الشرعية أن يترك للشعب الحرية لقول رأيه ويحدد اختياره.

كخلاصة يمكن القول أن ارتكاز النظام السياسي الجزائري على شرعية ثورية تاريخية غير مبررة وأثناء عملية استبدالها بالشرعية الديمقراطية ظهر ما يعرف بالعنف السياسي بين النظام السياسي وقوى المعارضة، فغياب الشرعية السياسية في النظام السياسي الجزائري منذ الاستقلال، والصراع بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة مع محاولة النظام السياسي إثبات شرعيته السياسية الثورية أثناء فترة التحول الديمقراطي أدى إلى العنف السياسي الذي أعاق مسار التنمية السياسية في البلاد.

كما تم الاعتماد على الجيش في فترة التسعينات من أجل المحافظة على الوضع القائم واستمراره مما أدى إلى بروز دور المؤسسة العسكرية في عملية التنمية السياسية من خلال تحديد توجهات وسياسات النظام السياسي الجزائري خاصة بعد فترة الفراغ الذي ساد السلطة السياسية وتأزم الأوضاع واندلاع أحداث العنف السياسي وبهذا كلما غابت الشرعية السياسية قلت التنمية السياسية.[1]

الفرع الرابع: أزمة الهوية في الجزائر

لابد من الإشارة إلى أن المجتمع الجزائري يتميز بخصوصية تتمثل في تعرضه لصدمتين تاريخيتين منفصلتين وموصولتين معا هما: الاستعمار الفرنسي والحداثة، الأمر الذي أدى على بروز تناقضات في البناء القيمي الأساسي للمجتمع سواء التشوه الذي أصاب البنى الاجتماعية والثقافية بسبب مخلفات الاستعمار الفرنسي طيلة 132 سنة أو النقل المشوه الثقافة الحديثة الغربية التي تتمحور حول مبادئ عامة مثل: الرشد العلمية، العمانية، الفردانية، النفعية..الخ.[2]

تميل الدراسات المعنية بأزمة الهوية في الجزائر إلى التركيز على متغيرين متناقضين شكلا، واعتبارهما مركزا لمشروعين اجتماعيين متباينين يركز أولهما على التجانس والاندماج الوطنيين دون نكران مطلق للتنوع، أما ثانيهما فيركز قبل كل شيء على مسألة التنوع واسترداد الهوية الإثنية دون نكران مطلق كما هو سائد.

أولا: جذور أزمة الهوية في الجزائر

تعود جذور أزمة الهوية في الجزائر إلى المرحلة الاستعمارية الاستيطانية، إذ لجأ المجتمع إلى الثقافة القبلية لمواجهة السياسة الفرنسية التي كانت تهدف لدمج الجزائريين في دولة الجزائر فرنسية، فأصبحت الثقافة التقليدية أو القبلية وسيلة التجأ إليها المجتمع الجزائري لمقاومة مشروع الاحتلال الفرنسي وللحفاظ على الهوية، ولكن رغم ذلك نجح الاستعمار الفرنسي في تقسيم المجتمع الجزائري حيث لجأ المستعمر إلى تشكيل منظومة ضاغطة متمثلتا في المؤسسات والأنساق والإجراءات ترتب عنها فرض نمط عيش دخيل عن المجتمع الجزائري حيث فرضت لغة جديدة وأخلاقيات جديدة، وخلق سلسلة من التحولات الاجتماعية والاقتصادية السياسية

[1] - صافية يمينة، مداخلة تحت عنوان: **تجربة التنمية السياسية في الجزائر منذ سنة 1989**،عنابة :جامعة باجي مختار، **ص11.**
[2] - إسماعيل قيرة، مرجع سبق ذكره، ص190.

وفي ظل هذه الأوضاع انقسم المجتمع على ذاته ثقافيا بشكل مهد لبروز أزمة الهوية وما ترتب عنها من نتائج سلبية.[1]

ثانيا: أزمة الهوية بعد الاستقلال

مع استقلال الجزائر برزت مخلفات فترة الاستعمار حيث أصبحت الدولة ساحة لصراع ثقافي اثني وحتى ديني في بعض الأحيان ما بين قوى مختلفة هذا ما دفع النظام السياسي للقيام بإجراءات التي من شأنها التخفيف من حدة الصراع من جهة وإبراز هوية الدولة من جهة أخرى كفتح الحملة الوطنية الأولى للتعريب سنة 1981 وتأميم الشركات الأجنبية مما زاد من حدة الاستقطاب الثقافي في المجتمع.[2]

1. في الجانب الاقتصادي أدت الإستراتيجية المتبعة من طرف النظام الذي ركز على استثمارات الدولة في قطاع الصناعة على حساب القطاع الزراعي التي يعيش عليها حوالي ثلثي الشعب الجزائري كما عمقت إستراتيجية التصنيع هذه من التناقضات الثقافية في المجتمع الجزائري، فالقطاع الصناعي يستوعب بالدرجة الأولى فقط فئات التكنوقراط وهي فئة أقرب ما تكون إلى الثقافة واللغة الفرنسية، مما أدى إلى تعقيد مشكلة الهوية.

2. الجانب الثقافي والديني تنطلق الحركتان الإسلامية والأمازيغية من تصورين مختلفين، حيث تأخذ الأولى على الدولة غرابتها على النسيج الثقافي للبلاد وهو عربي إسلامي، بينما تأخذها الثانية أساسا على إيغالها في النـــزعة العربية الإسلامية الأمر الذي أثار من جديد مسألة الهوية "عربي/أمازيغي" وهنالك روافد للهوية الثقافية والسياسية في المجتمع الجزائري:[3]

1.2./ الهوية الإسلامية:

شكلت الهوية الإسلامية عنصر أساسي وتم لجوء الجزائريين إليه للدفاع عن قيمهم الثقافية والحضارية في ظل الاستعمار الفرنسي كما كان التيار الإسلامي حاضرا في الحركة الوطنية الجزائرية قبل الاستقلال بالرغم من انضمامه المتأخر لجبهة التحرير الوطني ومنذ أواخر الستينات بدأت جماعات سرية إسلامية في الظهور تجسيدا لتيارات اجتماعية وثقافية مسيسة تقدم التراث والثقافة الإسلامية كبديل إيديولوجي لحل مشاكل المجتمع.

وفي فترة السبعينات اشتهرت العديد من الحركات الإسلامية في الجزائر كجماعة الموحدين "حماس ثم حمس" لاحقا وجماعة التبليغ والدعوة والإخوان المحليين "النهضة حاليا" وجماعة الجزأرة أو التيار المحلي والحركة الإسلامية المسلحة، إلى جانب هذه الحركات السرية استمر العمل الإسلامي الفردي علانية بقيادة رموز دينية وفكرية مثل: "مالك بن نبي" و"أحمد سحنون" و"البشير الإبراهيمي".[4]

---

[1] - أحمد منيسي، مرجع سبق ذكره، ص161.
[2] - أحمد منيسي، مرجع سبق ذره، ص161.
[3] - إسماعيل قيرة، مرجع سبق ذكره، ص206.
[4] - أحمد منيسي، مرجع سبق ذكره، ص163.

وحتى مع تحول النظام نحو التعددية السياسية والحزبية تشكلت أحزاب إسلامية كالجبهة الإسلامية للإنقاذ، وحركة المجتمع الإسلامي المعروفة بحماس "حركة مجتمع السلم حاليا" وحركة النهضة الإسلامية [1]، وتوجد عدة نزاعات فيما بين الحركات الإسلامية وهي:

أ. نزعة الحركات الإسلامية المعتدلة، بجناحيها الفكرية السياسية والعسكرية.

ب. نزعة الحركات الإسلامية المعتدلة بجناحيها المبدئي والانتهازي.

ج. نزعة المستقبلين الإسلاميين من مثقفين ومفكرين.

د. نزعة الإسلاميين المؤيدين والمتحالفين مع النظام.[2]

2.2. الهوية الأمازيغية:

سياسيا تعود المسألة البربرية إلى الأربعينات من القرن العشرين إلى ما يعرف بالأزمة البربرية، بعدما نشب صراع عام 1949 بين أعضاء من القبائل في حزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية وزعيمه "مصالي الحاج" الذي اعتبر أن الأمة العربية الجزائرية عربية وإسلامية فرأى "حسين آيت أحمد" في هذا وتجاهلا للتاريخ الجزائري ما قبل الإسلام وتجاهل للحرية والأمازيغي ة ونادوا بضرورة إدراج البعد البربري في تنظيم الدولة المقبلة، لكن سرعان ما خففت الثورة الجزائرية فتيل الأزمة لتطفو إلى السطح من جديد بعد الاستقلال خاصة بعد فرض السلطة معايير وتحديد الهوية الوطنية وإقصاء اللغة والثقافة والأمازيغية خاصة مع رفض الرئيس "أحمد بن بلة" هذه المسألة وتأكيده على عروبة الجزائر.[3]

وفي عام 1980 أخذ المطلب الأمازيغي بعدا مميزا وعلنيا في شكل حركة احتجاجية في منطقة القبائل السبب المباشر منع السلطات الكاتب "مولود معمري" منظر الأمازيغي ة إلقاء محاضرة في جامعة تيزي وزو حول "الشعر القبائلي القديم" وفي عهد الرئيس الشاذلي بن جديد أقبلت السلطات على اعتقال العديد من نشطاء الحركة والأمازيغية، ومع توسع ظاهرة الإرهاب في التسعينات ازداد المطلب الأمازيغي إلحاحا النشطاء الأمازيغ أرادوا انتهاز فرصة ضعف السلطة لدفعها إلى الاستجابة لمطالبهم، فهدأ الرئيس "اليمين زروال" الوضع بإدخال اللغة الأمازيغية في التعليم بمنطقة القبائل كما أنشأ المحافظة السامية للأمازيغية"، من جهة أخرى تم إحداث نشرات إخبارية في التلفزيون باللغات الأمازيغي ة الرئيسية: "القبائلية، الشاوية والمزابية" لكن كل هذا لم يهدئ من الأزمة جاءت أحداث أفريل 2001 لتفجر الوضع في منطقة القبائل خاصة بعد وفاة طالب جامعي داخل مقر للدرك الوطني في ولاية "تيزي وزو" ولقد رفض المحتجين الحوار مع كل من يرمز للسلطة حتى مع أشكال التنظيم السياسي الحديث كالأحزاب حيث رفضوا تدخل التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وجبهة القوى الاشتراكية وعليه أنشئ المحتجون تنسيقية العروش والقرى وهي تركيبة قبلية تقليدية، لتعبر عن مطالبهم المتجسدة في لائحة القصر وهي عريضة من 15 مطلبا، ولقد نوح هذا الحوار

---

[1] - المرجع نفسه.

[2] - إسماعيل قيرة، مرجع سبق ذكره، ص210.

[3] - الحركة الأمازيغية بالجزائر، متحصل عليه: http://Tamgurt.voila.net/aralaerie.html.

باستجابة السلطة لأبرز مطالب لائحة القصر من خلال خطاب الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة " الذي أعلن ترسيم الأمازيغية.[1]

3.2. الهوية العربية:

يندد المنتمون إلى هذا التيار من إقصائهم في الحياة السياسية والإدارية وخاصة في المناصب العليا في أجهزة الدولة، وهذا له خلفية تاريخية حيث أن الاتجاه الاشتراكي سابقا كان يحتقر الأئمة ومدرسي اللغة العربية وشهدت هذه الفترة صراع حاد بين النخبة العربية المثقفة ونظيرتها الحداثية الغربية، وينادي أنصار الاتجاه بضرورة تصفية الثقافة الحالية باعتبارها مازالت تعاني من أثار الاستعمار الفرنسي.

4.2. الهوية الحداثية الفرنسية:

إن الاعتبارات العملية في الفترة التالية للاستقلال أدت إلى استمرار تأثير الثقافة الفرنسية في مجريات الحكم والإدارة من خلال خريجي المدارس العليا التي غلب عليها التعليم الفرنسي وبالتالي صار هؤلاء هم الوزراء والسفراء ورؤساء أجهزة الدولة لعقود طويلة، كما يستحوذ أنصار هذا التيار على مراكز هامة في الدولة والإعلام، ويسعى بعض غلاة أنصاره إلى محاربة سياسات التعريب في الأجهزة الحكومية ويقود هؤلاء تيار الاستئصال في القطاع المدني، وهو التيار الذي يسعى إلى استئصال التيار العربي والإسلامي من الجزائر.[2]

لعل أهم المقولات المطروحة حول أزمة الهوية في الجزائر هي تلك المتمثلة بما يدعى "تعايش الذوات المتناقضة" والتي دارت حولها نقاشات كثيرة خلال السنوات الأخيرة، وتتميز هذه الندوات بعدد من الملامح الرئيسية أبرزها التمركز والتناقض.

ومن منظور تاريخي يمكن القول أن هناك أبرع ذوات لعبت وما زالت تلعب دورا خطيرا سواء في لم شمل المجتمع أو تصدع البناء السوسيوثقافي للمجتمع الجزائري وهذه الذوات هي:

1. الذات الإسلامية التي تتخذ من الإسلام إطارها المرجعي الأصلي في التعامل مع الواقع المعاش.
2. الذات المعربة التي تحمل شعار العربية لغة والعروبة امتدادا.
3. الذات الأمازيغية التي تدعو إلى الأصل التاريخي الأوحد للتشكيلة الاجتماعية الجزائرية الراهنة.
4. الذات المتفرنسة التي أفرزتها الهيئة الاستعمارية التي دامت ما يزيد عن 132 سنة.[3]

---

[1] - المرجع نفسه.
[2] - أحمد منيسي، مرجع سبق ذكره، ص164.
[3] - إسماعيل قيرة، مرجع سبق ذكره، ص. ص 202. 203.

المطلب الثاني: التنمية السياسية بالمغرب

عرف المغرب عدة تحولات سواء منها اقتصادي أو اجتماعي وهكذا تم ترسيخ الاختيار الليبرالي مع زيادة لنسبة تدخل صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية العالمية في تحديد السياسة الاقتصادية للبلاد، مما نجم عنه اضطراب في المواد المالية وقد صاحب هذه التحولات الاقتصادية تحولات أخرى اجتماعية تمثلت بالخصوص في ظهور الفوارق الطبقية وانتشار نسبة الفقر، في ظل هذه التحولات تأثرت بدورها تجربة التنمية السياسية بالمغرب ،كما سيتم ذكر ثلاث مؤشرات الهدف منها الإشارة إلى وجود أزمة في عملية التنمية السياسية بالمغرب، يتمثل المؤشر الأول في أزمة الهوية بالمغرب، والمؤشر الثاني يتعلق بالمشاركة السياسية والدلالات السياسية للانتخابات وللتعددية وعلاقة كل ذلك بالتنمية السياسية، أما المؤشر الثالث فيرتبط بعملية التنشئة السياسية وواقعها بالمغرب.

الفرع الأول: واقع التنمية السياسية بالمغرب

ظلت قضية التنمية السياسية في المغرب معلقة منذ استقلال البلاد عام 1956، إذ احتضن القصر الملكي كل المحاولات الهادفة إلى تقييد الملكية بالسيادة الشعبية وبناء دولة ديمقراطية، فقد استأثر الحسن الثاني بالحكم بموجب دستور 1962 وواجه معارضة سياسية شرسة، وتعرض لمحاولتي انقلاب عسكري، وفي منتصف تسعينات القرن الماضي اختار الملك نهجا جديدا تحت شعارات "المسلسل الديمقراطي" و"حكومة التناوب"، ممددا بذلك لانتقال الملك إلى ابنه محمد السادس الذي لم تسفر سنوات حكمه إلا عن مغرب أكثر تأزما وواقع هش للتنمية السياسية في البلاد.[1]

عندما نقول التنمية السياسية في المغرب لا يعني أنه يوجد في المغرب تنمية سياسية تامة ومنجزة، بل نقصد أن هنالك مساع حثيثا في سبيل تحقيق تنمية سياسية شاملة، وإيمانا بضرورتها، كاختيار لا بديل عنه.[2]

أولا: التنسيق المخزني وغموض خطابه

تحتل الملكية في المغرب مكانة إستراتيجية سواء من حيث تعبيرها عن ذاتها أو بالنظر إلى موقعها في البناء المؤسسي والسياسي، ولعل مكانتها المحورية على الأقل في المغرب السياسي المعاصر، تقابلها موضوعيا وضعية باقي أطراف العملية السياسية كما تجلت على صعيدي الخطاب والممارسة، وهو ما يمكن مقاربته من خلال مسألتين متداخلتين معطي انغلاق النسق المخزني وغموض خطاب هذا الأخير.

أ. انغلاق النسق المخزني:

أشار أحد الصحفيين الفرنسيين" وهو يتحدث عن المخزن المغربي بأنه يحلول الثامنة مساءا تقفل أبواب القصر عن عالم مليء بالغموض والأسرار"[1] ولعل هذه الصورة التي يستشعرها كل معلق أو محلل سياسي وهو

---

[1] - رشيد بلوح، **خطاب التغيير في المغرب**، سلسلة تحليل سياسات، معهد الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر 2011، ص01.

[2] - إبراهيم براش، **الحياة السياسية في المغرب، تجربة في الديمقراطية تستحق الاهتمام**، متحصل عليه: http://groups.googel.com/group/fayad61/web

يتناول بالتحليل بعض الجوانب المرتبطة بالقصر، بوصفه القناة المحورية في النظام السياسي المغربي، حيث تهيأ فيه أهم القرارات السياسية وتحدد فيه التوجهات العامة التي ترسم سياسة البلاد الداخلية والخارجية، فباستثناء الخطب الملكية وما يصدر عن مديرية التشريعات والأوسمة أو عن مستشاري الملك من أخبار رسمية وبعض الندوات الصحفية التي يعقدها العاهل المغربي، فيبقى كل ما يتعلق بهذا المجال محاط بالكثير من التكتم والسرية.

ب). غموض الخطاب المخزني:

باستثناء المراسيم والضهائر، فإن أغلب تجليات الخطاب المخزني، سواء اتخذ تشكل خطب أو رسائل غالبا ما يكتنفها الكثير من الغموض فالتأويلات السياسية تصبح هي الوسيلة المثلى لفهم الخطب الملكية تحليل أبعادها وفك رموزها وغاياتها ويرجع ذلك إلى عدة عوامل من أهمها:

– تعدد مستويات الخطاب التي تشتمل على مجموعة من التراكيب اللفظية واللغوية التي تحمل في طياتها رموز متعددة.

– اللغة التي يكتب ويلقى بها الخطاب تتميز بالتعالي والإيحاء في مجتمع أمي متعدد اللغات واللهجات.[2]

ثانيا: التنمية السياسة وأولويات الخطاب المخزني

تبقى الخطب الملكية هي القناة الوحيدة والمفضلة لتحديد المعالم العامة للحياة السياسية بالبلاد، فالخطاب السياسي بصفة عامة أهمية كبرى، فكل الظواهر السياسية هي ظواهر لغوية ذلك أن ما يتناوله السياسي ذو طابع لغوي يتم ترجمته عبر الرموز والإشارات.

إن المتتبع للخطاب السياسي في المغرب في الوقت الراهن يلاحظ أن هناك تحولا في هذا الخطاب من التركيز على أولوية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى الانتقال إلى خطاب يعطي الأهمية للتنمية في بعدها السياسي.

لقد ظلت الملكية المغربية، منذ الاستقلال تهتم بالمجالين الاقتصادي والاجتماعي، فبعد أن تمت وظيفة إعادة بناء السلطة الملكية مع محمد الخامس ، ركز الملك الحسن الثاني على مأسسة النظام وبناء الدولة الوطنية وتعزيز الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي كما ركز كذلك الملك محمد السادس على نفس منهجية والده، الذي اعتمد كثيرا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل البحث عن شرعيات جديدة[3] من خلال إطلاق العديد من المشاريع التنموية الكبرى "كالطرق السيارة، مشروع طنجة المتوسطي،..الخ" في إطار ما يسمى بالمشروع التنموي الحداثي.

توضح مقتطفات من الخطب الملكية منح الأولوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في خطاب 2004/10/08 "…..فالتنمية السياسية ستظل نسبية، ما لم تدعم بتعبئة ومشاركة مكثفة، لتحقيق تنمية

---

[1] - محمد شقير، مرجع سبق ذكره، ص09.

[2] - محمد شقير، مرجع سبق ذكره، ص12.

[3] - عمر الشرقاوي، **المؤسسة الملكية ومعضلة التحديث**، مجلة وجهة نظر، العدد 23. ص53

اقتصادية واجتماعية وثقافية قوية ومستدامة...مع إصلاحات كبرى في مجال تفعيل التضامن الاجتماعي وتوطيد التحديث الاقتصادي..."[1]

وبمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية السادسة للبرلمان صرح الملك " وفي هذا الصدد أوليا البعد الاجتماعي والاقتصادي مكانة الصدارة في السياسات العمومية، بتركيز الجهود على المشاريع الأساسية، للقضاء على أحياء الصفيح بتوفير السكن اللائق وتحقيق التنمية البشرية بالتعلم النافع وإيجاد التشغيل المنتج، بتحفيز الاستثمار، وتحرير المبادرات الخلاقة للثروة، وتحكم هي المرتكزات الأساسية لمشروعنا التنموي".[2]

وهكذا فخطب الملك تكاد تتعامل مع المنجز السياسي كمنجز مكتمل البناء، وتؤكد أن الوقت قد حان للتوجه للأمام وهو التحدي الاقتصادي والاجتماعي ، وقد اتضح ذلك بشكل جلي مع تعيين الوزير الأول "إدريس جطو" سنة 2002 كتقنوقراطي بعد تجربة حكومة التناوب التي كان فيها الوزير الأول سياسيا ورغم ذلك تعتقد المؤسسة الملكية أن المغرب قد خطى خطوات هامة في طريق إرساء الديمقراطية السياسية "لقد مكن ترسيخنا للمسار الانتخابي من بلوغ بلدنا مرحلة النظام الديمقراطي المعتاد في إجراء كل اقتراع في موعده القانوني، وإنهاء انشغال الطبقة السياسية فقط بالمواعيد الانتخابية" [3]

ولكن الحقيقة أن الخطاب المخزني ركز على قراءة اقتصادية واجتماعية للوثيقة الدستورية، مع هجر مفاهيم فصل السلط، التمثيل السياسي، دولة المؤسسات مع عدم استحضار الأسئلة المؤسساتية والقانونية وقد حاول الفاعلون السياسيون ترجمة هذا التوجه الملكي في خطاباتهم وبرامجهم السياسية من خلال التركيز على البعدين الاجتماعي والاقتصادي للتنمية وتهميش البعد السياسي وهذا ما بدا واضحا في التصاريح الحكومية، حيث طغى عليها الخطاب الاقتصادي ففي فترة التناوب لسنة 1998، نجد غياب شبه كلي لمفهوم الإصلاح السياسي والمؤسساتي عكس الإصلاح الاقتصادي والتنمية الاقتصادية التي حظيت بمجال واسع من الاهتمام، وفي نفس السياق أكد الوزير الأول آنذاك "عبد الرحمن اليوسفي" في تصريحه أمام البرلمان بتاريخ 21 نوفمبر 2001، "لقد أكد جلالة الملك "محمد السادس" في افتتاح السنة الأولى من الولاية التشريعية الحالية أن الانشغالات الحقيقية لمغرب اليوم والغد تتمثل في التشغيل المنتج والتنمية الاقتصادية والتعليم النافع والسكن اللائق، ينبغي تركيز الجهود عليها ".[4]

إن عمل الحكومات المغربية ركز بالأساس على محورين اثنين:

أولا: تقوية وتحديث الشبكات الكبرى للبنايات التحتية والفوقية .

ثانيا: تأهيل النسيج الاقتصادي الوطني ودعم المقاولة المغربية وتهيئتها لمواجهة شروط المنافسة وتحديث أنظمة وآليات الإنتاج.[5]

---

[1] - خطاب الثامن أفريل 2004، متحصل عليه: http//:www.marocma.com

[2] - خطاب العرش بتاريخ 2002/07/30، متحصل عليه: http//www.maroc.ma

[3] - محمد المساوي، **الملكية وواقع التنمية السياسية**، مجلة مسالك، عدد مزدوج، 21. 22. 2002، ص. ص 22. 25.

[4] - محمد المساوي، مرجع سبق ذكره، ص25.

[5] - المرجع نفسه.

وحتى أحزاب الكتلة الديمقراطية التي كانت دائما تعتبر مسألة الإصلاح السياسي مدخلا لأي إصلاح اقتصادي واجتماعي لم تعد تهتم بالتنمية السياسية، حتى أنها فصلت بين مسألتي الإصلاح السياسي والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وهكذا تعرضت مرجعيات الحركة الوطنية لتغيرات مهمة وهي تتراجع عن أطروحاتها حيث أصبحت هذه المرجعيات تتسم بالكثير من الواقعية.[1]

الفرع الثاني: أزمات التنمية السياسية بالمغرب

سيتم التركيز في هذا الفرع على ثلاثة مؤشرات رئيسية من خلالها يمكن تبيين أن هناك أزمة في عملية التنمية السياسية بالمغرب يتمثل المؤشر الأول في أزمة المشاركة السياسية، أما المؤشر الثاني فيرتبط بأزمة الهوية بالمغرب ومدى تأثيرها على عملية التنمية السياسية والمؤشر الثالث يتعلق بعملية التنشئة السياسية وواقعها بالمغرب.

أولا: أزمة المشاركة السياسية بالمغرب

يمكن إجمال بعض أهم مظاهر أزمة المشاركة السياسية والتي تشكل في الوقت ذاته عوامل فاعلة في المساهمة في إنتاج وإعادة إنتاج ظاهرة العزوف عن العمل السياسي بما لها من تبعات وآثار سلبية في مجملها في الملاحظات النقدية التالية:

– عدم تمكن ما يسمى "تجربة التناوب التوافقي" التي انتهجها المغرب منذ عام 1998 من تحقيق أهدافها ورهاناتها المعلنة على كافة الأصعدة والمستويات ولاسيما في مجال الإصلاح السياسي الشامل وتأسيس لانتقال ديمقراطي حقيقي سليم.[2]

– ضعف الأداء الإنجازي للأداء الحكومي في المجمل، مع استفحال ظاهرة "البلقنة" أو "التبلقن السياسي" وهو أدى بالمواطن المغربي بالوقوع في ضياع بين 23 حزبا، بما تطرحه من "برامج" أو ترفعه من "شعارات" أو المطالب وحتى خطابات مكررة معادة ومستنسخة لبعضها البعض، مما أفقد العديد منها مقومات المصداقية والقدرة على الإقناع وامتلاك جاذبية الاستقطاب والتحفيز.

– استمرار غياب الديمقراطية الممنهجة لتوزيع الثروات والمواقع والسلط ولتحديد وصناعة النخب المحلية والوطنية الأمر الذي يتنافى مع المنطق الحداثي لإسناد الوظائف والمسؤوليات لذوي الكفاءات، وليس على أساس الهويات المرتبطة بعلاقات أو انتقادات سياسية اجتماعية وعرضية وفي ظل هذا المناخ المتسم بهشاشة العدالة الاجتماعية يشعر بعض المواطنين وكأنهم بمشاركتهم يزكون بعض مظاهر الفساد، ويدعمون مصالح ضيقة لنخب اجتماعية واقتصادية وسياسية تتناقض في جلها مع مصالحهم الجماعية فيكون ردة فعل أفراد المجتمع الانسحاب أو العزوف والمقاطعة السياسية.[3]

---

[1] - عبد الحي المودن، **الحداثة السياسية في المغرب**، الثقافة المغربية، العدد 17، أكتوبر 2000، ص32.

[2] - رقية المواسديق، **تأملات في حصيلة تجربة التناوب التوافقي بالمغرب**، أعمال اليوم الدراسي الذي نضم يوم 03 ماي 2002 سلسلة مواضيع الساعة، العدد 36، مراكش، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، 2002، ص14.

[3] - مصطفى محسن، **المشاركة السياسية وآفاق التحول الديمقراطي في المغرب المعاصر، نحو قراءة سوسيولوجية نقدية للأبعاد والدلالات**، قضايا مغربية، المجلة العربية للعلوم السياسية بيروت، 2008، ص. ص13. 16.

– عجز أغلبية الأحزاب السياسية عن توفير التأطير السياسي والثقافي للمواطن، و لم تتمكن كما هو مطلوب من أن تصبح "مؤسسات تربوية أو مدارس موازية" للتنشئة السياسية وحتى النقابات التي كانت تضطلع بدور تدعيمي هام للأحزاب السياسية في قيامها بالوظائف الآنفة فكانت معها الكثير من علاقات الارتباط والتعاون، أما مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني من جمعيات ونواد والتي اتسمت في ظل الفراغ السياسي ملاذا تعويضيا للهاربين من السياسة، فهي بدورها ما تزال تعاني الكثير من المشكلات والعوائق المادية والمعنوية التي تحد من فعاليتها وحريتها وقدرتها على التحريات والتعبئة التأطير والدور السوسيو سياسي المكمل أو الموازي لوظائف ومهام الأحزاب والنقابات.[1]

– ولعل أهم ملاحظة يمكن ملاحظتها في المناخ السياسي المغربي الموسوم بظاهرة العزوف هو أنه خطر منذر بـــ"فراغ سياسي" بدأ يتشكل في المغرب وأخذت دوائره تتسع باستمرار، إنه بمعنى ما "تجريد للمجتمع من السياسة أو من التسييس "Dépolitisation" وهو واقع يجعل المجتمع المغربي مستقيل من المشاركة السياسية غير مسؤول عنها وغير مدرك لفاعليتها وقيمها ونجاعتها الاجتماعية، هذا الفراغ السياسي أظهرته انتخابات السابع من سبتمبر 2007، من خلال تدني نسبة المشاركة الانتخابية وأبان على جدوى البحث الفعال المناسب للمقاربة شاملة تأخذ بعين الاعتبار التغيرات السوسيو ثقافية والاجتماعية التي أصبحت تميز المغرب.[2]

– العزوف السياسي هو الداء الخطير الذي قد يصيب أي مسار ديمقراطي، والمنهجية الديمقراطية التي اعتمدها المغرب مباشرة بعد الانتخابات لتحديد المسؤوليات وإعطاء بعد سياسي لعملية الانتقال الديمقراطي والخروج به من عملية التقليد إلى التحديث.[3]

ثانيا : أزمة الهوية بالمغرب:

استأثر سؤال الهوية على النقاش السياسي والثقافي وصار محددا حاسما لطبيعة النقاشات السائدة في الساحة السياسية المغربية، ولذلك صارت المساهمة الفكرية في هذه النقاشات بهدف التأمل في أبعادها أمرا ملحا للاعتبارات والدواعي التالية:

– استحضار البعد الهوياتي للمغرب باعتباره الحصانة المشكلة للمناعة الثقافية ضد الأزمات.

– التأكيد على ضرورة معرفة الذات والكيان لأجل تحديد القدرات والإمكانات.

– الهوية هي العامل التاريخي التجميعي والتوحيدي للمغاربة على اختلاف مشاربهم وتوجهاتهم وثقافتهم الفرعية.

– لقد بات من الواضح أن الهوية الثقافية للمغرب مؤطرة بالدين الإسلامي الذي يشكل عامل تجميع وتوحيد للهويات الفرعية للمغرب في مقابل الهويات الكلية التي تحاول أن تبتلع النظام القيمي والمجتمعي وتفرغه من محتواه الهوياتي ولكن رغم ذلك تتأطر البرامج السياسة للفاعلين السياسيين بمقاربات متعددة

---

[1]. مصطفى محسن،مرجع سيق ذكره،ص15

[2] -المرجع نفسه.

[3] - الشرقاوي الروداني، **التنمية السياسية بين التناوب التوافقي والمنهجية الديمقراطية**، جريدة هسبريس، جريدة إلكترونية مغربية، 03 مارس 2010.

لسؤال الهوية، مما يتسبب في كثرة الخطابات التي تلتف حول سؤال الهوية وتحاول صياغته وفق رؤية خادمة لتوجهها السياسي أو الإيديولوجي، فتصبح الهوية سؤالا سياسيا ذا أبعاد ثقافية وحمولات فكرية، ومن ثم يمكن القول أن الهوية كمعطى سوسيو ثقافي ذا أبعاد سياسية ستكون كمحور لإعادة تشكيل الخريطة السياسية في المغرب.

1.1: الصراع بين الهوية الإسلامية والهوية الماركسية والهوية الحداثية العلمانية

يوجد صراع حقيقي بين مرجعتين مختلفتين في الإطار الفكري وفي المنهج التفسيري بالمغرب، هما المرجعية الحضارية الإسلامية والمرجعية الحداثية العلمانية المؤطرة بالثقافة الكونية وجوهرها ثقافة حقوق الإنسان، وثقافة القانون والشرعية الدولية، وهي ثقافة تتجاوز كل الأنماط الثقافية وكل الأبعاد الحضارية لمجتمع ما في نظر أصحاب الطرح العلماني كما أن الخطاب الماركسي الذي حاول تأصيل الماركسية في الفكر المغربي، وتفسير الفكر الإسلامي في جميع مجالاته الفلسفية والتاريخية والأدبية، باعتماد التحليل الماركسي بإفرازاته الفكرية صار من الماضي، حيث يوجد هنالك قطيعة بين الخطاب الذي كان ينتجه وبين الواقع بكل أبعاده خاصة في ظل تغييبه للشرط التاريخي المتمثل في السند المرجعي الثقافي والحضاري المرتبط بالإسلام، ونفس الأمر بالنسبة للفكر الحداثي المغربي المعاصر يرفعه لشعارات تدعوا إلى فقدان الذاكرة الحضارية ونفي الهوية التاريخية الموحدة والبحث عن الاستقلال التاريخي التام وعن الهوية الجديدة والتحرر من كل ما هو سابق، مما جعل خطابها يخرج عن السياق الثقافي والحضاري للمغرب أي عن المعطيات التاريخية للهوية المغربية.

2.1: المسألة الأمازيغية وسؤال الهوية

إن السؤال الثقافي بالمغرب يختزل عمق الأزمة الشاملة التي تؤطر الوجود المغربي بحيث تهمش القضايا الحقيقية، إن المسألة الأمازيغية واحدة من الإشكالات التي تتجلى بوضوح في أزمة الهوية بالمغرب، وهو الأمر الذي لا يمكن إرجاعه إلى مستوى النضج الفكري للمجتمع، بل إلى أزمة النخبة المثقفة وهي أزمة تتعدى السقف الأمازيغي إلى المستويات العلائقية الثقافية والهوياتية التي تربطه بالآخر الذي يحمل الخطاب الفكري الإسلامي أو العروبي.

إن المعالجة المتأنية لما هو حاصل من تطورات على مستوى الملف الأمازيغي، ينذر بكارثة حقيقية يمكن أن تعم المغرب، سيكون المستفيد منها هو الآخر أي الغرب، باعتباره في الأصل المبادر إلى افتعالها والمؤسس لها، والمؤطر لإنجاز النخبة حولها.

3.1: الصراع بين النخبة الفاسية والنخبة السوسية

شكلت مرحلة ما بعد الاستقلال فترة هيمنة النخبة الفاسية سواء على المجال السياسي أو الإداري، ذلك أن أغلب كبار التجار الفاسيين كانوا يتقلدون وظائف قيادية داخل حزب الاستقلال ويؤثرون على قرارات

هذا الحزب نظرا لتمويلهم له في حين قاموا بتأسيس الاتحاد المغربي للصناع والتجار والحرفيين في مارس 1956 وأسندت رئاسته إلى أحد أعضاء النخبة الفاسية إلى جانب ذلك استطاعت النخبة الفاسية أن تتمركز داخل أهم المناصب الحساسة في الجهاز الاقتصادي للدولة، مما وفر لها عدة امتيازات اقتصادية ومالية زادت من نفوذها الاقتصادي وجعلها تفكر في الحد من نشاط مختلف النخب الاقتصادية المنافسة لها وعلى رأسها بالطبع النخبة اليهودية والنخبة السوسية.[1]

ثالثا: أزمة التنشئة بالمغرب

إن واقع التنشئة بالمغرب لا يعكس حقيقة العملية بمفهومها النظري، ذلك أن المسار المحدد للتنشئة السياسية ينحو في اتجاه خلق مواطن سلبي، غير فعال، إن هيمنة المؤسسة الملكية على وسائل وقنوات التنشئة السياسية المباشرة منها وغير المباشرة وحفاظا منها على استمرار واستقرار نظامها السياسي، دفعها إلى تبني نمط من التنشئة يعمل على تحييد المواطن سياسيا، ساعده في ذلك عوامل موضوعية تتعلق أساسا بتفشي الأمية وتدهور المستوى المعيشي للسكان، وتفجر الوضع الديمغرافي بالإضافة إلى الإرث التاريخي والثقافي الذي يجعل من السياسة مجالا مغلقا ومقدسا ليس للمواطن فيه إلا حق الخضوع والرضا والتسلي

المطلب الثالث: مقارنة بين واقع التنمية السياسية في الجزائر والمغرب

بالرغم من أن واقع التنمية السياسية يختلف من مجتمع لآخر ويتأثر بالظروف المحيطة بها والظروف التاريخية التي تمر بها الدولة والثقافة السائدة فيها، إلا أنه توجد قواسم مشتركة تجمع بين معظم المجتمعات والأنظمة السياسية، خاصة في الدول النامية، فالتنمية السياسية تهدف إلى تفعيل دور السلطات الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية) ومبدأ الفصل بينها، وتوفير بيئة سياسية وحيوية ومجتمع مدني نشط ينبثق عنه أحزاب وتيارات وطنية ذات تمثيل واسع، وتعزيز قيم الانتماء والديمقراطية والمساواة والكفاءة والمشاركة، وضمان حقوق المرأة ومشاركة فاعلة للشباب مع انتهاج سياسة الانفتاح وإشاعة ثقافة سياسية وبرامج تثقيفية حول المواطنة والحوار وحرية التعبير والمشاركة السياسية.[2]

لدراسة واقع التنمية السياسية بالجزائر والمغرب، لابد من الوقوف على مظاهر ضعف التنمية السياسية بهذه الدول تم التعرض إلى أهم ما حققته التنمية السياسية من تقدم في كل من الجزائر والمغرب.

الفرع الأول: مظاهر ضعف التنمية السياسية (الجزائر – المغرب):

النماذج المؤسساتية المستوحاة في الأنظمة الغربية قد تم رفضها في الكثير من الأحيان من قبل المجتمعات النامية "الجزائر، المغرب" ذلك أن هذه الدول تواجه مشاكل خاصة تتطلب حلولا مؤسساتية خاصة، وهذا ما

[1] - محمد شقير، مرجع سبق ذكره، ص203.
[2] - مصطفى جفال، مرجع سبق ذكره، ص. ص 47. 50.

يفسر عدم ملائمة أو رفض القواعد الدستورية التي استنسخت من النماذج الغربية والتي أدت إلى عدم تكيف القواعد الدستورية مع البيئة السوسيو- اقتصادية لهذه المجتمعات[1].

إن فهم ما تعانيه الجزائر من قصور وعدم مقدرتها على تحقيق بعض مظاهر التحديث وتجاوز آثار التخلف اللصيقة بها في معظم المجالات السياسية، مرتبط بتحليل قضية التنمية السياسية مع محاولة تفسير المشاكل التي تعاني منها هذه الأخيرة كتراجع مستويات الممارسة السياسية والأداء والفعالية في الواقع التطبيقي، وعدم القدرة على بلوغ مستويات في التنمية والتحديث السياسيين وتفعيل قدرات النظا م السياسي وزيادة الانسجام والتكامل بينه وبين المجتمع[2].

أما في المغرب تواجه عملية التنمية السياسية تحديات تتمثل أهمها في توطين ثقافة المشاركة السياسية، وإعادة النظر في علاقة السياسي بالمجتمع وبقضايا ه وذلك بتجاوز الهوة بين العمل السياسي والجمعوي، أما الأمر الثاني الذي عانى منه المغرب كثيرا منذ سنوات هو عدم المساواة أمام القانون، حيث هنالك مواطنين من الدرجة الأولى وهنالك آخرون من الدرجة الثانية مما أفسد كرامة المواطنين، وأصبح المواط ن المغربي البسيط لا يحس بانتمائه لهذا الوطن عندما يرى أن القانون يطبق بازدواجية خطيرة[3].

وتأتي أهم القضايا وهي توطين ثقافة الاستحقاق والكفاءة في تقليد المناصب العمومية، وهنا لعب المخزن دورا هاما في إفساد الحياة المجتمعية و السياسية، من خلال ترسيخه لثقافة الريع باشترائها لنخب معينة وتهميشها لأخرى، ولعبت على تناقضات هذا المجتمع، والأخطر من ذلك أن النخب السياسية والجمعوية والاقتصادية والعلمية، شاركت في هذا الفساد وأصبح الفساد كثقافة سائدة وكبنية مترسبة يصعب الخروج منها ولهذا وجب وضع قوانين ردعية في المرحلة المقبلة يخضع لها الجميع، والأكثر من ذلك إحلال قيم النزاعة والمصداقية والمسؤولية وسط النخب السياسية أولا، ثم تربية المجتمع عليها ثانيا وهذا من أهم أدوار وسائط التنشئة السياسية[4].

الفرع الثاني: واقع التنمية السياسية (الجزائر – المغرب):

لإجراء دراسة مقارنة بين واقع التنمية السياسية في الجزائر و المغرب لا بد التأكد من وجود مجموعة من الخصائص المميزة لها والتي وجدت نفسها في مواجهة مشكلات عديدة للتنمية السياسية أهمها:

أولا: طبيعة البناء السياسي والمجتمعي

تؤثر البناءات التقليدية على عملية التحديث السياسي بكل من الجزائر والمغرب، ففي الواقع تصطدم عمليات التحديث بوجود بنى "بناءات" تقليدية راسخة تشكل عقبة أمام تبني أية أساليب جديدة، فالمجتمع التقليدي يستند إلى الأسرة ويستمد مقوماته من قيم تقليدية كالقرابة والانتماءات الخاصة، بينما تدور الشرعية

---

[1] - مصطفى جفال، مرجع سبق ذكره، ص. ص .50.

[2] - هشام عبد الكريم، **" التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر"، واقع وتحديات**، الملتقى الوطني الأول عنوان المداخلة "التنمية السياسية بالجزائر بين مضامين النظرية للمفهوم ومتطلبات التطبيق قراءة سوسيو سياسية"، جامعة شلف: الجزائر، ص 02.

[3] -رشيد جرموني، **التنمية السياسية بالمغرب، ... من المفهوم إلى الخصوصية**، مجلة مسالك، عدد مزدوج 14، 15، 2001، ص 28-30.

[4] -المرجع نفسه.

في الدول المتقدمة حول الدولة [1] ،فضلا عن أن مظاهر التحضر والتعلم والتصنيع واتساع وسائل الاتصال الجماهيري وغيرها من المظاهر المرتبطة بالتحديث السياسي قد أدت إلى لاإستقرار واللاتجانس الشديد بدلا من تحقيق الاستقرار والتجانس.[2]

وإذا نظرنا إلى واقع طبيعة هذه البنى في الجزائر والمغرب سنلاحظ أنها ليست تقليدية تماما، كما أنها بالقطع ليست حديثة تماما وإنما هي تنتمي إلى النموذج الذي يوصف بأنه يمثل المجتمعات الانتقالية "Transitional-societies" وهي مجتمعات تسود فيها درجة معينة من اللاتكامل، وهذا ما يؤثر سلبا على عملية التنمية السياسية.[3]

ثانيا: درجة التعقيد المؤسساتي "المؤسساتية":

تعاني الجزائر والمغرب من غياب المؤسسات السياسية الحديثة المؤهلة لاستيعاب القوى الاجتماعية الحديثة وتلبية متطلباتها، فالسمة التقليدية تظهر على مستوى المؤسسات السياسية مثلما تتجلى في المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وهذا ما دفع النظام السياسي إلى تبني نماذج المؤسسية الغربية، وكان من نتيجة ذلك تأسيس نماذج سياسية بعيدة عن أي بيئة اجتماعية وثقافية متكافئة.

أي نظام سياسي دون مؤسسات سياسية قوية يفقد المجتمع الوسائل الملائمة لتحديد مصالح المشتركة وتحقيقها كما يفقد القدرة على خلق مصالح عامة لأبنائه.

وهذا ما يجعل من التنمية السياسية أمرا في غاية الصعوبة لهذا أكد "صامويل هنتغتون" على ضرورة إيجاد المؤسسات السياسية التي تعمل على إرساء الاستقرار والنظام العام وبناء المؤسسات السياسية الكفيلة بتحقيق الاستقرار السياسي في البلدان الجديدة، ذلك أن التنمية السياسية في جوهرها تتضمن إقامة مجموعة من المؤسسات العامة التي تشكل البنية التحتية الضرورية للدولة و التعبير المنضبط عن الحياة السياسية.[4]

تفترض التنمية السياسية بالنسبة للجزائر والمغرب إذا، إضفاء الطابع المؤسسي على السلطة وتأسيس السلطة أي أن يصبح لها شخصية اعتبارية وحركة ذاتية تنظمها القواعد والقوانين والضوابط التي يحددها المجتمع بغض النظر على الأشخاص الذين يمارسون مهامها [5] كما يرى "هنتغتون" "إن تأسيس السلطة يتحدد بقابلية التكيف والتعقيد والاستقلالية والتماسك في منظماته وإجراءاته، وكلما زادت قابلية التكييف في منظمة ما ازداد طابعها المؤسسي".[6]

ثالثا: مؤشرات التجانس والتكامل السياسي والاجتماعي

---

[1] - نصر محمد عارف، مرجع سبق ذكره، ص82.
[2] - هشام عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص05.
[3] - المرجع نفسه.
[4] - هيثم سطانجي، **"التنمية السياسية في المجتمعات النامية مشكلات وأفاق"**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 13، العدد الثاني، ص10.
[5] - هشام عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص05.
[6] - نصرمحمد عارف، مرجع سبق ذكره، ص264.

لقد سبق الإشارة في المبحث الثاني إلى مسألة التكامل الاجتماعي وأزمة الهوية تهدد عملية التنمية السياسية في كل من الجزائر والمغرب، حيث توجد تكوينات اجتماعية متجاورة تفتقد إلى التجانس الاجتماعي، إن المطلوب هو بناء منظومة سياسية تستند إلى وحدة اجتماعية موضوعية تعكس بدورها حالة الاعتماد المتبادل اجتماعيا واقتصاديا توفر الشروط الموضوعية للتنمية السياسية والاقتصادية والثقافية، وهذا يرتبط بدوره بالتجانس الثقافي وبمجموعة من الشروط الموضوعية على رأس عملية التنمية الاقتصادية الشاملة وأيضا بمجموعة من الشروط الذاتية في مقدمتها وجود قيادات طليعية تتجاوز الامتدادات المحلية.[1]

أخيرا وعند النظر إلى المغرب نجد أن جل العناصر المؤسسة لمفهوم التنمية السياسية لا تتلاءم مع الواقع، والتي تعرف "بمشكلات التحديث السياسي" مثل: التفرد والاستبداد بالسلطة من قبل المؤسسة الملكية، عدم وجود قنوات للتغيير السياسي السلمي، غياب أو ضعف المشاركة السياسية نظرا لعدم وجود قنوات ومؤسسات للمشاركة أو نظرا لعدم وجود قنوات ومؤسسات للمشاركة أو نظرا لعدم فاعليتها في حال وجودها بالإضافة إلى غياب أو ضعف الرقابة السياسية وتصاعد أعمال العنف السياسي كالاعتقالات والمحاكمات لأسباب سياسية.[2]

أما بالنسبة للجزائر إن التحولات السياسية الديمقراطية في البلاد أثرت بشكل كبير على مسار التنمية السياسية فيها، وذلك من خلال عوامل ومتغيرات سياسية تكمن في كل من: "المشاركة السياسية، العنف السياسي، الشرعية السياسية، الدور الأمني، المؤسسة العسكرية، والفساد السياسي".

عرفت الجزائر تنمية أحادية مثلتها السلطة الحاكمة دون مشاركة المجتمع فيها لذلك كانت نتائجها سلبية وهذا ما أدى إلى صراع من السلطة الحاكمة والمجتمع إلى العنف السياسي الذي أثر على التنمية السياسية[3]

كما أن ارتكاز النظام السياسي الجزائري على الشرعية الثورية وضرورة استبدالها بالشرعية الديمقراطية أدى إلى حدوث العنف السياسي، وتأزم الأوضاع السياسية التي عرفت مسار عمليات التحديث السياسي في الجزائر، كما امتازت كل من السلطة السياسية والأحزاب السياسية بثقافة التعصب، رفض الحوار وعدم احترام الرأي الآخر، مما أثر سلبا على تجربة التنمية السياسية في الجزائر فضلا عن مظاهر الفساد السياسي على مستوى الطبقة الحاكمة كل هذه العوامل كانت بمثابة متغيرات متحكمة في مسار التنمية السياسية في الجزائر.[4]

---

[1] - هشام عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص08.
[2] - المرجع نفسه
[3] - صافية يمينة، مرجع سبق ذكره، ص08
[4] - نفس المرجع.

المبحث الثالث:

مساهمة الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية السياسية في الجزائر والمغرب

تتعرض الدول النامية في سبيل تحقيقها للتنمية السياسية لمجموعة من العوائق تعرف بالأزمات التنمية السياسية التي أشار إليها "لوسيان باي" وتشمل خمس أزمات هي على النحو التالي:

"أزمة الهوية، أزمة الشرعية، أزمة المشاركة، أزمة التوزيع، أزمة التكامل والاندماج"، وتسعى الدولة جاهدة لتجاوز هذه الأزمات معتمدة على عدة وسائل وآليات، وتعتبر الأحزاب السياسية أداة لإدارة عملية التنمية السياسية مع أدوات أخرى مثل: البيروقراطية أو الجيش أو القيادة، بل ينظر إلى الأحزاب السياسية باعتبارها من أهم أدوات التنمية السياسية على الإطلاق في المجال السياسي، من ناحية ثانية فإن الإسهامات الأكثر انتشارا لأدبيات التنمية السياسية تدور حول دور الأحزاب كإدارات ووسائل للتنمية تساهم في حل أزمات إدارة التنمية وهذا ما يعرف حاليا بإدارة الأزمات.[1]

فما هي أهم إسهامات الأحزاب السياسية في كل من الجزائر والمغرب في سبيل تحقيق التنمية السياسية؟

وعلى ضوء ما سبق حول الدور التنموي للأحزاب السياسية سوف نخصص ثلاث مطالب للحديث عن مساهمة الأحزاب الجزائرية والمغربية في مجالات التنمية السياسية.

وسيتم التركيز على ثلاثة جوانب أساسية من أزمات التنمية السياسية:

المطلب الأول: مساهمة الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية السياسية بالجزائر

نظرا للأهمية التي يكتسبها الحزب السياسي في الجزائر، والأدوار الحيوية التي يمارسها في توجيه حركة العمل السياسي وعملية صنع القرار السياسي، والتأثير في الحياة السياسية، ومواقفه السياسية حول أهم الأحداث والقرارات التي يجري تبنيها من قبل النظام السياسي، ونظرا لمستوى تأثيرها على النشاط السياسي والعمل العام وقدراتها المالية والمادية والتنظيمية التي تستند إليها في ممارسة أنشطتها، وبالتالي أصبح وجودها ضروريا ومشاركتها أساسية في الضغط والتأثير نحو تبني الوسائل الكفيلة بتحقيق التنمية السياسية التي تعتبر مطلبا وهدفا وغاية.

وعليه من خلال هذا المطلب، وبناءا على أن الحزب السياسي فاعل مهم في عملية التنمية السياسية من خلال المهام التي تؤديها، سيتم عرض أهم إسهامات الحزب في تحقيق التنمية السياسية بالجزائر وذلك من خلال الفروع التالية:

[1] - بومدين طاشمة، مرجع سبق ذكره، ص. ص90. 91.

الفرع الأول: دور الأحزاب في المشاركة السياسية بالجزائر

تتجلى أهمية المشاركة السياسية في أنها الآلية الأساسية في إرساء البناء المؤسسي للدولة والتحديث السياسي، من تخلف المؤسسات السياسية وعجزها عن تلبية مطالب الفئات الجديدة وطموحاتها وعدم مواكبتها للتغيرات السياسية والاجتماعية، ومن ثمة تفقد شرعيتها.[1]

فالمشاركة السياسية بمعناها الواضح، من وجهة نظر علم السياسة تتصل بإعطاء الحق الديمقراطي في الدستور لكافة أفراد المجتمع البالغين، العاقلين في الاشتراك بصورة منظمة في صنع القرارات السياسية التي تتصل بحياتهم معا في مجتمع من المجتمعات وتكون ممارسة هذا الحق ممارسة فعلية بعيدا عن عوامل الضغط والإجبار والإكراه أي أن تكون مشاركة في إطار ديمقراطي.[2]

كما حدد "هنتغتون" " العلاقة بين المشاركة السياسية والمؤسسات السياسية، فهو يرى أن استقرار النظم السياسية من عدمه يتحدد من خلال العلاقة بين المتغيرين، فالمشاركة السياسية هي نتاج العمليات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالتحديث، وتأثير التحديث على الاستقرار السياسي ينعكس من خلال التفاعل بين التعبئة الاجتماعية والاقتصادية وبين الإحباط الاجتماعي وفرص الحركة السياسية، وبين المشاركة السياسية والمؤسسة السياسية"[3]، وتشير المشاركة إلى ضرورة ممارسة الجماهير للدور المنوط بها في الحياة السياسية من خلال قنوات المشاركة المعتادة أهمها الأحزاب السياسية، وعليه كيف ساهمت الأحزاب في المشاركة السياسية في الجزائر؟

تساهم الأحزاب في المشاركة السياسية من خلال محورين أساسيين: أولا مشاركتها في السلطة سواءا في السلطة التنفيذية أو التشريعية وثانيا من خلال دورها في توسيع المشاركة الجماهيرية.

أولا: مشاركة الأحزاب السياسية في السلطة

إن أهم ميزة للأحزاب السياسية عن الجماعات الضاغطة هو سعيها للوصول إلى السلطة، لذلك فالهدف الأساسي لكل حزب هو تولي السلطة، والأحزاب السياسية في الجزائر تسعى للوصول إلى السلطة إما من خلال السلطة التنفيذية بتولي مرشح الحزب رئاسة الجمهورية، أو من خلال تولي أعضاء الأحزاب حقائب وزارية.[4]

أ. مشاركة الأحزاب السياسية في السلطة التنفيذية:

تتجسد السلطة التنفيذية في الجزائر في رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة "الوزير الأول" بعد التعديل الدستوري نوفمبر 2008 يمكن للأحزاب أن تقدم مرشحيها إلى رئاسة الجمهورية شرط أن تتوفر فيه مجموعة من الشروط المحددة بموجب المادة " 73" من الدستور والمادة " 159" من الأمر 97-07 المتضمن القانون

---

[1] - ناجي عبد النور، **أزمة المشاركة السياسية في الجزائر**، دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية 2007، جامعة عنابة، ص07.
[2] - مولود زايد الطيب، **علم الاجتماع السياسي**، ليبيا، منشورات السابع من أبريل، 2007، ص86.
[3] - هنتغتون نقلا عن: ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص213.
[4] - ياسين ربوح، مرجع سبق ذكره، ص135.

العضوي المتعلق بالانتخابات، والمادة " 156" من الأمر 97-07 وبالتالي تولي مرشح الحزب منصب رئيس الجمهورية إذا تحصل على 50% +1 من الأصوات المعبر عنها في الدور الأول من الانتخابات الرئاسية، أو في حال تحصله على أغلبية الأصوات في الدور الثاني الذي يجري بين المرشحين اللذين حازو ا على أكبر نسبة إذا لم ينل أي مرشح الأغلبية المطلقة في الدور الأول.[1]

من خلال التجربة التعددية بعد تعثر المسار الانتخابي سنة 1992 يلاحظ أن انتخابات رئيس الجمهورية في الجزائر أثبت فشل الأحزاب في تولي منصب رئيس الجمهورية وسيتم توضيح ذلك من خلال الجداول التالية:

جدول رقم: 04 يبين نتائج الانتخابات الرئاسية لـــ:16 نوفمبر 1995 .[2]

الحزب	مرشح الحزب	نسبة الأصوات
مرشح حر	اليامين زروال	% 61,29
حركة مجتمع الإسلامي	محفوظ نحناح	% 26,06
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	سعيد سعدي	% 08,94
حزب التجديد الجزائري	نور الدين بوكروح	% 03,70

جدول رقم: 05 يبين نتائج الانتخابات الرئاسية لـــ:أفريل 1999 :[3]

الحزب	مرشح الحزب	نسبة الأصوات
مرشح حر	عبد العزيز بوتفليقة	% 73,79
حزب الوفاء والعدل	طالب الإبراهيمي	% 12,53
حركة الإصلاح الوطني	عبد الله جاب الله	% 03,95
جبهة القوى الاشتراكية	حسين آيت أحمد	% 03,17
/	مولود حمروش	% 03,00
/	مقداد سيفي	% 02,24
/	يوسف الخطيب	% 01,22

[1] - رياض الصيداوي، **الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر**، بيروت، مجلة المستقبل العربي، العدد 245، يوليو 1999، ص. ص 25. 42.

[2]- المعطيات مأخوذة عن:

- الموقع الرسمي لوزارة الداخلية الجزائرية www.Interieure.gov.dz

[3]- المعطيات مأخوذة عن:

- الموقع الرسمي لوزارة الداخلية الجزائرية www.Interieure.gov.dz

جدول رقم: 06 يبين نتائج الانتخابات الرئاسية لـــ:أفريل 2004[1] :

الحزب	مرشح الحزب	نسبة الأصوات
مرشح حر	عبد العزيز بوتفليقة	% 84,79
الأمين العام السابق لجبهة التحرير الوطني	علي بن فليس	% 06,42
حركة الإصلاح الوطني	عبد الله جاب الله	% 05,02
التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية	سعيد سعدي	% 01,94
حزب العمال	لويزة حنون	% 01,00
مرشح حر	علي فوزي رباعين	% 0,63

جدول رقم: 07 يبين نتائج الانتخابات الرئاسية لـــ: 09 أفريل 2009[2] :

اسم المرشح	الحزب	نسبة الأصوات
عبد العزيز بوتفليقة	مرشح حر	% 90,24
لويزة حنون	حزب العمال	% 04,22
موسى تواتي	الجبهة الوطنية	% 02,31
محمد جهيد يونسي	حركة الإصلاح الوطني	% 01,37
علي فوزي رباعين	عهد 54	% 00,93
محمد السعيد	مرشح حر	% 00,92

إن مشاركة الأحزاب السياسية في تولي منصب رئيس الجمهورية محدود جدا، والملاحظ منذ بداية التعددية السياسية والحزبية في الجزائر كان الفوز من نصيب المرشحين المستقلين، وهو العمل الذي عرقل التعددية الحزبية بل وساهم في تقليصها، وبهذا أصبحت الأحزاب السياسية تكتفي بمساندة المرشح لرئاسة الجمهورية خصوصا الذي يكون حظه في الفوز في الانتخابات مضمونا أكثر، وهو الذي تتجمع لمساندته الجمعيات والشخصيات والأحزاب [3]، الأمر الذي نجده في الانتخابات الرئاسية لسنة 2004 حين ساندة أحزاب التحالف الرئاسي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة رئاسية في رئاسيات 2004.

[1]- المعطيات مأخوذة عن:
- الموقع الرسمي لوزارة الداخلية الجزائرية www.Interieure.gov.dz
[2]- المعطيات مأخوذة عن:
- الموقع الرسمي لوزارة الداخلية الجزائرية www.Interieure.gov.dz
[3] - علي زغدود، مرجع سبق ذكره، ص57.

إن لمنصب رئيس الجمهورية في الجزائر مكانة تتعدى النصوص الدستورية والقانونية والوصول إليه متعلق بالحسابات السياسية قبل أن يكون مرتبطا بالنتائج الانتخابية. [1]في حين تعتبر مشاركة الأحزاب جد معتبرة في الحكومة سواء من خلال تولي منصب رئاسة الحكومة أو من خلال تولي الحزب لحقائب وزارية.

من المتعارف عليه أن رئيس الحكومة يعين من حزب الأغلبية البرلمانية، ولكن في الجزائر وبموجب المادة 77 من الدستور رئيس الحكومة يعينه رئيس الجمهورية دون تحديد انتمائه للأغلبية أم لا، وبموجب التعديل الدستوري نوفمبر 2008 أصبح بموجبه رئيس الحكومة وزيرا أولا مساعد لرئيس الجمهورية .

إذا تعددت الأحزاب فإنه يصعب على إحداها تكوين أغلبية برلمانية قوية الأمر الذي يترتب عليه بالضرورة تشكيل حكومة ائتلافية قوية متجانسة لذا تعمل الأحزاب في هذه الحالة إلى إقامة بعض التكتلات داخل البرلمان من أجل دعم أحد الأحزاب القوية ليتمكن الرئيس من تشكيل حكومة توزع الوزارات على أعضاء هذا الائتلاف، كل حسب وزنه وأهميته ومقاعده في البرلمان توصف هذه الحكومة بالحكومة الائتلافية.[2]

عرف النظام السياسي الجزائري تجربة الحكومات الائتلافية التي تعتبر سابقة في التاريخ السياسي الوطني وفي الأنظمة السياسية العربية، بداية من الانتخابات التشريعية التنافسية التعددية التي جرت في 05 جوان 1997، والتي تلت الانتخابات التعددية الأولى في أفريل 1995.[3]

1/. مشاركة الأحزاب في الحكومة الائتلافية بقيادة أحمد أويحي جويلية 1997 ديسمبر 1998:

شاركت ثلاثة أحزاب سياسية ممثلة في البرلمان في تشكيل الحكومة وفق الشكل التالي:

تحصل حزب التجمع الوطني الديمقراطي على منصب رئيس الحكومة وعشرون " 20" حقيبة وزارية تضم الوزارات الإستراتيجية ووزارات السيادة "الخارجية، العدل، الطاقة" أما حركة مجتمع السلم وحزب جبهة التحرير الوطني فقد حصلا على سبعة " 07" حقائب وزارية، في حين رفضت الأحزاب الأخرى المشاركة في الحكومة وهي حركة النهضة، جبه القوى الاشتراكية، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية.[4]

2/. مشاركة الأحزاب في حكومة أحمد بن بيتور ديسمبر 1999-أوت 2000:

عين على رأس هذه الحكومة رجل تكنوقراطي اقتصادي ضمت الحكومة واحد وثلاثون " 31" حقيبة وزارية فضلا عن احتفاظ الرئيس بمنصب وزير الدفاع، وزعت الوزارات على سبعة " 07" أحزاب سياسية وفق الشكل التالي:

تحمل حزب التجمع الديمقراطي على " 07" وزارات، وحركة حمس بثلاث " 03" وزارات، واكتفى حزب جبهة التحرير الوطني بثلاثة " 03" وزارات فيما عرفت هذه الحكومة التحاق حركة النهضة التي

---

[1] - ياسين ربوح، مرجع سبق ذكره، ص136.
[2] - ناجي عبد النور ، مرجع سبق ذكره. ص290.
[3] - المرجع نفسه، ص210.
[4] - ناجي عبد النور، مرجع سبق ذكره، ص211.

تحصلت على وزارتين وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وزارتين " 02" حزب التحالف الجمهوري حقيبة وزارية واحدة من التيار الديمقراطي اللاتكي وحزب التجديد بقيادة بوكروح بحقيبة واحدة.[1]

3/. مشاركة الأحزاب في حكومة السيد علي بن فليس الثانية جوان 2002 ماي 2003:

بعد الانتخابات التعددية في 20 ماي 2002 شارك فيها عشرين " 20" حزب سياسي، والتي كانت نتائجها من نصيب التيار الوطني متمثلا في حزب جبهة التحرير الوطني بـــ 199 مقعدا من أصل 389 مقعدا، تليه حزب التجمع الوطني الديمقراطي بـــ 69 مقعدا، بينما احتل التيار الإسلامي "حركة الإصلاح" 43 مقعدا، ولكن تشكيل الحكومة لم يعكس التمثيل البرلماني وحجم المقاعد التي تحصل عليها حزب جبهة التحرير الوطني، حيث تحصل على نسبة 25% من الوزارات حيث من مجموع 38 حقيبة وزارية تحصل على 15 وزارة، في حين بقية وزارة السيادة دون تعديل.[2]

4/. مشاركة الأحزاب في حكومة السيد أويحي "ماي 2003، أفريل 2004:

بعد إقالة رئيس الحكومة "علي بن فليس" من قبل رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" بسبب خلافات حول تسيير أمور الحزب الداخلية، تم تعيين "أحمد أويحي" خلفا له الذي سبق وأن تول رئاسة الحكومة بين " 1995-1997" الجديد في مشاركة الأحزاب في هذه الحكومة هو انسحاب وزراء حزب جبهة التحرير الوطني.

5/. مشاركة الأحزاب في حكومة السيد أحمد أويحي أفريل 2004:

بعد فوز رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة " لعهدة رئاسية ثانية في 08 أفريل 2004، كلف رئيس الجمهورية السيد "أحمد أويحي" بتشكيل حكومة والأمر الملفت للانتباه أن وزراء الحكومة السابقة احتفظوا بحقائبهم الوزارية أي لم يجري أي تعديل في الحكومة، ومن بين الأسباب هو مساندة أحزاب التحالف الرئاسي، "التجمع الوطني الديمقراطي، الحركة التصحيحية لجبهة التحرير الوطني، حركة مجتمع السلم"لبرنامج الرئيس و توجهاته.

6/. مشاركة الأحزاب السياسية في حكومة السيد عبد المالك سلال من 2012 إلى يمنا هذا:

بعد إجراء الانتخابات التشريعية في 10 ماي 2012، وبعد مرور ما يقرب من أربعة أشهر على الانتخابات تسلم عبد المالك سلال رئاسة الحكومة الجزائرية خلفا لأحمد أويحي الجديد على مستوى مشاركة الأحزاب في هذه الحكومة هو أنه لم يكن تعيين عبد المالك سلال متوقعا ، خاصة بعد فوز حزب جبهة التحرير الوطني بحصوله على الأغلبية بـــ 208 مقعد من أصل 462 مقعدا جعل الكثيرين يعتقدون أن بوتفليقة سيكلف الأمين العام للحزب عبد العزيز بلخادم في هذا المنصب.

---

[1] - المرجع نفسه، ص. ص215. 216.

[2] - حميد يس، **الشارع عجل بسقوط وزراء القطاعات الحساسة : قائمة الحكومة الجديدة تطيح بـ 13 وزيرا**، جريدة الخبر، العدد 6828، الأربعاء 05 سبتمبر 2012، ص03.

والملاحظة الثانية هي تكتل الأحزاب الإسلامية الثلاثة تحت اسم "التكتل الجزائر الخضراء" الذي كان يعود كثيرا على هذه الانتخابات خصوصا بعد الأوضاع التي تعتمدها الدول العربية المجاورة، لكن النتائج أثبتت عكس ذلك، ونتج عن ذلك امتناع الإسلاميين من المشاركة في الحكومة بل تعداه الأمر إلى الانسحاب من الحكومة الائتلافية.

ثانيا : مشاركة الأحزاب السياسية في البرلمان الجزائري:

جرت أول انتخابات برلمانية تعددية بعد صدور دستور 1989 في عامي 1990 و1991، فقد أجريت في ديسمبر 1991 الانتخابات البرلمانية ولكن ارتفعت نسبة الامتناع عن التصويت لتصل إلى 41% وجاءت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في المركز الأول في الدور الأول من الانتخابات التشريعية بحصولها على 188 مقعدا في المجلس الشعبي الوطني في حين استمر تراجع حزب جبهة التحرير الوطني ليحصل على 15 مقعدا، أما جبهة القوى الاشتراكية فلم يحصل سوى على 4% من الأصوات وفي المقابل لم تحصل عشرات الأحزاب على نتائج جيدة بينما اختفت أحزاب أخرى من الخريطة الحزبية.[1]

أما فيما يخص مشاركة الأحزاب في البرلمان بعد ثاني انتخابات برلمانية شهدتها الجزائر أي في سنة 1997، كانت الانتخابات بمثابة خطوة من الخطوات التي اتخذها النظام لاستعادة الشرعية المفقودة، كما سبق هذه الانتخابات تعديلات دستورية عام 1996، إلى أنه أهم حادث ميز هذه الانتخابات هو إعلان نشأة حزب التجمع الوطني الديمقراطي، بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات حوالي 65.49% وقد شارك في هذه الانتخابات 40 حزبا على الرغم من أن العدد الرسمي للأحزاب يتجاوز الستين، وقد جاء حزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي تأسس قبل الانتخابات ببضعة أشهر على 155 مقعدا، ثم جاء حزب حركة مجتمع السلم "حماس" في المرتبة الثانية بحصوله على 69 مقعدا بينما حصل حزب جبهة التحرير الوطني على 64 مقعدا، وحصلت حركة النهضة على 34 مقعدا، أما جبهة القوى الاشتراكية والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية فقد حصل كل منهما على 19 مقعدا.[2]

أجريت الانتخابات التشريعية الثالثة في 30 ماي 2002 كثالث تجربة انتخابية برلمانية منذ إقرار التعددية السياسية سنة 1989 وتنافس في الانتخابات حوالي 10052 مرشحا ينتمون إلى 23 حزبا مشاركا بالإضافة إلى 1266 مرشحا مستقلا، ومن أبرز الأحزاب المشاركة في الانتخابات: "التجمع الوطني الديمقراطي بزعامة أحمد أويحي، حركة مجتمع السلم "حمس" بزعامة الشيخ محفوظ نحناح، جبهة التحرير الوطني بزعامة علي بن فليس، حركة النهضة بزعامة الحبيب آدمي، بالإضافة إلى حزب العمل وحركة الإصلاح الوطني".[3]

---

[1] - أحمد منيسي، مرجع سبق ذكره، ص153.

[2] - بشير عكاشة لفرحي، **الانتخابات التشريعية في ظل التعددية الحزبية "دراسة تحليلية ونصوص قانونية"**، دار الآفاق، الجزائر 2003، ص. ص13. 14.

[3] - المرجع نفسه، ص. ص14. 15.

بلغت نسبة المشاركة 46.09% وقد أسفرت على النتائج التالية: حيث عاد حزب جبهة التحرير الوطني إلى الصدارة بحصوله على 199 مقعدا من أصل 389 مقعدا، وجاء في المرتبة الثانية حزب التجمع الوطني لديمقراطي بحصوله على 48 مقعدا وفي المرتبة الثالثة حزب حركة الإصلاح الوطني بحصوله على 43 مقعدا، ثم حركة حمس بحصولها على 38 مقعدا، فالجبهة الوطنية الجزائرية التي تحصلت على 08 مقاعد وفي الأخير حصول كل من حركة النهضة وحركة الوفاق الوطني وحزب التجديد الجزائري على مقعد لكل منهما.[1]

أما فيما يخص مشاركة الأحزاب السياسية في رابع انتخابات برلمانية أجريت في 17 ماي 2007 تنافس فيها 24 حزب سياسي ونحو 100 قائمة للمسجلين بمجموع أكثر من 12000 مرشح على 389 مقعدا في المجلس الشعبي الوطني، تميزت نتائج الانتخابات ببقاء حزب جبهة التحرير الوطني بزعامة عبد العزيز بلخادم في المقدمة بحصوله على 136 مقعدا، يليه حزب التجمع الوطني الديمقراطي بحصوله على 61 مقعدا، ثم حركة مجتمع السلم بزعامة أبو جرة سلطاني على 52 مقعدا، يليه حزب العمال بزعامة لويزة حنون على 26 مقعدا، ثم حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية بحصوله على 19مقعدا بزعامة سعيد سعدي ثم حزب الجبهة الوطنية الديمقراطية بمجموع مقعدا 13، بينما تتراوح عدد المقاعد التي تحصلت عليها بقيت الأحزاب بين مقعدا و أربع مقاعد باستثناء حزب الجمهوري التقدمي وحزب العمال الاشتراكي الذي لم يتحصل على أي مقعد.[2]

بقدر ما كانت هذه النتائج عاكسة لتبدل المواقع وموازين القوى للأحزاب، مقارنة بالانتخابات البرلمانية لعام 2002، حيث أنه في هذه المرة تم فتح المجال لتمثيل 21 حزبا زائد الأحرار.

تعد الانتخابات التشريعية الجزائرية التي عقدت في 10 ماي 2012 والتي حصل فيها الائتلاف الحكومي المكون من جبهة التحرير الوطني برئاسة عبد العزيز بلخادم، والتجمع الوطني الديمقراطي برئاسة أحمد أويحي على مقاعد الأغلبية، بينما خسرت الأحزاب الإسلامية تحالف الجزائر الخضراء مقاعدهم، ولقد دخلت أكثر من أربعين تشكيلة حزبية في الانتخابات تتنافس على 460 مقعد في البرلمان.

بلغت نسبة المشاركة بـــ 44.38 في المئة وجاءت مشاركة الأحزاب السياسية في البرلمان الجزائري وفق النتائج التالية:

تحصل حزب جبهة التحرير الوطني على 220 مقعدا من أصل 460 مقعدا، تحصل حزب التجمع الوطني الديمقراطي على 68 مقعدا، وكما تحصل حزب تحالف الجزائر الخضراء على 48 مقعدا يليه حزب القوى الاشتراكية بـــ 21 مقعدا ثم حزب العمال بتحصيله على 20 مقعدا، حزب الجبهة الوطنية الجزائرية على 09 مقاعد، وحزب العدالة والتنمية تحصل على 07 مقاعد، بينما تحصل حزب الحركة الشعبية على 06 مقاعد وحزب الفجر الجديد على 05 مقاعد في حين تحصل كل من الحزب الوطني للتضامن والتنمية، وحزب التجمع الجزائري، والجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية على أربعة مقاعد، وتحصل حزب جبهة المستقبل

[1] - أحمد منيسي، مرجع سبق ذكره، ص155.
[2] - المرجع نفسه.

وحركة الأمل الوطنية وحزب النور الجزائري على مقعدين لكل حزب وأخيرا كل من حزب الكرامة وحزب التجديد الجزائري على مقعد واحد لكل حزب.[1]

لقد كانت مشاركة الأحزاب السياسية في البرلمان من خلال نوابها وبوجه عام من خلال وظيفتين أساسيتين:

أ). الوظيفة التشريعية:

لقد ساهم النواب في تقديم تعديلات على مشاريع القوانين حيث بلغ عددها 2258 تعديلا، أهمها لحزب حركة مجتمع السلم بـــ 627 تعديلا، ثم التجمع الوطني الديمقراطي بـــ447 تعديلا، ثم جبهة التحرير الوطني بـــ 318 تعديلا، ثم حركة النهضة بـــ 313 تعديلا، ثم جبهة القوى الاشتراكية ب 146 تعديلا وكذلك حزب العمال بـــ 313 تعديلا، والباقي موزع على ما تبقى.

أما فيما يخص التعديلات فبلغ عددها 3920 تدخلا منها 1068 للتجمع الوطني الديمقراطي و 976 لحركة مجتمع السلم و 659 لجبهة التحرير الوطني و 473 لحركة النهضة ثم التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية بـــ 160 تدخلا، وجبهة القوى الاشتراكية بـــ 129 تدخلا وحزب العمال بـــ 98 تدخلا.[2]

من خلال الاقتراحات والتعديلات والتدخلات نلاحظ أن الأحزاب السياسية المشكلة للحكومة الائتلافية هي الأكثر نشاط ومشاركة من حيث عدد مشاريع القوانين التي تقدمت بها، أما فيما يخص أحزاب المعارضة فنجد حزب العمال الذي بادر بعدة اقتراحات وتعديلات أما بقية الأحزاب لم تتمكن من القيام بإحدى الوظائف الأساسية للبرلمان وهي وظيفة التشريع.

وبالرغم من ذلك هنالك تراجعا كبيرا للوظيفة التشريعية للبرلمان لصالح الحكومة ويمكن تفسير ذلك إلى ضعف الأحزاب السياسية المتواجدة وعجزها عن اتخاذ المبادرة في المجال التشريعي.

ب). الوظيفة الرقابية:

ارتفع عدد الأسئلة الشفوية من خمسة وتسعون سؤالا " 95" خلال السنتين الأوليتين من عمر البرلمان التعددي الأول إلى ستة مائة " 600" سؤال، الجدول التالي يوضح مساهمة كل حزب في عملية المراقبة من خلال الأسئلة سواء شفوية أم كتابية.[3]

---

[1] - موقع وزارة الداخلية www.Interieur.goo.dz

[2] - ناجي عبد النور، مرجع سبق ذكره، ص190

[3] - المرجع نفس، ص. ص195. 196.

والجدول رقم 08: يوضح حجم النشاط الرقابي للأحزاب السياسية في البرلمان[1]

الحزب السياسي	أسئلة شفهية	عدد الأسئلة الكتابية	مجموع الأسئلة
حركة مجتمع السلم	75	200	275
جبهة التحرير الوطني	46	185	231
التجمع الوطني الديمقراطي	79	100	179
حركة النهضة	104	17	121
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	32	24	56
جبهة القوى الاشتراكية	26	01	27
حزب العمال	06	/	06

ج). مشاركة الأحزاب السياسية في توسيع المشاركة الشعبية:

للأحزاب السياسية دور فعال في توسيع نطاق المشاركة السياسية في الأنظمة السياسية، فالمشاركة السياسية تعد من أهم الوظائف التي تؤديها الأحزاب السياسية في النظم السياسية التعددية، ويظهر ذلك من خلال انخراط المواطنون في عضوية الأحزاب ومشاركتهم في أنشطتها كما تعمل الأحزاب على تدريب المواطنين على العمل السياسي، والمشاركة في شؤون بلادهم بتشجيع الفرد على المشاركة من خلال الانتماء إلى جماعة سياسية منظمة في حزب من الأحزاب.

تشهد الجزائر عزوف عن المشاركة السياسية بصفة عامة والمشاركة الحزبية خاصة، وهذا راجع إلى ضعف في القواعد الجماهيرية للأحزاب، مما يعني أغلب الأحزاب السياسية في الجزائر تعد بلا جماهير.[2]

ولكن بالرغم من عزوف المواطنين عن المشاركة السياسية الحزبية، وتدني مشاركة الجماهير في العملية السياسية بصفة عامة، إلا أن الأحزاب السياسية الجزائرية أكدت على ضرورة التكفل بانشغالات الشباب بالإنصات إليه ومحاورته بهدف دفعه في العمل السياسي ويظهر ذلك من خلال مبادرات النواب بإجراء معاينة ميدانية وفي هذا الصدد أشار المكلف بالإعلام لحزب جبهة التحرير الوطني عيسى قاسم: "إلى أنه تم إنشاء ستة أفواج عمل على مستوى مركز الدراسات والتحاليل والاستشراف التابع للحزب لدراسة انشغالات ومشاكل المواطنين وحثهم على ضرورة المشاركة السياسية".[3]

وفي ذات الموضوع يرى عضو المكتب السياسي لحزب العمال السيد "رمضان تعزيبت" أن التكفل بعنصر الشباب الذي يمثل نسبة 75% من الشعب الجزائري وحثه على المشاركة في العمل السياسي يعتبر

[1]- المعطيات مأخوذة عن:

-

117

[2] - ياسين ربوح، مرجع سبق ذكره، ص158.

[3] - أنور أمين، **أحزاب سياسية تدعو إلى دفع الشباب للمشاركة في العمل السياسي"** جريدة الحوار 10. 02. 2011. ص06.